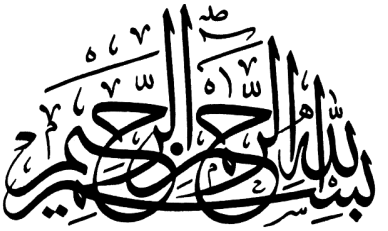

طلب الإصلاح

بين القرآن وعاشوراء ونهج البلاغة

ISBN 978-9922-8694-8-3

٢١٣/٢٥

ح ٥٩٠، الحسني نبيل

طلب الإصلاح بين القرآن وعاشوراء ونهج البلاغة/ نبيل الحسني الكربلائي.- ط١ . - كربلاء: مؤسسة علوم نهج البلاغة، ٢٠٢٥

(٢٩٣) ص، (٢٤) سم

١- عاشوراء (مناسبة دينية). ٢- البلاغة العربية. - أ - العنوان

رقم الأيداع ٢٣٤٩/ ٢٠٢٥

المكتبة الوطنية/الفهرسة اثناء النشر

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ببغداد ٢٣٤٩ لسنة٢٠٢٥

BP192.1.A2 / H38 2025

الحسني، نبيل، ١٣٨٤ للهجرة-

طلب الاصلاح بين القرآن وعاشوراء ونهج البلاغة : دراسة في ضوء تنمية القيم الانسانية وبناء الذات، قراءة في المرتكزات المفاهيمية لخروج الامام الحسين عليه السلام واشكالية حديث (خير القرون قرني) و (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين) / تأليف السيد نبيل الحسني الكربلائي. - الطبعة الاولى. - كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، مؤسسة علوم نهج البلاغة، ٢٠٢٥ / ١٤٤٦ للهجرة.

٢٩٣ صفحة ؛ ٢٤ سم - (العتبة الحسينية المقدسة ؛ ١٦١٩) (مؤسسة علوم نهج البلاغة ؛ ٢٣٤)، (سلسلة القيم العاشورائية في نهج البلاغة ؛ ١).

يتضمن ارجاعات ببليوجرافية.

أ. الشريف الرضي، محمد بن الحسين، ٣٥٩-٤٠٦ للهجرة --نهج البلاغة ب. علي بن أبي طالب (عليه السلام) الامام الاول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة حديث ج. الحسين الشهيد، الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) الامام الثالث، ٦١-٤ للهجرة د. الاصلاح في القران ه. معركة كربلاء، ٦١ للهجرة--جوانب اجتماعية.

تمت الفهرسة قبل النشر في شعبة نظم المعلومات وإدارة المعارف التابعة لقسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة.

طلب الإصلاح

بين القرآن وعاشوراء ونهج البلاغة

دِراسَةٌ في ضَوءِ تنمِيَةِ القِيَمِ الانسانِيَّةِ وبِناءِ الذّاتِ

قِراءَةٌ في المُرتكَزاتِ المَفاهِيمِيَّةِ لِخُروجِ الإمامِ الحُسَينِ عليه السلام

وإشكالِيَّةِ حَدِيثِ «خَيرُ القُرونِ قَرني»

و«عَلَيكُم بِسُنَّتي وسُنَّةِ الخُلَفاءِ الرّاشِدينَ المَهدِيّينَ»

تأليف

السيد نبيل الحسني الكربلائي

إصدار

مؤسسة علوم نهج البلاغة

العتبة الحسينية المقدسة

جميع الحقوق محفوظة

العتبة الحسينية المقدسة

الطبعة الأولى

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م

العراق - كربلاء المقدسة -مجاور مقام علي الأكبر عليه السلام

مؤسسة علوم نهج البلاغة

هاتف: ٠٧٧٢٨٢٤٣٦٠٠ - ٠٧٨١٥٠١٦٦٣٣

الموقع الألكتروني: www.inahj.org

الإيميل: info@inahj.org

استهلال

قال الإمام الحسين (عليه السلام) لمّا أراد الخروج من مكّة في وصيّته لأخيه محمّد، فكتب: «**بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به الحسينُ بن عليّ بن أبي طالب إلى أخيه محمد المعروف بـ(ابن الحنفية) أنّ الحسين يَشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنّ محمّدًا عبده ورسوله، جاء بالحقِّ من عند الحق، وأن الجنّة والنّار حقٌّ، وأنّ الساعةَ آتيةٌ لا ريبَ فيها، وأنّ الله يبعثُ مَن في القبور، وأنيِّ لم أخرج أَشرًا ولا بَطِرًا ولا مُفسِدًا ولا ظالمًا، وإنّما خرجتُ لَطَلَبِ الإصلاح في أُمّة جدِّي (صلّى الله عليه وآله) أُريد أن آمِر بالمعروف وأنهى عن المنكر، وأَسيُر بسيرة جدِّي وأبي عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، فمَنْ قَبلَني بقَبُول الحقِّ فالله أَوْلى بالحق، ومَن رَدَّ عليَّ هذا أَصبر حتّى يقضي اللهُ بيني وبين القوم بالحقِّ وهو خير الحاكمين، وهذه وصيّتي يا أخي إليك، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلتُ وإليه أُنيب**»[1].

(١) بحار الأنوار، المجلسي: ج٤٤ ص٩٢٣.

الإهداء

إلى مَنْ صلَّى عليه اللهُ وملائكتُهُ في مُحْكَمِ كتابِهِ، فقال: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

إلى مَنْ صلَّى عليه الوصيُّ (عليه السلام)، قائلاً:

«اللهُمَّ دَاحِيَ الْمَدْحُوَّاتِ وَدَاعِمَ الْمَسْمُوكَاتِ، وجَابِلَ الْقُلُوبِ عَلَى فِطْرَتِهَا شَقِيِّهَا وسَعِيدِهَا، اجْعَلْ شَرَائِفَ صَلَوَاتِكَ، ونَوَامِيَ بَرَكَاتِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ ورَسُولِكَ، الْخَاتِمِ لِمَا سَبَقَ والْفَاتِحِ لِمَا انْغَلَقَ، والْمُعْلِنِ الْحَقَّ بِالْحَقِّ والدَّافِعِ جَيْشَاتِ الأَبَاطِيلِ، والدَّامِغِ صَوْلَاتِ الأَضَالِيلِ، كَمَا حُمِّلَ فَاضْطَلَعَ قَائِمًا بِأَمْرِكَ مُسْتَوْفِزًا فِي مَرْضَاتِكَ، غَيْرَ نَاكِلٍ عَنْ قُدُمٍ ولَا وَاهٍ فِي عَزْمٍ، وَاعِيًا لِوَحْيِكَ حَافِظًا لِعَهْدِكَ، مَاضِيًا عَلَى نَفَاذِ أَمْرِكَ حَتَّى أَوْرَى قَبَسَ الْقَابِسِ، وأَضَاءَ الطَّرِيقَ لِلْخَابِطِ، وهُدِيَتْ بِهِ الْقُلُوبُ بَعْدَ خَوْضَاتِ الْفِتَنِ والآثَامِ، وأَقَامَ بِمُوضِحَاتِ الأَعْلَامِ ونَيِّرَاتِ الأَحْكَامِ، فَهُوَ أَمِينُكَ الْمَأْمُونُ وخَازِنُ عِلْمِكَ الْمَخْزُونِ وشَهِيدُكَ يَوْمَ الدِّينِ وبَعِيثُكَ بِالْحَقِّ، ورَسُولُكَ إِلَى الْخَلْقِ.

اللهُمَّ افْسَحْ لَهُ مَفْسَحًا فِي ظِلِّكَ، واجْزِهِ مُضَاعَفَاتِ الْخَيْرِ مِنْ فَضْلِكَ، اللهُمَّ وأَعْلِ عَلَى بِنَاءِ الْبَانِينَ بِنَاءَهُ، وأَكْرِمْ لَدَيْكَ مَنْزِلَتَهُ وأَتْمِمْ لَهُ نُورَهُ، واجْزِهِ مِنِ ابْتِعَاثِكَ لَهُ مَقْبُولَ الشَّهَادَةِ، مَرْضِيَّ الْمَقَالَةِ ذَا مَنْطِقٍ عَدْلٍ وخُطْبَةٍ فَصْلٍ، اللهُمَّ اجْمَعْ بَيْنَنَا وبَيْنَهُ فِي بَرْدِ الْعَيْشِ وقَرَارِ النِّعْمَةِ، ومُنَى الشَّهَوَاتِ وأَهْوَاءِ اللَّذَّاتِ، ورَخَاءِ الدَّعَةِ، ومُنْتَهَى الطُّمَأْنِينَةِ وتُحَفِ الْكَرَامَةِ»[1].

إلى: سيدي ومولاي وجدِّي رسول الله (ﷺ) أُهدي هذا الجُهد.

خادِمُك وولدك نبيل

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة: ٧١، ج١ / ص٢٩٢ بتحقيق أ. د صلاح الفرطوسي.

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

«الْحَمْدُ للهِ الَّذِي لَا تُدْرِكُه الشَّوَاهِدُ، ولَا تَحْوِيه الْمَشَاهِدُ، ولَا تَرَاه النَّوَاظِرُ، ولَا تَحْجُبُه السَّوَاتِرُ»[1]، **«وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُه ورَسُولُه الصَّفِيُّ، وأَمِينُه الرَّضِيُّ، أَرْسَلَه بِوُجُوبِ الْحُجَجِ، وظُهُورِ الْفَلَجِ، وإِيضَاحِ الْمَنْهَجِ، فَبَلَّغَ الرِّسَالَةَ صَادِعًا بِهَا، وحَمَلَ عَلَى الْمَحَجَّةِ دَالًّا عَلَيْهَا، وأَقَامَ أَعْلَامَ الِاهْتِدَاءِ ومَنَارَ الضِّيَاءِ، وجَعَلَ أَمْرَاسَ الإِسْلَامِ مَتِينَةً، وعُرَى الإِيمَانِ وَثِيقَةً»**[2] وأَشْهَدُ أَنَّ أَهْلَ بَيْتِهِ **«هُمْ أَسَاسُ الدِّينِ وعِمَادُ الْيَقِينِ، إِلَيْهِمْ يَفِيءُ الْغَالِي، وبِهِمْ يَلْحَقُ التَّالِي، ولَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوِلَايَةِ، وفِيهِمُ الْوَصِيَّةُ والْوِرَاثَةُ»**[3]، فَصَلَوَاتُه التّامَّاتُ الزَّاكِيَاتُ عَلَيْهِمُ أَجْمَعِينَ وَسَلّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أمّا بعد:

اختلفت القراءاتُ في الفكر الإسلاميّ ولاسيّما بين أتباعِ مذهب أهل البيت (عليهم السلام) وأتباع أهل السُنّة والجماعة، فضلًا عن القراءات الاستشراقيّة لخروج الإمام الحسين (عليه السلام)، وما تبعه من مأساةٍ لم تَزل الأُمّة تتلقّى آثارها ونتائجها، بل وإلى يوم الوقوف بين يدَي الله تعالى.

ولعلّ من أهمّ المسائل التي لم تُشْبَع بحثًا ولم تزل تُطرَح في ساحة الفكر

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة: ١٨٥، بتحقيق صبحي الصالح: ص٢٦٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) نهج البلاغة الخطبة: ٢.

الإنسانيّ، هي ما تعلّق بغاية الإمام الحسين(عليه السلام) التي أعلن عنها في وصيَّته إلى أخيه محمّد بن الحنفيّة؛ وحدّدها في طَلَب الإصلاح عَبر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسَّيْر بسيرة جدِّه(صلّى الله عليه وآله) وأبيه أمير المؤمنين (عليه السلام)، وما يُعارضها من أحاديث صحيحةٍ تناقلها أعلامُ المسلمين؛ والتي تنصُّ على أنّ أهل القَرن الأول هم خيرُ أهلِ القُرون، وأنّ على المسلمين التمسُّك بسُنّة الخلفاء الراشدين المهديِّين إلى الحدِّ الذي يُوصي به النبيُّ (صلّى الله عليه وآله) بالعضِّ عليها بالنواجذ، فضلًا عن أنّ هذا الخروج الذي كانت غايتُه الإصلاح قد سبقه بعَقْدين من الزمن خروجٌ آخر قادتْهُ عائشةُ زوج النبيِّ(صلّى الله عليه وآله)، وإلى جنبها اثنان من المبشِّرين بالجنّة؛ وهما الصحابيّ الزُّبير بن العوّام والصحابيّ طلحةُ بن عبيد الله، وكانت دعوتُهم بالخروج إلى قتال أمير المؤمنين الإمام عليّ(عليه السلام)، ووقوع حرب الجمل، عنوانها طَلَبُ الإصلاح.

ومن ثَمّ لا بُدّ من معرفة الحقيقة الشرعيّة لمصطلح (طَلَبُ الإصلاح) بعد هذا التعارض والتخالف، وبيان معناه ومفهومه عَبر الرُّجوع إلى اللُّغة والقرآن؛ للوقوف على حقيقته، وذلك أنّ هذه المعرفة المدعومة بالشواهد التاريخيّة و الأحاديث النبويّة لَخَيْرُ ما يُستعَان به الإنسانُ المسلم وغيره على معرفة الأسباب التي أدّت إلى وقوع تلك المصائب والرزايا، والتفرّق بين المسلمين الذين لم يزالوا يُحِلُّون سَفْكَ دمائهم فيما بينهم، ولم يزالوا مُفرَّقين ومُشتَّتين، فضلًا عن ذلك فقد تعدّدت المدَّعَيَات في خروج من خرج مَن الناس؛ واصفًا خروجه بالإصلاح وإلى يومنا هذا.

ومن ثَمّ فقد واجهت وصيّةُ الإمام الحسين (عليه السلام) - التي أعلن فيها عن غايته في الخروج بطلب الإصلاح - جُملةً من الإشكالات التي بثّها المخالِفون لأهل البيت(عليهم السلام) وغيرهم.

إلّا أنّ الأدلّة والنصوص التاريخيّة والشواهد التي ملأت بُطون المصادر الإسلاميّة الناطقة بلسان صادق ﴿**لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ**﴾[1]، بل ولمن كان له أدنى معرفة من الحقّ، وكان ممّن يستمع القولَ فيعقله ويتّبع أحسنه[2]، لَيقطع موقِنًا أنّ الفسادَ قد عمَّ الأمّةَ بعد وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله).

وأنّ هذا الفساد يتعارض مع حَدِيثَي «**خَيْرُ القُرُونِ قَرْنِيْ**» وحديث «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِيْ وسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِيْ**»، وأنّهما بين حقيقتين لا ثالث لهما؛ إمّا أنّ الحديثَين لا أصل لهما، وإمّا أنّهما يختصّان بأهل البيت (عليهم السلام) وبمَنْ تمسّك بهم وسَارَ على نَهْجم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى قيام يوم الدين، فوُجُودهم امتدادٌ لوُجود رسول الله(صلّى الله عليه وآله) وأنّهم خلفاؤه الراشدون المهديُّون، وأنّ سُنّتهم سُنّته التي يُعضَّ عليها بالنواجذ، وأنّهم أهلُ خير القرون حصرًا، وليس كلّ مَن شهد هذه المئة سَنْة من الناس، وهم وإنْ تمايزت فضائلُهم ومناقبهم وشأنيتُّهم في المجتمع الإسلاميّ، وما قدّموا في سبيل الله، إلّا أنّهم لا يُقارَنون بآل النبيِّ(صلّى الله عليه وآله)، كما قال أمير المؤمنين(عليه السلام): «**لَا يُقَاسُ**

---

(١) سورة ق، من الآية: ٣٧.

(٢) سورة الزمر، الآية ١٨: ﴿**الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾.

بِآلِ مُحَمَّدٍ (صلّى الله عليه وآله) مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ أَحَدٌ، ولَا يُسَوَّى بِهِمْ مَنْ جَرَتْ نِعْمَتُهُمْ عَلَيْهِ أَبَدًا، هُمْ أَسَاسُ الدِّينِ وعِمَادُ الْيَقِينِ، إِلَيْهِمْ يَفِيءُ الْغَالِي وبِهِمْ يَلْحَقُ التَّالِي، ولَهُمْ خَصَائِصُ حَقِّ الْوِلَايَةِ، وفِيهِمُ الْوَصِيَّةُ والْوِرَاثَةُ»[1]، وكما بيَّنه (عليه والسلام) أيضًا، في كتابه إلى معاوية بن أبي سفيان، فقال له:

«وإِنَّكَ لَذَهَّابٌ فِي التِّيهِ، رَوَّاغٌ عَنِ الْقَصْدِ، أَلَا تَرَى غَيْرَ مُخْبِرٍ لَكَ، ولَكِنْ بِنِعْمَةِ اللهِ أُحَدِّثُ، أَنَّ قَوْمًا اسْتُشْهِدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ تَعَالَى مِنَ الْمُهَاجِرِينَ والأَنْصَارِ، ولِكُلٍّ فَضْلٌ، حَتَّى إِذَا اسْتُشْهِدَ شَهِيدُنَا قِيلَ: سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ، وخَصَّهُ رَسُولُ اللهِ (صلّى الله عليه وآله) بِسَبْعِينَ تَكْبِيرَةً عِنْدَ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ، أَوَلَا تَرَى أَنَّ قَوْمًا قُطِّعَتْ أَيْدِيهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ، ولِكُلٍّ فَضْلٌ، حَتَّى إِذَا فُعِلَ بِوَاحِدِنَا مَا فُعِلَ بِوَاحِدِهِمْ، قِيلَ: الطَّيَّارُ فِي الْجَنَّةِ وذُو الْجَنَاحَيْنِ، ولَوْ لَا مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ مِنْ تَزْكِيَةِ الْمَرْءِ نَفْسَهُ، لَذَكَرَ ذَاكِرٌ فَضَائِلَ جَمَّةً تَعْرِفُهَا قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ، ولَا تَمُجُّهَا آذَانُ السَّامِعِينَ»[2].

ومن ثمّ، فالبحث يناقش فرضيّةً، ويُعالج مشكلةً، وبهما تظهر أهميّة الدراسة:

فرضيّة البحث: إنّ الأُمّة بعد وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) قد انتشر فيها الفسادُ؛ فكانت بحاجةٍ إلى الإصلاح.

مشكلة البحث: إنّ طَلَبَ الإصلاحِ المقتضي لمحاربة الفساد يتقاطع مع حديث النبيّ (صلّى الله عليه وآله): «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمّ الذينَ يَلُونَهُمْ**»؛

(١) نهج البلاغة، الخطبة الثانية، بتحقيق صبحي الصالح.

(٢) نهج البلاغة، الكتاب رقم ٢٨، بتحقيق صبحي الصالح.

الـذي أخرجـه البخـاريّ ومسـلم وأحمـد وغيرهـم، وقـد علّـق النـوويّ في شَرْحـه لصحيـح مسـلم قائـلاً: «اتّفـق العلـماءُ عـلى أنّ خـيْرَ القـرون قَرْنُـه [صـلى الله عليـه وآلـه] والمـراد أصحابـه، وقـد قدّمنـا أنّ الصحيـح الـذي عليـه الجمهـور أنّ كلّ مسـلمٍ رأى النبـيَّ [صـلّى الله عليـه وآلـه] ولـو سـاعة، فهـو مـن أصحابـه) »[1]، كـما أنّـه يتقاطـع مـع قولـه(صـلّى الله عليـه وآلـه): «**أُوصِيكُـمْ بتَقْـوَى الله والسَّـمْعِ والطَّاعَـةِ وإِنْ كان عَبْـدًا حَبَشِـيًّا، فإِنَّـهُ مَـنْ يَعِـشْ مِنْكُـم يَـرَى بَعْـدِي اختِلافًـا كثيـرًا، فعَلَيكُـم بسُـنَّتِي وسُـنَّةِ الخُلَفَـاءِ الرَّاشِـدينَ المهْدِيِّـينَ، وَعَضُّـوا عَلَيْهَـا بالنَّوَاجِـذِ، وإِيَّاكُـم ومُحْدَثَـاتِ الأُمُـورِ، فَـإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَـةٍ بِدْعَـةٌ، وُأنّ كُلَّ بِدْعَـةٍ ضَلَالٌـة**»[2].

الهدف من البحث:

تهـدف الغايـةُ في دراسـة القِيـم العاشـورائيّة - ومنهـا (طلـب الإصـلاح) - إلى بيـان الممازجـة والاتّسـاق المفهوميّ والـدلاليّ بـين منهلـين مـن مناهـل المعرفـة بعـد القـرآن الكريـم والسُـنّة النبويّـة؛ وهمـا: عاشـوراء الإمـام الحسـين (عليـه السـلام) في كربـلاء وكتـاب (نهـج البلاغـة) وذلـك عَـبْر سلسـلةٍ بحثيّـة تشـتمل عـلى عَـدَدٍ مـن الدراسـات؛ لبيـان أَثَرهـا في تنميـة القِيـم الإنسـانيّة وتطويرهـا وبنـاء الـذات.

وعليـه: فقـد اشـتملت الدراسـةُ عـلى تمهيـدٍ؛ لبيـان معنـى مفـردات عنـوان الدراسـة ومناهلهـا المعرفيّـة، وخمسـةِ فُصـولٍ؛ فأمّـا الفصـل الأوّل: فقـد خُصِّـص لبيـان معنـى الفسـاد والصـلاح ومفهومهـما وحقيقتهـما الشرعيّـة في الفكـر الإسـلاميّ.

---

(١) شرح صحيح مسلم، النووي، ج١٦ ص٨٥.

(٢) مسند أحمد بن حنبل: ج٢٨/ ص٣٧٣.

وتناول الفصل الثاني: مرتكزات التشكيك في وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام)؛ المتضمِّنة طَلَب الإصلاح في أُمّة جَدِّه (صلّى الله عليه وآله).

وتناول الفصل الثالث: مُدَّعى التعارض في الجَمْع بين طَلَبِ الإصلاح المقتضي تَفَشِّي الفساد وبين الحديث النبويّ: «**خَيْرُ القُرُوْنِ قَرْنِيْ**».

أمّا الفصل الرابع فتناول: تحديد التاريخ والحديث النبويّ لمخالفة الخلفاء القرآنَ والسُنّةَ ومعارضتها لحديث «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِيْ وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِيْن المَهْدِيِّيْنَ**» في الفترة الموسومة بـ(الراشدة).

وخُصِّص الفصل الخامس لبيان: الملازمة بين منهج الإمام الحسين ومنهج أمير المؤمنين (عليهما السلام)، وآثاره في تنمية قِيمة طَلَبِ الإصلاح وبناء الذات الإنسانية وتطويرها.

وقد اشتملت هذه الفصول على عَددٍ من المباحث والمسائل الجمّة التي ناقشت عنوانات الفصول وما تعلّق بها من أسئلةٍ واستفهامات، فخلَصَت إلى إجاباتٍ نأمَلُ أنْ تكون شافيةً ووافية ؛ فإنْ أصبْتُ فذلك مبلغُ عِلمي ﴿**وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**﴾[يوسف:٧٦]، ﴿**وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ**﴾ [هود:٨٨] .

المتشرِّف بالخدمتين

العتبة الحسينية المقدّسة وكتاب نهج البلاغة

السيّد نبيل الحَسَنيّ

في العشرين من شهر ربيع الثانية لعام ١٤٤٥هج .

الموافق للرابع والعشرين من شهر تشرين الأول لعام ٢٠٢٤م

من جوار ضريح ريحانة الرسول (صلّى الله عليه وآله) وقُرّة عين الزهراء البتول (عليها السلام) الإمام الشهيد المظلوم أبي عبد الله الحسين (عليه السلام) ـ كربلاء المقدسة.

التمهيد: تأصيل الدراسة

أوّلًا: معنى مفردات عنوان الدراسة ومناهله المعرفيَة.

١ ـ معنى مصطلح (القِيم العاشورائيّة).

١ ـ ١: المعنى اللُّغويّ للمصطلح:

إنّ مصطلح (القِيم العاشورائيّة) يتكوّن من مُفردتين؛ وهما (القِيم) و (العاشورائيّة)، ولكلٍّ منهما معناه ودلالته ومفهومه، وأنّ الممازجة بينهما ترشد إلى معنى ومفهومٍ محدّد، ولاسيّما أنّ المرتكز في معنى المصطلح ودلالته يرتكز على (القِيم)، وقد تناول أهلُ اللُّغة مفردة (القِيمة) في مادّة (قوم)، وبحثوا تَعدُّد معانيها بتعدّد استعمالاتها؛ فمنها:

١ ـ قال الفراهيديّ (ت١٧٥هـ):

«القِيمة: المِلّةُ المستقيمة؛ وقوله: ﴿وَذَلِكَ دِينُ القِيمةِ﴾ [البيِّنة:٥]؛ أي: المستقيمة.

والقِيمة: ثَمَنُ الشيء بالتقويم تقول: تقاوموا فيما بينهم؛ وإذا انقاد، واستمرت طريقته، فقد استقام لوَجْهه»[١].

٢ ـ قال ابن فارس(ت٣٩٥هـ):

«ومن الباب: قوَّمْتُ الشيء تقويمًا؛ وأصلُ القِيمةِ الواوُ، وأصلُه أنّك تُقِيْمُ هذا مكانَ ذاكَ.

(١) كتاب العين: ج٥ ص٢٣٣.

وبلَغَنَا: أنّ أهلَ مكّةَ يقولون: استقَمْتُ المتاعَ، أي: قَوَّمْتُه، ومن الباب: هذا قِوَامُ الدِّينِ والحقِّ، أي بهِ يقومُ»[1].

٣ ـ قال ابن منظور: (ت٧١١هـ).

«القِيمةُ: ثَمَنُ الشيءِ بالتَّقْوِيم؛ وقَيِّمُ الأَمرِ: مُقِيمُه. وأمرٌ قَيِّمٌ: مُسْتقِيم.

وفي الحديث: (**أتاني مَلَك فقال: أَنت قُثَمٌ، وخُلُقُكَ قَيِّم**)، أي مُسْتَقِيم حسَن»[2].

وأمّا تعريف العاشورائيّة، فهو من النسبة إلى عاشوراء؛ ونقصد به اليوم الذي استُشهد فيه الإمامُ الحسين وأهل بيته وأصحابه (عليهم السلام)، في المعركة التي دارت بينه والسلطة الأمويّة على أرض كربلاء؛ فسُمِّيتْ المعركة بـ(عاشوراء) نسبةً إلى يوم وقوعها.

٢ . ١: مفهوم مصطلح (القِيم العاشورائيّة):

إنَّ المستفاد من بيان أهل اللُّغة: أنّ معنى (القِيمة) يدور بين الاستقامة والأداة التي يُقوَّم بها الشيء أو الأمر ليستقيم، وبين المقدار المساوي للشيء للوصول إلى التراضي بين طرفين. ولا شكّ أنّ مفهوم مصطلح (القِيمة العاشورائيّة) – ومعناه منحصر في المعنى الأول، أي استقامة الأمر وحفظه من الاعوجاج والميل عن الحقِّ – لا يُراد منه الثمن الموضوع للتراضي.

وأنّ المعركة التي جرت على أرض كربلاء في العاشر من المحرّم الحرام في (عام ٦١للهجرة النبويّة)، وبما حوته من قِيمٍ إنسانيّة عَبْر سلوك الإمام الحسين وأهل بيته وأصحابه (سلام الله عليهم أجمعين)، وبكلِّ تفاصيله

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس: ج٥ ص٤٣.

(٢) لسان العرب: ج١٢ ص٥٠٠– ٥٠٢.

ومقدِّماته ونتائجه وآثاره يُعدّ قِيمًا إنسانيّة لا تنفكّ عن القرآن والسُنّة النبويّة وسِيرة الأئمّة المعصومين؛ ولاسيّما أنّ الإمام الحسين قد حدّد نهجه ومساره في الخروج من مكّة إلى كربلاء بالسَّيْرِ بسِيرة جدِّه (صلّى الله عليه وآله) وأبيه أمير المؤمنين الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)؛ ومن ثمّ فقد تكوّنت القِيم العاشورائيّة من سيرة النبيِّ والوصيّ ووَلَده الإمام الحسين (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين)، وهي أدوات لتنمية القِيم الإنسانيّة وتطوير الذات.

١.٣: الفرق بين الثمن والقِيمة وأثره في معنى مصطلح (القِيم العاشورائيّة) ومفهومه:

وممّا يدلّ على أنّ معنى مصطلح (القِيم العاشورائيّة) مرتكز على استقامة الأمر وحفظه عن الميل والاعوجاج، وأنّ مجاله الإصلاح، هو الفارق بين معنى الثمن والقِيمة، وفيه قال أبو هلال العسكريّ (ت٣٩٥هـ):

(الفرق بينهما أنّ القِيمة: ما يُوافق مقدار الشيء ويُعادله؛ ويدلّ عليه قولُ أمير المؤمنين (عليه السلام): «**وقِيْمَةُ المَرْءِ مَا قَدْ كَانَ يُحْسِنُه**»[١]؛ وبه يتحقّق معنى مصطلح الدراسة.

والثمن: ما يقع التراضي به ممّا يكون وَفقًا له، أو أَزْيَد، أو أَنْقَص. ويرشد إليه قوله - سبحانه -: ﴿**وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ**﴾ [يوسف:٢٠]. فإن تلك الدراهم العديدة لم تكن قيمة يوسف، وإنّما وقع عليها التراضي، وجرى عليها البيع)[٢].

(١) جاء قوله (عليه السلام) في نهج البلاغة: الحكمة: ٨١ بلفظ: (قِيمَةُ كُلِّ امْرِئٍ مَا يُحْسِنُه).
(٢) الفروق اللغويّة: ص٤٤.

١.٤: المعنى التركيبي لمفهوم مصطلح (القِيم العاشورائيّة) ومعناه.

إنّ القِيم العاشورائيّة، هي: قيم إنسانيّة؛ وذلك بوصفها الأداة التي يتقوّم بها الإنسانُ في مسيره وسُلوكه الإنسانيّ؛ ومنها (طَلَبُ الإصلاح)، فالإنسان هو المعنيُّ بها؛ بل هو قيمة إنسانيّة عُليا في القرآن وعند عترة النبي (صلّى الله عليه وآله) ولا سيّما كتاب (نهج البلاغة) بوصفه الكتاب الأهمّ من بين الكتب التي تناولت أحاديث أمير المؤمنين الإمام علي (عليه السلام)، ومن ثمَّ كانت مدرسة عاشوراء الإمام الحسين(عليه السلام) ومدرسة نهج البلاغة، موضعَ البحث ومادته الأساس في دراسة قيمة طَلَبُ الإصلاح وأثرها التنمويّ في بناء الإنسان والأسرة والمجتمع؛ وذلك لسعة دائرة العمل بها.

٢ . معنى مصطلح (طَلَبُ الإصلاح).

١ . ٢: معنى الطلب وتعريفه:

عرّف أهلُ اللّغةِ (الطلب)، بأنّه: «محاولةُ وجدانِ الشيءِ وأَخْذِه. والطَّلِبَةُ: ما كان لك عند آخر من حَقٍّ تُطالبه به. والمطالَبةُ: أنْ تُطالب إنسانًا بحقٍّ لك عنده، ولا تزال تُطالبه وتتقاضاه بذلك. والغالب في باب الهوى: الطِّلاب. والتطَلُّب: طلب في مهلة من مواضع أبو عبيد عن أبي عبيدة: أطليتُ الرجل: أعطيتُه ما طَلَب. وأطلبتُه: ألجأته إلى أنْ يطلب إليّ، قال ذو الرُّمة:

أَضَلَّـهُ رَاعِيـَا كَـلْبِيَّةٍ صَـدَرَا عَنْ مُطْلَبٍ قَارِبٍ وُرّادُه عُصَبُ

يقول: بَعُدَ الماء عنهم حتى ألجأهم إلى طَلَبه.

وقال الليث: كلأٌ مُطْلِب بعيد المطلب. وقد أطلب الكلأ: تباعَدَ وطَلَبه القومُ»[1].

ويُستفاد من ذلك أنّ طلب الإنسان للشيء هو سعيه في إيجاده وأخذه.

٢. ٢. معنى الإصلاح ومفهومه:

أ. تعريف الإصلاح في اللُّغة:

عرّف أهلُ اللُّغة الصلاح، بقولهم: «الصَّلاح: ضدّ الفساد؛ صَلَح يَصْلَحُ ويَصْلُح صَلاحًا وصُلُوحًا؛ وأَنشد أَبو زيد:

فكيفَ بإِطْراقي إِذا ما شَتَمْتَني ؟ وما بعدَ شَتْمِ الوالِدَيْنِ صُلُوحُ

والإِصلاح: نقيض الإِفساد. وأَصْلَح الشيءَ بعد فساده: أَقامه»[2].

ب. معنى الإصلاح في الاصطلاح.

«صلح وقد فسد الشيء وصلح، وفسد وصلح لغة، قال الفراء: وأنشدني بعض الأعراب:

خُذَا حَذَرًا يَا خُلَّتَيَّ فَإِنَّني رَأَيْتُ جِرَانَ العَوْدِ قَدْ كَانَ يُصْلَحُ[3]

---

(١) تهذيب اللغة، الهروي: ج١٣، ص٥.

(٢) لسان العرب، ابن منظور: ج٢ ص٥١٦-٥١٧.

(٣) البيت لـ (عامر بن الحارث بن لكفة، و (جِران العَوْد) لقب له. (ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: ١٠/ ١٨)، وقد ورد في منتهى المطلب في اشعار العرب، ابن المبارك البغدادي: ج١ ص٤٠، قال أبو عمر الشيبانّي: كان جران العود والرحال النميريّ خدنين تبيعين ثمّ إنّهما تزوَّجا فلم يحمدا ما لقياه فقال جران العود: أَلَا لَا يَغُرَّنَّ امرَءًا نَوْفَلِيَّةٌ . . . عَلَى الرَّأْسِ بَعْدِي أَوْ تَرَائِبُ وُضَّحُ ... آلخ القصيدة.

يعنى أنّه اتّخذ من جلد العود سوطًا ليضرب به نساءه، وبهذا البيت سُمِّي جران العود»[١]

ج. مفهوم مصطلح (طلب الإصلاح) وحقيقته الشرعيّة:

إنّ من القضايا الفكريّة المهمّة والتي تُؤصِّل لمصطلح (طَلَب الإصلاح)؛ بوصفه قيمةً إنسانيّة كبرى لها آثارها الناجعة في بناء ذات الإنسان وتطوير قُدراته في الإدارة والقيادة، هو بيان مفهوم الإصلاح وحقيقته الشرعيّة؛ ولاسيّما أنّ التاريخ الإسلاميّ قد شَهِد دعواتٍ كثيرة لطَلَب الإصلاح؛ كخروج عائشة، فقد وَسَمتْ خروجها بذلك[٢]، ومن ثَمّ فقد شهد التاريخ والفكر الإسلاميّ تباينًا واضحًا في طلب الإصلاح وتأثيراته الفكريّة، ولاسيّما في وضع مُحدِّدات القِيم الإنسانيّة وأثرها في بناء الذات وتطوير قُدرات الإنسان ومهاراته.

ولذا، فمفهوم المصطلح وحقيقته الشرعيّة يكمن في: أنّ كلَّ عملٍ أو قول كان نقيضًا للفساد ومخالفًا له وموافقًا للقرآن والسُنّة النبويّة ومُقيَّدًا بهما، فهو الإصلاح، وذلك لما بيّنه القرآن من ضابطةِ تقنينه عَبْر وصف فرعون لعمل موسى الكليم (عليه السلام) بالفساد، ومن إفراغه من محتواه المرتكِز على التمسّك بما جاءت به الشرائعُ السماويّة، قال تعالى: ﴿**وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ**﴾ [غافر:٢٦].

---

(١) ترتيب إصلاح المنطق، ابن السكّيت: ص٢٢٦.

(٢) ينظر، تاريخ الطبري: ج٣ ص٤٧٩.

ثانيًا ـ التعريف بكتاب نهج البلاغة وأهمّيته في المكتبة الإسلاميّة:

قليلة هي النتاجات العلميّة والفكريّة التي تركت أثرًا بالغًا في المحافل العلميّة والأروقة الثقافيّة، والمجالس الأدبيّة؛ بمعنى: أنّ دلالة هذه القِلّة ومصداقها تكمن في أنّ أغلب النتاجات الفكريّة تأخذ مجالها واستحقاقها فيما تناولته من حقلٍ معرفيّ مُحدَّد، فمَنْ كتب في التاريخ أخذ أثره في حقل التاريخ، ومن كتب في الفقه أخذ أثره في الفقه، ومن كتب في العلوم التطبيقيّة أخذت هذه الكتابات أثرها في حقولها المعرفيّة المُحَدَّدة والتخصُّصيّة، أمّا أن يكون هناك كتابٌ يَقْصدُه طُلّابُ العلم والمعرفة في مختلف المجالات والتخصّصات والعلوم، فهذا ما يتعذّر وجودُه إلّا فيمن كان لكلامه آثارٌ رحمانيّة وأنفاسٌ نبويّة تفتح للعالم والطالب والأستاذ منافذ للمعرفة وأبوابًا للعلم، وهذا ما انحصرَ وجودُه في القرآن وكلام أهل البيت (عليهم السلام) بوصفهم عدل القرآن وثقل النبيّ (صلى الله عليه وآله) في الأمّة؛ ولاسيّما كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) الذي يُفتح منه ألفُ بابٍ من العلم[1].

ومن ثَمَّ: كان لكتاب نهج البلاغة - الجامع لبعض كلام مولى الموحِّدين وأمير المؤمنين الإمام عليّ (عليه الصلاة والسلام) الذي جمعه الشريفُ الرضيّ (عليه رحمة الله ورضوانه) (المتوفى٤٠٦هـ) - خُصوصيّةٌ خاصّة ظهرت في عَدَد الناهلين من مَعين هذا الكتاب من طلّاب العلم وأهله، وفي العديد من التخصُّصات؛ فجعلوا من كتاب نهج البلاغة مادتّهم العلمية ومدادهم

(١) وهو الحديث المشهور عنه (عليه الصلاة والسلام) «علّمني رسولُ الله ألفَ بابٍ من العلم...» وقد أخرجه الفريقان بألفاظٍ وطُرقٍ متعدِّدة؛ لا سيّما ما أخرجه ابن فروّخ الصفّار (رحمه الله) في بصائر الدرجات، وقد أفرد له بابًا خاصًّا تحت الرقم ١٦: ص ٣٢٢ - ٣٢٧.

الفكريّ والمعرفيّ؛ فأبدعوا وأجادوا، فلم يملكوا أقلامهم من النَّقْشِ على صفحات أفئدتهم بحُبِّ عليٍّ (عليه السلام)، فعجزوا عن تكميمها من البوح بفَضْله وشرفه وجلالة قدره ومنزلته.

وحسبُنا ما تكلم به الشريف الرضيّ (عليه رحمةُ الله ورضوانه) وهو يُفصح عن الباعث الذي دفعه لتأليف كتاب نهج البلاغة، بعد أن ذكر أنّ جماعةً من أهل العلم ممّن له فيهم صُحبة ومودّة قد سألوه أنْ يشرع في جَمْعِ كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) وذلك بوصفه العالم باللّغة والعارف بعُلومها، فقال:

(وَسَأَلُونِي عِنْدَ ذلِكَ: أَنْ أَبْتدِئَ بَتَأْلِيفِ كِتابٍ يَحتَوِي عَلَى مُخْتارِ كَلامِ أَمير المؤْمِنِينَ (عَلَيه السَّلام) في جَمِيعِ فُنُونِهِ، ومُتَشَعِّباتِ غُصُونِهِ، مِن خُطَبٍ وكُتُبٍ وَمَواعِظَ وَأَدَبٍ.

عِلْمًا أَنَّ ذِلكَ يَتَضَمَّنُ مِنْ عَجائِبِ البَلاغَةِ، وَغَرائِبِ الفَصاحَةِ، وَجَواهِرِ العَرَبِيَّةِ، وَثَواقِبِ الكَلِمِ الدِّينِيَّةِ والدُّنيَاوِيَّةِ، مَا لا يُوجَدُ مُجْتَمِعًا في كَلامٍ، وَلا مَجْمُوعَ الأَطْرافِ في كِتابٍ؛ إذ كانَ أَميرُ المؤْمِنِينَ (عَلَيه السَّلام) مَشْرَعَ الفَصاحَةِ وَموْرِدَها، وَمَنْشَأَ البَلاغَةِ وَمَوْلِدَها، ومِنهُ (عَلَيه السَّلام) ظَهَرَ مَكْنُونُها، وَعَنْهُ أُخِذَتْ قَوانِينُها، وَعَلَى أَمْثِلتِهِ حَذَا كُلُّ قَائِلِ خَطِيبٍ، وَبِكَلامِهِ استَعَانَ كُلُّ واعِظِ بَليغٍ؛ وَمَع ذلَكَ فَقَدْ سَبَقَ وَقَصَّرُوا، وَتَقَدَّمَ وَتَأَخَّرُوا؛ لأَنَّ كَلامَهُ (عَلَيه السَّلام) الكَلامُ الَّذِي عَلَيه مَسْحةٌ مِن العِلْمِ الإِلهيِّ، وفيهِ عَبْقَةٌ مِن الكلامِ النَّبَوِيِّ...)[1].

(١) نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، تحقيق أ. د صلاح

ومن ثمَّ: فإنّ مادّة البحث ومعارفه قد نهلت من بَحْرين لا ينفدان؛ أي كتاب نهج البلاغة ويوم عاشوراء الإمام الحسين (عليه السلام)، عَبْر مجموعةٍ من المباحث والمسائل.

الفرطوسيّ، إصدار مؤسّسة علم نهج البلاغة التابعة للعتبة الحسينيّة، ط١، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م، دار الوارث للطباعة/ كربلاء المقدسة.

الفصل الأول

معنى الفساد والصلاح ومفهومهما وحقيقتهما الشرعيّة في الفكر الإسلاميّ

المبحث الأول

معنى الفساد في القرآن ومفهومه وحقيقته الشرعيّة

المسألة الأولى: معنى الفساد في اللُغة:

قال ابن منظور: «الفسادُ نقيضُ الصَّلاحِ، وتفاسَدَ القومُ: تدابَرُوا أو قطَّعُوا الأرحامَ ...واستفسد: السلطانُ قائدَهُ إذا أساء إليه حتّى استعصى عليه، والمفسدةُ: خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح»[1]

قال الراغب: «الفساد خروج الشيء عن الاعتدال قليلًا كان الخروج عنه أو كثيرًا، ويُضادُّه الصلاح، ويُستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة»[2].

المسألة الثانية: الحقيقة الشرعيّة للفساد عبْر القرآن الكريم:

وردت مفردة (الفساد) في القرآن في موارد كثيرة لتُقابلها مفردة (الصلاح)، مكوِّنة بذاك حقيقية شرعيّة لثبوت معنى الفساد وإثباته عَبْر الاتّساق بين المعنى القرآنيّ واللُّغوي للمفردة، بل إنّ القرآن الكريم لَيقرن عِلّةَ وجود الخليفة في الأرض في بيانه لخلق آدم (عليه السلام) في محاربة الفساد؛ قال تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ٣٠].

---

(١) لسان العرب: ٣/ ٣٣٥.

(٢) مفردات ألفاظ القرآن: ص ٦٣٦.

ومن ثمّ: فإنّ ايراد الآيات المباركة المتضمِّنة لبيان الفساد وموارده وآثاره تحتاج إلى كتاب مستقلّ، إلّا أنّني سأقف عند جُملةٍ من المدلولات القرآنيّة لبيان الحقيقة الشرعيّة للفساد؛ ومنها قوله تعالى:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة:١٢]؛ فقد دلّت الآية على الملازمة بين الفساد والصلاح وملازمتهما في الحضور الفكريّ والحياتيّ على مَرِّ الأزمنة.

أوّلًا: الملازمة بين الفساد والظالمين والطواغيت والمنحرفين عن الحقِّ.

وجاءت المفردة في بيان حال الظالمين والطواغيت وكلّ شخصٍ انحرف عن الحقّ، فوسمهم القرآن بـ(الفساد) من الأمم والأشخاص والبلاد التي مُورِس فيها الفساد، وما يترتّب عليهم من السُّنن الكونيّة، قال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ * الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ * وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ * وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ * الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ * فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ * فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ * إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ٦ – ١٤]. وقال تعالى:

﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص:٤]، بل أصبح إقدامُ الإنسان على الفساد عنوانًا لنزول العذاب على الأرض وأهلها؛ قال سبحانه: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

وفي صفة المنافقين، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا

﴿وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٤-٢٠٥].

ثانيًا: جَعْلُ القرآن سِمَةَ الصلاح نقيضًا للفساد ودالًّا عليه وعلى أهله.

لقد لازم القرآن بين موارد تشخّص الفساد وما يُناقضه من الصلاح، فقابَلَها له وجعلها سِمَةً للأنبياء(عليهم السلام)، فكان ملازمًا لهم ولسيرتهم ونهجهم الحياتيّ؛ قال تعالى:

﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [الأنعام:٨٥].

وفي بيانه تعالى لحال شعيب مع قومه في عزمه على الإصلاح قال: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ * قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٧ – ٨٨] .

ومن الآيات الدالة على الملازمة بين الفساد والصلاح قَولُه تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وقولُه سبحانه في بيان ما شرّعه لنبيِّه شعيب (عليه السلام) وإظهار جُملةٍ من الأحكام الشرعيّة، وما تُسبِّبه مخالفتها من فسادٍ للحياة بعد إصلاحها:

﴿وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ٨٥].

ثالثًا: تقنين القرآن لضابطة النجاة من الفساد والمفسِدين.

يُقنِّن القرآنُ العملَ بطَلَب الإصلاح ومحاربة الفساد؛ الذي أجمع أهلُ اللُّغة والبلاغة - فضلًا عن القرآن والسنّة والواقع الحياتيّ - على أنّه نقيضٌ للصَّلاح، فكان من آليات التقنين:

١. التمسُّك بالشريعة.

إنّ القاعدة التي قنّنها القرآنُ الكريم للنجاة من الفساد وآثاره الكبيرة على البلاد والعباد، هي عدم الخروج عن الشريعة؛ قال جَلَّ شأْنُه:﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص:٨٣]. وهذا في البناء النفسيّ وتطوير القدرات والمهارات الشخصيّة.

٢. النهي عن الفساد ومظاهره.

وأمّا العمل المنْجِي من الفساد والدّال على صلاح الحياة فقد جعله القرآنُ في النهي عن الفساد، فضلًا عن بيان الوحي لآثار تَرْكِ النهي عن الفساد؛ أي المنكَر، وهو وَسْمُ التارك بِسِمَةِ الإجرام، واستحقاقه للهلاك؛ قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [هود:١١٦].

٣. مخالفة الهوى.

في الموارد الكثيرة التي تناولها القرآنُ الكريم حول الفساد والصلاح يُظهِرُ القرآنُ خطورةَ اتّباع الهوى على خراب الحياة وما تتضمّنه من مقومات، بل يَسُنّ القرآنُ أنّ الآثار المترتبة على الأهواء لَتَعُمّ الكونَ وبما فيه من السموات والأرض؛ قال تعالى:

﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ * وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٠-٧١].

والآيةُ المباركةُ كاشفةٌ عن الفَصْل بين الحقّ والباطل، وأنّ النبيَّ (صلّى الله عليه وآله) وما جاء به هو الدليل إلى الصواب والمنْجِي من الأهواء، وما يلتبسُ على كثيرٍ من الناس وضياعهم بين الصادق في طَلَب الإصلاح وبين الكاذب؛ ولاسيّما أنّ القرآن أظهر عَبْر لسان فرعون ووَسْمه عَمَلَ نبيِّ الله موسى الكليم بالفساد، أنّ المدَّعيات وعلى مرِّ الأزمنة لكثيرةٌ جدًّا، وأنّ الخَارجين لطلب الإصلاح لكثيرون أيضًا.

ومن ثَمّ فإنّ الكاشفَ عن رَيْبِ الفِكْر والزائحَ لِرَيْن الظُّنون عن القلب، أنّ الحقّ سبحانه وما شرّعه للناس على ألسنة أنبيائه ورُسُله وأوصيائهم (عليه السلام) هو الحدُّ الفاصل والأداة الكاشفة عن الشُّبهات والدالّة على الحقِّ والمشَخِصّة للمُصلِح من المفْسِد.

رابعًا: من أهمِّ مظاهرِ الفساد السَّعْيُ من أجل السُّلطةِ والصراعِ عليها وتَجَلِّيه في المنافقين.

في الموضع الخامس يعرض لنا القرآنُ الكريم أَثَرَ السُّلطةِ في دَفْع اللّاهف عليها، وتربُّصه بالوصول إليها؛ ولاسيّما المنافقين؛ فهي من أبرز سِماتهم وذلك لفَضْحهم بمكنون أنفسهم في مُدّعى طَلَب الإصلاح، في حين أنّ الغاية والقَصْد هي السلطة، ومن ثمّ تكشِفُ الآيةُ عن حقيقتهم، فضلًا عن آثار تولِّيهم السُّلطة في ظهور الفساد ومحاربة الصلاح، وذلك بوصفهَ أي الصلاح نَقيضًا للفساد، وعليه: فكُلُّ عَمَلٍ مناقِضٌ للصَّلاح فهو فساد والعاملُ به مُفْسِدٌ في الأرض، فكيف إذا كان في السلطة والإمرة على الناس؟! قال تعالى:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [البقرة:٢٠٤ - ٢٠٦].

خامسًا: بيانُ القرآنِ لجزاءِ المفْسِدين وما ينالون في الدنيا والآخرة.

إنّ من البداهة بمكان أنْ يكشف القرآنُ الكريم عن جزاء المفْسِدين في الدنيا والآخرة؛ وذلك لما يترتّبُ على عَمَلهم وأقوالهم وسيرتهم من آثارٍ كبيرة على الشرائع السماويّة، فضلًا عن عوامل الحياة، بل إنّ الأمر اليقينيّ ليرشد إلى أنّ المفْسِدُ أشَدُّ من القاتل؛ وذلك أنّ القَتْلَ هو جزءٌ من الفساد، فمِمّا وَرَدَ من الآيات:

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٥].

قوله سبحانه: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [المائدة: ٣٢].

وقولُه عَزَّ وجَلَّ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣].

ومن ثمّ لا يمكن الجَمْعُ بين مُدَّعي الإصلاح وهو مُفْسِدٌ في الأرض، وبين الصادق في المدَّعى ويُتَّهم بالمفْسِد؛ كما فعل فرعون في اتّهام موسى(عليه السلام)؛ ممّا يتطلّب إحكامَ العقلِ في معرفة المدَّعَيات؛ ولاسيّما أنّها تصدر من أشخاصٍ وجهاتٍ ورموزٍ كثيرة وعلى مَرِّ التاريخ الإنسانيّ، ولذا فإنّ الفاصل في معرفة صِدْق المدَّعي والأعمال هو معرفة الصَّلاح والفساد فمن عرَفَ الفسادَ عَرَفَ فرعون، ومن عَرَف الصَّلَاح فقد عرَفَ نبيَّ الله موسى الكليم؛ وهو ما أسّسه الإمامُ أمير المؤمنين لمآ توجّه إليه الحارثُ بن حوط الليثيّ حين التبس عليه خروج عائشة، قائلًا:

(أترى أنّ طلحةَ والزُّبيرَ، وعائشةَ اجتمعوا على باطل؟ فقال عليّ (عليه السلام): يا حارِ أنت ملبوسٌ عليك؛ إنّ الحق والباطل لا يُعرفان بأَقْدار الرجال، وبإعمالِ الظنِّ، اعرف الحقَّ تعرفْ أَهْلَهُ، واعرف الباطلَ تعرف أَهْلَهُ)[1].

(١) أنساب الأشراف، البلاذري: ج٢ ص ٢٧٤، وينظر: البيان والتبيان، الجاحظ: ص ٤٩١، تاريخ اليعقوبيّ: ج٢ ص ٢١٠.

المبحث الثاني

معنى الصلاح في القرآن ومفهومه وحقيقته الشرعيّة

المسألة الأولى: معنى الصلاح في اللغة:

مثلما أرشد قولُ أهل اللّغة في بيان معنى الفساد بأنّه نقيض الصَّلاح، كذاك يبدؤون في بيان معنى الصلاح، فهو «ضدّ الفساد؛ صَلَح يَصْلَحُ ويَصْلُح صَلاحًا وصُلُوحًا؛ وأَنشد أَبو زيد:

فكيفَ بإِطْراقي إِذا ما شَتَمْتَني ؟ وما بعدَ شَتْمِ الوالِدَيْنِ صُلُوحُ

وهو صالح وصَلِيحٌ، الأَخيرة عن ابن الأَعرابي، والجمع صُلَحاءُ وصُلُوحٌ؛ وصَلُح: كصَلَح، قال ابن دريد: وليس صَلُحَ بثَبَت.

ورجل صالح في نفسه من قوم صُلَحاء، ومُصْلِح في أَعماله وأُموره، وقد أَصْلَحه الله، وربما كَنَوْا بالصالح عن الشيء الذي هو إِلى الكثرة؛ كقول يعقوب: مَغَرَتْ في الأَرض مَغْرَةٌ من مطر؛ هي مَطَرَةٌ صالحة، وكقول بعض النحويّين، كأَنّه ابن جنّي:

أُبدلت الياء من الواو إِبدالًا صالحًا.

وهذا الشيء يَصْلُح لك؛ أَي هو من بابَتِك.

والإِصلاح: نقيض الإِفساد.

والمَصْلَحة: الصَّلاحُ.

والمَصلَحة واحدة المصالح.

والاسْتِصْلاح: نقيض الاستفساد.

وأَصْلَح الشيءَ بعد فساده: أَقامه»[1].

المسألة الثانية: الحقيقة الشرعيّة للصَّلاح عَبْر القرآن الكريم.

أوّلًا: اتّساع دائرة الإصلاح في القرآن لتشمل مختلف جوانب الحياة.

مثلما أقرن القرآن معنى الفساد بما يضدّه وهو الصلاح، كذلك أقرنه بما يُخالفه ويُعارضه ويُناقضه وهو السوء والسيِّئ فينتقل بذاك إلى دائرة أوسع وأعمّ من نطاق الفساد والإفساد، ومن ثَمّ تكون مسؤوليّةُ طَلَب الإصلاح عامّةً وشاملةً جوانب الحياة، وتأخذ بذاك حيِّزًا واسعًا في الفقه والأخلاق والتربية والسياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها من المعارف الإنسانيّة، ومن ثمّ سيتّضح عَبْر الدراسة أنّ مصاديقَ خروج الإمام الحسين (عليه السلام) لطَلَب الإصلاح أعمُّ من دائرة مواجهة الظالم وجهاده، وإلّا يصبح كلُّ مَنْ خرج لمواجهة الظالم ينطبق عليه عنوانُ طَلَبِ الإصلاح، وحصره في تلك الدائرة الضيِّقة، لا تتعدّى عن كونها في المنظور الفقهيّ جهادًا وفي المنظور السياسيّ مقاومةً وتحرُّرًا وحرّيةً؛ قال تعالى:

﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٩٧].

ثانيًا: دلالة الخلط بين لفظ العمل السيِّئ والعمل الصالح وأتساع معنى طَلَب الإصلاح.

في المورد الثاني من العرض القرآنيّ يرشدنا قولُه تعالى: **﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾** [التوبة:١٠٢] أنّ العمل الصالح يُقابله العمل السيِّئ، ومن

(١) لسان العرب، ابن منظور: ج٢ ص٥١٧.

ثَمّ تقنين المعنى عَبْر دلالة السيِّئ فيكون مقابلًا للذنب؛ فكلُّ ذنبٍ هو عمل سيِّئ يقتضي من المصلح إصلاحه، وهو ما يُناط بالأنبياء والمرسلين والأئمّة المعصومين؛ وذلك لتكليفهم ببيان الشريعة وإصلاح الحياة، قال تعالى:

﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [غافر:٤٠]، وقولُه سبحانه: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦]. بل لنجد القرآن يُوسِّع من دائرة المعنى في طَلَبِ الإصلاح ليكون بموازاة الكفر، كما في: (ثالثًا).

ثالثًا: الانتقال بمعنى الإصلاح إلى ما هُو أعمُّ من السيِّئ وجَعْله بموازاة الكفر.

ومن الموارد الأخرى التي يُظهرها القرآنُ الكريم في بيانه لشُموليّة معنى طَلَبِ الإصلاح هو إقرانه بالكفر؛ لينتقل بذاك إلى شُموليّة المصطلح من مواجهة الظلم والظالمين إلى مواجهة الكُفر والكافرين؛ مما يُعيد تقنين معنى الإصلاح من كونه نقيضًا للأمر السيِّئ إلى الذنب ثّم إلى الكفر، ليكون بذاك نقيضًا لمعنى الإيمان ومُبيِّنًا في الوقت نفسه خطورة مدَّعي طَلَبِ الإصلاح، ومن ثمّ تُقنن الآيات معنى الإصلاح وطلب العمل به إلى ما هو أوسع ليكون بإزاء الكفر بالله تعالى واليوم الآخر، قال تعالى:

﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِأَنْفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ* لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [الروم: ٤٤ -٤٥].

رابعًا: أعظم ما يتمنّاه أهلُ النّار وأشدّ حسرة عليهم هو العمل الصالح.

في السُّلَّم المعرفيّ والبيانيّ لمعنى العمل الصالح وسعة دلالته ليشمل جميع

مفاصل الحياة الدنيا والآخرة وليبلغ الرتبة الأعلى في هذا السُّلَّم، هو أنّ القرآن وفي آياتٍ كثيرة يُلازم بين الإيمان والعمل الصالح، وبين اليوم الآخِر والعمل الصالح عَبْرَ سِمَاتٍ وصفات عِدّة؛ فما أكثر وجود ألفاظ (الصالحين) و(الصالحات) و(الصالح) وغيرها، إلّا أنّ ما يلفت الانتباه ويَحَارُ معه العقلُ هو حال أهل النار والمستحقِّين لها، ومنذ اللحظات الأولى التي تنكشف لهم الحقائق وتُزال عن أعينهم الغشاوة فيبُصرون حقيقة الأشياء ومنها العمل الصالح، ليكون من أعظم ما يتمنّاه أهلُ النار وأشدّ حسرة عليهم من العذاب الذي يُلاقونه – نعوذ بالله وبرسوله (صلّى الله عليه وآله) منه- فمن الآيات قولُه تعالى:

﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون:٩٩-١٠٠].

وقوله تعالى: **﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾** [السجدة: ١٢].

وقولُه عزَّ وجَلَّ: **﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ* وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾**[فاطر:٣٦-٣٧].

ومن ثمّ لا يمكن أنْ يكون كلّ مطالبٍ للإصلاح مستوعِبًا لمعناه وحدوده التي قَنَّنها كتابُ الله تعالى، وهو ما سنتناوله بالفصل القادم.

الفصل الثاني

مرتكزات التشكيك في وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) المتضمّنة طَلَب الإصلاح في أُمّة جدِّه (صلى الله عليه وآله وسلم)

توطئة

إنّ من الملاحظ في اعتراض المخالفين لمذهب أهل البيت(عليهم السلام) على وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) وخروجه في طَلَب الإصلاح، هو تصحيحهم لخروج عائشة إلى قتال الإمام عليّ (عليه السلام) ووقوع معركة (الجمل)[1].

فكان هذا التباين هو من أبرز ما علق في الفكر الإسلاميّ منذ القرن الأول للهجرة النبويّة والذي يُعدّ خير القرون - كما سيمرّ بيانه لاحقًا إن شاء الله تعالى – فكان مدعاةً للبحث والدراسة وذلك بوصفه - أي الإصلاح - من أهمّ القِيم الإنسانيّة وأبرزها في بناء الذات وصناعة القدوة والتأسيّ بالمرموز والنخب الإسلاميّة التي عملت على إرساء حياة كريمة للإنسان.

وعليه: فإنّ ممّا أشكله المخالفون لمذهب أهل البيت (عليهم السلام) - ولاسيّما بعد ظهور الفكر التيميّ الحرّانيّ في القرن الثامن الهجريّ وعقيدته في المجتمع الإسلاميّ - هو التنكيل بخروج الإمام الحسين (عليه السلام) وما سبقه من مقدّمات أو تبعه من نتائج؛ ومنها أنّهم طعنوا فيما أعلنه للملأ من المسلمين - ولاسيّما الخاصّة منهم وبالأخصّ أهل بيته وعشيرته - عَبْر وصيّته التي كتبها لأخيه محمّد بن الحنفيّة، في طلبه للإصلاح؛ فقد شكّكوا بها من ثلاث جهات؛ الأولى: مصدر الرواية بوصفها نادرة، الثاني: سند الرواية بوصفها مرسَلة، الثالثة: اختلاف ألفاظها.

(١) ينظر فتح الباري، ابن حجر العسقلاني: ج١٣ ص٤٧.

ومن ثمّ: فقد عرضنا أقوالهم على مائدة البحث العلميّ وناقشنا هذه الأقوال وتوصّلنا إلى نتائج تُبطل هذه المدَّعَيات وتُظهر وهنها، وَمعارضتها للقرآن والسنّة النبويّة والعقل والتاريخ، بل والفكر والعقيدة التي يُؤمنون بها؛ وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول

مُدّعى أنّ الوصيّة لم تكن معروفةً في القرنين الأوّل والثاني للهجرة النبويّة

المسألة الأولى: تاريخ بدء التدوين يَردُ مُدَّعى عدم معرفة وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) ويبُطله.

إنّ الرجوع إلى تاريخ نشأة علم السيرة النبويّة والتاريخ والحديث النبويّ وغيرها من العلوم الإسلاميّة، وحفظها عَبْر التدوين أو الإسناد، يُبدِّد القولَ بأنّ وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) لم تكن معروفةً أو مرويّةً في القرنين الأول والثاني للهجرة النبويّة؛ وذلك أنّ أوّل ظهورٍ لها كان في القرن الثالث، إلّا أنّ السؤال المطروح: متى بدأ التدوين والكتابة للتاريخ والسيرة النبويّة كي نعلم أنّ الوصيّة لم تكن معروفةً في القرنين الأول والثاني؟

قال الذهبيّ:

(في سنة ثلاث وأربعين ومائة شَرَع علماءُ الإسلام في هذا العصر في بتدوين الحديث، والفقه والتفسير؛ فصنّف ابنُ جُريح بمكّة، ومالكُ (ابن أنس) الموطَّأ بالمدينة، والأوزاعيّ بالشام، وابن أبي عروبة وحمّاد بن سلمة وغيرهما بالبصرة، ومعمر باليمن، وسفيان بالكوفة، وصنّف ابن إسحاق المغازيّ، وصنّف أبو حنيفة الفقه والرأيَ، ثمّ بعدُ يسيرٍ صنّف هشيم واللَّيث (بن سعد) وابن لهيعة، ثمّ ابن المبارك وأبو يوسف وابن وهب، وكَثُر تدوين العلم وتبويبه، ودُوِّنت كتبُ العربيّة واللُّغة والتاريخ وأيّام الناس، وقبل هذا العصر كان الأئمّة يتكلَّمون مِن حفظهم، أو يروون

العلمَ من صُحُفٍ صحيحة غير مرتّبة)[1].

ولم يُشِر الذهبيُّ إلى هذه الصحف غير المرتّبة عند مَن كانت؛ ولاسيّما أنّ الشيخين قد جَمعا السنّةَ وأحرقاها، ومنَعَا تدوينَ الحديث النبويّ الشريف والسيرة- كما سيمّر بيانه لاحقًا -وما زال الناس على هذا المنهج في القرن الأول والثاني حتّى أكرههم حُكّامُ بني أميّة على الرواية والكتابة؛ وممّا يدلّ عليه: ما رُوي عن الزُّهريّ، أنّه قال: (كُنّا نكرَهُ كتابَ العلم حتّى أَكرهنا عليه هؤلاءِ الأمراءُ، فرأينا ألّا نمنعه أحدًا من المسلمين)[2].

والظاهر من قول الزُّهريّ أنّ السبب في كتابة العلم هو إكراه الأُمراء لحَمَلَة الأحاديث في تدوينها، وحيث إنّ الأُمراء لا تتحرّك من وحي الحِفاظ على سُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وسيرته؛ ولاسيّما ما اختصّ بعترته أهل بيته(عليهم السلام)، بقدر ما تندفع للحفاظ على كُرسيِّ الحُكم، فقد بدا أنّ الغرض من إكراه الزهريّ وجماعته على كتابة الأحاديث هو: (تمكين الحكّام الأمويّين بتقديم مادّةٍ عقيديّة وسيلة تخدم مصالح أُسرتهم الحاكمة)؛ وهو الأمر الذي فهمه جولدتسهير من قول الزهريّ[3].

وعليه: «فإذا أراد الباحثُ تقدير قيمة الموادّ المتعلِّقة بالقرنين الأول والثاني الهجريّين في المصادر التي وصلت إلينا اعتمادًا على الإسناد، فعليه أنْ يتحرّر من

(١) تذكرة الحفاظ، الذهبي: ج١، ص١٥١ و٢٢٩؛ النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي: ج١، ص٣٥١.

(٢) الطبقات الكبرى، ابن سعد: ج ٢، ص ٣٨٩. جامع بيان العلم، ابن عبد البر: ج ١، ص٧٦. المصنف، الصنعاني: ج ١١، ص ٢٥٨.

(٣) تاريخ التراث العربّي، فؤاد سزكين: ج ٢، ص ٧.

الآراء القائلة بأنّ هذه الأخبار ظلّت تُتداول شفاهًا على مدى مائة وخمسين عامًا، أو أنّ المحدِّثين قد اخترعوا الإسنادَ في نهاية القرن الثاني للهجرة، أو في القرن الثالث للهجرة (وأضافوه) إلى الأخبار فدُوِّنت به بعد ذلك.

وعليه أن ينظر إلى هذه المؤلَّفات بوصفها كُتبًا مجموعةً من مصادر مدونّة تعود بدورها إلى مصادر مدوّنة أقدم، فالأسماءَ الواردة في الأسانيد تُعطي ـ في مجموعها أو معظمها ـ أسماءَ المؤلِّفين أو أسماءَ عددٍ من الرواة والمؤلفين»[1].

وقد تناول الباحثون عبارات الطبريّ التي تُشير إلى نَقْله رواياتٍ من مصادر متعدِّدة أشار إليها بألفاظٍ مختلفة؛ كقوله:

١ ـ (حُدّثتُ عن هشام بن محمّد بن أبي مخنف، قال: حدّثني الصقب بن زهير)[2].

وهو بهذا يكون قد نقل من كتاب هشام بن محمّد الكلبيّ.

٢ ـ (حُدّثتُ عن الواقديّ، قال: سألتُ ابن أبي سيرة)[3].

وهو بهذا يكون قد نقل عن كتاب مغازي الواقديّ.

٣ ـ (حُدّثتُ عن عمّار بن الحسن، قال: حدّثنا عبد الله بن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع)[4].

وبهذا الإسناد يكون قد نقل عن كتاب (تفسير القرآن) للربيع بن أنس

(١) تاريخ التراث العربّي، فؤاد سزكين: ج ٢، ص ٨.
(٢) تاريخ الطبريّ: ج ١، ص ١٨١٠.
(٣) تاريخ الطبريّ: ج ١، ص ١٨١٢.
(٤) تاريخ الطبريّ: ج ١، ص ٣١٥.

البكريّ (المتوفَّى ١٣٩هـ،٧٥٦م)[١].

وهذه الشواهد تدلّ على وجود كُتبٍ عند الصحابة، وأنّ مجموعةً منها قد حُفظت ولم يستجب أصحابُها إلى دعوة الشيخين في إحراقها أو محوها؛ ولاسيّما الكتب التي دوّنها طلّاب مدرسة العترة النبويّة الطاهرة (عليهم السلام).

إلّا أنّ الحرب التي كانت تُشَنّ ضدّ هذه المدرسة منذ حياة رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) ـ كما أظهرتْهُ بضعَةُ النبيِّ الأعظم فاطمةُ (عليها السلام) في السنن التاريخية[٢] ـ وتعاظم هذه الحرب بعد وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) يومًا بعد يوم، جعل كثيرًا من الباحثين في حالة فراغ من الإحاطة بنشأة التدوين لمختلف العلوم، وتطوير هذه الظاهرة.

بل قد انعكس ذلك سلبًا عند كثير من الباحثين المستشرقين؛ فذهبوا إلى الاعتقاد بتخلُّف العرب عن تدوين علومهم، وأنّهم كانوا يعتمدون على النقل الشفويّ؛ ممّا يجعل الحدث التاريخيّ أو الأثر أو الحديث في معرض الخطأ والتداخل ونسب ما ليس من الشريعة إليها، وما أكثر الشواهد على ذلك![٣].

ومن ثمّ فإنّ القول بعدم ظهور الوصيّة في القرنين والأوّل والثاني للهجرة،

(١) تاريخ التراث العربي: ج ٢، ص ١٠.

(٢) لمزيد من الاطلاع، ينظر: حركة التاريخ وسننه عند عليٍّ وفاطمة (عليهما السلام)، نبيل الحسنيّ، إصدار قسم الشؤون الفكريّة العتبة الحسينيّة، ط١ مؤسسة الأعلميّ ـ بيروت.

(٣) لمزيد من الاطلاع، ينظر: الشيعة والسيرة النبويّة بين التدوين والاضطهاد، نبيل الحسنيّ، إصدار قسم الشؤون الفكريّة – العتبة الحسينيّة، ط١ مؤسّسة الاعلمي/ بيروت.

وأنّ أوّل من رواها ابنُ أعثم الكوفيّ، لا يُعتّد به ولا يَقدح في الوصيّة؛ ولاسيّما أنّ المؤرخين كالواقديّ في مغازيه وابن سعد في طبقاته، والبلاذريّ في أنسابه، والطبريّ في تاريخه وغيرهم، قد رَووا ما لم يْروِه غيرُهم، وحالهُم في ذاك حالُ ابن أعثم الكوفيّ الذي انفرد بروايةٍ ونَقْلِ أحداثٍ لم يَرْوِها غيرُه.

المسألة الثانية: مصادرُ الوصيّة وسَعَةُ شُهرتها يجعلها في رُتبة الخبر الموثوق به.

روى جملُة من أعلام المسلمين وصيّةَ الإمام الحسين (عليه السلام) لأخيه محمّد بن الحنفيّة منذ القرن الثالث الهجريّ؛ وهي في مرويَّاتهم على النحو الآتي:

١ـ ابن أعثم الكوفيّ (المتوفّى ٣١٤هـ) .

يُعدّ كتاب (الفتوح) لابن أعثم الكوفيّ هو أقدم مصدر للوصيّة – بحسب ما توافر لدَيّ من مصادر– وقد رواها مرسلة باللفظ الآتي:

(بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أوصى به الحسين بن عليّ بن أبي طالب لأخيه محمّد ابن الحنفيّة المعروف، ولد عليّ بن أبي طالب: إنّ الحسين بن عليّ يَشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمّدًا عبده ورسوله، جاء بالحقِّ مِن عنده، وأنّ الجنّةَ حقٌّ والنّارَ حقٌّ، وأنّ الساعةَ آتيةٌ لا ريبَ فيها، وأنّ اللهَ يبعثُ مَن في القبور، وإنّي لم أخرجْ أَشِرًا ولا بَطِرًا ولا مُفْسِدًا ولا ظالمًا، وإنّما خرجتُ لطَلَب النجاح والصلاح في أُمّة جدِّي محمّدٍ (صلى الله عليه وآله وسلم) أُريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر وأسير بسيرة جدِّي محمّدٍ (صلّى الله عليه وآله وسلم)، وسيرة أبي عليّ بن أبي طالب، وسيرة الخلفاء الراشدين المهديّين، فمَن قبلني بقبُولِ الحقِّ فاللهُ أولى بالحقِّ، ومن رَدّ عليَّ هذا

أصبرُ حتّى يقضي [الله] بيني وبين القوم بالحقِّ ويحكم بيني وبينهم [بالحقِّ] وهو خير الحاكمين، هذه وصيّتي إليك يا أخي ! وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلتُ وإليه أُنيب، والسلام عليك وعلى مَن اتّبع الهُدى، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العليِّ العظيم)[1].

٢ـ عليّ بن مهدي الطبريّ (المتوفّى ٣٦٠ هـ).

وقد روى وصيَّة الإمام الحسين (عليه السلام) مختصَرًا، فضلًا عن تخصيصه وتوجيهه لعبد الله بن عباس في لقائه الإمام ونهيه له من الخروج إلى العراق، قائلًا: «لا تخرجْ إلى العراق، وكُن باليمن؛ لحصانتها ورجالها، فقال (عليه السلام):

إنّي لم أخرج بَطِرًا ولا أَشِرًا، ولا مُفْسِدًا ولا ظالماً، وإنّما خرجتُ أطلبُ الصَّلاحَ في أُمّة جدِّي محمّدٍ [صلّى الله عليه وآله]، أُريد آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر، أسير بسيرة جدِّي وسيرة أبي عليّ بن أبي طالب، فمَن قبلني بقبول الحقِّ فاللهُ أَوْلَى بالحقّ، وهو أحكم الحاكمين»[2].

٣ـ أبو طالب يحيى بن الحسين الهارونيّ (المتوفّى ٤٢٤ هـ).

وقد رواها بنَحْوٍ مختصرٍ جدًّا، قال(عليه السلام): **«لم أخرج أَشِرًا ولا بطرًا ولا مُفسدًا ولا ظالمًا، وإنّما خرجتُ لطَلَبِ الإصلاح في أُمّة جدِّي [صلّى الله عليه وآله]»**[3].

(١) الفتوح: ج٥ ص٢١

(٢) نزهة الأبصار ومحاسن الآثار: ص٤٠، أصدرها المجمع العلميّ للتقريب بين المذاهب – قم – لسنة ١٣٨٧هـ، تحقيق محمود محمّد باقر متوفاي.

(٣) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ص١٣، ط١ مؤسّسة زيد بن عليّ الثقافيّة – صنعاء –

٤ ـ الموفّق الخوارزميّ (المتوفّى٥٦٨هـ).

وقد روى الوصيّة عن ابن أعثم الكوفيّ بلفظها، قال (عليه السلام):

«بِسْمِ اللهَّ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ، هذا ما أوصى به - الحسينُ بن عليّ بن أبي طالب - إلى أخيه - محمّد بن علي - المعروف بـ(ابن الحنفيّة): إنّ الحسين بن عليّ يَشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّدًا عبده ورسوله، جاء بالحقِّ من عند الحقِّ، وأنّ الجنّة والنار حقٌّ، وأنّ الساعةَ آتيةٌ لا ريبَ فيها، وأنّ الله يبعثُ مَن في القبور.

إنِّي لم أَخرج أَشِرًا ولا بَطِرًا ولا مُفْسِدًا ولا ظالمًا، وإنّما خرجْتُ أَطلبُ الإصلاحَ في أُمّة جدِّي محمّدٍ (صلّى الله عليه وآله) أُريد أن آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر، وأسير بسيرة جدِّي محمّد، وسيرة أبي عليّ بن أبي طالب، وسيرة الخلفاء الراشدين.

فمَن قبلني بقبول الحق، فاللهُ أَوْلى بالحقّ، ومَن ردَّ عليَّ هذا، صبرتُ حتّى يقضي الله بيني وبين القوم بالحقّ، ويحكم بيني وبينهم، وهو خير الحاكمين. هذه وصيّتي إليك، يا أخي! وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلْتُ وإليه أُنيب، والسلام عليك، وعلى مَن اتَّبع الهُدى، ولا قوّة إلّا بالله العليِّ العظيم»[1].

٥ـ ابن شهر آشوب (المتوفّى ٥٨٨هـ).

وقد خصّها بعبد الله بن عباس وليس بمحمّدِ بن الحنفيّة وبنَحْوٍ مختصر: فقال (عليه السلام): **«إِنِّي لَمْ أَخْرُجْ بَطِرًا وَلَا أَشِرًا وَلَا مُفْسِدًا وَلَا ظَالِمًا وَإِنَّمَا خَرَجْتُ أَطْلُبُ الصَّلَاحَ فِي أُمَّةِ جَدِّي مُحَمَّدٍ أُرِيدُ آمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَى عَنِ**

(١) مقتل الإمام الحسين (عليه السلام)، الموفق الخوارزمي: ج١ ص٢٧٣

المُنْكَرِ أَسِيرُ بِسِيرَةِ جَدِّي وَسِيرَةِ أَبِي عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَمَنْ قَبِلَنِي بِقَبُولِ الْحَقِّ فَاللهُ أَوْلَى بِالْحَقِّ وَهُوَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ»[1].

٦ـ محمّد بن أبي طالب الحسينيّ الكركيّ الحائريّ (المتوفّى في القرن العاشر الهجريّ).

وقد روى الوصيّةَ بلفظها الآتي، فقال: «ثمّ دعا الحسينُ (عليه السلام) بدَوَاةٍ وبياضٍ وكتب هذه الوصيّة لأخيه محمّد (رَضِيَ اللهُ عنه): **«بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به الحسينُ بن عليّ بن أبي طالب إلى أخيه محمّد المعروف بـ(ابن الحنفيّة)، أنّ الحسينَ يَشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأنّ محمّدًا عبده ورسوله، جاء بالحقّ من عند الحقّ، وأنّ الجنّةَ والنّار حقٌّ، وأنّ الساعةَ آتيةٌ لا رَيْبَ فيها، وأنّ الله يبعثُ مَن في القبور، وأنّي لم أخرج أَشِرًا ولا بَطِرًا ولا مُفْسِدًا ولا ظَالمًا، وإنّما خرجْتُ لطَلَب الإصلاحِ في أُمّة جدِّي (صلّى الله عليه وآله)، أُريد أنْ آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر، وأسير بسيرة جدّي محمّدٍ (صلّى الله عليه وآله) وأبي عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، فمَن قبلني بقبول الحقِّ فاللهُ أَوْلى بالحقّ، ومن رَدَّ عليَّ هذا أصبر حتّى يقضي اللهُ بيني وبين القوم بالحقِّ، ويحكم بيني وبينهم، وهو خير الحاكمين، وهذه وصيّتي يا أخي إليك، وما توفيقي إلّا بالله، عليه توكّلتُ وإليه أُنيب»**.

٧ـ العلّامة المجلسيّ (المتوفّى ١١١١هـ).

وقد روى الوصيّةَ بلفظها الذي رواه الكركيّ الحسينيّ الحائريّ الذي مرَّ بيانُه آنفًا[2].

---

(١) مناقب آل أبي طالب: ج٣ ص٢٤١.

(٢) بحار الأنوار: ج٤٤ ص٣٢٩ – ٣٣٠.

٨ ـ رواية الفقهاء ومراجع الطائفة الإماميّة لها بنَحْوٍ واسع.

إنّ الملاحظ من التسلسل الزمنيّ لصُدور الوصيّة وروايتها أنّها لم تكن مجهولةً لدى أعلام المسلمين؛ ولاسيّما أعلام المذهب الإماميّ، وقد انتشرت بنَحْوٍ واسع بعد صدور كتاب (بحار الأنوار)؛ فقد تناقلها عنه أعلامُ القرون الثلاثة الأخيرة وبنَحْوٍ واسع، وتناولها الفقهاءُ ومراجعُ الطائفة في أبحاثهم العلميّة؛ سأُورد خمسةً منهم وذلك بحسب ما توافر لدي من مصادر:

١ـ سماحة المرجع الدينيّ السيّد هادي الميلانيّ (قُدِّس سِرُّه، المتوفّى ١٣٩٥هـ)[١].

٢ـ سماحة المرجع الديني الشيخ الميرزا جواد التبريزيّ (قُدِّس سِرُّه، المتوفّى ١٤٢٧هـ)[٢].

٣ـ سماحة المرجع الدينيّ السيّد محمّد سعيد الحكيم (قُدِّس سِرُّه، المتوفّى ١٤٤٣هـ)[٣].

٤ـ سماحة المرجع الدينيّ الشيخ وحيد الخراسانيّ (دام ظِلُّه الوارث)[٤].

٥ـ سماحة المرجع الدينيّ السيّد عليّ الحسينيّ السيستانيّ (دام ظله الوارث)[٥].

ومن ثمّ لم يكن تنكيل بعض أعلام أهل السنّة والجماعة بخروج الإمام الحسين (عليه السلام) لطَلَب الإصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

---

(١) قادتنا كيف نعرفهم: ج٣ ص٥٨٨

(٢) الشعائر الحسينيّة: ص١٨٠، الأنوار الإلهيّة في المسائل العقائديّة: ص١٤٦.

(٣) من وحي الطفّ (دلالات وتوجّهات): ص١٤، فاجعة الطفّ (أبعادها، ثمراتها، توقيتها): ص٥٧ وكلاهما إصدار مؤسّسة الحكمة الثقافيّة الإسلاميّة – النجف الأشرف/ العراق.

(٤) منهاج الصالحين: ج١ ص٣٧٣.

(٥) استفتاءات، السؤال: (١٩١٨)، ص٤٨٧.

والسَّيْر بسيرة جدِّه(صلّى الله عليه وآله) وأبيه أمير المؤمنين(عليه السلام)، بمُغيِّرٍ من واقع الوصيّة ومطابقتها للقرآن والسنّة النبويّة، وأنّ ما روَّج له بعضُهم من وَسْمِ وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) بالرواية المرسَلة هو أيضًا لا يصلح للتنكيل بالوصيّة والخروج لطَلَب الإصلاح، وهو ما سنتناوله في المبحث القادم.

المبحث الثاني

مُدَّعى أنّ وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) مُرسَلة

إنّ المدَّعى الثاني الذي ادّعاه المخالفون لمذهب أهل البيت (عليهم السلام) أو غيرهم، هو القول بأنّ وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) لأخيه محمّد بن الحنفيّة (مُرسَلة)، ومن ثمّ لا يُمكن التعويل عليها أو اتّخاذها دليلًا على وجود فسادٍ في الأُمة؛ ولاسيّما في القرن الأول الهجريّ وهو خير القرون، وأنّه يستلزم الإصلاح.

وممّا لا ريب فيه: أنّ هذا الإشكال نابعٌ من التخليط والتغليط في الأدلّة والشواهد، بل هو مخالف لثوابت القرآن والسنّة النبويّة الشريفة والعقل، ويستند إلى مرتكزاتٍ واهية، والدليل على ذلك من أمور، منها:

المسألة الأولى: مقايسة وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) بطَلَب الإصلاح بشواهد الكتاب والسُنّة وانحسار التشكيك فيها.

لقد تناول كثيرٌ من العلماء، والفقهاء، والمفكّرين، وأهل اللُّغة والآدب قديمًا وحديثًا، الردَّ على هذه الأقوال المغْرِضة، والنفوس المريضة، ولذا: سنكتفي بشاهدٍ واحدٍ من هذه الردود العلميّة ففيها الغرضُ والكفايةُ في إظهار حقيقةِ هذه النسبة؛ أي وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) إلى أخيّه محمّدٍ لمّا عزم على الخروج من مكّة إلى العراق؛ لطَلَبِ الإصلاح في أُمّة جدِّه رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، وبيان مشروعيّة الاعتماد والأَخْذ بهذه الرواية المرسَلة؛ وذلك عَبْر مقايستها بشواهد من القرآن والسنّة النبويّة.

جاء في تقرير بحث سماحة المرجع الدينيّ السيّد علي الحسينيّ السيستانيّ (دام ظِلّه) الوارف لقاعدة لا ضرر ولا ضرار في التنبيه الثاني: في تحقيق مضمون الحديث على أساس شواهد الكتاب والسُنّة، فقال:

(إنّ الاَعتبار السنديّ على المختار لا يكفي في حُجّية الخبر، بل لا بُدّ في تحقيق مضمون الخبر من مقايسته بشواهد الكتاب والسُنّة ونَقْده نقدًا داخليًّا؛ وذلك من جهتين:

الأولى: أن لا يكون مضمون الخبر مخالفًا للمعارف المسَلَّمة في الإسلام ممّا ورد في الكتاب والسُنّة؛ كأن يكون هادمًا لما بناه الإسلام، أو بانيًا لما هدّمه الإسلام. واعتبار هذا الشرط من قبيل القضايا التي قياساتها معها كما هو واضح.

الثانية: أن يكون مضمونه موافقًا مع الكتاب والسُنّة توافُقًا رُوحيًّا؛ بمعنى أن يتناسخ مع المبادئ الثابتة من الشريعة الإسلاميّة؛ من خلال نُصوصها القطعية ولو في مستوى التناسب والاستئناس.

ومبنى اعتبار هذا المعنى في قبول الخبر دخالته في الوثوق به عقلاء، بناء على ما هو الصحيح من حجّية الخبر الموثوق به دون خبر الثقة؛ على ما أوضحناه في بحث حجّية خبر الواحد من علم الأصول، فإنّه كلّما كانت هناك مجموعتان منسوبتان إلى شخصٍ أو جهة وكانت إحداهما مقطوعة الانتساب والأخرى مشكوكة، فإنّه لا بُدّ في الوثوق بالمجموعة الثانية من الرجوع إلى المجموعة الأولى باعتبارها السند الثابت في الموضوع. وملاحظة روحها وخصائصها العامّة، ثمّ عَرْض تلك المجموعة على تلك المبادئ المستنبطة؛ فما وافقها قُبِلْ وما خالفها رُدّ.

وربّما تُداول إجراء مثل هذه الطريقة في تحقيق الكتب أو الأشعار المشكوكة النسبة ونحوها؛ فإنّها تُقارن بما ثبت عن الشخص ثُبوتًا قطعيًّا، بعد درس مميِّزاته وخصائصه، ثمّ يُحكَمُ فيها على ضوء ذلك؛ فلو فرضنا أنّ شعرًا نُسب إلى مثل الرضيّ أو مهيار الديلميّ أو إلى حافظ أو سعدي، وهو لا ينسجم مع ما عُرف به من أسلوب ومن صفات نفسيّة ومميزات فكريّة، فإنّه لا تُقبل النسبة؛ لأن كان الذي نسبه إليه رجل ثقة.

وبمثل ذلك أبطل بعضُهم دعوى قومٍ؛ أنّ بعض نهج البلاغة مصنوع ومختلَق، ففي شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة عن مُصدّق بن شبيب الواسطيّ، أنّه قال: قلتُ لأبي محمّد عبد الله ابن أحمد المعروف بابن الخشّاب -في كلامٍ عن الخطبة الشقشقيّة-:

(أتقول: إنّها منحولة! فقال: لا والله، وإنّي لأعلم أنّها كلامه كما أعلم أنّك مصدّق .

قال فقلت له: إنّ كثيرًا من الناس يقولون إنّها من كلام الرضيّ (رحمه الله) فقال:

أنّى للرضيّ ولغير الرضيّ هذا النفَسُ وهذا الأُسلوب. قد وقفنا على رسائل الرضيّ وعرفنا طريقته وفنّه في الكلام المنثور، وما يقع مع هذا الكلام في خلّ ولا خمر)[1].

وقال ابن أبي الحديد نفسه في إبطال هذه الدعوى:

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ج ١ / ص ٢٠٥ .

«إنّ مَن أَنِسَ بالكلام والخطابة وشَدَا طرفًا من علم البيان وصار له ذوق في هذا الباب، لا بُدّ أن يُفرِّق بين الكلام الركيك والفصيح، وبين الفصيح والأفصح، وبين الأصيل والمولَّد. وإذا وقف على كُرّاس واحدٍ يتضمّن كلامًا لجماعةٍ من الخطباء أو لاثنين منهم فقط، فلا بُدّ أن يُفرِّق بين الكلامين ويُميِّز بين الطريقتين.

ألا ترى أنّا مع معرفتنا بالشعر ونقده لو تصفّحنا ديوان أبي تمّامٍ فوجدناه قد كتب في أثنائه قصائد أو قصيدة واحدة لغيره، لعرفنا بالذوق مُباينتها لشعر أبي تمّام نفسه وطريقته ومذهبه في القريض؟، ألا ترى أنّ العلماء بهذا الشأن حذفوا من شعره قصائدَ كثيرة منحولة إليه؛ لمباينتها لمذْهَبه في الشعر، وكذلك حذفوا من شعر أبي نوّاس كثيرًا؛ لمّا ظهر لهم أنّه ليس من ألفاظه ولا من شعره، وكذلك غيرهما من الشعراء ولم يعتمدوا في ذلك إلّا على الذوق خاصة؟).

وقال: (وأنت إذا تأمّلْتَ نهج البلاغة وجدته كلّه ماء واحدًا ونفسًا واحدًا وأُسلوبًا واحدًا، كالجسم البسيط الذي لا يكون بعضٌ من أبعاضه مخالِفًا لباقي الأبعاض في الماهيّة، وكالقرآن العزيز أوّلُه كوسطه وأوسطُه كآخِره، وكلّ سورة منه وكلُّ آيةٍ مماثلة في المأخذِ والمذهب والفنِّ والطريق والنَّظْم لباقي الآيات والسُّوَر. ولو كان بعضُ نهجِ البلاغةِ منحولًا وبعضُه صحيحًا لم يكن ذلك كذلك؛ فقد ظهر لك بالبرهان الواضح ضَلال من زعم أنّ هذا الكتاب أو بعضَهُ منحولٌ إلى أمير المؤمنين (عليه السلام))[1].

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ج ١٠/ ص ١٢٨ و ١٢٩ .

والسِّرُّ في هذا المعنى: أنّ كلَّ مقتنٍ أو مؤلِّف أو شاعرٍ لا محالة يجمع شتات ما يصدر منه مبادئ عامّة سارية في مختلف آثاره تشترك فيها وتتسانخ بحسبها.

وقد نبّه على اعتبار هذا الشرط في حُجّية الخبر جملةٌ من الروايات؛ حيث اعتبرت في قبوله موافقةَ الكتاب والسُّنّة، وأمرت بطَرْح ما خالفهما؛ فإنّ المقصود بذلك - على التفسير المختار لها - التوافق أو التخالف الروحيّ بينه وبينهما على ما تشهد به قرائن داخليّة وخارجيّة، وإن كان المعروف تفسيرها بالتوافق أو التخالف في المؤدّى، ولنذكر بعض هذه الأخبار المستفيضة:

منها: ما عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: (خطب النبيُّ (صلّى الله عليه وآله وسلم) بمِنى، فقال:

(يا أيّها الناسُ ما جاءكم مِنّي يوافِقُ كتابَ الله فأنا قُلْتُه وما جاءكم يُخالِفُ كتابَ اللهِ فَلَمْ أَقلْهُ)[1].

ومنها: ما عنه (عليه السلام) قال، قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):

(إنّ على كُلِّ حَقٍّ حقيقةً، وعلى كلِّ صوابٍ نورًا؛ فما وَافَقَ كتابَ اللهِ فَخُذوه، وما خالف كتاب الله فدعوه)[2].

والحقيقة هي: الرواية، والمعنى: أنّ على كلّ حّقٍ رايةً، وعلى كلِّ صواب وضوح، ورايةُ الحقّ هي الموافِقة مع القرآن الكريم.

---

(١) جامع أحاديث الشيعة، البروجردي: ج ١/ ص ٢٥٩ / ح ٤٤١.

(٢) جامع أحاديث الشيعة: ج ١: ص ٢٥٧ / ٤٣٤.

ومنها معتبَرة أيوب بن الحرّ، قال: سمعتُ أبا عبد الله (عليه السلام)، يقول:

(كلّ حديثٍ مردودٌ إلى الكتابِ والسُنّةِ، وكلُّ شيء لا يُوافِقُ كتابَ اللهِ فهو زُخْرف)[1]، وغير ذلك.

ولو أُريد بالتوافّق في هذه الأخبار التوافق في المؤدّى على أن يكون مضمون الحديث مفادًا بإطلاق أو عموم كتابيّ، لزم من ذلك عدم جواز الأخذ بالمخصّصات، فهذا قرينة واضحة على أنّ المعنيّ بها التوافق الروحيّ. وقد ورد إعمال هذا المنهج في بعض الأخبار، وهو قرينة على إرادة التوافق الروحيّ في الأخبار السابقة:

منها: ما عن أبي جعفر (عليه السلام) قال:

(إذا حدّثتُكم بشيءٍ فاسألوني من كتابِ اللهِ)، ثمّ قال: في بعض حديثه:

(إنّ رسول (الله صلى الله عليه وآله) نهى عن القِيل والقالِ، وفسادِ المال، وكثرةِ السُّؤال). فقيل له: يا ابن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) أين هذا من كتاب الله؟ فقال:

(إنّ الله عزّ وجَلّ، قال:

﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

وقال: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [النساء: ٥].

---

(١) جامع أحاديث الشيعة: ج ١ ص ٢٥٨/ ٤٣٥.

وقال: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

ومنها: ما في صحيحة الفضل بن العباس، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام):

«إذا أصابَ ثوبَك من الكلبِ رُطوبةٌ فاغْسِلْهُ، وإنْ مَسَّهُ جافًّا فاصْبُبْ عليه الماءَ، قلتُ: لِمَ صارَ بهذه المنزلة؟ قال: لأنّ النبيَّ (صلّى الله عليه وآله) أمر بقتلها»[1].

فإنّ السؤال: سواء كان عن سبب الحكم ثبوتًا، أو عن دليله إثباتًا لا يكون الجواب عنه بذلك إلّا من باب الاستئناس؛ باعتبار أنّ الأمر بقَتْلها يدلّ على مدى مبغُوضِيتّها شرعًا، فيُناسخ ذلك مع الحكم بالغُسل أو الصبِّ، إلى غير ذلك»[2].

ومن ثمّ: فإنّ الاعتبار السَّنَديّ الذي يُطالب به المشكِّكون لوصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) لا يكفي في حُجِّية الخبر؛ بل لا بُدّ من تحقيق مضمون الخبر ومقايسته بشواهدَ من الكتاب والسنّة؛ وهو متحقِّق في مضمون وصيّة الإمام الحسين(عليه السلام)؛ إذ ليس فيها ما يُخالف كتاب الله وسنّة رسوله (صلّى الله عليه وآله).

وهي حقيقة بدتْ لكُلِّ مُنصفٍ يخشى اللهَ واليومَ الآخِر في دراسته الوصيّة، بل إنّ مضامينها الشريفة قد توافقت مع القرآن والسنّة النبويّة المطهَّرة توافقًا رُوحيًّا، وإنها تناسخت مع المبادئ الثابتة للشريعة الإسلاميّة عَبْر نصِّها القطعيّ ولو في مستوى التناسب والاستئناس مع مبادئ الشريعة.

---

(١) جامع الأحاديث، كتاب الطهارة، أبواب النجاسات: ج ٢: ص ١٠٥ / ١٤٣٩.

(٢) قاعدة لا ضرر ولا ضرار، تقرير بحث سماحة المرجع السيد السيستاني: ص٢١٢ - ٢١٦.

المسألة الثانية: إنّ ترك العمل بالروايات الصحيحة المتواترة يُناقِض دعوى التمسّك بحُجّيتها بإزاء تَرْك المرسَلة الموافِقة للقرآن والسُنّة النبويّة.

إذا كان المِلاك والضابطة عند المخالفين هو الأَخْذُ بالروايات والأحاديث المسنَدة والصحيحة، فلماذا لم يأخذوا بالمسنَد والمتواتَر من الأحاديث في العقيدة والفقه والأخلاق؟ ولماذا ترك المخالفون الصحيحَ المتواتَر في التمسّك بالثقلين (كتاب الله وعترتي أهل بيتي) الذي أخرجه مسلم، عنه (صلّى الله عليه وآله)، حيث قال:

«أمّا بعدُ ألَا أيّها الناسّ فإنّما أنا بشرٌ يُوشَك أنْ يأتي رسول ربِّي فأُجيب، وأنا تاركٌ فيكم ثَقَلين أوّلُهما كتابُ الله فيه الهدَى والنُّور، فخُذُوا بكتابِ الله واسْتمسِكُوا به، فحَثّ على كتاب الله ورغّب فيه ثمّ قال: وأهلُ بيتي، أُذكِّركُم اللهَ في أهلِ بيتي، أُذكِّركُم اللهَ في أهل بيتي، أُذكِّركُم اللهَ في أهل بيتي»[1] فضلًا عن ذلك فقد ورد بطُرق جَمّة وألفاظ عِدّة[2]، ورواه أكثرُ من عشرين صحابيًّا[3].

بل يكفي بترك العمل بهذا الحديث الصحيح على تفشّي الفساد في الأمّة والتي كانت تفرض على الإمام الحسين (عليه السلام) أن يعمل بتكليفه فيخرج لطلب الإصلاح، بل إنّ فقهاء أعلام أهل السنة والجماعة خالفوا الكثير من السنّة النبويّة وهجروها، ومنعوا العمل بها؛ لأنّ الشيعة تعمل بها، فأيُّ سُنّةٍ هم يتّبعون، أَسُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) أم سُنّة الخلفاء

(١) صحيح مسلم: ج٧ ص١٢٣.
(٢) مسند أحمد: ج٥ ص١٨٢، سنن الترمذيّ: ج٥ ص٢٣٩.
(٣) خلاصة عبقات الأنوار: السيّد حامد النقويّ: ج١ ص٣٠.

والحكّام، أم هي سُنّة وُعّاظهم؟ فمّما نهوا العمل به من السُنّة النبويّة:

فهذا الانطباع بل والتحوّل في الرؤية والقراءة للدِّين الإسلاميّ كان من أسبابها محاربةُ مدرسة القرآن النبويّة (عليهم السلام)، وفرض الحصار على نتاجها الفكريّ والعلمّي، بل وسعي كثيرين ممّن تصدُّوا للفُتْيا لتشويه صورة هذه المدرسة وطُلّابها.

فعلى سبيل الاستشهاد لا الحصر نذكر ما أفتى به البعض من فتاوى تفرض بمُجملها حصارًا وحربًا على مدرسة العِترة النبويّة (عليهم السلام) وطلّابها الشيعة.

١ ـ قال ابن تيمية في منهاجه عند بيان التشبّه بالشيعة: «ومَن هنا ذهب من ذهب من الفقهاء إلى تَرْك بعض المستحبّات؛ إذ صار شعارًا لهم ـ أي الشيعة ـ فإنّه وإن لم يترك واجبًا لذلك، لكن في إظهار ذلك مشابهةٌ لهم، فلا يتميّز السُنِّيّ من الرافضيّ، ومصلحة التمييز عنهم لأجل هجرانهم ومخالفتهم أعظم من مصلحة ذلك المستحبّ»[١].

٢ ـ وقال مصنّف الهداية: «إنّ المشروع التختّم باليمين، ولكن لمّا اتخذته الرافضة جعلناه في اليسار»[٢].

٣ ـ وقال الغزاليّ: إنّ تسطيح القبور هو المشروع ـ أي أن يُجعل لها بناء وسطح ـ ولكن لمّا جعلته الرافضة شعارًا لها، عَدَلنا إلى التسنيم[٣].

---

(١) منهاج السنة، ابن تيمية: ج ٢، ص ١٤٣، (التشبه بالروافض).

(٢) الغدير، العلامة الأميني: ج ١٠، ص ٢١٠.

(٣) نهج الحق، العلاّمة الحلّي: ص ٤٥١، الصراط المستقيم، عليّ بن يونس العاملّي: ج ٣، ص٢٠٦.

٤ ـ وقال ابن عبد الرحمن: «السُنّة في القبر التسطيح، وهو أولى على الراجح من المذهب الشافعيّ»[١].

٥ ـ وقال أبو حنيفة وأحمد: التسنيم أولى؛ لأنّ التسطيح صار شعارًا للشيعة، أي على الرغم من كونه سُنّةً، وهو المشروع، إلّا أنّ الحرب المعلَنة على مدرسة آل رسول الله (صلّى الله عليه وآله) جعلتهم يعدلون عن السُنّة[٢].

٦ ـ ذكر الزرقانيّ في المواهب اللدنيّة في صفة عِمَّةِ النبي (صلّى الله عليه وآله) ـ أي العمامة ـ على رواية عليّ (عليه السلام) في إسدالها على منكبيه حين عمّمه رسولُ الله (صلى الله عليه وآله)، ثمّ ذكر قول الحافظ العراقيّ: إنّ ذلك أصبح شعارَ كثيرٍ من فقهاء الإماميّة؛ ينبغي تجنُّبه لتَرْك التشبّه بهم[٣].

كلّ ذلك وغيره قد انعكس سلبًا على إعطاء صورةٍ غير حقيقية لواقع الرسالة المحمديّة ودورها القياديّ للبشريّة، فضلًا عن تكوُّن رؤىً وآراء وقراءات سلبيّة ومُشوّشة عن الإسلام ونبيِّه الأعظم (صلّى الله عليه وآله).

٧ ـ قال الفخر الرازيّ: «روى البيهقيّ عن أبي هريرة، قال: كان رسول الله يجهر في الصلاة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم)، وكان عليّ ـ رضي الله عنه ـ يجهر بالتسمية وقد ثبت بالتواتر، وكان عليّ بن أبي طالب، يقول: **يا مَنْ ذِكْرُه شَرَفٌ لِلذَّاكِرِيْنَ**.

ومثل هذا كيف يليق بالعاقل أن يسعى في إخفائه؟ ولهذا السبب نقل

(١) الغدير: ج ١٠، ص ٢١٠.

(٢) انظر فتح الباري، ابن حجر: ج ٣، ص٢٠٤، تحفة الأحوذيّ: ج٤، ص ١٣٠ وفيها: عوض الشيعة وأهل البدع، وقالا: يُرجّحان التسطيح على التسنيم؛ رحمة الأمة، الدمشقيّ: ج١، ص ٨٨.

(٣) شرح المواهب، الزرقاني: ج ٥، ص ١٣.

أنّ عليًا (رضي الله عنه) كان مذهبُه الجهْرَ ببسم الله الرحمن الرحيم في جميع الصلوات، وأقول[1]: إن هذه الحجّة قوية في نفسي راسخة في عقلي لا تزول البتّة بسبب كلمات المخالفين.

ومن اقتدى في دينه بعليّ بن أبي طالب فقد اهتدى، والدليل عليه قوله [صلى الله عليه وآله]: اللّهمّ أَدِرِ الحقَّ مَعَ عليٍّ حَيْثُ دَارَ[2] .

وقالت الشيعة: السُنّة هي الجهر بالتسمية؛ سواء أكانت في الصلاة الجهريّة أم السرّيّة، وجمهور الفقهاء يخالفونهم ـ إلى إن قال: إنّ عليًّا كان يُبالغ في الجهر بالتسمية، فلمّا وصلت الدولة إلى بني أُميّة بالغوا في المنع من الجهر؛ سعيًا في إبطال آثار عليّ ـ رضي الله عنه ـ[3].

بل قد جاهروا بمخالفة ما ثبت في السنّة النبويّة؛ ممّا اضطر بعضهم إلى التسليم لكثير ممّا يتمسّك به شيعةُ أهل البيت (عليهم السلام) من السنة ولولا خوفهم من الافتضاح لساروا على نهج أسلافهم في محو السنّة النبويّة وحرقها، ومَنع التحديث بها، لتحلّ مكانها سنةُ الشيخين، ولذا قالوا:

«ولو تركنا ما ثبت في السُنّة لإطباق بعض (المبتدعة)!! عليه، لجرّنا ذلك إلى تَرْك سُننٍ كثيرة، وإذا اطَّرد جرينا على الشيء خرج عن أن يُعدّ شعارًا للمبتدِعة»[4] .

(١) القول للفخر الرازيّ.

(٢) تفسير الفخر الرازي: ج١ ص٢٠٤ – ٢٠٥.

(٣) مفاتيح الغيب، الفخر الرازي: ص ٩٠.

(٤) فتح العزيز شرح الوجيز، عبد الكريم الرافعي: ج٢ ص ٤٥٣، المجالس الوعظية، شمس الدين السفيري الشافعي: ص١٠٩ .

وغيرها من الشواهد والأدلّة التي تُثبت مخالفتهم سنّة رسول (صلّى الله عليه وآله) بحُجّة أنّ الشيعة تعمل بها، بل الأدهى من ذلك هو مبناهم في الحكم عبْر ترك النبيّ(صلّى الله عليه وآله) القيام للجنازة، فأخبر أنّ اليهود تفعل ذلك؛ فجعلوا الحكم مبنيًّا على روايةٍ تُمثِّل الشيعةَ باليهود، وهم يؤمنون بالله ورسوله(صلّى الله عليه وآله)، بل الأدهى من ذلك وأخزى أنّهم جعلوا النبيّ (صلّى الله عليه وآله) لا يعلم ما تفعل اليهود؛ فينصحه أعرابُهم بما هو الصُحِّيحِ ليصحح فِعْلَه فيجلس، وهو الذي أخرجهم من الظلمات إلى النور وعلّمهم الكتابَ والحكمةَ وكانوا قبله من الضالّين الجاهلين، وهو الذي وصفه ربُّه عَزّ وجل بأوصافٍ لم يصف بها أحدًا من أنبيائه ورُسله وملائكته المقرَّبين: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * وَدَاعِيًا إِلَى اللهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا**﴾ [الأحزاب: ٤٥ – ٤٦].

ومن ثمّ كيف لا ينكِّلون بوصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) الذي يُحدِّد فيها غايتَه وقَصْدَه في الخروج لإصلاح ما فسد في أُمّة جدِّه(صلّى الله عليه وآله).

المبحث الثالث

مُدَّعى الاختلاف بألفاظ الوصيّة

في الجهة الثالثة من جهات التشكيك في وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) التي طرحها المخالفون لمذهب أهل البيت (عليهم السلام)، هو قولهم بأنّ الوصيّة وردت بلفظين؛ الأوّل: ما رواه ابن أعثم الكوفيّ والمشتمل على لفظ: (وسيرة الخلفاء الراشدين المهديّين)، ولفظ آخر تناقله أعلامُ الشيعة والخالي من هذا اللفظ، ومن ثمّ لا يُطمأنّ إلى صحّة الوصيّة، فضلًا عمّا مرَّ من ندرة مصادرها وأنّها مرسلة؟ وجوابُ الإشكال وردُّه من جهتين:

المسألة الأولى: إنّ سيرةَ رسوله(صلى الله عليه وآله وسلم) مغايرةٌ لسيرة الخلفاء الثلاثة وسنّته غيرُ سنّتِهم.

إنّ ممّا أثبتته سيرةُ الخلفاء الثلاثة؛ أي أبي بكر وعمر وعثمان هي مغايرتها لسيرة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وسنّته، وقد كشف أميرُ المؤمنين الإمام (عليه السلام) عن هذه الحقيقة بعد مقتل عمر بن الخطاب؛ حينما عَرَضَ أهلُ الشورى - بلسان عبد الرحمن بن عوف ونيابة عنهم - بأن يقبل (عليه السلام) شرطَهم في البيعة وهو «أن يعمل بهم بكتاب الله وسنة نبيّه وسيرة الشيخين، فرفض ذلك قائلًا:

بل على كتاب الله وسنّة رسوله (صلّى الله عليه وآله) واجتهاد رأي[1].

فعدل حينها عبد الرحمن بن عوف إلى عثمان بن عفان، فقال له:

أُبايعك على كتاب الله وسُنّة نبيه [صلّى الله عليه وآله] وسيرة الشيخين؟

---

(١) الرياض النضرة، الطبريّ: ج٣ ص ٥٤.

قال: نعم، فبايعه.

فقال عبد الرحمن لعثمان بن عفّان: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فردّ عليه الإمام عليّ (عليه السلام) حينما سمع منهما ذلك الحوار:

حَبَوْتَهُ حَبْوَ دَهْرٍ، ليسَ هذا أوّلَ يومٍ تظاهرتُم فيه علينا ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف، الآية:١٨]، واللهِ ما وَلَّيْتَ عثمانَ إلّا لِيُرِدَّ الأمرَ إليكَ، واللهُ ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾»[1].

والرواية واضحة الدلالة في مغايرة سيرة الشيخين لسيرة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، فكانت السبب في رَفْض أمير المؤمنين (عليه السلام) الخلافةَ على شرط قبولها وإمضائها ومنحها صفة الشرعيّة عبْر مُوافقتها لسيرة النبيّ(صلّى الله عليه وآله) وسُنّته.

ومن ثمّ كيف يُعقل أن يُخالف الإمامُ الحسين سيرة جدِّه وأبيه(صلوات الله عليهم أجمعين) بعد امتناع أبيه من قبول الخلافة على سيرة الشيخين وسُنّتهما؟!

المسألة الثانية: تحريضُ عائشة على قَتْلِ عثمان لمغايرة سيرته مع سيرة الشيخين وسُنّتهما.

إنّ ممّا كشفته النصوصُ والرواياتُ في بيانها السبب في نقمتهم على الخليفة الثالث عثمان بن عفان ولاسيّما عائشة، أنّه خالف الشرط الذي قطعه على نفسه في البيعة له على الخلافة بالعمل على سيرة الشيخين وسُنّتهما، وليس لكونه خالف سُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، ومنها أنّه مَنَع العطاءَ الذي سَنَّهُ عمر بن الخطّاب لها؛ ممّا يكشف عن وجود الفارق والتعارض

(١) تاريخ المدينة، ابن شبة النميريّ: ج٣ ص ٣٩٠؛ تاريخ الطبريّ: ج٣ ص ٢٩٧.

بين السيرتين، فكانت من أبرز الارتدادات التي شهدتها الحياةُ الإسلاميّة هي ارتداد الخلافة على نفسها، فقد كُفِّرَ الخليفة الثالث واستباح المسلمون دَمَهُ؛ وتحت شعار: (اقتُلوا نعثلًا فقد كفر)؛ والذي أطلقتْهُ زوج النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) عائشة وحمله المسلمون وتذّرعوا به للانقضاض على الخليفة وقَتْله.

والسؤال المطروح:

ما الذي جعل هذا الشعار الذي أصدرته عائشةُ فعّالًا ومؤثِّرًا ومكتسِبًا صفته الشرعيّة بتكفير خليفة المسلمين؟ وممّا لا ريب فيه:

إنها سُنّة الشيخين نفسها؛ فلقد كان الشيخان - ولاسيّما عمر بن الخطاب - يُجلّانها ويُفضِّلانها على باقي أزواج النبيّ (صلّى الله عليه وآله)، بل لقد مكّنها من الإفتاء في أمور الدنيا والدِّين ودرّب الناس بالرجوع إليها؛ فانتشر حديثُها عن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) لتُفتي الناسَ في أُمور دينهم، وكأنّها هي الوحيدة التي تزوّجها النبيّ (صلّى الله عليه وآله) ولم يكن لها شركاء ثمان شَهَدن من حياة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) مثلما شهدت هي، فلها ليلةٌ من تِسْع ليالٍ، وذلك أنّ النبيّ (صلّى الله عليه وآله) تُوفِّي عن تسع نساء، وإن كُنّ لم يجتمعن كلُّهن في بيت النبّوة في عامٍ واحد، إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّها كانت تحفظ من الحديث والأحكام في الحلال والحرام ما يتناسب مع هذه الأيام القلائل التي كانت تشترك فيها مع غيرها من نساء النبيّ (صلّى الله عليه وآله)، وخاصّة إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يلي:

١ـ إنّ الأحكامَ كانت تَنزلُ بالتدريج ولم تنزل دفعةً واحدة؛ ممّا يتطلّب وجودُ ملازمةٍ دائمة مثلما كان للإمام عليّ (عليه السلام) وهو القائل (عليه السلام): «**ولَقَدْ كُنْتُ أَتَّبِعُه اتِّبَاعَ الْفَصِيلِ أَثَرَ أُمِّه، يَرْفَعُ لِي فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَخْلَاقِه عَلَمًا، ويَأْمُرُنِي بِالِاقْتِدَاءِ بِه**»[١].

٢ـ وجود المحكم والمتشابه في القرآن ممّا يتعذّر معه معرفة الأحكام والسُّنن.

٣ـ انشغال المرأة بشؤونها الحياتيّة؛ وهو ما ذكّرها به أبو هريرة حينما قالت له: (يا أبا هريرة ما هذه الأحاديث التي تبلغنا أنّك تُحدِّث بها عن النبيّ(صلّى الله عليه وآله)؟!

هل سمعتَ إلّا ما سمعنا، وهل رأيتَ إلّا ما رأينا؟ قال: يا أُمّاه إنّه كان يشغلك عن رسول الله -(صلّى الله عليه وآله)- المرآةُ والمكحلةُ، والتصنّع لرسول الله -(صلّى الله عليه وآله)- وأنا واللهِ ما كان يشغلني عنه شيءٌ)[٢].

٤ـ انشغالها بالتناحُر والتنازُع والتخاصُم مع أزواج النبيّ (صلّى الله عليه وآله)؛ إلى المستوى الذي كانت تتسابب هي وزينب بنت جحش أمام رسول الله (صلّى الله عليه وآله).

فقد أخرج البخاريّ عن عروة، عن عائشة أنّها قالت: (إنّ نساءَ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) كُنّ حزبين؛ حزب فيه عائشة وحفصة وصفيّة وسودة، والحزب الآخر أُمّ سلمة وسائر نساء رسول الله (صلّى الله عليه وآله)[٣].

(١) نهج البلاغة، الخطبة القاصعة.
(٢) مستدرك الحاكم، ج ٣، ص ٥٠٩.
(٣) صحيح البخاريّ، كتاب الهبة: ج٣، ص ١٣٢.

وعليه: كلّ هذه المشاغل والموانع تجعل من أمر فُتياها في أمور الدين والدنيا من فِعل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب؛ وذلك ليس لكونها من أهل هذا العلم، ولكنّها ابنة أبي بكر، وفي الوقت نفسه ما عُرف عنها من مواقف العداء لعليّ وفاطمة وخديجة (عليهما السلام)، ولاسيّما أنّها كانت تُصرِّح بذلك حتّى أغضبت النبيَّ (صلّى الله عليه وآله) حينما قالت له:

«ما تذكر من عجوزٍ من عجائز قُريش حمراء الشِّدْقين، هلكت في الدهر، أبدلك اللهُ خيراً منها»[1]، (فغضب النبيُّ (صلّى الله عليه وآله) حتّى اهتزّ شعرُه من الغضب ثمّ قال:

لا والله ما أبدلني اللهُ خيرًا منها، آمنتْ بي إذ كَفَرَ النّاسُ، وصدّقتني إذ كذّبني الناسُ، وواستني في مَالها إذ حرمني الناسُ، ورزقني اللهُ منها أولادًا، إذ حرمني أولادَ النِّساء»[2].

وعلى الرغم من كلِّ هذه الموانع كانت النتيجة أنّها محلُّ الفُتيا في سُنّة الشيخين، وإنّ فتواها في تكفير عثمان بن عفّان كان أسرع من النار في الهشيم؛ فسار بها الناسُ في كلِّ صوب؛ والفضل في ذلك يعود للشيخين، فهما اللَّذَان مكّناها من الفُتيا، وممّا جاء في ذلك، ما أخرجه ابن سعد، وغيره:

١ـ فعن القاسم، قال: «كانت عائشةُ قد استقلّت بالفتوى في عهد أبي بكر وعمر وعثمان وهَلُمّ جرًّا إلى أن ماتت»[3].

(١) صحيح البخاريّ، ج٤، ص٢٣١.

(٢) الاستيعاب، ابن عبد البر، ج ٤ـ ص ١٨٢٤.

(٣) الطبقات الكبرى: ج ٢، ص ٣٧٥؛ مسند ابن راهويه: ج٢، ص ٢٧.

٢ـ وعن محمّد بن لبيد، قال: «وكانت عائشةُ تُفتي في عهد عمر وعثمان إلى أن ماتت، وكان الأكابرُ من أصحاب رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، وعمر وعثمان بعده يُرسلان إليها فيسألانها عن السُّنن»[١].

لذلك: كان عمر بن الخطاب يَزيدُ لها في العطاء ويُفضِّلها في ذلك على بقيّة أزواج النبيِّ (صلّى الله عليه وآله).

٣ـ فقد أخرج ابن سعد، عن مصعب، قال:

«فرض عمر بن الخطاب لأُمّهات المؤمنين عشرةَ ألاف وزاد عائشة ألفين»[٢].

٤ـ وأخرج ابن سعد أيضًا عن ذكوان، قال: «قَدِمَ دُرْجٌ من العراقِ فيه جَوهرٌ إلى عُمَرَ، فقال لأصحابه أتدرون ما ثمنُهُ؟

فقالوا: لا؛ ولم يدروا كيف يَقْسِمُونَه.

فقال: أتأذنون أُن أرسِلَ به إلى عائشة لحُبِّ رسول الله [صلّى الله عليه وآله] إيّاها؟

قالوا: نعم، فبعثَ به إليها، فقالت: ماذا فتح الله على ابن الخطاب؟! اللّهمّ لا تُبقيني لعطيّة القابل»[٣].

من هنا: كان لفُتياها في تكفير عثمان بن عفّان الأَثَرُ الفعّال في قَتْله واستباحة دمه؛ وما ذاك إلّا بفعل سُنّة الخلافة التي زرعها أبو بكر وعمر في

(١) الطبقات الكبرى: ج٢ ص ٣٧٦.

(٢) الطبقات الكبرى: ج ٨، ص٦٧، مستدرك الحاكم: ج ٤، ص ٨.

(٣) مسند بن راهويه: ج٢، ص ١٩.

أُمّةِ التوحيد، فممّا جاءت به النصوصُ في فتوى عائشة في تكفير الخليفة، على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: إسقاط حصانة الخليفة بفتوى عائشة.

وقد استغلت ما جرى بين عثمان وعمّار بن ياسر؛ فحرّضت النّاسَ على الخليفة وأسقطت حصانته لمخالفته السنّة، وذلك لما يلي:

١- لّما بلغها ما فعله عثمان بعمّار بن ياسر (رضوان الله تعالى عليه) غضبت وأخرجت شعرًا من شعر رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، وثوبًا من ثيابه، ونعلًا من نِعاله، ثمّ قالت:

«وما أسرع ما تركتم سُنّة نبيّكم، وهذا شعرُه وثوبُه ونَعْلُه لم يُبْلَ بعد، فغضب عثمان غضبًا شديدًا حتّى ما درى ما يقول، فالتَجَّ المسجدُ، وقال الناس: سبحان الله، سبحان الله»[1] وممّا لا ريب فيه أنّ التجاج المسجد وتعجُّب الناس منه هو لانتهاك حُرمة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله).

٢- وذكر اليعقوبيّ قائلًا:

«كان عثمان يخطب إذ أدلت عائشةُ قميصَ رسولِ الله (صلّى الله عليه وآله) ونادت: يا معشر المسلمين: هذا جلباب رسول الله[صلّى الله عليه وآله] لم يُبْلَ، وقد أبلى عثمانُ سُنّته!!، فقال عثمان: ربِّ اصرف عنّي كيدهن إنّ كيدهنّ عظيم»[2].

(١) أنساب الأشراف، البلاذري: ج ٥ ص ٥٣٨.
(٢) تاريخ اليعقوبيّ: ج ٢ ص ١٧٥.

المرحلة الثانية. تكفير الخليفة وتشبيهه برجُلٍ من اليهود، المسمّى(نعثل).

وقد جاءت هذه المرحلة بعد إسقاط حصانة الخليفة في نفوس الناس وأنه غيّر سُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ ممّا يستلزم إصدارَ فتوىً تُبيح لهم قَتْلَهُ، فكانت الفتوى التي أصدرتها عائشة كالآتي:

١ـ «اقتلوا نعثلًا فقد كفر»[١].

٢ـ «أشهدُ أنّ عثمانَ جيفةٌ على الصراط»[٢].

ولقد انتشرت فتواها في البلاد ولاسيّما في المدينة، وأخذ بعض الصحابة يُواجهون بها عثمان بن عفّان، ومنهم:

١ـ جَبَلَةُ بن عمرٍو الساعديّ.

فقد روى الطبريّ: أنّ عثمان مرّ على جَبَلَة بن عمرٍو الساعديّ وهو على باب دارِه ومعه جامعة[٣]، فقال: «يا نعثل: والله لأقتلنّك ولأحملنّك على قلوص جرباء ولأخرجنّك إلى حرة النار...»[٤].

٢ـ الجهجاه الغفاريّ.

فقد روى البلاذريّ عن حاطب، أنّه قال:

«أنا أنظر إلى عثمان يخطب على عصا رسول الله (صلّى الله عليه وآله) التي كان يخطب عليها أبو بكر وعمر، فقال له جهجاه: قم يا نعثل فانزل عن هذا المنبر»[٥].

---

(١) تاريخ الطبري: ج٣ ص٤٧٧، الكامل، ابن الأثير: ج ٣ ص ٢٠٦.

(٢) الإيضاح، الفضل بن شاذان: ص ٥١٧.

(٣) الجامعة: سلسلة طويلة من الحديد.

(٤) أنساب الأشراف، البلاذريّ: ج ٥ ص ٥٣٦.

(٥) تاريخ الطبريّ: ج ٣ ص ٤٠٠، البداية والنهاية، ابن كثير: ج ٧ ص ١٩٦.

وفي روايةٍ أخرى أخرجها الطبريّ عن أبي جيبة، أنّه قال له:

«يا عثمان، ألا إنّ هذه شارِفٌ قد جئنا بها، عليها عباءة وجامعة، فانزل فلْنُدْرِعْكَ العباءة، ولنطرحك في الجامعة، ولنحملك على الشارف ثمّ نطرحك في جبل الدخان.

فقال عثمان: قبّحك اللهُ وقبّح ما جِئْتَ به.

قال أبو حبيبة: ولم يكن ذلك منه إلّا عن ملإٍ من الناس، وقام إلى عثمان خيرتُه وشيعتُه من بني أُميّة فحملوه وأدخلوه الدار؛ فكان آخر ما رأيته فيه»[1].

المرحلة الثالثة. إمضاء عملية قتل الخليفة عثمان والإجهاز عليه.

بعد رواج ثمرة تكفير الخليفة التي قادتها عائشة حان الوقت لإمضاء قَتْله وسَفْك دمه، ولأجل تحقيق هذه العملية لا بُدّ من إثباتها في نفوس الناس وشَحْذِ هِمَمهم في ذلك، فضلًا عن إحباط محاولات التوسّط والاسترحام والاستشفاع من صاحبة الفتوى في تكفيره وقَتْله؛ وذلك لعِلْم الصحابة بتأثيرها وشأنيّتها ومكانتها في المجتمع الإسلاميّ التي زرعها عمر بن الخطاب، فكانت -كما أسلفنا- موضع الفُتيا في أمور الدِّين والدنيا.

ولذلك:

جاءها مروانُ بن الحكم، وعبد الرحمن بن عتاب بن أسيد، وهي تريد الحجّ، فقالَا لها:

(١) تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٤٠٠.

«لو أقمت، فلعلّ الله يدفع بك من هذا الرجل، وقال مروان: ويدفع لك بكُلِّ درهم أنفقتيه درهمين؟!.

فقالت: قد قرنتُ ركائبي، وأوجبتُ الحجَّ على نفسي، ووالله لا أفعل، فنهض مروان وصاحبه، ومروان يقول:

وحرّق قيسٌ عَليَّ البلاد البلاد حتّى إذااضْطرمتْ أَجْذَمَا[1] أحجما

فقالت عائشة: «لعلّك ترى أنِّي في شَكٍّ من صاحبك؟! أما والله لَوددْتُ أنّه مُقطَّعٌ في غرارة من غرائري، وأنِّي أُطيق حمله، فأطرحه في البحر»[2].

وروى البلاذريّ، أنّ عبد الله بن عباس مرّ بعائشة وقد ولّاه عثمانُ الموسم ـ أي الحجّ ـ وهي بمنزل من منازلٍ طريقها، فقالت: «يا ابن عبّاس إنّ الله قد آتاك عقلًا وفهمًا وبيانًا؛ فإيّاك أن تردّ الناسَ عن هذا الطاغية»!![3].

وبعد خروجها من المدينة وهي تموج بالناس وقد عزموا على قتل الخليفة، فحاصروه في داره، ورموه بالحجارة، وهم يُحاولون دخول الدار لِقَتْله، فنادى زيد بن ثابت الأنصاريّ، فقال:

«يا معشر الأنصار! إنكم نصرتم اللهَ ونبيَّه (صلّى الله عليه وآله) فانصروا خليفته؟ فأجابه قومٌ منهم، فقال سهل بن حنيف: يا زيد أشبعك عثمان من عضدان المدينة)[4].

---

(١) أنساب الأشرف: البلاذري: ج٥ ص ٥٦٥.
(٢) تاريخ اليعقوبيّ: ج٢، ص ١٧٦.
(٣) أنساب الأشراف: ج٥، ص٥٦٥.
(٤) العضيدة: نخلة قصيرة نيال حملها.

فقال زيد بن ثابت: لا تقتلوا الشيخ ودعوه يموت، فما أقرب أجله.

فقال الحجّاج بن غزية الأنصاريّ، أحد بني النجار:

والله لو لم يبق من عُمره إلّا ما بين الظهر والعصر لتقرّبنا إلى الله بدمه»[1]!!

وقُتل الخليفة في داره بفتوى عائشة وسُنّة الشيخين وسيرتهما التي مكّنتها من الفُتيا في تكفير خليفة المسلمين، وهو الذي يُعدّ ثالث الخلفاء (الراشدين المهديّين)!!!.

فأين الرُّشد، وأين الهُدى، بل وأين الدِّين، توحيد الموحِّدين، وسنّة سيّد المرسلين (صلّى الله عليه وآله)؟!! وهل هناك عاقل يعقل أنْ يقرن الإمام سيرةَ الخلفاء الثلاثة بسيرة جدِّه وأبيه (صلّى الله عليه وآله)، ﴿**أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾ [يونس: ٣٥].

(١) أنساب الأشراف: ج٥، ص ٥٦٩.

الفصل الثالث

مُدّعى التعارض في الجَمْع بين طَلَبِ الإصلاح المقتضي تفشّي الفسَاد وبين الحديث النبويّ: «خَيْرُ القُرُونِ قَرْني»

تَوطئة

من البداهة بمكان أنْ تتناول الدراسةُ إشكاليّةَ الجَمْع بين المنهاج الذي حدّده الإمام الحسين (عليه السلام)في طَلَب الإصلاح؛ والذي يستلزم أن يكون في زمانه فسادٌ مستشرٍ، وبين الحديث النبويّ المشهور: «**خَيْرُ القُرُون قَرْني**» والذي أخرجه أصحابُ الصحاح والمسانيد ولاسيّما البخاريّ ومسلم، وبألفاظٍ عدّة؛ منها:

١ ـ روى البخاريّ، عن عمران بن حصين، قال: قال النبيّ [صلّى الله عليه وآله]:

«**خيركُم قَرْني ثُمّ الذينَ يَلُونَهُم، ثُمّ الذينَ يَلُونَهُم، قال عِمرانُ: لا أدري أذَكَرَ النبيُّ [صلّى الله عليه وآله] بَعْدُ قَرْنين أو ثلاثة، قال النبيّ (صلّى الله عليه وسلم): إنّ بعدَكُم قوماً يَخونُون ولا يُؤتَمَنون ويَشهدُون ولا يُستشهَدُون، ويَنذِرُون ولا يَفُون، ويَظهَرُ فيهم السِّمَنُ**»[1].

٢ـ وعنه، عبد الله، عن النبيّ [صلّى الله عليه وآله] قال: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْني، ثُمّ الذينَ يَلُونَهُم، ثُمّ الذينَ يَلُونَهُم، ثُمّ يجيءُ أقوامٌ تَسْبِقُ شَهادَةُ أَحدِهِم يَمِينَهُ ويَمِيْنُه شَهَادَتَه**»[2].

٣ـ روى مسلم النيسابوريّ، عن عبد الله، قال: سُئل رسول الله [صلّى

(١) صحيح البخاريّ:، كتاب الشهادات: ج٣ ص١٥١.
(٢) المصدر نفسه.

الله عليه وآله]: «**أيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قال: «قَرْني ثُمّ الذينَ يَلُونَهم، ثمّ الذينَ يَلُونَهم، ثُمّ يجيءُ قَوْمٌ تَبْدُرُ شَهادةُ أَحدِهِمْ يَمِيْنَه، وتَبْدُرُ يَمِيْنُه شَهادَتَهُ**»[1].

ومن ثمّ كيف يكون خُروجه (عليه السلام) لطَلَب الإصلاح في زمانٍ كان الناس فيه خيرُ الناس إلى ثلاثمائة سنة؟ بل السؤال الأصعب: كيف يتحقّق الإصلاحُ ما لم يكن هناك فسادٌ مستشرٍ، وذلك بناءً على حقيقته الشرعيّة المستنِدة إلى اللُّغة والقرآن والعقل والذي مرَّ بيانه في المبحث الأول والمقتضي الملازمة بين الصلاح والفساد؟!

وجواب السؤال وحل الإشكال في المسائل الآتية:

(١) صحيح مسلم، باب: فضل الصحابة: ج٧ ص١٨٥.

المبحث الأول

تحديد السُنّة النبويّة لمظاهر الفساد في القَرْن الأوّل ومعارضتها تعميم صفة الخيريّة في الحديث النبويّ

المسألة الأولى: قصديّة الحديث النبويّ في حال أهل القَرْن الأوّل ومصداق أنّهم أهلُ خَيْرِ القُرون.

إنّ القراءةُ الأولى لحال أهل القَرْن الأوّل - وهو الزمان الذي عاش فيه النبيّ (صلّى الله عليه وآله) والصحابةُ والتابعون إلى مئة سنة - ترشد إلى أنّ الحديثَ له قصديّة خاصّة؛ وذلك أنّ الحال الذي كان عليه الناس متناقِضٌ ومتعارِضٌ مع صفة العموم؛ أي إنّ الأحداث التي وقعت منذ رَزِيّة يوم الخميس؛ حيث عصى بعضُ الصحابة وهم من الخاصّة أَمْرَ رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، واتّهامهم إيّاه بالهَجْر أي التخريف والهذيان - نعوذ بالله من غَضَبه وغَضَب رسوله (صلّى الله عليه وآله) - وما تَبِعُهُ من أحداث السقيفة والهجوم على بيت النبوّة لحَرْقه بِمَنْ فيه، ومَنْع فاطمة (عليه السلام) من حَقِّ الإرث وسهم ذي القربى ونِحلة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) لها حتّى تُوفِّيَتْ وهي واجدةٌ على أبي بكر وغاضبةٌ عليه، ثمّ تتابُع الأحداث في قَتل أبي بكر مسمومًا، وقَتْل عمر مطعونًا ببطنه، وقَتْل عثمان في دار الخلافة، وقتل أمير المؤمنين الإمام عليّ (عليه السلام) في محراب مسجد الكوفة، وقتل الإمام الحسن مسمومًا، وقتل الإمام الحسين وحيدًا غريبًا عطشانًا مع أهل بيته ووُلده وأصحابه، وسَبْي بناته وأخواته ونسائه ونساء بَني أبي طالب، والطَّوَاف بهم مُربَّطين بالحبال

وسلاسل الحديد من بلدٍ إلى بلد في العراق والشام ومصر والحجاز، وما تَبع ذلك من سَفْكٍ للدماء واستباحة المدينة المنوّرة ثلاثة أيام، وهَدْم بيت الله الحرام وتحويل الحجّ إلى بَيْتِ المقدِس والمجيء بالبِدَع والشُّبُهات؛ حتّى لم يبقَ من الإسلام إلّا اسمه ومن القرآن إلّا رَسْمه.

ومن ثمّ، فإنّ القارئ لهذه الأحداث الكاشفة عن حال أهل القَرْن الأوّل وقد مُلِئت بالانتهاك للحُرُمات، كيف يُصدِّق التعميمَ على أهلها بأنّهم خيرُ النّاس، وأنّ زمانَهم خيرُ الأزمنة، وأنّه أهلُ خيرِ القُرون؟

وعليه: يلزم حَمْلُ الحديثِ على التخصيص؛ وذلك أنّ الوقاع الحياتيّ يتعارض مع العموميّة لجميع أهل القَرْن الأوّل؛ أي إنّ ثُلّةً خاصّةً من أهل القَرْن الأوّل نالوا هذه السِّمة وأنّهم «**خَيْرُ النّاسِ**»؛ وهم عترة النبيّ (صلّى الله عليه وآله) وأهل بيته(عليهم السلام) ومن تمسَّك بهم وأخَذَ بَهدْيهم، وهم الذين أذهب اللهُ عنهم الرِّجْسَ في آية التطهير، ونصَّ عليهم مُحكَمُ التنزيل ووسَمَهُم ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ**﴾ [البينة:٧]، ولاسيّما أنّ الأئمّة الاثني عشر هم أهلُ القُرون الثلاثة التي حدّدها الحديث النبويّ؛ فقد بدأت الغيبةُ الكبرى للإمام الثاني عشر وهو مهديّ هذه الأمّة (عجّل الله فرجه وسهّل مخرجه) في عام (٣٢٩) للهجرة النبويّة.

ومن ثمّ فإنّ القرآن والسُنّة والتاريخ والعقل ينفي صفة العموميّة في الحديث الشريف، بل إنّ النبيّ (صلّى الله عليه وآله) قد رَدّ تعميم الخيريّة على جميع أهل زمانه ومَن آمن به ولاسيّما جميع الصحابة؛ فقد أبطل التعميمَ عليهم، وممّا يدلُّ عليه في (ثانيًا).

المسألة الثانية: معارضة حديث «خَيْرُ القُرُونِ» مع حديث ورود الصحابة الحوض فلا «يَخْلُصُ مِنْهُمْ إلّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ».

إنّ هذه الحقيقة المُرّة الكامنة في تحذير النبيّ (صلّى الله عليه وآله) من ارتداد بعض الصحابة، وأنّهم سَيُبدِّلون دينَهُ من بَعْده فلا يَخْلَصُ منهم إلّا القليل، لَتتقاطع وتتعارض مع الموروث الفكريّ لكثيرٍ من المسلمين في عَدَالة جميع الصحابة، وأنّهم أهلُ خَيْرِ القُرون؛ ولاسيّما أنّ النبيّ الأعظم (صلّى الله عليه وآله) قد صرّح بها، وأخرجها غيرُ واحدٍ من حفاظ المسلمين وأعلامهم؛ ومنهم: محمّد بن إسماعيل البخاريّ، ومسلم بن الحجّاج النيسابوريّ في صحيحَيهما؛ وهي كالآتي:

١ ـ أخرج البخاريُّ في صحيحه عن أبي هريرة، عن النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) قال:

«بينما أنا قائِمٌ فإذا زُمْرَةٌ حتّى إذا عَرَفْتُهم، خَرَجَ رَجُلٌ من بَيني وبَينِهم، فقال: هَلُمَّ ! فقُلْتُ: أينَ؟ قال: إلى النَّارِ والله.

فقُلْتُ: وما شَأْنُهُمْ؟ قال: إنّهُم ارتَدُّوا بَعْدَك على أَدْبَارِهم القَهْقَرَى.

ثُمّ إذا زُمْرَةٌ حتَّى إذا عَرَفْتُهُم، خَرَجَ رَجُلٌ من بَيني وبيَنِهم، فقالَ: هَلُمَّ، قلت: إلى أَيْنَ؟ قال: إلى النَّارِ والله.

قُلْتُ: ما شَأْنُهُم؟ قال: إنَّهُم ارْتَدُّوا بعدَكَ على أَدْبَارِهِم القَهْقَرَى؛ فَلَا أُرَاهُ يَخْلُصُ مِنْهُم إِلّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ»[1]. (أي القليل جدًّا).

---

(١) صحيح البخاريّ: كتاب الرقاق، ج ٧ ص ٢٠٧، فتح الباري، شرح صحيح البخاريّ: ج ١٣ ص ٢٩٦.

٢. أخرج مسلم في صحيحه، عن عائشة، قالت: سمعتُ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يقول وهو بين ظهراني أصحابه:

«إنّي على الحَوْضِ أنْتظِرُ مَنْ يَرِدُ عليَّ مِنْكُم، فَوَالله لَيُقْتطَعنَّ دُوني رِجَالٌ، فَلَأَقُولَنَّ: أيْ رَبِّ مِنِّي ومِنْ أُمَّتِيْ، فيقولُ: إنَّكَ لا تَدْرِي مَا عَمِلُوا بَعْدَكَ، ما زَالُوا يَرْجِعُونَ عَلى أَعْقَابِهِمْ»[1].

٣. أخرج ابن حجر والدار قطنيّ، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبي هريرة، أنّ رسولَ الله (صلّى الله عليه وآله)، قال:

«يَرِدُ عَليَّ يومَ القيامَةِ رَهْطٌ مِن أَصْحَابي فَيُجْلَوْنَ من الحَوْضِ، فَأَقُول: يَا رَبِّ أَصْحَابِي: فَيَقُولُ: إنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ؛ إنّهُم ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمُ القَهْقَرَى»[2].

٤. وأخرج مسلم عن أبي حازم قال سمعتُ سهلًا، يقول: «سَمِعْتُ النبيَّ [صلّى الله عليه وآله]: يقول: **(أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الحَوْضِ، مَنْ وَرَدَ شَرِبَ، ومَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا، ولَيَرِدَنَّ عَليَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُم ويَعْرِفُونِي ثمّ يُحَالُ بيْنِي وبَيْنَهُم)**.

قال أبو حازم: فسَمِعَ النُّعمَانُ بن أبي عَيَّاشٍ وأنا أُحدِّثهم هذا الحديثَ، فقال: هكذا سمعتَ سهلًا يقول؟ قال: فقلتُ: نعم، قال: وأنا أشهد على أبي سعيدٍ الخدريّ لَسَمِعْتُه يزِيْدُ، فيقولُ: **(إنّهم مِنِّي؟! فيُقال: إنّك لا تَدْرِي ما عَمِلُوا بَعْدَك؛ فأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي)**»[3].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب: إثبات الحوض، حديث ٢٢٩٤، ج٤ ص١٧٩٤.

(٢) فتح الباري، ابن حجر: ج١١ ص ٤٦٤وج ١٣ ص ٢٩٥ حديث ٦٥٨٦ط دار الفكر، الإلزامات والتتبع، الدار قطني: ص ١٢٢ ط دار الكتب العلمية.

(٣) صحيح مسلم، باب إثبات الحوض: ج٤ ص ١٧٩٣.

وهذه الأحاديث النبويّة صريحةٌ في ارتداد نسبة كبيرة من الصحابة بعد وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) فلا يخلص منهم ويثبت على ما جاء به النبيّ (صلّى الله عليه وآله) إلّا القليلُ جدًّا وهو ما مثّله النبيُّ بـ (**هَمَل النَّعَم**).

وإنّ كثيرًا منهم أَحْدَثَ وبدَّلَ في الإسلام والسُّنن ومنها سُنّة التوحيد، وهو سَنامُ ما دعا إليه النبيُّ المصطفى (صلّى الله عليه وآله) والأنبياءُ (عليهم السلام) من قبله.

المسألة الثالثة: معارضةُ حديثِ «خَيْرُ القُرُونِ قَرْني» مع حديث «لَفِتْنَةُ بَعْضِكُمْ أَخْوَفُ عِنْدِي من فِتْنَةِ الدَّجَّالِ».

إنّ من الأحاديث النبويّة الشريفة التي شخّصت مظاهرَ الفساد وأدواته في الأُمّة، ما جاء عن الصحابيّ حُذيفة بن اليمان (رضوان الله عليه) في بيانِ خَطَرِ بعض الفتن التي يُحدِثُها بعضُ الصحابة في الأُمّة، وإنّ لها من الآثار على الإسلام ما كان أعظم من فتنة الدجّال.

ولا يخفى على الباحث والقارئ المتتبِّع أنّ جوهر فتنة الدجّال وعِمادها الذي قامت عليه: هو ادّعاءُ الرُّبوبيّة؛ بمعنى أدق: الانقلاب والارتداد عن التوحيد الذي جاء به النبيُّ (صلّى الله عليه وآله).

وعليه: فإنّ فتنة بعض الصحابة هي أعظم أثرًا في التوحيد من فتنة الدجّال، ولذا نجد النبيّ (صلّى الله عليه وآله) يتخوّف على الأُمّة من فتن بعض الصحابة كما يروي أحمد بن حنبل، وابن حِبّان عن حذيفة، وحسبك أن يكون الراوي لهذا الحديث حذيفة بن اليمان (عليه الرحمة والرضوان)؛ فقد قال، واللفظ لابن حِبّان:

«كُنّا عند النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) فذكر الدجّال، فقال: (**لَفِتنَةُ بَعْضِكُم أَخْوَفُ عِنْدي من فتنَةِ الدَّجَّالِ؛ نّها لَيسَتْ فتنةٌ صَغيرَةٌ وكَبيرَةٌ إلَّا تتَّضِعُ لِفَتْنةِ الدّجَّالِ، فَمَنْ نَجَا من فِتْنَةِ ما قَبْلَها نَجَا مِنْهَا، وإنّه لا يضُرُّ مُسْلِمًا مَكْتُوبٌ بينَ عَيْنَيهِ: كَافِرٌ**»[1].

ولا شَكّ أنّ النجاة من فتنة الدجّال ترتكز على الثبات في عقيدة التوحيد، ولا يتحقّق الثباتُ إلّا عبر التمسُّك برموز التوحيد وأهله؛ وهم محمّد وعترتُه (صلّى الله عليهم أجمعين).

وإنّ التخلّف عن سفينتهم وعدم التمسُّك بحَبْلهم نتيجتُه الضلالُ والهلاك في الدنيا والآخرة، ولأنّ فتنة بعض الصحابة كانت في حَرْفِ مسار التوحيد وإبعاد المسلمين عن رموزه، افترقت الأُمّة وضاعت وتشتّت؛ بل لم ينتهِ الأمر بالفرقة، وإنّما بالقَتْل؛ فقد كفّر الصحابةُ بعضهم بعضًا وقتل بعضُهم بعضًا؛ وذلك لما أحدثه بعض الصحابة من فتنةٍ في الأُمّة، وهو ما سنتناوله في (رابعًا).

المسألة الرابعة: معارضة حديث «خَيرُ القُرُونِ» مع حديث «تَفْتَرِقُ أُمَتي على ثَلاثٍ وسَبْعينَ مِلَّةً كُلُهُم في النَّارِ، إلّا مِلَّةً وَاحِدةً».

إنّ المقدّمات المنحرفة في بناء المفاهيم وتغييرها عن وِجهتها التي جاء بها القرآن والنبيّ (صلّى الله عليه وآله) ستؤدّي لا محالة إلى الفرقة والتكفير وإباحة الدماء والأموال تحت مسمّى التوحيد والادّعاء بحَمْله؛ وهو ما حذّر منه

(١) صحيح ابن حِبّان: ج١٥ ص ٢١٨، مسند أحمد: ج٥ ص ٣٨٩، مجمع الزوائد، الهيثميّ: ج٧ ص ٣٣٥.

النبيُّ الأعظم (صلّى الله عليه وآله) كنتيجةٍ حتميّة لوقوع الفتن والمحدَثات والبِدع التي شخّصت الأحاديثُ الشريفةُ أفرادَها وقادتَها؛ بمعنى:

لم يكتف البيان النبويّ من بتشخيص الفتن الفكريّة، وإنّما شخّص رموزها ودُعاتها، فضلًا عن التحذير من النتائج التي ستتمخّض عن حَمْل هذه الفتن الحبلى بالموت والتهجير والضياع.

وذلك ليلتفت بعضُ النّاس ويَحْذَر آخرون، لكن هيهات هيهات فالمُلْك والسلطان والدولة بيد أصحاب المحدثات والبدع والفتن؛ فكانت النتيجة أنّ الأُمّة افترقت إلى فرق جَمّة، حالها في ذاك حال الأُمم السابقة حينما وقعت في الفتن واتّبعت أعداء التوحيد باتباع هذه الأمة سُنن الأُمم التي سبقتها؛ ومنها سُنّة الفرقة والافتراق والتي ظهرت في الأُمّة والنبيُّ (صلّى الله عليه وآله) مسجىً بين الصحابة لم يُوارَ بدنُه الطّاهر في روضته، فقد افترق المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، بل إنّهم افترقوا وتنازعوا واختلفوا أين يَدفنون النبيَّ (صلّى الله عليه وآله)، فيكف حالهم في الأُصول والفروع؟ بل كيف يكون حالهم في الصراع على كرسيِّ الخلافة والإمرة والحُكم؟!![1] فكانت الأحاديث النبويّة الكاشفة عن هذه الحقيقة كالآتي:

١ـ أخرج أحمد بن حنبل، والترمذيّ، وأبو داود، وابن ماجة، وأبو يعلى، وابن حِبّان، والحاكم، والذهبيّ، وغيرهم، عن أبي هريرة، أنّه قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله):

(١) لمزيد من الاطّلاع، ينظر: وفاة النبيّ(صلّى الله عليه وآله) وموضع روضته بين اختلاف أصحابه واستملاك أزواجه، نبيل الحسنيّ، إصدار قسم الشؤون الفكريّة – العتبة الحسينيّة المقدّسة، ط١ مؤسّسة الأعلميّ/ بيروت.

«**تَفرّقَتِ اليهودُ إلى إحْدَى وسَبْعينَ فِرْقةً أو اثنتين وسَبْعِينَ فِرْقَةً، والنّصارَى مِثْلُ ذَلِك، وتَفْترِقُّ أُمّتِي عَلَى ثَلاثٍ وسَبعِيْنَ فِرْقَةً**»(١).

وممّا لا ريبَ فيه أنّ هذا الاختلاف كان في عقيدة التوحيد وليس في عقيدة النبوّة؛ ولذا قال (صلّى الله عليه وآله): «أُمّتي»؛ فجميعُ المسلمين يُنسبون في عقيدة النبوّة إلى نبيِّ الإسلام (صلّى الله عليه وآله)، كما أنّهم جميعًا لم يختلفوا في أصل وُجوب الإمامة؛ سواء كانت من الله، أم من النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)، أم من الأُمّة باجتماع أهل الحلِّ والعَقْد، بالنصِّ أو الشورى.

وعليه: فمَنْ بدَّل وغيَّر وأَحدْثَ حتّى يُذاد يوم القيامة عن الحوض ويُساق إلى النار؛ فيراهم رسولُ الله (صلّى الله عليه وآله) يُساقون زُمُرًا بسياطٍ من النّار إلى جهنم، فكانتْ بئسَ المصير وهو يقول: «**سُحْقًا سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ مِنْ بَعْدِيْ**»(٢)، والله عَزَّ وجَلَّ قد أخبر عن حالهم فقال:

﴿**وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَى وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾(٣).

ولذلك: كان الهلاك مصير هذه الفتن وأصحابها، إلّا أنّها مهما اشتدت لم يكن الله عَزَّ وجَلَّ الذي وَسِعتْ رحمتُه كلّ شيءٍ ولا النبيّ الأكرم (صلّى الله عليه وآله) الذي أرسله الله رحمة للعالمين، أن يترك الأُمّة من دون بيان الفِرقة

---

(١) مسند أحمد: ج ٢ ص ٣٢٢؛ سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣٩٠؛ سنن الترمذي: ج٤ ص ١٣٤ برقم (٢٧٧٨).

(٢) صحيح مسلم: باب إثبات الحوض، ج٤ ص ١٧٩٣.

(٣) سورة الزمر، الآية: ٧٠.

التي تَثبُت على عقيدة التوحيد وتنجو من الفِتن؛ وهو ما كشف عنه حديثُه (صلّى الله عليه وآله) في نجاة أحدى هذه الفرق ودخولها الجنة.

٢ـ فقد أخرج الترمذيّ عن ابن عمر، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله):

«لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إسْرَائيل حَذْوَ النَّعْلِ بالنَّعْلِ، حتّى إنْ كَانَ مِنْهُم مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلَانِيَةً، لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِك، وإنَّ بَنِي إسرائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَينِ وسَبْعِيْنَ مِلَّةً، وتَفْترِقُ أُمّتِي عَلى ثَلَاثٍ وسَبْعِيْنَ مِلّةً، كُلُّهُم فِي النَّارِ، إلَّا مِلَّةً وَاحِدةً»[1].

ونلاحظ: إنّ الحديث الشريف قد جاء بلفظ (المِلّة)[2] ولم يقل (الفِرْقَة)؛ وهو ما يكشف عن الاختلاف في عقيدة التوحيد؛ فلو كانوا على عقيدةٍ واحدة في التوحيد لَما اختلفوا إلى مِلَلٍ واجتهادات وآراء متعدِّدة ومغايرة للمِلّة الناجية.

ومن ثمّ: فإن حديث (خَيْرُ القُرُونِ قَرْني) لا يُمكن الأَخْذُ به وحَمْله على

(١) سنن الترمذيّ، باب: ما جاء في افتراق هذه الأُمّة: ج٥ ص ٢٥، حديث ٢٦٤٠ ط دار إحياء التراث، السنن، ابن أبي عاصم: ج١ ص ٢٢ط المكتبة الإسلاميّة، صحيح ابن حِبّان: ج١١٤ ص ١٤٠.

(٢) قال الشريف المرتضى في رسائله: (المِلّة) الشرع الذي يأتي به السَّمْعُ ويعمّ الأمرُ به للجميع، وقيل هو الذي ينتحله الإنسان: (ج٢ ص ٢٨١)، وقال السيّد الطباطبائي: (المِلّة: المراد بها السُّنّة الحيويّة المسلوكة بين الناس، وكان فيها معنى الإملال والإملاء، فيكون هي الطريقة المأخوذة من الغير؛ بمعنى أنّ المِلّة كالشريعة هي الطريقة الخاصّة: بخلاف الدِّين، وإن كان بينهما فرق من حيث الشريعة، تُستعمل فيها بعناية أنّها سبيل مهَّده اللهُ تعالى لسُلوك الناس إليه، والمِلّة إنّما تُطلق عليها لكونها مأخوذةً عن الغير بالاتّباع العمليّ، لذلك لا تُضاف إلى الله سبحانه كما يُضاف الدِّين والشريعة، فيُقال دين الله، وشريعة الله، فلا يُقال: مِلّة الله. (ينظر تفسير الميزان ج٥ ص٣٥١).

التعميم؛ وذلك لوجود ما يُعارضه من الأحاديث النبويّة الشريفة، ومنها ما يلي في (خامسًا).

المسألة الخامسة: معارضةُ حديثِ «خَيْرُ القُرُونِ قَرْنِي» مع حديثِ «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُم رِقَابَ بَعْضٍ».

إنّ من الأحاديث التي تُعارِض حديثَ خَيْرِ القرون، بل والكاشفة عن تفشّي الفسادَ بين كثيرٍ ممّن رأى النبيَّ (صلّى الله عليه وآله)، هو تكفيرُ بعضهم بعضًا ووقوع الاقتتال بينهم.

فممّا لا ريبَ فيه أن تكون أوّل نتيجةٍ للفساد هو الاختلاف في عقيدة التوحيد؛ وذلك حينما يرجع بعض النّاس إلى قادة الانحراف فيتّخذونهم أئمّةً وقادةً، ويستمسك أُناسٌ آخرون بأئمّة التوحيد وحَمَلته، فضلًا عن ذلك إنّ أصل الاقتتال هو واقع لا محالة بين أهل الباطل وأهل الحقّ، وبين أهل التوحيد وحَمَلته ورموزه وأهل التكفير وحملته ورموزه؛ وإن اجتمعوا هنا أو هناك؛ كما حدث في اجتماعهم في كربلاء يوم عاشوراء لمحاربة أهل التوحيد واغتيال رموزه.

وعليه: مثلما حذّر النبيُّ الأكرم (صلّى الله عليه وآله) من ارتداد بعض الصحابة وتبديلهم لسنّته (صلّى الله عليه وآله) وإحداثهم الفتن؛ وإنّ فتنة أحدهم أخوفُ عنده (صلّى الله عليه وآله) من فتنه الدجّال، وتفرّق الأُمّة بسببهم إلى ثلاث وسبعين فرقةً وملّةً، فقد حذّر (صلّى الله عليه وآله) كذلك من وقوع الاقتتال فيما بينهم بعد تكفير بعضهم بعضًا.

وممّا لا ريبَ فيه أنّ التكفير لا يكون إلّا بتقديم رؤىً واجتهاداتٍ جديدة حول عقيدة التوحيد؛ ليتمكّن أصحابُها من استباحة الدماء والأموال

والأعراض فشرْعَنوا هذه الأفعال؛ أي إعطاء هذه الأفعال صفةً شرعيّة تُمكِّنهم من القَتْل، وهو من أخطر مظاهر الفساد في كلِّ أُمّةٍ وفي كل زمان، وهو من أعظم ثوابت الشريعة التي تستوجب الخروج لَطَلَب الإصلاح.

ولأنّ هذا الاقتتال هو من أخطر ما تتعرّض له الأُمّة فقد حذّر منه النبيُّ (صلّى الله عليه وآله) مراتٍ عديدة، ولاسيّما في حُجّة الوداع التي كانت مناسبةً مهمّة اشتملت على جَمْع المسلمين من كلِّ صَوب، فحضر أغلبُهم إنْ لم يكن معظمُهم في هذه المناسبة، فكانت فرصةً مهمّة لبيان أهمّ المسائل في الإسلام؛ ومنها التحذير من وقوع التكفير فيما بين الصحابة والاقتتال؛ وذلك لكونها من المسائل المهمّة في بقاء الإسلام وعقيدة التوحيد وإصلاح الحياة والنجاة في الآخرة؛ فأرشدَ وبيَّن وبلَّغ في هذه الحجّة (حُجّة الوداع) عن الخليفة من بعده، وبيّن لهم أنّ من تمسَّك به نجا، ومن تخلّف عنه ضَلَّ وهَلَك.

من هنا: اشتملت حُجّة الوداع - أو كما سُمِّيت (بحُجّة البلاغ) - على التبليغ لأهمِّ قضيّتين أساسيّتين؛ الأولى: التحذير من الارتداد والتكفير والاقتتال:

والأخرى: الاعتصام بكتاب الله والعترة النبويّة، والولاية لعليِّ بن أبي طالب (عليهم السلام جميعًا)؛ فأمّا الأُولى، فقد أوردها علماء المسلمين، وحدَّث بها الرواة، ودوّنها المصنِّفين في كُتب الحديث والسيرة والرجال والتفسير، وتعدّدت طُرق هذا الحديث، وتحدّث به الناسُ الذين شهدوا حُجّة الوداع أو (البلاغ)؛ فاشتهر الحديث أيّما شهرة بين الناس.

وذلك لأَمْرِ النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) مَنْ حضر هذه الحُجّة وسَمع حديثَهُ وشَهِدَ مقامَهُ أنْ يُبلِّغ الغائبَ؛ فكان لهذا الحديث شهرةٌ كبيرةٌ، وهو كالآتي:

١ـ أخرجه البخاريّ بخمسة طُرق، وفي أبواب مختلفة من الجامع الصحيح، وهي:

أ ـ عن أبي زرعة، عن جرير.

ب ـ عن عكرمة، عن ابن عباس.

ج ـ عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي بكرة.

د ـ عن عمر بن محمّد، عن أبيه، عن ابن عمر.

هـ ـ عن واقد بن محمّد، عن أبيه.

٢ ـ واخرجه مسلم النيسابوريّ بثلاثة طرق، وهي:

(عن جرير، وأبو بكرة، وابن عمر)

وأخرجه أحمد بن حنبل بأحد عشر طريقًا، عن أحد عشر صحابيًّا؛ وهم:

(ابن عبّاس، أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عمر، كرز بن علقمة الخزاميّ، أبو الغادية، الضابحيّ ألأحمسيّ، جرير بن عبد الله، زيد بن أرقم، عروة الفقيميّ، أبو مُرّة الرقاشيّ عن عمِّه)، والحديث الشريف كالآتي وبلفظ ابن عبّاس، قال:

«إنّ رَسُولَ الله (صلّى الله عليه وآله) خطب النّاسَ يومَ النَّحْرِ فقال:

«يَا أَيُّها النَّاسُ، أَيُّ يَوم هَذَا»؟ قالُوا: يَومٌ حَرَامٌ. قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا»؟

قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ. قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا»؟ قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ. قَالَ:

«فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وأَمْوالَكُمْ وأَعْرَاضَكُمْ عَلَيكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يومِكُم هَذَا في بَلَدِكُمْ هَذَا في شَهْرِكُمْ هَذَا».

فأَعادَهَا مِرَارًا ثُمّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ».

قال ابنُ عبّاس:

فَوَالَّذِي نَفْسِي بيَدِه إِنَّها لَوَصِيَّتُهُ إلى أُمَّتِه. (ثُم قَالَ)[1]:

«أَلاَ فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الغَائِبَ لا تَرْجِعُوا بَعْدِيْ كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»[2].

فكان كما قال (صلّى الله عليه وآله)؛ فسُرعان ما كفّرَ بعضُهم بعضًا، وقتَلَ بعضُهم مستحِلًّا لدَمه ومالِه، حتّى ملؤوا التاريخ في حوادث القَتْل والسَّلْب فيما بينهم، والأعجبُ من ذلك أنّ من رواة هذا الحديث النبويّ الصحابيّ الأنصاريّ العقبيّ أبو الغادية الجهنيّ الذي قتل الصحابيّ المهاجريّ البدريّ الأُحديّ عمّار بن ياسر في يوم صِفِّين!!

بل الأعجب: أنّه كان حينما يقصُّ على الناس كيفيّةَ قَتْلِه لعمّار بن ياسر والسبب الذي دفعه لذلك يردفه بحديث النبيّ (صلّى الله عليه وآله):

«لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

والرواية أخرجها أحمد بن حنبل، وابن عساكر، والهيثميّ، والنوويّ،

(١) مسند أحمد: ج١ ص ٢٣٠.

(٢) صحيح البخاري، باب الذبح قبل الحلق، ج٢ ص ١٩١ وقد افرد البخاري له بابًا بعنوان: «لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض» في كتاب الفتن.

واللَّفظ لأحمد بن حنبل عن كلثوم بن جبر، قال: (كُنّا بواسط القصب[١]، عند عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر، قال: فإذا عنده رجل يُقال له: أبو الغادية، استسقى ماءً فأُتي بإناء مفضّض[٢] فأبى، أن يشربَ وذكر النبي (صلّى الله عليه وآله) فذكر هذا الحديث:

«**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**» ؛ فإذا رجل يسبُّ فلانًا، فقلت والله لئن أمكنني اللهُ منك في كتيبةٍ، فلمّا كان يوم صِفِّين إذا أنا به وعليه درع قال:

ففطنت إلى الفرجة في جريان الدرع فطعنته فقتلتُه، فإذا هو عمّار بن ياسر. قال: وأيُّ يد كَفَّتَاهُ يكره أنّ يشربَ في إناء مفضّضٍ وقد قتل عمّارَ بن ياسر؟!!![٣]

والحديث يثير الكثير من الأسئلة، منها:

١ـ ما العِلّة التي دفعت أبا الغادية أن يُورد هذا الحديث من دون مقدّمات؟

٢ـ هل أراد أن يُبيِّن أنّه يمتنع عن الشرب بإناء مفضّض خوفًا من الوقوع في الحرام وأنّه رجلٌ متّقٍ عارف بالسُّنة؟

٣ـ أو أنه أراد أن يُحذِّر الناس من الوقوع فيما وقع هو فيه؛ فأخذ يُحدِّث بهذا الحديث الشريف ليلَهُ ونهارَهُ؟

---

(١) مدينة تقع في شرق العراق وتعرف اليوم بمدينة (واسط). (ينظر معجم البلدان للحمويّ: ج٥ ص٣٤٩).

(٢) أي منقوش ومُطَعّم بالفِضّة، وقد ورد في السُّنة النبويّة حُرمة الشراب بآنية الفِضّة.

(٣) مسند أحمد بن حنبل: ج٤ ص ٧٦، مجمع الزوائد، الهيثمي: ج٧ ص ٢٤٤، تاريخ دمشق، ابن عساكر: ج٤٣ ص ٤٧٢؛ نهاية الإرب، النويري: ج١٥ ص ٤١٦.

٤ـ أو أنّه أراد أن يُبيِّن أنّه استحل دم الصحابيّ عمّار بن ياسر لأنّه سَبَّ فلانًا؟ ولا نعلم أصرَّحَ أبو الغادية باسم فلان أم أخفاه عن الحاضرين؛ أم أنّ كلثوم بن جبر راوي الحديث قد سكت عن اسم هذا الرجل الذي قتل عمّار بن ياسر لأنّه قُتل بسببه؟

٥ـ ومَن هذا الرجل الذي له هذه القداسة والحرمة التي فاقت حُرمة دَمِ عمّار بن ياسر فأباحته؟ وأيّ فتوى مكّنت الصحابة من قَتْلِ بعضهم بعضًا؟!!

أسئلة كثيرة، لكن الإجابة الوحيدة لهذه الأسئلة هي أنّ بعض الصحابة رَجَعت بعد النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) عن التوحيد المحمّديّ إلى توحيد فلان الذي استشهد به أبو الغادية؛ فاستحلَّ بذلك دماءَ الصحابة الموحِّدِين؛ كعمّار بن ياسرٍ وغيره.

ومن ثمّ فأيُّ مظاهرٍ للفساد أعظم من هذه المظاهر التي دعت الإمام الحسين (عليه السلام) للخروج بنفسه المقدّسة وأهل بيته وأصحابه؛ ليُقدِّمهم أضاحي بين يدي الله تعالى طَلَبًا للإصلاح في أُمّة جدِّه المصطفى (صلّى الله عليه وآله)؟

المبحث الثاني

تحديد الإمام عليّ (عليه السلام) لمظاهر الفساد من وفاة النبيِّ (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى تَولِّيه الخلافة

لم يترك الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) ما مرَّ به أهلُ القَرْن الأوّل من مظاهر الفساد التي وردت على لسان النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)، والتي مرَّ بيانُها آنفًا دون أنْ يُتبعها بجُملةٍ من الأحاديث التي تسير جنبًا إلى جنب مع البيان النبويّ، ولأنّ الأصل الذي عصف بالأُمّة بعد وفاة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) كان بفِعْل الوُلاة الذين سبقوه، فقد تحدّث بنَحْوٍ لا يقبل التأويل عن مظاهر الفساد التي زخرت بها الفترة الزمنيّة؛ منذ وفاة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) وإلى اليوم الأوّل من مبايعة الناس إليه بالإمرة والخلافة وتَولِّي مَهام إدارة الدولة، وتأسيس نظام الحكم؛ كي يقطع بذلك الحجّة على مَن شَغَلَهُ النظرُ إلى زَهْو ما رَوّج له أربابُ السُّلطة من تلميعٍ وتستُّرٍ على الفساد المستشري في الأُمّة والذي لم ينجُ منه (**إلّا كَهَمَلِ النَّعَمِ**)؛ كما قال النبيُّ الأعظم (صلّى الله عليه وآله).

ومن ثمّ فيُمكن أن نكتفي بإيراد خطبتين من خُطَبه (عليه السلام)؛ الكاشفة عن تفشّي الفساد، وتعدّد أنساقه وأنماطه، وسبل انتشاره في أُمّة المصطفى(صلّى الله عليه وآله)، وهما كالآتي:

المسألة الأولى: تحذيره من الفتن التي نشأتْ في خلافة مَن كان قبله فأعادت الأُمّة إلى هيئتها يومَ بُعِثَ النبيُ (صلّى الله عليه وآله).

وكان تحذيره الناس في عام أربعين للهجرة النبويّة، وفي اليوم الذي بُويع له في المدينة، وفيهم جَمْعٌ من الصحابة والتابعين، وقد أقسم لهم بعِلْمه بما تؤول إليه أحوالهم، وفيها يُقسِّمهم إلى أقسام، فضلًا عن بيانه لما جرى على الأُمّة منذ وفاة رسوله (صلّى الله عليه وآله) وإلى يومهم هذا، مستعرِضًا لحالهم وما ستؤول إليه أمورهم.

والخطبة أخرجها الشيخ الكلينيّ (رحمه الله)، عن أبي عبد الله(عليه السلام): «**أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) لَمَّا بُويِعَ بَعْدَ مَقْتَلِ عُثْمَانَ صَعِدَ الْمِنْبَرَ فَقَالَ:**

(الْحَمْدُ لله الَّذِي عَلَا فَاسْتَعْلَى ودَنَا فَتَعَالَى وارْتَفَعَ فَوْقَ كُلِّ مَنْظَرٍ، وأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَه إِلَّا الله وَحْدَه لَا شَرِيكَ لَه وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُه ورَسُولُه، خَاتَمُ النَّبِيِّينَ وحُجَّةُ الله عَلَى الْعَالَمِينَ مُصَدِّقًا لِلرُّسُلِ الأَوَّلِينَ، وكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفًا رَحِيمًا، فَصَلَّى اللهُ وَمَلَائِكَتُه عَلَيْه وعَلَى آلِه، أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّ الْبَغْيَ يَقُودُ أَصْحَابَه إِلَى النَّار) إلى أن يقول:

«**وقَدْ قَتَلَ اللهُ الْجَبَابِرَةَ عَلَى أَفْضَلِ أَحْوَالِهِمْ، وآمَنِ مَا كَانُوا، وأَمَاتَ هَامَانَ، وأَهْلَكَ فِرْعَوْنَ، وقَدْ قُتِلَ عُثْمَانُ، أَلَا وإِنَّ بَلِيَّتَكُمْ قَدْ عَادَتْ كَهَيْئَتِهَا يَوْمَ بَعَثَ اللهُ نَبِيَّه صلّى الله عليه وآله، والَّذِي بَعَثَه بِالْحَقِّ، لَتُبَلْبَلُنَّ بَلْبَلَةً، ولَتُغَرْبَلُنَّ غَرْبَلَةً،ولَتُسَاطُنَّ سَوْطَةَ الْقِدْرِ،حَتَّى يَعُودَ أَسْفَلُكُمْ أَعْلَاكُمْ، وأَعْلَاكُمْ أَسْفَلَكُمْ، ولَيَسْبِقَنَّ سَابِقُونَ كَانُوا قَصَّرُوا، ولَيُقَصِّرَنَّ سَابِقُونَ كَانُوا سَبَقُوا، واللهِ مَا كَتَمْتُ وَشْمَةً، ولَا كَذَبْتُ كِذْبَة، ولَقَدْ نُبِّئْتُ بِهَذَا الْمَقَامِ، وهَذَا الْيَوْمِ،**

أَلَا وإِنَّ الْخَطَايَا خَيْلٌ شُمُسٌ، حُمِلَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا، وخُلِعَتْ لُجُمُهَا، فَتَقَحَّمَتْ بِهِمْ فِي النَّارِ، أَلَا وإِنَّ التَّقْوَى مَطَايَا ذُلُلٌ، حُمِلَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا، وأُعْطُوا أَزِمَّتَهَا، فَأَوْرَدَتْهُمُ الْجَنَّةَ، وفُتِحَتْ لَهُمْ أَبْوَابُهَا، ووَجَدُوا رِيحَهَا وطِيبَهَا، وقِيلَ لَهُمْ: ﴿ادْخُلُوهَا بِسَلامٍ آمِنِينَ﴾.

أَلَا وقَدْ سَبَقَنِي إِلَى هَذَا الأَمْرِ مَنْ لَمْ أُشْرِكْه فِيه، ومَنْ لَمْ أَهَبْه لَه، ومَنْ لَيْسَتْ لَه مِنْه نَوْبَةٌ إِلَّا بِنَبِيٍّ يُبْعَثُ، أَلَا ولَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ، صلّى اللهُ عليه وآله، أَشْرَفَ مِنْه، عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِه فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَقٌّ وبَاطِلٌ ولِكُلٍّ أَهْلٌ، فَلَئِنْ أَمِرَ الْبَاطِلُ لَقَدِيمًا فَعَلَ، ولَئِنْ قَلَّ الْحَقُّ فَلَرُبَّمَا ولَعَلَّ، ولَقَلَّمَا أَدْبَرَ شَيْءٌ فَأَقْبَلَ، ولَئِنْ رُدَّ عَلَيْكُمْ أَمْرُكُمْ أَنَّكُمْ سُعَدَاءُ ومَا عَلَيَّ إِلَّا الْجُهْدُ، وإِنِّي لأَخْشَى أَنْ تَكُونُوا عَلَى فَتْرَةٍ مِلْتُمْ عَنِّي مَيْلَةً، كُنْتُمْ فِيهَا عِنْدِي غَيْرَ مَحْمُودِي الرَّأْيِ، ولَوْ أَشَاءُ لَقُلْتُ، عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ، سَبَقَ فِيه الرَّجُلَانِ، وقَامَ الثَّالِثُ كَالْغُرَابِ، هَمُّه بَطْنُه، وَيْلَه لَوْ قُصَّ جَنَاحَاه، وقُطِعَ رَأْسُه كَانَ خَيْرًا لَه، شُغِلَ عَنِ الْجَنَّةِ، والنَّارُ أَمَامَه.

ثَلَاثَةٌ واثْنَانِ خَمْسَةٌ لَيْسَ لَهُمْ سَادِسٌ، مَلَكٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْه، ونَبِيٌّ أَخَذَ اللهُ بِضَبْعَيْه، وسَاعٍ مُجْتَهِدٌ، وطَالِبٌ يَرْجُو، ومُقَصِّرٌ فِي النَّارِ، الْيَمِينُ والشِّمَالُ مَضَلَّةٌ، والطَّرِيقُ الْوُسْطَى هِيَ الْجَادَّةُ،عَلَيْهَا يَأْتِي الْكِتَابُ، وآثَارُ النُّبُوَّةِ، هَلَكَ مَنِ ادَّعَى، وخَابَ مَنِ افْتَرَى، إِنَّ اللهَ أَدَّبَ هَذِه الأُمَّةَ بِالسَّيْفِ والسَّوْطِ، ولَيْسَ لأَحَدٍ عِنْدَ الإِمَامِ فِيهِمَا هَوَادَةٌ، فَاسْتَتِرُوا فِي بُيُوتِكُمْ، وأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ، والتَّوْبَةُ مِنْ وَرَائِكُمْ، مَنْ أَبْدَى صَفْحَتَه لِلْحَقِّ هَلَكَ»[1].

(١) الكافي: ج٨ ص٦٨.

وقد أورد الشريف الرضيّ (رحمه الله) بعضًا منها باختلافٍ يسير؛ قال(عليه السلام):

«ذِمَّتِي بِمَا أَقُولُ رَهِينَةٌ ﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾، إِنَّ مَنْ صَرَّحَتْ لَهُ الْعِبَرُ عَمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْمُثُلَاتِ، حَجَزَتْهُ التَّقْوَى عَنْ تَقَحُّمِ الشُّبُهَاتِ، أَلَا وإِنَّ بَلِيَّتَكُمْ قَدْ عَادَتْ كَهَيْئَتِهَا يَوْمَ بَعَثَ اللهُ نَبِيَّهُ(صلّى الله عليه وآله)، والَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لَتُبَلْبَلُنَّ بَلْبَلَةً، ولَتُغَرْبَلُنَّ غَرْبَلَةً، ولَتُسَاطُنَّ سَوْطَ الْقِدْرِ، حَتَّى يَعُودَ أَسْفَلُكُمْ أَعْلَاكُمْ، وأَعْلَاكُمْ أَسْفَلَكُمْ، ولَيَسْبِقَنَّ سَابِقُونَ كَانُوا قَصَّرُوا، ولَيُقَصِّرَنَّ سَبَّاقُونَ كَانُوا سَبَقُوا، واللهِ مَا كَتَمْتُ وَشْمَةً ولَا كَذَبْتُ كِذْبَةً، ولَقَدْ نُبِّئْتُ بِهَذَا الْمَقَامِ وهَذَا الْيَوْمِ، أَلَا وإِنَّ الْخَطَايَا خَيْلٌ شُمُسٌ حُمِلَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا، وخُلِعَتْ لُجُمُهَا فَتَقَحَّمَتْ بِهِمْ فِي النَّارِ، أَلَا وإِنَّ التَّقْوَى مَطَايَا ذُلُلٌ حُمِلَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا، وأُعْطُوا أَزِمَّتَهَا فَأَوْرَدَتْهُمُ الْجَنَّةَ، حَقٌّ وبَاطِلٌ ولِكُلٍّ أَهْلٌ، فَلَئِنْ أَمِرَ الْبَاطِلُ لَقَدِيمًا فَعَلَ، ولَئِنْ قَلَّ الْحَقُّ فَلَرُبَّمَا ولَعَلَّ، ولَقَلَّمَا أَدْبَرَ شَيْءٌ فَأَقْبَلَ».

وأردفها بقوله: إنّ في هذا الكلام الأدنى من مواقع الإحسان، ما لا تبلغه مواقع الاستحسان، وإنّ حَظَّ العجب منه أكثر من حَظَّ العُجب به، وفيه مع الحال التي وصفنا زوائدُ من الفصاحة، لا يقوم بها لسان ولا يطلع فَجَّها إنسان، ولا يعرف ما أقول إلّا مَن ضرب في هذه الصناعة بحقّ، وجرى فيها على عرق ﴿**وما يَعْقِلُها إِلَّا الْعالِمُونَ**﴾ [العنكبوت:٤٣] .

والخطبة الشريفة اشتملت على تحديد حال الأُمّة واضطرابها بعد وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) عبْر جملةٍ من الحقائق؛ وهي كالآتي:

١ـ انحراف رأيهم عنه وهو الأحقُّ بمقام خلافة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله).

وذلك أنّ هذا المقام قد استُغل بعنوانه الشرعيّ المرتكِز على الجَعْل الإلهيّ في هذا المنصب منذ أن خلق الله آدم (عليه السلام) في قوله تعالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ [البقرة: ٣٠] وبه خصّ اللهُ الأنبياء من بعده.

٢ ـ لعِظم مقام الخلافة عند الله تعالى ورسوله(صلّى الله عليه وآله).

فقد بيّن لهم أنّه لا يحقّ لأَحَدٍ أنْ يتسمّى بها إلّا نبيًّا، ولأنّ النبوّة خُتِمتْ بالنبيِّ (صلّى الله عليه وآله) فلزم أنْ يكون التعيين والتخصيص والجَعْل في مقام الخلافة من نفس النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)؛ ولهذه العِلّة التي كانوا يُدركونها جيّدًا قالوا إنّ النبيَّ لم يوُصِ لأحَدٍ من بعده؛ متّهمينَ سيِّد الأنبياء والمرسلين بالتقصير، ومُلقِينَ عليه الذنبَ في تفرُّقهم وتشتُّتهم وضلالتهم – والعياذ بالله ممّا يقولون– ولذا قال (عليه السلام): «**أَلَا وقَدْ سَبَقَنِي إِلَى هَذَا الأَمْرِ مَنْ لَمْ أُشْرِكْه فِيه، ومَنْ لَمْ أَهَبْه لَه، ومَنْ لَيْسَتْ لَه مِنْه نَوْبَةٌ إِلَّا بِنَبِيٍّ يُبْعَثُ، أَلَا ولَا نَبِيَّ بَعْدَ مُحَمَّدٍ، صلّى الله عليه وآله**»

فكانت النتيجة الكاشفة عن حال مَنْ تصدّى للخلافة من دون جَعْلٍ إلهيّ، أنّه: «**أَشْرَفَ مِنْه** [أي من الخلافة] **عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِه فِي نَارِ جَهَنَّمَ، حَقٌّ وبَاطِلٌ ولِكُلٍّ أَهْلٌ، فَلَئِنْ أَمِرَ الْبَاطِلُ لَقَدِيمًا فَعَلَ، ولَئِنْ قَلَّ الْحَقُّ فَلَرُبَّمَا ولَعَلَّ، ولَقَلَّمَا أَدْبَرَ شَيْءٌ فَأَقْبَلَ**».

٣ ـ بيانه (عليه السلام) لحال الخلفاء الثلاثة الذين جلسوا مجلس الخلافة.

ثمّ ينتقل (عليه السلام) إلى بيان حال الثلاثة الذين سبقوه مبينًا بالأخصّ حال عثمان ومُقدِّمًا في خطابه مقدّمةً صغيرة ومُمهِّدةً لما يُريد أنْ يُبيِّن حقيقة قَتْله وعِلّة سَفْكِ دمه؛ وهو أنّ الله تعالى قد قتل الذين بغوا بالأرض، ومبيِّنًا

أنّ عثمانَ كان كالغراب همُّه بَطْنُه لا يُراعي في ذلك كتابًا ولا سُنّةً، إلَا فقد شُغِل عن الجنّة وغَفَلَ عن النّار إلى الحدِّ الذي أوصله إلى هذه النتيجة، قال (عليه السلام): «**ولَئِنْ رُدَّ عَلَيْكُمْ أَمْرُكُمْ أَنَّكُمْ سُعَدَاءُ ومَا عَلَيَّ إِلَّا الْجُهْدُ، وإِنِّي لأَخْشَى أَنْ تَكُونُوا عَلَى فَتْرَةٍ مِلْتُمْ عَنِّي مَيْلَةً، كُنْتُمْ فِيهَا عِنْدِي غَيْرَ مَحْمُودِي الرَّأْيِ، ولَوْ أَشَاءُ لَقُلْتُ، عَفَا اللهُ عَمَّا سَلَفَ، سَبَقَ فِيه الرَّجُلَانِ، وقَامَ الثَّالِثُ كَالْغُرَابِ، هَمُّه بَطْنُه، وَيْلَه لَوْ قُصَّ جَنَاحَاه، وقُطِعَ رَأْسُه كَانَ خَيْرًا لَه، شُغِلَ عَنِ الْجَنَّةِ والنَّارُ أَمَامَه**».

٤ ـ بيانه (عليه السلام) لحال الأمة بعد انتهاء حكم الخلفاء الثلاثة.

ثمّ ينتقل (عليه السلام) إلى بيان حالهم بعد حُكم الثلاثة وما أَسَّسُوا له من تغييرٍ لسُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) - والتي سيمرّ بيانُها لاحقًا - مُظهِرًا أنّهم قد بَلَغوا مرحلةً من التردِّي والتقهقر والابتداع والتبديل من بعد النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) إلى حَدِّ الهلاك، وأنّه لم يبقَ منهُم إلّا الفئةُ القليلة، وهو ما وصفهم به النبيُّ (صلّى الله عليه وآله) في الرواية التي أخرجها أصحابُ الصِّحاح - ولاسيّما البخاريّ ومسلم - وبيانه لارتدادهم وتبديلهم لدِين الله تعالى «**فَلَا يَبْقَى مِنْهُم إِلّا كَهَمَلِ النَّعَمِ**».

ومن ثمّ يُبيِّن لهم السبيلَ الذي مَنْ تمسَّك به نجا؛ وهو الطريقة الوسطى التي حدّدها النبيُّ (صلّى الله عليه وآله) لهم، وبيَّنها إليهم؛ وهي التمسُّك بالثقلين: كتاب الله وعترته أهل بيته(عليهم السلام).

ممّا يُقدِّم بيانًا قطعيًّا عن التعارض بين حديث (**خَيْرُ القُرُونِ قَرْنِي**) والذي بيّنا سابقًا أنّه إمّا يُراد منه فئة خاصّة؛ وهم عترتُه أهلُ بيته (عليهم السلام)

ومَـن شـايعَهُم وسَـارَ بهَدْيهـم، وإمّـا أنّ الحديـثَ متقـوَّلٌ عـلى النبـيِّ (صـلّى الله عليـه وآلـه) وممّـا صنعتْـهُ أيْـدي الساسـة ووعّاظهـم.

المسألة الثانية: تشخيصُه (عليه السلام) لمظاهر الفساد والخَلَل بعد وفاة النبيِّ (صلى الله عليه وآله وسلم).

ويجمعهـا حديثُـه الـذي رواه ثقـةُ الإسـلام الشـيخ الكلينـيّ (رحمـه الله) في روضتـه مـن (الـكافي) بسَـنَدٍ معتبر[1]، عـن سـليم بـن قيـس الهـلالّي، وروى مطلَـعَ الخبر؛ أي مـن قولـهِ (عليـه السـلام): «وإِنَّمَا بَـدْءُ وُقُـوعِ الْفِتَـنِ» إلى: «سَـبَقَتْ لَهُـمْ مِـنَ اللهِ الْحُسْـنَى» بسَـنَدٍ صحيـح في بـاب: البِدَع والـرأي والمقاييس[2]، ورواه أيضًـا البرقـيّ رحمـه الله (المتـوفّى ٢٧٤ هـ)[3]، فضـلاً عـن أنّ الخبر مـن أصـول عاصـم بن حميـد الحنّـاط؛ وهـو أحـد الأصـول السـتة عشر[4] لـدى علـماء الإماميـة (أعـلى الله شـأنهم).

ولعـلّ عُـزوف بعـض الـرواة عـن إتمـام روايـة الخبر أو تدوينـه بتمامـه كـما فعـل الكلينـيّ (رحمـه الله)؛ لمـا فيـه مـن التَّبِعـات التـي تُكلِّـف الـراوي حياتَـه، ولاسـيّما أنّ أمـير المؤمنـين (عليـه السـلام) لم يتحـدّث عـن بيـان هـذه الحقائـق إلّا بعـد أنْ تـولّى الحكومـةَ والخلافـةَ الإسـلاميّة.

---

(١) قـال العلاّمـة المجلسّي: (الخبر مختلـف فيـه بسـليم [بـن قيـس الهـلالّي]، وعـلى هـذه النسـخة لعـلّ فيـه إرسـالًا، إذ لم يعهـد بروايـة إبراهيـم بـن عثـمان وهـو أبـو أيـوب الخـرّاز عـن سـليم، وقـد مـرّ مثـل هـذا السـند مـرارًا عـن إبراهيـم بـن عمـر اليمانيّ عـن أبـان بـن أبي عيّـاش عـن سـليم، ولعلّـه سـقط مـن النسّـاخ، فالخبر ضعيـف عـلى المشـهور، لكـن عنـدي معتبَرٌ؛ لوجـوه ذكرهـا محمّـد بـن سـليمان في كتـاب (منتخـب البصائـر) وغـيره ». مـرآة العقـول: ج٢٥، ص١٣١ .

(٢) ينظر الكافي: ج١ ص٥٤ .

(٣) ينظر المحاسن: ج١ ص٢٠٨ .

(٤) ينظر الأصول الستة عشر: ص٢٥ .

وذلك أنّ النصَّ الشريف يشتمل على جملةٍ من المسائل وتفرعاتها المعرفيّة، لكنّه (عليه السلام) قبل شُروعه بمخاطبة الأُمّة – سواء في زمانه أو الأزمنة اللاحقة – فإنّه ابتدأ بخطاب الضمير الجَمْعيّ؛ وذلك لاستجلاب ذهن المتلقّي وتحريك ضميره؛ لما فيه من أَثَرٍ في الإصلاح وإظهار أُصول وقوع الفتن، وهو على النحو الآتي؛ قال سليم بن قيس الهلاليّ:

خَطَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ [عليه السلام] فَحَمِدَ اللهَ، وأَثْنَى عَلَيْه، ثُمَّ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ [صلّى الله عليه وآله]، ثُمَّ قَالَ:

«أَلَا إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ خَلَّتَانِ؛ اتِّبَاعُ الْهَوَى وطُولُ الأَمَلِ؛ أَمَّا اتِّبَاعُ الْهَوَى فَيَصُدُّ عَنِ الْحَقِّ، وأَمَّا طُولُ الأَمَلِ فَيُنْسِي الآخِرَةَ، أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا قَدْ تَرَحَّلَتْ مُدْبِرَةً، وإِنَّ الآخِرَةَ قَدْ تَرَحَّلَتْ مُقْبِلَةً، ولِكُلٍّ وَاحِدَةٍ بَنُونَ، فَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الآخِرَةِ، ولَا تَكُونُوا مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ الْيَوْمَ عَمَلٌ ولَا حِسَابَ، وإِنَّ غَدًا حِسَابٌ ولَا عَمَلَ.

وإِنَّمَا بَدْءُ وُقُوعِ الْفِتَنِ مِنْ أَهْوَاءٍ تُتَّبَعُ، وأَحْكَامٍ تُبْتَدَعُ، ولَوْ أَنَّ الْبَاطِلَ خَلَصَ لَمْ يُخَفْ عَلَى ذِي حِجًى، لَكِنَّه يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا ضِغْثٌ، ومِنْ هَذَا ضِغْثٌ فَيُمْزَجَانِ، فَيُجَلَّلَانِ مَعًا، فَهُنَالِكَ يَسْتَوْلِي الشَّيْطَانُ عَلَى أَوْلِيَائِه، ونَجَا الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ اللهَ الْحُسْنَى؛ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله [صلّى الله عليه وآله]، يَقُولُ:

كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَبَسَتْكُمْ فِتْنَةٌ يَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ، ويَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، يَجْرِي النَّاسُ عَلَيْهَا، ويَتَّخِذُونَهَا سُنَّةً، فَإِذَا غُيِّرَ مِنْهَا شَيْءٌ، قِيلَ قَدْ غُيِّرَتِ السُّنَّةُ، وقَدْ أَتَى النَّاسُ مُنْكَرًا، ثُمَّ تَشْتَدُّ الْبَلِيَّةُ، وتُسْبَى الذُّرِّيَّةُ، وتَدُقُّهُمُ الْفِتْنَةُ كَمَا تَدُقُّ النَّارُ الْحَطَبَ وكَمَا تَدُقُّ الرَّحَى بِثِفَالِهَا، ويَتَفَقَّهُونَ لِغَيْرِ الله، ويَتَعَلَّمُونَ لِغَيْرِ

الْعَمَلِ، ويَطْلُبُونَ الدُّنْيَا بِأَعْمَالِ الآخِرَةِ[١].

ثُمَّ أَقْبَلَ بِوَجْهِه وحَوْلَه نَاسٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِه وخَاصَّتِه وشِيعَتِه، فَقَالَ:

قَدْ عَمِلَتِ الْوُلَاةُ قَبْلِي أَعْمَالًا خَالَفُوا فِيهَا رَسُولَ اللهَ [صلّى الله عليه وآله]، مُتَعَمِّدِينَ لِخِلَافِه، نَاقِضِينَ لِعَهْدِه، مُغَيِّرِينَ لِسُنَّتِه، ولَوْ حَمَلْتُ النَّاسَ عَلَى تَرْكِهَا، وحَوَّلْتُهَا إِلَى مَوَاضِعِهَا، وإِلَى مَا كَانَتْ فِي عَهْدِ رَسُولِ الله [صلّى الله عليه وآله]، لَتَفَرَّقَ عَنِّي جُنْدِي حَتَّى أَبْقَى وَحْدِي أَوْ قَلِيلٌ مِنْ شِيعَتِيَ الَّذِينَ عَرَفُوا فَضْلِي، وفَرْضَ إِمَامَتِي مِنْ كِتَابِ اللهَ عَزَّ وجَلَّ وسُنَّةِ رَسُولِ الله [صلى الله عليه وآله].

أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَمَرْتُ بِمَقَامِ إِبْرَاهِيمَ [عليه السلام] فَرَدَدْتُه إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَه فِيه رَسُولُ اللهَ [صلّى الله عليه وآله].

ورَدَدْتُ فَدَكًا إِلَى وَرَثَةِ فَاطِمَةَ (عليها السلام)، ورَدَدْتُ صَاعَ رَسُولِ الله [صلّى الله عليه وآله] كَمَا كَانَ، وأَمْضَيْتُ قَطَائِعَ أَقْطَعَهَا رَسُولُ الله [صلّى

---

(١) هذا الحديث أخرجه عبد الرزاق الصنعانّي في مصنّفه: عن عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن عبد الله بن مسعود، ولم ينسبه إلى النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)، وكذا فعل ابن أبي شيبة الكوفيّ في مصنّفه، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي وائل، قال: قال عبد الله، وساق الحديث بتمامه.

وممّا لا ريبَ فيه إنّنا لا نُسلِّم للصنعانيّ وابن أبي شيبة الكوفيّ في نسبتها الحديث إلى ابن مسعود؛ وذلك أنّ منطوق الحديث هو الغيبيّات التي اختصّت بالنبوة، فضلًا عن أنّ كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) هو أوثق وأصحّ من كلام ابن مسعود، وقد نطق القرآنُ بصِدقه وطهارته في آية التطهير، وعليه يكون الحديث في نسبته إلى ابن مسعود من وَهْم الرواة الذين عصفت بهم الظروفُ السياسيّة التي حاربت الروايةَ الشريفة. (ينظر: المصنّف للصنعانيّ: ج١١ ص٣٥٩، المصنّف لابن أبي شيبة: ج٨ ص٥٩٩).

الله عليه وآله] لأَقْوَامٍ لَمْ تُمْضَ لهُمْ ولَمْ تُنْفَذْ، ورَدَدْتُ دَارَ جَعْفَرٍ إِلَى وَرَثَتِه، وهَدَمْتُهَا مِنَ الْمَسْجِدِ، ورَدَدْتُ قَضَايَا مِنَ الْجَوْرِ قُضِيَ بِهَا، ونَزَعْتُ نِسَاءً تَحْتَ رِجَالٍ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَرَدَدْتُهُنَّ إِلَى أَزْوَاجِهِنَّ، واسْتَقْبَلْتُ بِهِنَّ الْحُكْمَ فِي الْفُرُوجِ والأَحْكَامِ، وسَبَيْتُ ذَرَارِيَّ بَنِي تَغْلِبَ، ورَدَدْتُ مَا قُسِمَ مِنْ أَرْضٍ خَيْبَرَ، ومَحَوْتُ دَوَاوِينَ الْعَطَايَا، وأَعْطَيْتُ كَمَا كَانَ رَسُولُ الله [صلّى الله عليه وآله] يُعْطِي بِالسَّوِيَّةِ، ولَمْ أَجْعَلْهَا دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ، وأَلْقَيْتُ الْمِسَاحَةَ، وسَوَّيْتُ بَيْنَ الْمُنَاكِحِ، وأَنْفَذْتُ خُمُسَ الرَّسُولِ كَمَا أَنْزَلَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ وفَرَضَه، ورَدَدْتُ مَسْجِدَ رَسُولِ الله [صلّى الله عليه وآله] إِلَى مَا كَانَ عَلَيْه، وسَدَدْتُ مَا فُتِحَ فِيه مِنَ الأَبْوَابِ، وفَتَحْتُ مَا سُدَّ مِنْه، وحَرَّمْتُ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وحَدَدْتُ عَلَى النَّبِيذِ، وأَمَرْتُ بِإِحْلَالِ الْمُتْعَتَيْنِ، وأَمَرْتُ بِالتَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَائِزِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ، وأَلْزَمْتُ النَّاسَ الْجَهْرَ بِبِسْمِ اللهَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وأَخْرَجْتُ مَنْ أُدْخِلَ مَعَ رَسُولِ اللهَ [صلى الله عليه وآله] فِي مَسْجِدِه مِمَّنْ كَانَ رَسُولُ الله [صلّى الله عليه وآله] أَخْرَجَه، وأَدْخَلْتُ مَنْ أُخْرِجَ بَعْدَ رَسُولِ اللهَ [صلى الله عليه وآله] مِمَّنْ كَانَ رَسُولُ الله [صلّى الله عليه وآله] أَدْخَلَه، وحَمَلْتُ النَّاسَ عَلَى حُكْمِ الْقُرْآنِ، وعَلَى الطَّلَاقِ عَلَى السُّنَّةِ، وأَخَذْتُ الصَّدَقَاتِ عَلَى أَصْنَافِهَا وحُدُودِهَا، ورَدَدْتُ الْوُضُوءَ، والْغُسْلَ، والصَّلَاةَ إِلَى مَوَاقِيتِهَا وشَرَائِعِهَا ومَوَاضِعِهَا، ورَدَدْتُ أَهْلَ نَجْرَانَ إِلَى مَوَاضِعِهِمْ، ورَدَدْتُ سَبَايَا فَارِسَ وسَائِرِ الأُمَمِ إِلَى كِتَابِ اللهَ وسُنَّةِ نَبِيِّه [صلّى الله عليه وآله].

إِذًا لَتَفَرَّقُوا عَنِّي، والله لَقَدْ أَمَرْتُ النَّاسَ أَنْ لَا يَجْتَمِعُوا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا فِي فَرِيضَةٍ، وأَعْلَمْتُهُمْ أَنَّ اجْتِمَاعَهُمْ فِي النَّوَافِلِ بِدْعَةٌ، فَتَنَادَى بَعْضُ أَهْلِ عَسْكَرِي

مِمَّنْ يُقَاتِلُ مَعِي، يَا أَهْلَ الإِسْلَامِ غُيِّرَتْ سُنَّةُ عُمَرَ، يَنْهَانَا عَنِ الصَّلَاةِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ تَطَوُّعًا، ولَقَدْ خِفْتُ أَنْ يَثُورُوا فِي نَاحِيَةِ جَانِبِ عَسْكَرِي؛ مَا لَقِيتُ مِنْ هَذِه الأُمَّةِ مِنَ الْفُرْقَةِ، وطَاعَةِ أَئِمَّةِ الضَّلَالَةِ، والدُّعَاةِ إِلَى النَّارِ.

وأَعْطَيْتُ مِنْ ذَلِكَ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى الَّذِي قَالَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِالله وما أَنْزَلْنا عَلى عَبْدِنا يَوْمَ الْفُرْقانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعانِ﴾[الأنفال: ٤١] فَنَحْنُ والله عَنَى (بِذِي الْقُرْبَى) الَّذِي قَرَنَنَا اللهَ بِنَفْسِه وبِرَسُولِه [صلّى الله عليه وآله] فَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلِلَّه وِلِلرَّسُولِ ولِذِي الْقُرْبى والْيَتامى والْمَساكِينِ وابْنِ السَّبِيلِ﴾[الحشر:٧] فِينَا خَاصَّةً: ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِياءِ مِنْكُمْ وما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوه وما نَهاكُمْ عَنْه فَانْتَهُوا واتَّقُوا الله﴾ [الحشر:٧] فِي ظُلْمِ آلِ مُحَمَّدٍ: ﴿إِنَّ الله شَدِيدُ الْعِقابِ﴾ [الحشر:٧] لِمَنْ ظَلَمَهُمْ رَحْمَةً مِنْه لَنَا وغِنًى أَغْنَانَا اللهُ بِه ووَصَّى بِه نَبِيَّه [صلّى الله عليه وآله]، ولَمْ يَجْعَلْ لَنَا فِي سَهْمِ الصَّدَقَةِ نَصِيبًا، أَكْرَمَ اللهُ رَسُولَه [صلّى الله عليه وآله]، وأَكْرَمَنَا أَهْلَ الْبَيْتِ أَنْ يُطْعِمَنَا مِنْ أَوْسَاخِ النَّاسِ، فَكَذَّبُوا الله، وكَذَّبُوا رَسُولَه، وجَحَدُوا كِتَابَ اللهَ النَّاطِقَ بِحَقِّنَا، ومَنَعُونَا فَرْضًا فَرَضَهُ اللهُ لَنَا، مَا لَقِيَ أَهْلُ بَيْتِ نَبِيٍّ مِنْ أُمَّتِه مَا لَقِينَا بَعْدَ نَبِيِّنَا [صلّى الله عليه وآله]، واللهَ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَنْ ظَلَمَنَا، ولَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»[1].

ولشهرة هذه الخطبة فقد أخرجها جملةٌ من أعلام المحدِّثين والمؤرِّخين؛ فمنهم مَن رواها كاملةً، ومنهم مَن اقتبس منها بعضَ الألفاظ بحسب موارد الموضوع الذي أورده، فكانت على النحو الآتي:

(١) الكافي: ج٨ ص٥٨ -٦٣.

١ـ البلاذريّ (ت٢٧٩هـ)[١].

٢ـ ابن أعثم الكوفيّ (ت٣١٤هـ)، وقد أوردها بلفظ أتمّ فيه قوله (عليه السلام): «**وإِنَّ غَدًا حِسَابٌ ولَا عَمَلَ**»، فقال عليه السلام:

«**فإيّاكُم يا أهلَ الكُوفَةِ وطَاعَةَ الله، وطَاعَةَ مَنْ أَطَاعَ اللهَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ نَبيِّكُمْ، الَّذِيْنَ هُمْ أَوْلَى بِطَاعَتِكُمْ مِن المسْتَحِلِّيْنَ المدَّعِيْنَ مِن الحقِّ مَا لَيْسَ لَهُمْ، فَقدْ ذَاقُوا وَبَالَ مَا اجْتَرَمُوا، فَسَوفَ يَلْقَونَ غَيًّا، أَلَا وإنّهُ قَدْ قَعَدَ عَن نُصْرَتي رِجَالٌ مِنْكُم وأَنَا عَلَيْكُم عَاتِبٌ، اهجُروهُمْ وأَسْمِعُوهُمْ مَا يَكرَهُون؛ حتّى يَعْتبوا ونَرَى مِنْهُم مَا نَرْضَى**»[٢].

٣ـ الحافظ ابن أبي شيبة الكوفيّ (ت٢٣٥هـ)[٣].

٤ـ أبو اللَّيث السمرقنديّ (ت٣٨٣هـ)[٤].

٥ـ الحافظ البيهقيّ (٤٥٨هـ)[٥].

٦ـ الموفق الخوارزميّ (ت ٥٦٨هـ) أخرجها بسنده إلى عبد الرحمن السلميّ.

٧ـ ابن كثير (ت٧٧٤هـ)[٦]، وقد أعقبها بقوله: (وهذه خطبة بليغة نافعة، جامعة للخير ناهية عن الشرّ، وقد رُوي لها شواهدُ من وجوهٍ أُخَر متّصِلة. ولله الحَمْدُ والمِنّة)[٧].

---

(١) أنساب الأشرف: ج٢ ص١١٤ .
(٢) الفتوح: ج٢ ص٤٩١.
(٣) المصنفّ: ج٨ ص١٥٥ .
(٤) تفسير السمرقندي: ج٣ ص٥٢٢ .
(٥) شعب الإيمان: ج٧ ص٣٦٩.
(٦) البداية والنهاية: ج٦ ص٣٤٢.
(٧) المناقب: ص٣٦٣.

٨ ـ ابن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ): وقد أوردها في موضعين؛ الأوّل في (فتح الباري)، وجاء به مختصرًا[١]، والثاني في (التغليق) وقد أوردها بأسانيد وألفاظ عِدّة[٢].

وأوردها غيرهم من الرواة والحفّاظ والمحدِّثين؛ ممّا كشف عن أهميّة المرحلة التي شهدها أميرُ المؤمنين (عليه السلام)؛ والتي تتطلّب معالجاتٍ جذريّة -بما توافر لديه من إمكانات- للواقع الإسلاميّ؛ كي لا تسير الأُمّة على سُنّة الوُلاة من قبله الذين تعمّدوا خلاف رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، ومغيرين لسنّته؛ حتى قيل سنّة الشيخين، فعليها يُبايعون الخلفاء وبها يَدينون -، كما سيمر بيانه - وكيف لا يكونون كذلك وقد اتّبعوا سُنن الذين كانوا من قبلهم «حَذْوَ النَّعْلِ بالنَّعْلِ»[٣]، قال تعالى: ﴿**قَالَ لَهُمْ مُوسَى وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى**﴾[طه: ٦١].

(١) فتح الباري: ج١١ ص٢٠٢.

(٢) تغليق التعليق: ج٥ ص١٥٨.

(٣) من حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقد مرّ بيانه.

الفصل الرابع

تحديد التاريخ والحديث النبويّ لمخالفة الخلفاء القرآن والسُنّة ومعارضتهما لحديث «عَليكُم بسُنَّةِ الخُلَفاءِ الرَّاشِدينَ المهديّين» في الفترة الموسومة بالخلافة الراشدة

توطئة

ممّا اشتهر في كتب المسلمين من أهل السنّة والجماعة وتوارثه الخَلَفُ عن السلف فكان اللبنة الأساس في بناء عقيدتهم هو الحديث الذي رواه أحمد بن حنبل، وغيره[1]، عن عبد الرحمن بن عمرو السلميّ، أنّه سمع العرباض بن سارية، قال: وَعَظنا رسولُ الله [صلّى الله عليه وآله] موعظةً ذرفتْ منها العيونُ ووجلت منها القلوبُ، قُلنا: يا رسول الله، إنّ هذهِ لموعظة مُودِّعٍ فماذا تَعْهدُ إلينا؟! قال:

قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلى البيضَاءِ لَيْلُهَا كَنهَارِهَا، لا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدي إلّا هَالِكٌ، ومَنْ يَعِشْ مِنْكُم فَسَيَرى اخْتِلافًا كَثِيرًا، فَعَليكُمْ بِمَا عَرَفْتُم مِن سُنّتي، وسُنّةِ الخُلَفَاءِ الرّاَشِدينَ المهديّنَ، وعَلَيكُمْ بالطَّاعَة، وإنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، عَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّوَاجِذ؛ فَإِنَّما المؤمِنُ كَالْجَمَلِ الأَنْفِ حَيْثُما انْقِيْدَ انْقَادَ)[2].

ورواه الدارمي بلفظ آخر عن عرباض بن سارية، قال: صلى لنا رسول الله [صلى الله عليه وآله] صلاة الفجر، ثم وعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا؟ فقال:

أُوصِيكُم بتَقْوَى الله، والسَّمْعِ والطَّاعَةِ، وإنْ كان عَبْدًا حبَشِيًّا؛ فإنّه مَنْ يَعِيْشُ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرى اخْتِلافًا كثيرًا، فَعَليكُمْ بِسُنّتِي وسُنّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدينَ

(١) ينظر سنن الترمذيّ: ج٤ ص١٥٠

(٢) مسند أحمد: ج٤ ص١٢٦

المَهْدِيِّنَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّوَاجِذِ، وإيّاكُمْ والمحْدَثَاتِ؛ فَإنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بِدْعَةٌ.

وقال أبو عاصم مرّة: (**وَإيّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فَإنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**)[1]

وقد يستوقف بعض القراء عنوان المبحث، ويتساءل حول هذا التقاطع بين دلالة مصطلح (الخلافة الراشدة) وبين (مظاهر الفساد) في هذه الفترة الزمنية التي وُسِمَتْ بـ«**خير القُرون**»، بل إنّه لَيَعجبُ أو ينتفضُ لمغايرة العنوان لما عهده ونشأ عليه من عقيدةٍ في الخلفاء الثلاثة الذين وُسِمُوا بسمة (الخلفاء الراشدين).

في حين إنّ هذا التساؤل قد يتبدّد حينما يستحضر القارئ تلك الأدوات الفكريّة المكنُونة تحت لفظ (الفتن)، أو الأدوات الشخصيّة المكنُونة تحت لفظ (الأعراب)، و(المنافقون)، وبيان حقيقة ظهور هؤلاء، وتغلّبهم على حياة المسلمين بعد وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، فكانوا أدواتٍ فاعلة في خَلْقِ البيئة الفكريّة والاجتماعيّة لتفشِّي الفساد.

وممّا لا ريبَ فيه أنّ هذه الفاعليّة والتمكّن في خَلْق البيئتين الفكريّة والاجتماعيّة لتفشِّي الفساد، تستلزم، وصولَهُمُ إلى القيادة لأُمور المسلمين والتحكّم في القرار، سواء على المستوى التشريعيّ في الأمّة، أو الفكريّ أو الاجتماعيّ؛ وهو ما جُمِع تحت عنوان (الخلافة) المكتسي بثوبها الشرعيّ، لتمرير مشروعٍ جديد تعاظمت معه مظاهر الفساد؛ ممّا استوجب إجراء الإصلاح وهو ما خرج لأجله ريحانُة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) مصطحبًا أهلَ بيته وأصحابه (عليهم السلام)، وهو ما سيمرّ بيانُه في مسائل هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

---

(١) سنن الدارمي: ج١ ص٤٥

المبحث الأول

ما كشفه التاريخ عن إجراءات الخليفة الأول المخالفة للقرآن والسُنّة والمعارِضة لحديث «عليكُمْ بسُنّة الخلَفاءِ الرّاشِدينَ المهديّين» فاحتاج إلى الإصلاح

المسألة الأولى: إيقاف العمل بسنّة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في اليوم الأول من الخلافة.

إنّ وجودَ الفارق في مصدر السُنّة بين النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) والخليفة الأوّل دعاه إلى الإعلان عن إيقاف العمل بسُنّة النبيِّ الأعظم (صلّى الله عليه وآله)؛ كما صرّح بذلك في خطبته الأُولى في مسجد رسول الله (صلّى الله عليه وآله) بعد البيعة في سقيفة بني ساعدة، فقد أوكل أبو بكر السببَ في هذا الإعلان إلى الاختلاف في مصدر السُنّة النبويّة عنه في الخلافة، وتحديدًا فيه شخصيًّا، فقد كان النبيُّ (صلّى الله عليه وآله) يتّكئ على الوحي في القول والعمل، وأمّا الخليفة فله شيطانٌ يعتريه ولاسيّما إذا غضب.

ومن ثمّ فالتباين واضح بين المصدرين؛ بين مصدر النبوّة ومصدر الخلافة، ومن هذا الاختلاف بين المصدرين اختلفت عقيدةُ التوحيد بين توحيد النبوّة وتوحيد الخلافة، واختلف بإزائهما الفِكْرُ والمنهج والتشريع، وعلى المسلمين تقبّل هذا الواقع الجديد، وبخلافه تكون العقوبة بين الجلد والقتل؛ وهو ما صرّحت به النصوص:

١ـ فقد أخرج الحافظ ابن عساكر الدمشقيّ، والحافظ الزيلعيّ بسَنده عن الحسن، قال:

«لمّا أستُخلِف أبو بكر تكلّم بكلامٍ والله ما تكلّم به أَحَدٌ غيرُه، فقال:

أيّها الناس تكلفوني سنّةَ نبيِّكُم محمّدٍ - (صلّى الله عليه وآله) - وإنّ الله كان يعصمُ نبيَّه بالوحي، إنِّي والله لَوَدِدْتُ أنّكُم كفيتُموني، وإنّ لي شيطانًا يَعتريني؛ فإذا اعتراني فاجتنبوني لا أُوثِرُ في أشعاركم وأبْشَاركم، وتُعاهدُوني بأنفُسِكم إنِ اسْتقمْتُ فاتّبِعُوني وإنْ زِغْتُ فَقَوِّمُوني»[1].

٢- وبلفظٍ آخر رواه ابنُ سعد (ت: ٢٣٠هـ)، وابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، وابن الجوزيّ (ت: ٥٩٧هـ)، والزيلعيّ (ت: ٧٦٢هـ)، والسيوطيّ (ت: ٩١١هـ) جميعًا عن وهب بن جرير، قال:

حدّثنا أبي، قال: سمعتُ الحسن، قال: «لما بُويع أبو بكر - قال -: أمّا بعدُ، فإنّي وُلِّيتُ هذا الأمر وأنا له كاره، ووالله لَوَدِدْتُ بعضكم كَفَانِيه، ألَا وإنّكم إنْ كَلّفتُموني أنْ أعملَ فيكم بمِثْلِ عَمَلِ رسول الله - (صلّى الله عليه وآله) - لم أَقُمْ به!

كان رسول الله - (صلّى الله عليه وآله) - عبدًا أكرمه الله بالوحي وعَصَمَه به، ألَا وإنّما أنا بشرٌ ولستُ بخَيرٍ من أَحَدٍ منكُم، فراعوني؛ فإذا رأيتُموني اسْتقمْتُ فاتَّبعوني، وإنْ رأيتُموني زِغْتُ فَقوِّمُوني، واعْلَمُوا أنّ لي شيطانًا يَعترني!! فإذا رأيتُموني غَضبْتُ فاجْتنبوني!! لا أُوثِرُ في أشعَارِكم وأبشَارِكُم»[2].

٣- وبلَفْظٍ آخر أخرجه عبد الرزاق الصنعانيّ (ت: ٢١١هـ) عن الحسن قال:

(١) تاريخ دمشق: ج٣٠ ص ٣٠٣، تخريج الأحاديث، الزيلعي: ج١ ص ٤٨١.

(٢) الطبقات الكبرى، ابن سعد: ج٣ ص ٢١٢، تاريخ دمشق، ابن عساكر: ج ٣٠ ص٣٠٣، المنتظم، ابن الجوزيّ: ج٤ ص ٦٩، تخريج الأحاديث، الزيلعيّ: ج ١ ص٤٨٢.

«إنّ أبا بكرٍ خطب، فقال:

أَمَا والله ما أنا بخَيْرٍ منكُمْ، ولقد كنتُ لمقامي هذا كارهًا، ولَوَدِدْتُ لو أنّ فيكم مَنْ يكفيني، أَفتَظنُّونَ أنيِّ أُعْمِلُ فيكُمْ سُنّةَ رسولِ الله ـ (صلّى الله عليه وآله) ـ إذًا لا أَقومُ لَهَا!!!

إنّ رسولَ الله -(صلّى الله عليه وآله)- كان يُعْصَمُ بالوحي، وكان معه مَلَكٌ، وإنّ لي شيطانًا يَعتريني!!! فإذا غَضِبْتُ فَاجْتَنِبُوني!!! لا أُوثِرُ في أَشْعارِكُم ولا أَبْشَارِكُم!!! أَلَا فَرَاعُوني؛ فَإنِ اسْتقمْتُ فَأعينوني، وإنْ زِغْتُ فَقَوِّمُوني»[1].

فكانت هذه الخطبة هي الحجر الأوّل الذي وُضع في بناء مشروع عقيدة التوحيد الجديدة بمفهومه الذي أراده أبو بكر، والمرتكِز على عدم مطالبته العمل بسُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) والذي جاء بألفاظ؛ وهي:

١ـ «أَلَا وإنّكُمْ إنْ كَلَّفْتُمُوني أنْ أَعْمَلَ فيكُم بمِثْلِ عَمَلِ رَسُولِ الله (صلّى الله عليه وآله) لَمْ أَقُمْ بِه».

٢ـ «يا أيُّها النّاسُ تُكَلِّفُوني بسُنّةِ نبيِّكُم محمّدٍ -(صلّى الله عليه وآله)- وإنّ الله كان يَعصِمُ نبيَّهُ بالوَحْي».

٣ـ «أَفتَظنّونَ أنّي أَعْمَلُ فِيْكُم بِسُنّةِ رَسُولِ الله (صلّى الله عليه وآله)؛ إذًا لا أَقُومُ لَهَا».

ولا شكّ أنّ مركوز هذا المفهوم الجديد هو الفصلُ بين سنّة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) وسنّة الخليفة، وخَلْق البيئة الفكريّة المناسبة والحاضنة لها لتنمو وتُثْمِر في الأُمّة؛ فعقيدة التوحيد في السُنّة النبويّة ترتكِزُ على الملازمة بين الله

(١) المصنّف، الصنعانيّ: ج١ ص٣٣٦ برقم (٢٠٧٠١)، تخريج الأحاديث، الزيلعيّ: ج١ ص٤٨٢.

ورسوله (صلّى الله عليه وآله)، وإنّ أيَّ فَصْلٍ بينهما يُؤدِّي إلى انهيار عقيدة التوحيد التي أَسّس لها القرآنُ الكريم في العديد من الآيات المباركة؛ منها:

١ـ الملازمة بين طاعة الله ورسوله (صلّى الله عليه وآله) المقتضية لجميع مفاصل الحياة كما جاءت الآية المباركة بقوله عَزَّ وجَلّ:

﴿وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[1].

٢ـ وفي الملازمة بين معصية الله عَزَّ وجَلَّ ورسوله (صلّى الله عليه وآله) في جميع ما جاء به النبيُّ (صلّى الله عليه وآله) قولًا وفعلًا وتقريرًا؛ قال تعالى:

﴿وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾[2].

بل قد جاءت الآياتُ المباركة في هذين الأصلين المرتكِزين على عقيدة التوحيد في جزاء الطاعة لله ورسوله (صلّى الله عليه وآله وسلم) ومعصيتهما في مواضع عِدّة من القرآن الكريم؛ وذلك لبيان خُطورة الإعراض عن طاعته أو عن العمل بسُنّته (صلّى الله عليه وآله) والواقع بمعصيتهما، والمشتملة ابتداء على تَرْكِ سُنّة النبيّ (صلّى الله عليه وآله).

ومن ثمّ كيف يكون حجمُ المعصية في المنع من العمل بها ومن أعلى المناصب القياديّة للأُمّة وهي الخلافة؛ بحُجّة أن النبيَّ (صلّى الله عليه وآله) كان معصومًا ومُسَدَّدًا بالوحي، وإنّ الخليفة له شيطانٌ يَعتريه؛ ومن ثَمَّ فهو لا يعمل

(١) النساء، الآية: ١٣.

(٢) النساء، الآية: ١٤.

بسُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) بل سيُعاقِب مَنْ يُطالبه بالعمل بها.

فكانت هذه الفتنةُ التي أخبر عنها النبيُّ (صلّى الله عليه وآله) كأنّها قِطَعٌ من اللّيل المظلم، وأنّها أخوفُ من فتنة الدجَّال؛ فقد أصابت المجتمع الإسلاميّ، وفي ظَرْفٍ كان في غاية الصعوبة والمحنة، فبالأمس القريب فُجِعَ المسلمون بفَقْدِ نبيِّهم (صلّى الله عليه وآله)، وانقطع عنهم الوحيُ، وأُغلِقَ بابُ الرحمة الذي أُرسِل للعالمين؛ واليوم يُمنَعون من المطالبة بالعمل بسُنّته وهَدْيه، والقرآنُ يُناديهم بقوله:

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لله وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾[1] وقوله تعالى: **﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾**[2]، ومن ثمّ: فقد عَمَّتْ هذه الفتنةُ جميعَ المسلمين، وهو ما سنعرض له لاحقًا.

المسألة الثانية: حَرْقُه الأحاديث النبويّة بعد مَنْعه العملَ بسُنّة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

لم يزل الخليفةُ الأوّل في سُلَّم الخلافة (الراشدة) يُؤسِّس لثقافةٍ جديدة ويسعى جاهدًا لخلْق البيئة الفكريّة والاجتماعيّة لها، وضمن مراحل من العمل الدؤوب -كما سيمر بيانه عبر هذا المبحث- لتحقيق ثمرة التغيير والتأسيس لمنهج جديد، وهو ما كشفته النصوص التاريخيّة والحديثيّة.

فبعد المنع من المطالبة بالعمل بسُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، ومعاقبة المعترض أو مَن يقومُ بمطالبة الخليفة بالرجوع إلى السُنّة النبويّة

(١) الأنفال، الآية: ٢٤.

(٢) الأنفال، الآية: ٢٥.

والعمل بها، ينتقل الخليفةُ الأول إلى مرحلةٍ جديدة مستخدِمًا فيها وسيلة حَرْقِ الأحاديث النبويّة المكتوبة على الورق أو الجلود وغيرها من الوسائل التي كانت مستخدَمةً للكتابة وتدوين الحديث النبويّ الشريف آنذاك.

وذلك: لأنّه يُدرِك أن مَنْعَ المسلمين من مطالبته شخصيًّا بالعمل بسُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، أو أنْ يقومَ بها - بلحاظ أنّه رأس الهرم القياديّ للمسلمين، وبما يقتضيه عنوان الخلافة لرسول الله (صلّى الله عليه وآله) وتصريحه بعدم القيام أو العمل بذلك- لا يُجدي نفعًا في خَلْقِ البيئة الفكريّة لسُنّة الخلافة التي أُريد لها أن تكون بديلًا عن سُنّة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)؛ وذلك لسببين أساسيّين:

السبب الأول: ارتكاز السُنّة النبويّة على عقيدة التوحيد التي تأخذ بأعناق المسلمين إلى العمل بهذه السُنّة والحذر من مخالفتها؛ لأنّ في ذلك هلاك المسلم وضياعه في الدنيا والآخرة، لذا: لا بُدّ من تغيير عقيدة التوحيد عبر تقديم مفاهيم جديدةٍ للتوحيد؛ منها:

١ـ إنّ الخليفةَ غير مُلزمٍ بالعمل بالسُنّة؛ لكونه غيرَ معصومٍ وله شيطانٌ يَعتريه.

٢ـ إنّ طاعة الخليفة مُلزِمةٌ أيضًا للمسلمين؛ وذلك عبر البيعة التي له في أعناقهم؛ ومن ثَمّ عليهم طاعتُه وحمايتُه والدفاعُ عنه وعن خلافته.

٣ـ إنّ للخليفة تشريعاته واستحساناته وآراءه الخاصّة، وهي ليست بالضرورة أن تتّفق مع السُنّة النبويّة والقرآن، بل قد تأتي هذه التشريعات بمخالفاتٍ علنيّة وصريحةٍ للقرآن والسُنّة؛ على قاعدة المصالح المرسَلة ودَفْع المفاسد التي يُقرِّرها الخليفة.

وفي كلِّ الأحوال هي مُلزِمة لمن بايع الخليفة، أو حتّى لمن لم يُبايع؛ فهو مُلزَمٌ بها ما دام يعيش تحت حكومة الخليفة، فهو خاضع لهذه التشريعات.

والسبب الثاني ـ إنّ بقاء الأحاديث النبويّة مكتوبة ومدونة سيعمل على بقائها، ومن ثم سيعود المسلمون إلى عقيدة التوحيد التي تلزم المسلم بتقديم السنة النبويّة والعمل بها على جميع السنن الأخرى سواء كانت هذه السنن الجديدة تحت عنوان (الخلافة الراشدة) أو (الخلافة الأموية) أو (العباسية) وهكذا.

وعليه:

ستكون نتيجة جهود الخليفة الأوّل في بناء الثقافة الجديدة لإرساء عقيدة جديدة غيرَ مُجديَةٍ؛ فسُرعان ما سيعود الناس إلى عقيدة التوحيد التي جاء بها القرآن والسُنّة النبويّة؛ وهذا يعني أنّ لا وجود للثقافة الجديدة والعقيدة الجديدة في التوحيد، ولا وجود للخلافة؛ ممّا استلزمَ الإقدام على حَرْقِ الأحاديث النبويّة ومَحْوِ آثارها في المجتمع الإسلاميّ، وهذه المرّة يرتكِزُ فِعْلُ الخليفة على عِلّةٍ جديدة ليستطيع تمرير عملية الحرق والإتلاف للأحاديث النبويّة؛ كما تُحدِّثُنا عائشة بنت أبي بكر، فتقول:

«جمع أبي الحديثَ عن رسول الله [صلّى الله عليه وآله]؛ وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلّب كثيرًا، قالت: فغَمَّني، فقلتُ: أتتقلّبُ لشكوى أو لشيء بلغك؟

فلما أصبح، قال: بُنية، هَلُمِّي الأحاديث التي عندك؛ فجئتُه بها، فدعا بنارٍ فحرقها!!! فقلت: لِمَ أحرَقْتَهَا؟!

قال: خشيتُ أن أموتَ وهي عندي؛ فيكون فيها أحاديثُ عن رَجُلٍ قد ائتمنتُه ووثقْتُ به ولم يكن كما حدّثني؛ فأكون قد نقلْتُ ذلك»[1].

ولقد حاول الحافظ ابن كثير، والحافظ السيوطيّ، إيجادَ توجيهٍ لهذا الفعل[2]؛ أمّا الحافظُ الذهبيّ فقد عقّب على الحديث قائلاً: «فهذا لا يصحّ، والله أعلم!!»[3].

ولا شَكّ أنّ الأحاديث النبويّة أكثر بكثيرٍ من هذا العدد الذي ذكرته عائشة، أو الذي حاولت أنْ تُقدّمه للناس على أنّ عدد الأحاديث التي جمعها أبو بكر ثمّ أحرقها هي بهذا العدد، أو لعلّه تصحيفٌ من الرواة؛ فقد تكون خمس مائة ألف مثلًا فمُحِيَتْ كلمةُ (ألف)، أو لعلّها كانت كما ذكرت عائشة زوج النبيّ (صلّى الله عليه وآله) إلّا أنّها كانت مصنَّفةً ضمن موضوعٍ ما، وعنوانٍ مُحدَّد، قد يتعلّق بالصحابة، أو بحَدَثِ السَّقيفة، أو بعِتْرة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)، أو بعليِّ بن أبي طالب (صلوات الله عليه) خاصّة، أو به شخصيًّا - أي بأبي بكر - أو بوقوع الفِتن؛ كخُروج عائشة إلى حَرْبِ عليِّ بن أبي طالب (عليه السلام)، أو غير ذلك.

ومهما يكُنْ من أمرٍ فإنّ حَرْقَ الأحاديث النبويّة هو وسيلةٌ لتحقيق الثقافة الجديدة المرتكِزة على سُنّة الخلافة مقابل السُنّة النبويّة.

ولذا: لا يزال السؤالُ قائمًا ومُلِحًّا لكُلِّ باحثٍ وقارئ، وهو:

(١) تذكرة الحفّاظ، الذهبّي: ج١، ص٥؛ الرياض النضرة، المحبُّ الطبريّ: ج١ ص٢٠٠، كنز العمال، المتقي الهنديّ: ج١٠، ص ٢٨٦.
(٢) كنز العمال، المتقي الهنديّ: ج١٠، ص ٢٨٦.
(٣) تذكرة الحفّاظ، الذهبيّ: ج١، ص ٥.

بأيِّ سُنَّةٍ كان ولا يزال علماء السُنّة والجماعة يُطالبون المسلمين العَمَلَ بها؟ أهي سُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) التي لم يعَمل بها أبو بكر ونهى المسلمين عن المطالبة بها والتي حرقها!!؟ أم سُنّته هو التي جهد على إرسائها في المجتمع لتُثْمِر في كربلاء باغتيال حَمَلةِ التوحيد ورموزه ؟!

المسألة الثالثة: مَنْعُه المسلمينَ من التحديث بأحاديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) كي لا يحفظها الناس ويُحدِّثون بها.

بعد أن تدرَّج الخليفةُ في خَلْقِ البيئة الفكريّة لإرساء سُنّة الخلافة في المجتمع الإسلاميّ؛ لكي تحلّ محلَّ السُنّةِ النبويّة؛ بدأ بمَنْع العمل بسُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ لكونه غيرَ معصومٍ وأنّ له شيطانًا يَعتريه؛ ثمّ الانتقال إلى حَرْق الأحاديث النبويّة في المرحلة الثانية، لينتقل بعد ذلك إلى المرحلة الثالثة؛ وهي: مَنْعُ الناس من التحديث بأحاديث رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، فكانت هذه الوسيلة على النحو الآتي:

روى الحافظ الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) عن أبي مليكة، قال: (إنّ أبا بكرٍ جَمَعَ النَّاسَ بعد وفاةِ نبيِّهم، فقال:

إنكم تُحدِّثونَ عن رسول الله - (صلّى الله عليه وآله) - أحاديثَ تختلفون فيها، والناس بعدكم أشَدُّ اختلافًا؛ فلا تُحدِّثوا عن رسول الله شيئًا! فمَن سألكم فقولوا: بيننا وبينكُمَ كتابُ الله، فَاسْتَحِلُّوا حلاَلَهُ، وحَرِّمُوا حَرَامَهُ)[1].

والحديث يرشد إلى جملةٍ من الأمور:

١- إنّ هذا (الجَمْع) الذي عَبَّر عنه الصحابيُّ أبو مليكة هو للصحابة من

(١) تذكرة الحفّاظ، الذهبيّ: ج١، ص٣٢.

المهاجرين والأنصار الذين سمعوا النبيَّ (صلّى الله عليه وآله) وشَهِدُوا سيرته وحياته؛ ومن ثَمّ فالمَنْعُ كان للصحابة جميعًا.

٢ - إنّ هذا الاختلاف في الحديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) الذي ذكره أبو بكر يَفرِضُ وجودَ أمورِ عِدّة؛ منها:

أ: إنّ فيهم مَن كان يزيد أو يُنقِص في الحديث النبويّ إمّا عامدًا أو ساهيًا.

ب: إنّ فيهم المُتقوِّل على رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ لاسيّما وأنّ طبقة المنافقين والمؤلَّفة قلوبهم والطُّلَقاء وغيرهم، تشملهم صفة (الصُّحبة) كما حدّدها علماءُ السُنّة والجماعة.

ج: إنّ هذا الاختلاف يدعو إلى وجوب أنْ يكونَ للأمة إمامٌ منصوصٌ عليه من الله ورسوله (صلّى الله عليه وآله)، يرجع النّاسُ إليه بعد نبيِّهم في معرفة شريعة الله تعالى، وحلال محمّد (صلّى الله عليه وآله) وحرامه.

د: إنّ هذا الاختلاف يدلّ على أنّ الأُمّة بعد وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) لا يمكن لها أنْ تنجوَ ما لم تتمسّك بالثقلين؛ كتاب الله وعترة نبيِّها (صلّى الله عليه وآله). فمَنْ تمسّك بهم نجا ومَنْ تخلّف عنهم هَلَك في المحْدَثات والشُّبهات والبِدَع.

٣- إنّ مَنْعَ النّاسِ من الحديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) لغرض مَنْع الاختلاف في الحديث لا يُحقِّق مَنْع الاختلاف بينهم؛ بل إنّه لَيزيدهم؛ اختلافًا وذلك أنّ القرآن الكريم فيه المحكَمُ والمتشابِه، والعامّ والخاصّ، والمطلَق والمقيَّد وغير ذلك؛ فأنّى للناس فَهْم القرآن وبيان حلاله وحرامه وقد اختلفوا في بيان رسول الله (صلّى الله عليه وآله) لشريعة الإسلام؟ أي:

إذا كان النّاسُ - كما يدّعي أبو بكر - قد اختلفوا في الحديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وهو بين ظهرانيهم يُعلِّمُهم ويُزكِّيهم، صادعًا بالنذارة يدعو إلى بيان شريعة ربِّه ليلًا ونهارًا سِرًّا وجهرًا، فكيف بهم في فهم مُراد الوحي وتطبيق شَرْعِ الله تعالى وقد قيّده الله تعالى بأهله؛ وهم أهل الذكر؛ وهم الراسخون في العلم فقال عَزَّ وجَلَّ:

﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[النحل،:٤٣]وقوله تعالى:﴿... وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ...﴾[آل عمران: ٧.]؟

ومن ثمّ لم يكن الداعي الحقيقيّ في منع الناس من التحديث بأحاديث رسول الله (صلّى الله عليه وآله) هو الاختلاف في هذه الأحاديث، وإنّما وسيلة أخرى من وسائل سُنّة الخلافة وعقيدتها الجديدة المقتضية فرض سنة جديدة - بحسب هذه النصوص وغيرها- وكما سيمّر بيانه في المسائل القادمة التي سنتناول فيها الإجراءات المتمِّمة لما بدأه الخليفة الأول والمرتكِزة على حَجْبِ سُنّة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) وسيرته، والعمل على إرساء سُنّة الشيخين أو سُنّة الخلافة.

المسألة الرابعة: انتهاك حُرمة بيت النبوّة وحَرْقه بالنار في (الخلافة الراشدة) و(خير القُرون)!!.

إنّ معارضة الخليفة أو التظاهُرَ ضِدّه ولو بالقول فقط أو مواجهته باليد، لا شكّ أنّ عملية قَتْله لا تُساوي هذه الجرائم التي ارتكبها بحق الخليفة!! بل يلزم أنْ يُحرقَ دارُه ويُقتل نساؤه وأولاده؛ كما جرى مع الإمام عليّ (عليه السلام) حينما امتنع عن البيعة؛ فقد حُرِق دارُه وضُربت فاطمةُ (صلوات الله

عليها وعلى أبيها وبعلها وبنيها) وأجهضت جنينها.

ولعلّ إيرادنا لما أخرجه الحافظ ابن أبي شيبة الكوفيّ في دخول عمر بن الخطاب بيت النبوّة، وتهديده بضعة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) بحَرْقِ دارها ومَنْ فيها لو دخَله المانعون للخليفة والخلافة، لخيرُ دليلٍ على اتّضاح الرؤية في تأصيل التكفير في خلافة الشيخين في ذريعة المانعة للخلافة واستباحة دماء المسلمين وأموالهم التي انعكست بصورة جلية على استباحة دم الخليفة نفسه كما وقع في خلافة عثمان بن عفان، ومن قبله سُفك دم عمر بن الخطاب وبقرَ بطنه، وتحت نفس المنبر العقديّ في التكفير؛ فكانت الخلافة (الراشدة) هي أوّل من جنى ثمار عقيدة التكفير طعنًا في البطون وقتلًا في الدور.

وعليه، فقد روى ابن أبي شيبة الكوفيّ عن زيد بن أسلم:

(إنّه حين بُويع لأبي بكر بعد رسول الله (صلّى الله عليه وآله) كان عليّ والزبير يدخلان على فاطمة بنت رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، فيُشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلمّا بلغ ذلك عمر بن الخطاب خرج حتّى دخل على فاطمة فقال:

يا بنت رسول الله، والله ما من أَحَدٍ أحبَّ إلينا من أبيك، وما من أحدٍ أحبّ إلينا بعد أبيك منك؛ وايمُ الله ما ذاك بمَانِعي إنِ اجتمعَ هؤلاءِ النفرُ عندك، أنْ أمرتُهم أنْ يُحرَّقَ عليهم البيتُ!!!

قال:

فلمّا خرج عمر جاؤوها، فقالت:

«تعلمون أنّ عمر قد جاءني وقد حَلَفَ بالله لَئنْ عُدْتُم لَيُحَرِّقَنّ عليكُمُ البيتَ، وايمُ الله لَيَمْضِينَّ لما حَلَفَ عليه، فانصرِفُوا رَاشِدين، فَرَوْا رأيكُم ولا تَرجِعوا إليَّ».

فانصَرَفُوا عنها، فلم يَرْجِعُوا إليها حتّى بَايعُوا لأبي بَكْرٍ)[1].

فإذا كان هذا حال بيت النبوّة في عصر الخلافة (الراشدة) فكيف يكون حال الناس؟! ولذا: فليس بالغريب ولا المستهجَن أنْ يُستباح دَمُ المسلم وماله وعِرضه، ويُكفّرُ لمنعه عناقًا من ماله حينما يُطالب به الخليفة.

المسألة الخامسة: التأسيس لعقيدة تكفير المسلم واستباحة دمه وماله وعرضه.

إنّ من أهمّ الارتدادات التي شهدتها الخلافةُ (الراشدة) بفِعْلِ سُنّة الشيخين هو تجلِّي عقيدة التكفير في المجتمع الإسلاميّ، وتحقّق الحديث النبويّ الذي حذّرهم من الوقوع فيه في حُجّة الوداع، قائلًا: «**لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**».

ولقد كان التأسيسُ والتأصيل لمسألة التكفير في خلافة أبي بكر في بادئ الأمر، بل ومن الأيام الأُولى من عُمْرِ خلافتِه ليتّبعه عُمَرُ بن الخطّاب في ترسيخها وتثبيتها بعد الاشتغال على تكوين الأحوال الفكريّة لها؛ عبر إيجاد مفهومٍ بديلٍ للتوحيد الذي جاء به القرآنُ الكريم والسُنّة النبويّة؛ المرتكِز على (حُرمة دَمِ المسلم وماله وعِرضه كحُرمة بيتِ الله وشَهْرِ الله ويومِ النَّحْرِ)، كما مرَّ بيانُه في الحديث النبويّ الذي أخرجه البخاريُّ ومسلم وغيرهما. فكان المسلمُ يُجلَدُ لمجرد السؤال عن دينه، ويُحجَرُ على الصحابة لكي لا يُحدِّثوا

(١) المصنّف، ابن أبي شيبة: ج ٨، ص ٥٧٢.

عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ (ولم يدعهم يخرجون من المدينة حتّى مات)[1].

ومن ثمّ: فإنّ هذه الارتدادات كانت ثمرة التأصيل لعقيدة التكفير التي بدأت في خلافة أبي بكر، ومن بين الشواهد على ذلك، ما يلي:

أوّلًا: تكفير المسلم لممانعته الخليفة.

يكشف النصُّ الذي سنُورده عن نشوء عقيدة التكفير وتأصيلها وبيان مركوزها في سُنّة الخلافة التي جاءت بتشريعات جديدة وإن كانت مخالفة لسُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) مخالِفةً صريحة، بل كانت مخالِفةً لشريعة القرآن والنبيِّ (صلّى الله عليه وآله) وهما اللّذَان بمنزلةٍ واحدة، كما مرَّ بيانُه.

ومن ثمّ فقد أخرج البخاريُّ وغيرُه عن أبي هريرة، قال: (لمّا تُوفِّي رسولُ الله (صلّى الله عليه وآله) وكان أبو بكر، وكَفَرَ مَنْ كَفَرَ من العرب فقال عمر:

كيفَ تُقاتِلُ الناسَ وقد قال رسول الله -(صلّى الله عليه وآله) -:

«أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حتّى يَقولُوا لا إله إلا الله، فمَنْ قالَها فَقَدْ عُصِمَ في مالِه ونَفْسِه إلّا بحَقِّه وحسابه على الله»؟

فقال أبو بكر:

والله لأُقاتِلن من فرّق بين الصلاةِ والزكاة؛ فإنّ الزكاةَ حقُّ المال، والله لو منعوني عناقًا كانوا يُؤدّونها إلى رسول الله ـ (صلّى الله عليه وآله) ـ لقاتلتُهم على مَنْعها)[2].

---

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد: ج٢ ص٣٢٦.

(٢) صحيح البخاري، باب: وجوب الزكاة، ج٢ ص١١٠.

والحديثُ يُثير جملةً من الاستفهامات ويرشد إلى حقيقة إرساء التكفير وتحت راية التوحيد؛ وهي:

١ـ ينطلق عمر بن الخطاب في سؤاله لأبي بكر في الاعتراض عليه في مخالفته لرسول الله (صلّى الله عليه وآله) فيما حدّده من جواز قَتْلِ الناس (ما لم يقولوا بالتوحيد)؛ فإذا قالوها حُرِّمتْ دماؤهم وعُصِمُوا من القَتْل، ومن ثَمّ كيف يُكفِّرهم أبو بكر ليحلّ له قتالَهُم؟.

٢ـ إنّ جواب أبي بكر على اعتراض عمر واستفهامه كان تأسيسًا لعقيدة جديدة؛ وهي عقيدة التكفير لمخالفة الخليفة، وتحت راية التوحيد الذي أوجب الزكاة مثلما أوجب طاعة الخليفة، ومن ثَمّ لترتفع بذلك حرمة دماء المسلمين.

وعليه، لو كان هؤلاء الناس لم يُصَلّوا أو لم يَصوموا ويحُجُّوا فهل سيقاتلهم الخليفة على ذلك، ويُبيح دماءهم؟ وأعراضهم؟!!

والجواب: لم يجرِ في خلافة الشيخين أنّ أحدًا من الناس قُتِل لأنّه لم يُصلِ أو يَحِجّ أو يَصُمْ، ولكن لكونهم مَنعوا الخليفةَ أموالَهُم كفّرهم الخلفيةُ وأحلَّ قَتْلَهُم، وأباح لجنوده أَخْذْ أموالهم وأعراضهم -كما سيمرّ-.

ثانيًا: سَبْيُ المرأة المسلمة بجَريرة زوجها وبيعها(١) لممانعته الخليفة.

إنّ من الثمار التي انتجتها مسألةُ التكفير التي أرساها الخليفة الأول، هو سَبْيُ المرأةِ المسلمة؛ فقد كُفِّرت هذه النساء المسلمات لأنّ أزواجهن منعوا الخليفةَ أموالهَم تحت ذريعة فريضة الزكاة التي أوجبها التوحيدُ، لكنّه - أي التوحيد الذي جاء به المصطفى (صلّى الله عليه وآله) - لم يُكفِّر ذوي مانعي

(١) ذكره الصنعانّي في مصنّفه: ج١٠، ص١٧٦، برقم (١٨٧٢٨).

الزكاة، ويُحلّ دماءهم وجميع أموالهم، واستباحة أعرضهم؛ وهو ما جرى على يد دُعاة التكفير بأَمْر الخليفة حينما بعث خالد بن الوليد في قتال المسلمين الذين منعوا الخليفة أموالَهم.

ولذا: ليس من الغريب على المسلمين أن يشاهدوا المسلمات وهُنّ سبايا بعد أن شاهدوا خالد بن الوليد يقتل المسلمين ويغتصب نساءهم في الليلة نفسها؛ مثلما حدث لمالك بن النويرة وزوجته، ولعلّ اعتراض عمر بن الخطاب على هذه الجريمة وموقفه من خالد بن الوليد يُعطي صورةً واضحة عن تلك الجريمة والانتهاكات التي حدثت بعد وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، وكما يروي الطبريّ قائلًا:

(وأقبل خالدُ بن الوليد قافلًا حتّى دخل المسجدَ وعليه قِباءٌ له عليه صدأ الحديد مُعتَجِرًا بعمامةٍ له، قد غرز في عمامته أَسْهمًا، فلمّا أنْ دخلَ المسجدَ قام إليه عمرُ فانتزع الأسهم من رأسه فحطّمها ثمّ قال: (أرثاء؟! قتلتَ امْرَأً مُسلمًا ثمّ نزوتَ على امرأته! والله لأرجُمنّك بأحْجَارِك).

ولا يُكلّمه خالدُ بن الوليد، ولا يظُنُّ إلّا أنَّ رَأْيَ أبي بكرٍ على مثل رأي عُمَر فيه، حتّى دخل على أبي بكر، فلمّا أنْ دخل عليه أخبره الخبرَ واعتذر إليه فعذَرَهُ أبو بكر، وتجاوز عنه ما كان في حَرْبه تلك.

قال: فخرج خالدٌ حين رضيَ عنه أبو بكرٍ وعمرُ جالسٌ في المسجد، فقال: هَلمَّ إليَّ يا ابن أُمِّ شَمْلةَ، قال: فعرف عمرُ أنّ أبا بكرٍ قد رَضِيَ عنه، فلَمْ يُكَلِّمْهُ، ودخل بيتَهُ)[1].

(١) تاريخ الطبريّ: ج٢، ص٥٠٤، البداية والنهاية، ابن كثير: ج٦، ص٣٥٥، شرح نهج البلاغة،

وفي قولٍ آخر أنّ عمرَ بن الخطّاب حينما سمع الخبرَ قبل مجيء خالدٍ إلى المدينة، قال: (عَدوُ الله، عَدَا على امْرِئ مُسْلمٍ فَقَتلَهُ، ثُمَّ نَزَا على امْرَأتِه)[1].

ولقد تحدّثت بعضُ المصادر الأخرى عن صورةٍ جديدة لهذه الحادثة التي لم تَشَأْ كثيرٌ من المصادر إظهارَها؛ كي لا يَلحقهم العارُ بمن يتولَّون ويأتمُّون.

فقد روى الراونديّ (المتوفى سنة ٥٧٣هـ) قائلًا: (لمّا قعد أبو بكرٍ بالأمر بَعَثَ خالد بن الوليد إلى بني حنيفة ليأخذ زكاة أموالهم، فقالوا لخالد: إنّ رسولَ الله (صلّى الله عليه وآله) كان يبعث كلَّ سنةٍ مَن يأخذُ صَدَقاتِ الأموال من الأغنياء من جملتنا، ويُفرّقها في فقرائنا، فافعلْ أنتَ كذلك.

فانصرف خالدٌ إلى المدينة وقال لأبي بكر: إنّهم منعوا (من) الزكاة، فأعطاه عسكرًا (فرجع خالد) وأتى بني حنيفة وقَتَلَ رئيسهم، وأخذ زوجته ووطئها في الحال، وسبى نسوانهم ورجع بهنْ إلى المدينة، وكان ذلكَ الرئيسُ صديقًا لعمر (في الجاهليّة)، فقال عمرُ لأبي بكر: اقتُلْ خالدًا به، بعد أنْ تَجلِدَهُ الحَدَّ بما فعل بامرأته.

فقال له أبو بكر: إنّ خالدًا ناصرُنا، تَغَافَلْ، وأدخَلَ السبايا في المسجد وفيهن خولة، فجاءت إلى قبر الرسول (صلّى الله عليه وآله) والتجأتْ به وبكَتْ وقالتْ: يا رسولَ الله نَشْكُو إليكَ أفعالَ هؤلاءِ القومِ، سَبونا من غير ذنَبٍ ونحن مُسلمونَ.

ابن أبي الحديد: ج١٧، ص٢٠٧، أُسْد الغابة، ابن الأثير: ج٤، ص٢٩٦، إمتاع الأسماع، المقريزيّ: ج١٤، ص٢٤٠، الكامل في التاريخ، ابن الأثير: ج٢، ص٣٥٩.

(١) تاريخ الطبريّ: ج٢، ص٥٠٤، خزانة الأدب، البغداديّ: ج٢، ص٢٦، تاريخ الإسلام، الذهبيّ: ج٣، ص٣٦.

ثـمّ قالـت: أيّهـا النـاسُ لِمَ سَـبيتُمونا ونحـنُ نشـهد أن لا إلـه إلّا الله وأنّ محمّـدًا رسـولُ الله (صـلّى الله عليـه وآلـه)؟!

فقال أبو بكر: منعتُم الزكاةَ، قالت: ليس الأمرُ على ما زعمت، إنّما كان كذا وكذا، وهب الرجال منعوكم الزكاةَ بزَعْمِكُم، فما بالُ النسوان المسلمات سُبِينَ)[1].

وفي روايـةٍ أخـرى تُفصِـح هـذه المـرأةُ عـن حقيقـةِ هـذه الحـرب التـي شُـنّت ضِدّهـم؛ والتـي كان ظاهرُهـا إمضـاءَ رأي أبي بكـرٍ في جَمْـع الـزكاة وتحويلـه إلى يديه يُنفقـه حسـب ضروريّاتـه، خلافًـا لمـا كان عليـه رسـولُ الله (صـلّى الله عليـه وآلـه) في إنفاقـه في الفقـراء مـن بنـي حنيفـة ليكـون المـال منهـم وإليهـم، فتقـول خولـةُ الحنفيّـة وقـد توجّهـتْ إلى قـبر رسـول الله (صـلّى الله عليـه وآلـه) تُخاطبـه: (السـلام عليـك هـؤلاء أُمّتُـك سَـبَتْنا سَـبْيَ التُّرْكِ والدَّيْلَـم، والله مـا كان لهـم مـن ذنـبٍ إلّا الميـلُ عـلى أهـل بيتـك فحُوِّلـت الحسـنةُ سـيِّئةً والسـيِّئةُ حسـنةً، فَسُـبِيْنَا...)[2].

ولقـد أخـرج الصنعـانيّ عـن الزُّهـريّ: (إنّ أبـا قتـادةَ الأنصـاريّ قـال لخالـد لمـّا أمـرَ بـضَرْبِ أعنـاق قـومِ مالـك بـن النويـرة:

اِتَّـقِ الله يـا خالـدُ، فـإنّ هـذا لا يحـلُّ لـك، فقـال لـه: اجلـسْ، فـإنّ هـذا ليـس منـك في شيءٍ، قـال الزهـريّ: فـكان أبـو قتـادةَ يحلـفُ لا يغـزو مـع خالـدٍ أبـدًا)[3].

ومـن ثـمّ فقـد كشـفت الروايـاتُ التاريخيّـة والحـوادثُ الواقعـة ومـا يُعاضدهـا مـن الأحاديـث الشريفـة التـي مـرَّ بيانهـا، مـا يـلي:

---

(١) الخرائـج والجرائـح، الراونـديّ: ج٢، ص٥٦٣ – ٥٦٤، بحـار الأنـوار، المجلـسّي: ج٤١، ص٣٠٢-٣٠٣.

(٢) مسند الإمام الرضا (عليه السلام)، الشيخ عزيز الله عطاردي: ج١، ص١١٧.

(٣) المصنف، ابن ابي شيبة: ج١٠، ص ١٧٥، برقم (١٨٧٢٢).

١ ـ أصبح قَتْلُ المسلمِ مُباحًا باجتهادات الخليفة الذي اتّخذ من الممانعة عنوانًا للتكفير؛ بل يُقسِمُ على قَتْلِهم لو مانعوه.

٢ـ إنّ تكفيرَ المسلمين أهونُ ما يكون في الخلافة (الراشدة)؛ فَيُمكن أن يكون (العَنَاقُ)[1] سببًا لإباحة دمَه وماله وعِرضه؛ والعِلّةُ في ذلك: أنّه كافرٌ بنظَرِ الخليفة، وهل كان مَنْعُ تسليم الزكاة إنكارًا لوجوبها من المسلم، أم إنّه كان يرى أن لا شرعيّة لجلوس الخليفة؛ فعارضَهُ بمَنْعِ تسليمه الزكاة، أم إنّ مالك بن النويرة كان له مأذونيّةٌ من النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) بأنْ يقومَ بإنفاقها على مُستحِقِّيها في قومه بوصفه زعيمًا لهم؟ وغيرها من الاستفهامات الكثيرة.

إلّا أنّ الأمر الثابت أنّ الخليفة كان له شيطانٌ يَعتريه؛ كما صرّح بذلك للصحابة من المهاجرين والأنصار، وأنّه لا يستطيع أنْ يَسير بهم بسُنّة رسول الله(صلّى الله عليه وآله) كما مرّ بيانُه، فكيف إذا قُرِن إليها من حوادثَ شهدها التاريخُ في عصر الخليفة الثاني، وهو ما سنتناوله في المبحث القادم.

(١) العناق: وهي الأنثى من أولاد المعز .

المبحث الثاني

ما كشفه التاريخ عن إجراءات الخليفة الثاني المخالفة للقرآن والسُنّة ومعارضتها لحديث «عليكُم بسُنّةِ الخُلَفاءِ الرَّاشدينَ المهديينَ» فاحتاج إلى الإصلاح

المسألة الأولى: مَنْعُ تدوينِ سُنّة النبيِّ الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم).

تمتاز هذه الفترةُ من عُمْرِ الخلافة (الراشدة) التي تولّى فيها عُمَرُ الحكومةَ بأنّها الأشدّ صرامةً في إثبات سُنّة الخلافة وجَعْلها بديلًا عن سُنّة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) بشتّى الوسائل، والتي استطعنا أنْ نجمعَ جزءًا يسيرًا منها من بطون الكتب والمصادر الإسلاميّة؛ لنجد في مُحصَّلة هذه الإجراءات التي جاء بها الخليفةُ الثاني أنّه استطاع أنْ يُرسِّخ هذه السُنّة في المجتمع الإسلاميّ، وتغليبها على سُنّة النبيِّ (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ إلى المستوى الذي نادى به المسلمون وجعلوه شرطًا في استحقاق منصب الخلافة فيما بعد عمر بن الخطاب، كما حدث في اشتراطهم على أمير المؤمنين الإمام عليّ (عليه السلام) فرفض ذلك، ووافق عليه عثمان بن عفان.

وصارت هذه السُنّة العُمَريّة شعارًا يُحتجّ به على الإمام عليّ (عليه السلام) حينما أراد مَنْعَ صلاةِ التراويح في مسجد الكوفة؛ فصاحوا (وا سُنّة عُمَراه)[1]، وغير ذلك من الشواهد الكثيرة والكاشفة عن إرساء سُنّة الخلافة، وتحديدًا سُنّة الشيخين، وكلُّ ذلك يعود الفضلُ فيه لإجراءات عمر

(١) شرح نهج البلاغة، المعتزلي: ج٢، ص٢٨٣.

بن الخطّاب في تقديم عقيدة جديدةٍ ترتكِز على شرعَنة سُنّة الخلافة وتقديمها على سُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ ومنها: مَنْعُه تدوين السُنّة النبويّة.

إذ تُظهر النصوصُ أنّ أولى اهتمامات خليفة المسلمين هي حَجْبُ جميع المعارف التي بين يدي الناس، وأنّ أهمّ هذه المعارف التي لزم مَنْعُها وحَجْبُها في عهد عمر بن الخطّاب هي سُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ انطلاقًا من اعتقاده بأنّ المصدر الوحيد الذي يلزم الاعتمادُ عليه والأَخْذُ منه هو القرآنُ الكريم.

ممّا يعني: فتح المجال للاجتهادات والآراء والتأويلات، وإذ إنّ عمر بن الخطّاب كان على رأس الهرم في قيادة الخلافة الإسلاميّة آنذاك، فهذا يُحتمِّ أن يكون له الرأي الأوّل في بيان ما يحتاج إليه الناس من أمور دينهم ودنياهم.

بمعنى أدقّ: إنّ ذلك سيجعل طريقته ورأيه وسُنّته هي البديل عن السُنّة النبويّة، بل وجميع ما يتعلّق بالإسلام فكرًا وعقيدة وشريعة، وهو ما سعى إليه عمر بن الخطّاب عبر تولِّيه الحُكم. أمّا هذه النصوص فسنوردُها ضمن نقاط ونجعل لكلِّ نصٍّ عنوانًا؛ مثلما صدّرنا هذه الفقرة بعنوان: مَنْعُ تدوينِ سُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله).

فقد روى الخطيب البغداديّ، وابن عبد البرّ وغيرهما عن الزهريّ عن عروة بن الزبير:

«إنّ عمر بن الخطّاب أراد أن يكتب السُنن، فاستشار فيها أصحابَ رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، فأشار عليه عامّتُهم بذلك، فلبث عمر شهرًا يستخير اللهَ في ذلك شاكًّا فيه، ثمّ أصبح يومًا وقد عزم الله له، فقال:

إني قد كنتُ ذكرتُ لكم من كتاب السُنن ما قد عَلمتم، ثمّ تذكّرت، فإذا أُناسٌ من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كُتبًا، فأكبُّوا عليها، وتركوا كتاب الله؛ وإنّي والله لا ألبس بشيء أبدًا، فترك كتاب السنن»[1].

ويكشف النص عن جُملةٍ من الأمور:

١ - لقد حاول البعض تبريرَ هذا الفعل الذي أقدم عليه عمر بن الخطّاب وتخريج معنى يدفعُ حقيقةَ مَنْعِ تدوين السُنّة النبويّة ومَحْوها - كما سيمر - إلّا أنّ كلَّ تبريرٍ مهما كان لا يُمكن أنْ يُلزِم الباحثَ الثَّبْت والقارئ الفهم من بتلميع هذا الفعل الذي أَقدَم عليه الخليفةُ[2].

٢- يكشف النصّ أنّ الدافع في استشارة عمر بن الخطاب صحابةَ رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، هو لمعرفة توجّهاتهم اتجاه السُنّة النبويّة، فلو وجد له أنصارًا في مَنْعِ تدوينها لاستعان بهم إلّا أنّه وجد العكس؛ فقد أشار جميعُ الصحابة عليه بكتابة السُنّة النبويّة؛ ممّا دفعه إلى التفكير شهرًا كاملًا في إيجاد مخرج معقول يسدّ فيه هذا الرأي الجامع عند الصحابة؛ فكان المخرجُ حِرْصَهُ على القرآن، الذي لم يصمد أمام منهجه في إيجاد السُنّة البديلة والفكر البديل؛ وإلّا حتّى قراءة القرآن كذلك لم تَسْلَم من وسائل عمر بن الخطّاب في تطبيق المنهج الجديد وإرساء السُنّة بمفهومها العُمَريّ؛ كما سيمرّ.

٣- لا شكّ أنّ هناك أحاديثَ كثيرةً يتداولها المسلمون اليوم في وجوب

(١) تقييد العلم، الخطيب البغدادي: ص ٥٠١؛ جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، ص ٦٤؛ ذم الكلام وأهله، الأنصاري الهروي: ج٣، ص٢٤٩.

(٢) سنن الدارمي: ج١، ص ٨٥، تبرير هذا الفعل العمري.

اتّباع الجماعة ولزوم الصحابة والتمسّك بالسلف الصالح؛ والسؤال المطروح: أين عمر بن الخطاب من جماعة صحابة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وهؤلاء السلف الصالح الذين أجمعوا على كتابة سُنن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ فَيُقدِم على مخالفة الجماعة، والصحابة، والسلف الصالح، ويعمل برأيه ويُلزمهم به؟!

أليس هذا الفعل خروجًا على الجماعة وتعريضًا بالسلف الصالح؟! أم إنّ هذه الشعارات لا واقع لها إلّا عندما تتقدّم المصالحُ والمناصب والأمراض القلبيّة.

٤- أمّا مقارنته لصحابة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) مع أهل الكتاب وهم حملة القرآن والسُنن (**وخَيْرُ أَهْلِ القُرُونِ**)، فهذا يحتاجُ من المسلمين إلى مراجعة رأيهم في صحابة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)؛ إذ لعلّ تقييم عمر بن الخطّاب لهم صحيحٌ ومُمكِنٌ، فيكون تَرْكُهم للقرآن حقيقةً واقعةً أراد ابن الخطّاب مَنْعَ وقوعها ضمن مشروعه في تحقيق عقيدة التوحيد الجديدة.

٥- أو إنّ الدافع لهذا الإجراء الذي أقدم عليه عمر بن الخطّاب هو إيجاد الذريعة في مَنْعِ الصحابة من الحديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ وهذا ما نجده في (ثانيًا).

المسألة الثانية: مَنْعه الصحابةِ من رواية أحاديث رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم).

إنّ ما يُؤكّد حقيقة تحجيم السُنّة النبويّة وهَجْرها في جملةٍ من الوسائل التي أقدم عليها عمر بن الخطّاب، هو تلك الإجراءات المتتابعة التي استعملها ابن الخطّاب في مَنْعه صحابة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) من التحديث بأحاديث رسول الله (صلّى الله عليه وآله) كما دلّت عليه النصوصُ الآتية:

١ - أخرج الحاكمُ النيسابوريّ عن قرظة بن كعب، قال:

«خرجنا نُريد العراقَ، فمشى معنا عمر بن الخطّاب، إلى صرار فتوضّأ، ثمّ قال: أتدرون لِمَ مشيتُ معكم؟ قالوا: نعم، نحنُ أصحاب رسول الله صلى الله عليه -وآله- وسلم، مشيتَ مَعَنا.

قال: إنّكم تأتون أهلَ قريةٍ لهم دَوِيٌّ بالقرآن كدَوِيِّ النحل، فلا تَبْدُونَهم بالأحاديث فَيَشغَلُونكم، جَرِّدُوا القرآنَ، وأَقِلُّوا الروايةَ عن رسول الله صلى الله عليه - وآله - وسلم، وامْضُوا وأنا شريكُكُم. فلمّا قَدِمَ قرظَةُ - العراق - قالوا: حَدِّثنا؟ قال: نهانا الخطّابُ»[1].

٢- وفي لَفْظٍ آخر أخرجه ابنُ ماجة، عن الشعبيّ، عن قُرظةَ بن كعبٍ، قال:

«بعثنا عمرُ بن الخطّاب إلى الكوفةِ وشَيَّعَنا، فمَشَى معنا إلى موضعٍ يُقالُ له صرار، فقال:

أتدرونَ لم مَشِيْتُ مَعَكُم؟ قال، قلنا: لحَقِّ صُحبة رسول الله صلى الله عليه -وآله- وسلم ولحَقِّ الأنصار.

قال: لكنّي مشيتُ معكم لحَديثٍ أردْتُ أنْ أُحَدِّثُكم به، فأردتُ أنْ تحفَظُوه لمشايَ مَعَكُم؛ إنّكم تَقدُمُونَ على قومٍ لِلْقرآنِ في صُدورهم هَزِيزٌ كهزيز المرْجَل؛ فإذا رَأَوْكُم مَدُّوا إليكم أعناقَهُم وقالوا: أصحابُ محمّدٍ؛ فأَقِلُّوا الروايةَ عن رسول الله صلى الله عليه - وآله - وسلم، ثم أنا شريكُكُم»[2].

قال قرظُة بن كعب:

---

(١) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوريّ: ج١، ص١٠٢.

(٢) سنن ابن ماجة، باب: التوقّي في الحديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله): ج١، ص١٢.

«وأنا كُنْتُ لَأَجلِسُ في القومِ فيذكُرُونَ الحديثَ عن رسولِ الله (صلّى الله عليه وآله) وإنّي لَمِنْ أحفَظِهِمْ لَهُ، فإذا ذكرتُ وصيّةَ عُمَرَ سَكَتُّ»[1]!!!

٣- إنّ الحاكم النيسابوريّ لم يُصرّح باسم القرية التي توجّه إليها مجموعةٌ من أصحاب رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، إلّا أنّ الدارميّ المتوفّى (سنة ٢٥٥ هـ) قد صرّح عنها؛ كما في الرواية الآتية التي أخرجها عن طريق (أشعث ابن سوار عن الشعبيّ، عن قرظة بن كعب، قال:

«بَعَثَ عمرُ بن الخطّاب رهطًا من الأنصار إلى الكوفة فبعثني معهم، فجعل يمشي معنا حتّى أتى صرار؛ وصرار ماء في طريق المدينة، فجعل ينفض الغبارَ عن رجليه، ثمّ قال: إنّكم تأتون الكوفةَ، فتأتُونَ قومًا لهم أَزيزٌ بالقرآن، فيأتونكم فيقولون قَدِمَ أصحابُ محمّدٍ، قَدِمَ أصحابُ محمّدٍ - صلى الله عليه وآله -، فيأتُونَكُم فيسألُونكم عن الحديث، فاعلَمُوا أنَّ أَسْبَغَ الوُضُوءِ ثَلَاثٌ، وثِنْتَانِ تُجزِيَانِ، ثمّ قال: إنَّكم تأتونَ الكوفةَ فتأتُونَ قومًا لَهُم أزيزٌ بالقرآنِ، فيقولونَ: قَدِمَ أصحابُ محمّدٍ، قَدِمَ أصحابُ محمّدٍ - صلّى الله عليه وآله - فيأتُونَكُم فيسْألُونَكُم عن الحديثِ، فأَقِلُّوا الروايةَ عن رسولَ الله صلّى الله عليه - وآله - وسلم، وأنا شريكُكُم فيه.

قال قرظةُ: وإنْ كنتُ لَأَجْلِسُ في القومِ فيذكُرُونَ الحديثَ عن رسول الله (صلّى الله عليه - وآله - وسلم) وإني لمن أحفظهم له، فإذا ذكرت وصية عمر سكت»[2].

٤- عن السائب بن يزيد قال:

(١) سنن الدارميّ: ج١، ص٨٥.

(٢) سنن الدارمي باب: من هاب الفُتيا مخافة السقَطِ، ج١، ص ٨٥.

«سَمِعْتُ عُمَرَ بن الخطّاب يقولُ لأبي هريرة: لَتَتْرُكَنّ الحديثَ عن رسولِ الله (صلّى الله عليه وآله) أو لَأُلْحِقَنَّكَ بأَرْضِ دَوْسٍ»، وقال لكعب:

«لَتَتْرُكَنَّ الحديثَ أو لَأُلْحِقَنَّكَ بأَرْضِ القِرَدَةِ»[1].

والأحاديثُ تكشفُ عن أُمورٍ:

١ - لا شكّ أنّ العقول حينما يُطبِقُ عليها التعصُّبُ فإنّها لا تهتدي الفَهْمَ، ولذلك فقد فهم البعضُ هذا الأمرَ الصريحَ من عمر بن الخطّاب في مَنْعِ الصحابة من الحديث بأحاديث رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، إلى أنّ المراد من هذا الفعل العُمَريّ ليس السُّنن والفرائض؛ فقال بعضُهم:

«ومعناهُ عِندي: الحديثُ عن أيّامِ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) ليس السُّننَ والفرائِضَ»[2].

والسؤال المطروح: وهل السُنّة إلّا قَوْلُ النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) وفِعْلُه وتقريُره؟ فمنذ متى أصبحت حياة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) مقسَّمةً إلى سُنَنٍ وفرائضَ وقصصٍ حياتيّة؟ سبحان الله عمّا تصفون!!

٢ - إنّ قولَ عمر بن الخطّاب: «فَأَقِلُّوا الروايةَ عن رسولِ الله صلّى الله عليه - وآله - وسلم» عامّةٌ ومطلقةٌ بالمَنْعِ عن تحديث الناس عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ وذلك أنّ هذا الحديث يُعيد الناسَ إلى سُنّة رسولِ الله (صلّى الله عليه وآله)؛ ومن ثَمّ لا يتحقّق لعُمر بن الخطّاب تثبيتَ سُنّته كَفِكْرٍ ومنهجٍ بديلٍ عن السُنّة النبويّة؛ وهو ما يسعى إليه في هذا المَنْعِ.

ولذا:

(١) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر: ج٥٠، ص١٧٢، سير أعلام النبلاء، الذهبيّ: ج٢، ص ٦٠١.

(٢) سنن الدارمي، باب: من هاب الفتيا: ص٨٥.

كان المنعُ إحدى الوسائل التي اعتمدها ابنُ الخطّاب في تحقيق توحيد الخلافة ولإرساء السُنّة العُمريّة في المجتمع الإسلاميّ، بعد أنْ قام بمَنْعِ التدوين في المدينة المنّورة، وحينما وجد أنّ هذا المنعُ لا يكفي في المدينة؛ وذلك لانتشار حديث رسول الله (صلّى الله عليه وآله) خارج المدينة، قام فقَدِمَ على أمرٍ جديد كما في (ثالثًا).

المسألة الثالثة: أمره بمحو السُنّة النبويّة في جميع المدن الإسلامية.

إنّ هذا الهدفَ المرجُوَّ في مَنْعِ الروايةِ عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، والذي يسعى إليه خليفةُ المسلمين عبر مجموعةٍ من الوسائل في تحقيق السُنّة الجديدة وإرسائها في المجتمع الإسلاميّ، لم يقتصر على ما مَرَّ ذِكْرُه من مَنْعِ التدوين، ومَنْعِ تحديث الناس عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) والرواية عنه؛ بل تعدّاه كذلك إلى وسيلةٍ أُخرى وهي أخطر من الوسيلتين السابقتين؛ وهي: تعميمُ أَمْرِه على الأمصار الإسلاميّة بمَحْوِ السُنّة النبويّة، كما يدلّ النصُّ الآتي:

«عن يَحيَى بنِ جعدَةَ أنّ عُمَرَ بن الخطّاب أرادَ أنْ يكتُبَ السُنّةَ، ثمّ بَدَا لَهُ أنْ لا يكتُبَهَا، ثُمّ كَتَبَ في الأَمْصارِ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَمْحُهُ»[1].

والروايةُ ترشد إلى ما يلي:

١- إنّها تقطع الشكّ بأنّ ابن الخطّاب لم يُفرِّق بين السُننِ والفرائضِ أو القصص الحياتيّة من سيرة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) وسُنّته؛ كما ادّعى الدارميّ، بل مَحْوُ جميعِ سُنّةِ رسولِ الله (صلّى الله عليه وآله) - لاسيّما وقد استشارَ الصحابةَ في ذلك فأشاروا عليه جميعًا بتدوينها كما مَرّ سابقًا - ممّا

(١) تقييد العلم، الخطيب البغداديّ: ص٥٣.

يعني: إنّه اكتشف أنّهم - أي الصحابة - على رأي واحدٍ في حِفْظِ سُنّة نبيِّهم (صلّى الله عليه وآله).

ومن ثَمَّ يَلزمُ تحقيقُ هَدَفِه في إيجاد السُنّة العُمَريّة كبديلٍ عن السُنّة النبويّة بعد هذا الإصرار والاتّفاقِ لدى الصحابة في جَمْعها، ووجد أيضًا أنْ لا بديلَ لتحقيق هذا الهدفِ سوى العمل على مَحْوِ السُنّة النبويّة في جميع المدنِ الإسلاميّة؛ أي القضاء التامّ على هذه السُنّة سواء كانت بين يدي الصحابةِ في المدينة أو في غيرها من المدن التي دخلها الإسلامُ.

٢ - إنّ البحثَ يفرض سؤالًا في غاية الأهميّة؛ وهو: إنّ هذا الأمر الصادر من الخليفة كيف خالفه أصحابُ السُنن والصِّحاح وهم يعتقدون بأنّ مخالفة الشيخين من المهلكات؟ فمن جهةٍ تمسّكُوا ببدَعِه (الحسنة) كصلاة التراويح، وتحريم زواج المتعة، وحذف كلمة (حيَّ على خير العمل) من الأذان، وغير ذلك من الأحكام والشرائع، ومن جهة أخرى خالفوا أمرَهُ فيما يلي:

أ: مَحْو السُنّة النبويّة.

ب: الاكتفاء بالقرآن «حَسْبُنا كتاب الله».

ج: «أَقِلُّوا الروايةَ عن رسول الله - صلّى الله عليه وآله - وأنا شريكُكُم».

إنه سؤال سنعرف إجابته يوم القيامة حينما يقف الخليفةُ وأصحابُ الصِّحاح والسُنن بين يدي الله تعالى ورسوله (صلّى الله عليه وآله)؛ لا سيّما وأنّ القرآن قد صرّح بذلك فقال عَزَّ وجَلّ: ﴿**وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ**﴾ [الصافات: ٢٤].

المسألة الرابعة: حَبْسُه للصحابة بجُرم إفشائهم الروايةَ عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله).

تكشف لنا النصوصُ بنحو لا شكّ فيه أنّ الخليفة الثاني كان كثيرَ البحث عن الوسائل التي تُحقِّق سُنّته الجديدة في المجتمع، والمرتكِزة على إزالة كلِّ ما له علاقة برسول الله (صلّى الله عليه وآله)، وحَصْرِ الأمر بكتاب الله تعالى؛ وهو الذريعة التي كان يتذرّعُ بها أمام الصحابة؛ ولأجل تحقيق هذا الأمر فقد واجه محاولات عديدة من صحابة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) المغايرة لهذا الهدف، ممّا تطلّب أنْ يجدَ الوسائل الأخرى التي تبدو أنّها لم تنتهِ عند حد؛ وذلك من جهتين، الأولى: إصرار الصحابة على الرواية عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، ومن جهةٍ أخرى: أنّ الأمر لم ينحصر في اثنينِ أو ثلاثةٍ من الصحابة، فَجُلُّ الصحابة كان يروي عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ ولذلك كانت وسائله في تحقيق هَدَفه بين كَرٍّ وفَرٍّ فيما بينه وبين صحابة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، ممّا دَفَعَهُ إلى استعمال وسيلةٍ جديدة هذه المرّة بعد أنْ منعهم من الحديث فلم يفلح الأمر، وأمرَهم بمَحْوِ السُنّة فلم ينجح الأمر، فقَدِمَ هذه المرّة على حَبْسِ بعض صحابة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) الذين خالفوا أمره وتمرّدوا على طاعته، فكانوا يُفشون أحاديثَ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) بين الناس ويتذاكرونها فيما بينهم؛ وهو ما كشفته الرواية الآتية:

فعن محمُد بن إسحاق قال: أخبرني صالحُ بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، قال:

«واللهِ ما مَاتَ عُمَرُ بنُ الخطّابِ حتّى بَعَثَ إلى أصحابِ رسولِ الله (صلّى

الله عليه وآله) فجَمعهم من الآفاق؛ عبد الله بن حذافة، وأبا الدرداء، وأبا ذرّ، وعقبة بن عامر، فقال:

ما هذِهِ الأحاديثُ التي أَفشيْتُم عن رسولِ الله (صلّى الله عليه -وآله- وسلم) في الآفاق؟ قالوا: أَتَنْهَانا؟!

قال: لا، أَقيمُوا عِنْدي، لا والله، لا تُفارِقُوني ما عِشْتُ، فنَحْنُ أَعْلَمُ نأخُذُ ونَرُدُّ عليكم، فما فارَقُوه حتّى مَاتَ»[1].

وفي لَفْظٍ آخَرَ، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، أنّه قال:

«قال عمرُ بن الخطّاب لعبد الله بن مسعود، ولأبي الدرداء، ولأبي ذرّ:

ما هذا الحديثُ عن رسول الله (صلّى الله عليه - وآله - وسلم)؟ ولم يَدَعْهُم يخرجونَ من المدينةِ حتّى مَاتَ»[2].

والأحاديثُ ترشد إلى أمور؛ منها:

١- إنّ هذه الوسيلةَ التي استعملها عمرُ بن الخطّاب - وهي الحَجْرُ على النُّخَبِ وفَرْضُ الإقامةِ الجبريّة عليهم - هي من الوسائل التي تعتمدُها كثيرٌ من الحكومات السابقة واللاحقة؛ كمحاولَةٍ منها لفَرْضِ طَوْقٍ على الأفكار التي تحملها هذه النُّخَب، ولا شكّ أنّ هذه الوسيلةَ لها تأثيرُها على هذه النُّخب، ولكن لا يمكن فَرْضُ الإقامة الجبريّة على الأفكار؛ فكثيرٌ منها ينتقل بين الناس ويستقرّ عند أهل العقول.

---

(١) تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر: ج٤٠، ص ٥٠١؛ كنز العمال، المتقي الهندي: ج١٠، ص٢٩٣.

(٢) الطبقات الكبرى، ابن سعد: ج٢، ص٣٢٦؛ أنساب الأشراف، البلاذري: ج١٠، ص٢٩٧؛ الأحكام، ابن حزم الأندلسي: ج٢، ص ٢٤٩؛ كنز العمال: ج١٣، ص٢٥٠.

٢- لا يخفى أنّ هذه النُّخبة من الصحابة الذين فرض عليهم عمرُ بن الخطّاب الإقامةَ الجبريّة ومنعَهُم من الحديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، كان لسَبَبٍ آخَرَ لم يُصرِّح به الرواةُ، وأضمره ابن الخطّاب في صدره كما أضمر العِلّة في مرافقته للصحابة الذين بعثهم إلى الكوفة ثمّ سألهم: «أَتدرُونَ لِمَ مَشيْتُ مَعَكُم؟» ثمّ صرّح لهم عن السبب؛ وكذاك حالُه في استدعاء هذه النُّخبة من الصحابة ومنعهم من الحديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ فإنّ السبب هو:

بيانُهم لما يتعلّق بأَمْرِ أَحَقِيّة عليّ بن أبي طالبٍ (عليه السلام) بالخلافة؛ بقرينة وجود أبي ذرّ الغفاريّ (عليه الرحمة والرضوان) الذي عُرف بتمسُّكه ومناصرته لعليٍّ بن أبي طالب (عليه السلام) ومواجهة الخلفاء الثلاثة، وتصدِّيه لوسائلهم العديدة بمَنْع الحديث عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، وتعريف الناس بسيرة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) وسُنّته.

٣- كما تكشف الروايةُ عن وجود عيونٍ لعمرَ بن الخطّاب ترقُبُ الصحابةَ وما يفعلون؛ ولذا قال لهم لمّا أَحْضَرَهُم: «ما هذهِ الأحاديثُ التي أفشيتُم عن رسولِ الله (صلّى الله عليه وآله) في الآفاقِ؟».

المسألة الخامسة: حَرْقُه الكُتب التي عند صحابة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

إنّ ما يُستفاد من الروايات أنّ الخليفةَ الثاني لم يزَلْ في مواجهةٍ مع صحابِة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) عبر استعماله وسائله المتعدِّدة؛ والمقتضية إزالة سُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، واستحداث سُنّته بدلًا عنها تحت ذريعة الحِفاظ على القُرآن.

إلّا أنّ هذه المحاولات كانت تواجَهُ بمحاولاتٍ معاكسة من الصحابة؛ فحينما أَمَرَهُم بتَرْك الرواية عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) واجهها الصحابةُ بالكتابة سِرًّا؛ حتّى كَثُرتْ هذه الكتب بين أيدي الصحابة، حينها وجد ابن الخطّاب أن إبقاء مَنْع الصحابةِ من الرواية عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) أو الأَمْر بمحوها لا يُجدي نفعًا مع بقاء هذه الكتب.

وكذلك: وجد أنّ الوسيلةَ الأنجع في تحقيق هدفه المقتضي إعدام السُنّة النبويّة وإحياء السُنّة العُمريّة، هو حَرْقُ الكُتب التي دَوَّنَ فيها الصحابةُ أحاديثَ رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ وهو ما كشفته الروايتان الآتيتان:

١- لمّا بلغه - أي عمر بن الخطاب - أنّه قد ظهرتْ في أيدي الصحابة كُتبٌ استنكرها وكرهها، قال:

«أيّها النّاسُ إنّه قَدْ بَلَغَنِي أنّه قد ظَهَرَتْ في أَيدِيكُم كُتُبٌ، فَأَحَبُّها إلى الله أَعْدَلُهَا وَأَقوَمُها، فلا يُبقِيَنَّ أَحَدٌ عِندَهُ كتابًا إلّا أَتاني بهِ، فَأَرَى فيه رَأْيِي. فَأَتَوْهُ بِكُتُبِهم، فَأَحرَقَها بالنَّارِ، ثُمَّ قَالَ: أُمنِيَةٍ كَأُمنِيَةِ أَهْلِ الكِتَابِ»[1].

٢- عن ابن سعدٍ قال: أخبرنا زيد بن يحيى بن عبيد الدمشقيّ، قال: أخبرنا عبد الله بن العلاء، قال: «سألتُ القاسمَ يُملي عليَّ أحاديث فقال: إنّ الأحاديث كثُرت على عهد عمر بن الخطّاب فأنشد النّاسَ أنْ يأتوه بها، فلمّا أتوه بها أمر بتحريقها، ثمّ قال: مثناة كمثناة أهل الكتاب»[2]

(١) تقيد العلم، الخطيب البغدادي: ص٥٢.

(٢) الطبقات، ابن سعد: ج٥، ص ١٨٨، تاريخ الإسلام، الذهبيّ: ج٧، ص ٣٢١، سير أعلام النبلاء، الذهبيّ: ج٥، ص٦٠.

والروايتان ترشدان إلى أمور، منها:

١ - التأكيد على أنّ عمر بن الخطّاب كان لديه عيون على الصحابة يأتون إليه بأخبارهم وماذا يتحدّثون ويفعلون؛ ولذا قال لهم: «إنّه قد بلَغَني أنّه قد ظهرتْ في أيديكُم كُتبٌ».

٢- إن الصحابة لو علموا بأنّ عمر بن الخطّاب كان سيَقْدِمُ على حَرْقِ كُتبهم لما أتوه بها، وإنّ عمر كان يُدرك ذلك؛ ولذا: لم يُخبرهم بنيِّته المبيَّتة، فاستعاض عنها بقوله: «فأرى فيه رأيي»؛ أي في هذه الكتب، فكان رأيه الذي أظهره فِعْلُه هو الحرقُ لهذه الكتب.

٣ - أمّا قوله: «أمنيةٌ كأمنيةِ أهلِ الكِتاب» فهو تعريض وانتقاص من شأن الصحابة الذين نالوا منزلةً في الفكر الإسلاميّ غير التي وضعهم فيها عمر بن الخطّاب.

٤ - من أين اطّلع عمر بن الخطّاب على قلوب جميع الصحابة فعرف أنّ أمانيهم كأمانيِّ أهل الكتاب؟!

ولذلك: كان المراد مع كيل الاتّهامات للصحابة هو تحقيق الأمن الفكريّ في إزالة الفكر الذي ارتكز في أذهان الصحابة؛ وهو سُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وسيرته وهَدْيه.

والدليل: إنّ عمر بن الخطّاب لم يثبت على عذر فبينَ اتّهام الصحابة بالانقلاب على الإسلام واتّباع اليهود والنصارى في تحريف دينهم، وأنّ هذه الأماني لا تتحقّق، وبينَ ادّعائه في هذه الوسائل وتطبيقها الحِفاظ على القرآن؛ إلّا أنّ هذه الادّعاءات سرعان ما تكشّفت للصحابة وللمسلمين؛ وذلك أنّه منعهم من قراءة القرآن وبيانه، ومن ثَمّ يبقى الأمر الجليّ في تحقيق توحيد

الخلافة بمفهومه العُمريّ هو إزالة السنّة النبويّة من الذاكرة الإسلاميّة؛ وهو ما دلّت عليه الروايةُ الآتية في مَنْع عمر الصحابةَ من بيانهم للقرآن عند قراءته.

المسألة السادسة: مَنْعُه الصحابةَ من قراءة القرآن حينما يترافق مع بيان أحكامه؟!

روى ابن شبة النمريّ (المتوفّى سنة ٢٦٢ هـ)، عن السائب بن يزيد ابن أخت النمر: (أنّ عمر بن الخطّاب قال: ألا لا أعلمَنَّ ما قال أحدُكم: إنَّ عمر بن الخطّاب منعنا أنْ نقرأَ كتابَ الله، إنِّي ليسَ لذلكَ أَمنَعُكم، ولكِنْ أحدُكم يقومُ لكتابِ الله والنّاسُ يستمعونَ إليه، ثمّ يأتي بالحديثِ من قِبَلِ نَفْسِه، إنّ حديثَكُم هُوَ شَرُّ الحديثِ، وإنَّ كلامَكُم هو شَرُّ الكلامِ، مَنْ قامَ منكُم فليَقُم بكتابِ الله، وإلَّا فَلْيَجلِسْ، فإنَّكُم قد حدَّثتُمْ النّاسَ حتّى قيل: قال فُلانٌ وقالَ فُلانٌ وتُرِك كتابُ الله)[1].

والحديث يكشف عن أمور؛ منها:

١ـ لا شكّ أنّ عمر يُدرك الحالةَ التي عليها الصحابةُ في نَفْرتهم من هذا القرار الذي سيُصدِرُه بحقِّهم؛ وذلك لالتصاقه بالقرآن الكريم؛ بل كان يُدرك أنّ هذا الفعل ليس له تفسيرٌ آخر؛ أي: إنّ المقصود في مَنْعهم من بيان مسائل القرآن وتفسيره هو القرآن نفسه.

إذ ما فائدة القراءة من دون تدبّرٍ في الكتاب وما جاء فيه من لطائف وأحكام وعلوم؟ فضلًا عن أنّهم لم يكونوا متأوِّلين في القرآن؛ إذ لو كانوا من المتأوِّلين فيه لأناهم ابن الخطّاب العقابَ الشديد؛ وذلك أنّه سيستند إلى القرآن نفسه في مَنْعه الناس من التأويل.

(١) تاريخ المدينة، ابن شبة النمريّ: ج٣، ص ٨٠٠.

وعليه: كان ابن الخطّاب يُدرك كما كان الصحابة يدركون أنّ المستهدَف هو القرآنُ نفسه؛ بمعنى: يُصبح هذا الكتاب الذي فيه دستور المسلمين ومنهل شريعتهم صامتًا غير ناطق لا يدرك معانيه القارئون ولا السامعون.

٢ ـ إنّ كثيرًا منهم حينما كان يقرأ القرآن وما جاء فيه من السُنّة في بيان مقاصد الآيات في كشفها لحال الأُمّة والصحابة وأزواج النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) ومنزلة آل البيت وحقّهم وشَأنهم، كان يُحدِّث النّاسَ بما سمعه من رسول الله (صلّى الله عليه وآله) في أسباب النزول ومقاصد الآيات المباركة؛ وهذا ما لا يرغب فيه عمر بن الخطّاب.

المسألة السابعة: معاقَبتُه مَن يسأل عن أمور دينه أشدّ العقوبة ونَفْيه من بلده!!

إنّ خوف الصحابة من التعرض للتعذيب وغيرهم من المسلمين؛ كما حدث مع عبد الله ضبيع الذي قدم من البصرة جنوب العراق إلى المدينة في خلافة ابن الخطّاب، ومباشرة عمر بتعذيبه لجريمة سؤاله عن الآيات المتشابهة في القرآن، لَيَكْفي في جَعْل الصحابة شديدي الحذر من نَشْر العلم وبيان مقاصد الشريعة سواء ما تعلّق بالقرآن أو السُنّة النبويّة؛ وهو ما كشفته النصوصُ الآتية:

١ ـ عن عطاء بن السائب قال: (سمعتُ عبدَ الرحمن بن أبي ليلى يقول: أدركتُ في هذا المسجد عشرين ومائةً من الأنصارِ من أصحابِ رسولِ الله (صلّى الله عليه وآله)، إذا سُئل أحدُهم عن المسألةِ أحبَّ أنْ يَكفيَهُ غيرُه)[1].

٢ـ وذكر الدارميّ عن داود، أنّه قال: (سألتُ الشعبيّ كيفَ كُنتَم تَصنعونَ إذا سُئِلتُم؟ قال: على الخبيرِ وقَعْتَ، كان إذا سُئِل الرجلُ قال لصاحبه: أفْتِهِمْ،

(١) سنن الدارميّ: ج١، ص ٥٣، الطبقات، ابن سعد: ج٦، ص١١٠.

فلا يَزالُ حتّى يرجعَ إلى الأوّل)[1].

فهذا هو حال الصحابة والتابعين في تعليم الناس وإرشادهم إلى أمور دينهم، أمّا مَن يَقدِم للمدينة من المسلمين لكي يتعلّم ويسأل عن أُمور دينهم فإنّ حالَهُ يُرثىَ له، بل إنّه ليُحرِّم على نفسه ألّا يعود إلى المدينة حتّى يلقى مَلَكَ الموت!!

فأخرج الدارميّ في سُنَنه عن سليمان بن يسار: (أنّ رجلًا قَدِمَ المدينةَ يُقال له: ضبيع - وهو من أهل البصرة -، فجعل يسأل عن تشابه القرآن، فأرسلَ إليه عمرُ - بن الخطاب - فأعدّ له عَرَاجِين النَّخلِ، فقال: مَن أنت؟

قال: أنا عبدُ الله، ضبيع. قال: وأنا عبد الله، عمر.

فضربَهُ حتّى دمَّى رأسَهُ، فقال - ضبيع -: حسبُك يا أميرَ المؤمنين، فقد ذهب الذي كنتُ أجِدُهُ في رأسي، ثمّ نفاهُ إلى البصرة)[2].

وعن سعيد بن المسيّب: (فأَمَرَ به عمرُ فَضُرِب مائةُ سَوْطٍ، فلمّا برئ دعاه فضربَهُ مائةً أخرى، ثمّ حَمَلَهُ على قَتَبٍ، وكتب إلى أبي موسى: حَرِّمْ على النّاسِ مُجالستَهُ)[3].

وذكر السائب بن يزيد: (وكتب - عمر - إلى أبي موسى، يأمُرُه أنْ يُحرِّم على النّاسِ مُجالستَهُ، وأنْ يقومَ في النّاسِ خطيبًا، ثمّ يقول: إنّ ضبيعًا قَدِ ابْتغَى العِلْمَ فأخطأه.

(١) سنن الدارميّ: ج١، ص٥٣، تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر: ج٥، ص٣٦٦.

(٢) سنن الدارميّ: ج١، ص٥٤، نصب الراية، الزيلعيّ: ج٣، ص١١٨. الدراية، ابن حجر: ج٢، ص٩٨. الدرّ المنثور، السيوطيّ: ج٢، ص٧. فتح القدير، الشوكانيّ: ج١، ص٣١٩ تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر: ج٢٣، ص٤١١.

(٣) الإصابة، ابن حجر: ج ٣، ص ٣٧١.

فلم يزل – الرجل – وضيعًا في قومه حتّى هَلَكَ)[1].

وعليه: فقد تركَ هذا الفعلُ الذي قام به عمرُ بن الخطّاب مع عبد الله ضبيع آثارَهُ النفسيّة والاجتماعيّة، ليس فقط في المدينة المنوّرة وإنّما سَرَى ذلك إلى المدن الأخرى؛ ممّا منعَ تَداوُلَ الحديثِ أو العلمِ والسَّعْيَ في طَلَبِه؛ ومن ثَمَّ كانت هذه الوسيلُة لها خُصوصيتها الردعيّة على المجتمع الإسلاميّ.

ولقد أشاد كثيرٌ من الباحثين في الوقت الراهن بهذه الوسيلة التي استعملها عمر بن الخطاب في رَدْع مَنْ يسأل عن القرآن ومعرفة آياته وأحكامه كالمتشابه أو المحكَم وغير ذلك ممّا يدخل تحت عنوان (طلب العلوم الشرعيّة)، بل ودَعَوا إلى اعتماد هذه الوسيلة مع طالب العلم ومعرفة الشريعة ؛ لأنّهم يرون أنّ سُنتّه هي الأنسب للمجتمع كما سيمّر؛ ممّا يجرُّ إلى حالة القَطْع في أنّ الدافع إلى هذه الوسائل التي استعملها عمر بن الخطّاب هو إيجاد سُنّةٍ وشريعةٍ جديدةٍ في المجتمع الذي لم يبقَ فيه سوى المسمّيات، فإنْ كان الصحابةُ يلتجئون إلى الحديث النبويّ يُمنَعُوا بحُجّة الاكتفاء بالقرآن وحده؛ وإنْ جاؤوا إلى القرآن وما فيه مُنِعُوا بحُجّة إقرانه بآرائهم وفَهْمهم لآياته وبيانهم لمقاصده؛ وهم – كما عرف القارئ الكريم – حَمَلَةُ العِلم، وخيرُ أهل القرون، وغير ذلك ممّا ورد في حقِّهم.

فماذا بقي بعد ذلك من عقيدة المسلم التي جاء بها النبيُّ (صلّى الله عليه وآله)؟ وكيف لا تتهيّأ البيئة الفكريّة والاجتماعيّة لاغتيال رموزِ التوحيد وحَمَلتِه؟

(١) كنز العمال، المتقيّ الهنديّ: ج٢، ص ٣٣٤. الغدير، الأمينيّ: ج٦، ص ٢٩٢.

المبحث الثالث

ما كشفه التاريخُ عن إجراءات الخليفة الثالث المخالفة للقرآن والسُنّة ومعارضتها لحديث «عليكُم بسنة الخلفاءِ الرَّاشدينَ المهديّين» فاحتاج إلى الإصلاح

تمتاز الفترة الزمنيّة من عُمْرِ الخلافة (الراشدة) في تولّي عثمان بن عفان الخلافةَ، بأنّها الفترة التي تجلّت فيها ارتداداتُ سُنّة الخلافة العُمَريّة على المجتمع الإسلاميّ وفي مجالات كثيرة وانعكاساتها على الصحابة والتابعين، فضلًا عن معارضتها لحديث «**خَيْرِ القُرونِ قَرْني**» وحديث «**فعليكُم بسُنّتي وسُنّةِ الخلفاءِ الراشدينَ المهديّين**»[1].

فلقد تمكّن عمر بن الخطّاب بجملةٍ من الوسائل من إيجاد ثقافةٍ جديدة في المجتمع الإسلاميّ؛ ولاسيّما في المدينة المنوّرة، وأنّ هذه الثقافة التي أرسى دعائمها كانت نِعْمَ العون لحُكّام بني أُميّة في بناء مملكتهم وثقافتهم في المجتمع الإسلاميّ وابتداءً من زمن عثمان بن عفّان؛ بوَصْفه أوّل حُكّام بني أُميّة الذين حكموا المسلمين، بل والمؤسِّس الأوّل لها وتقوية دعائمُها عبر جملةٍ من الإجراءات.

ومن ثمّ فقد ظهرتْ في أزمنتهم - أي الخلافة الأمويّة منذ عثمان - عمليةُ التثاقف أو المزاوجة بين ثقافة القرآن والسُنّة النبويّة - التي تأثرت بفعل تلك الوسائل والتطبيقات التي مارسها الشيخان - وبين ثقافة السُنّة الأمويّة التي

(١) سُنن الترمذيّ: ج٤ ص١٥٠

كانت ترتكز على السُنّة العُمَريّة، ولعلّ الرجوع إلى بعض النصوص هو من قبيل النافلة وليس الإثبات بعد أنْ أصبحَ واقع المسلمين اليوم لا يحتاج إلى إيراد أدلّةٍ في انتشار ثقافة السُنّة الأمويّة، فكانت هذه النصوص الكاشفة عن التناسق بين الوسائل التي استخدمها أبو بكر وعمر وسار عليها بنو أمية فبنوا ثقافتهم الجديدة في الإسلام، كالآتي:

المسألة الأولى: تحريم الرواية عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلّا ما كان في زمان عمر.

لقد بدا واضحًا بعد عرض التاريخ والحديث النبويّ وغيرهما تمكّن الخليفة الأوّل والثاني من إرساء قواعد سُنّتهما الجديدة والمغايرة للقرآن والسُنّة النبويّة في المجتمع الإسلاميّ، بل صارت هذه السُنّة هي الشرط في تنصيب الخليفة ومُبايعته، ومراقبته فيما يسنّ من تشريعاتٍ وقرارات في إدارة البلاد والعباد، فإذا عُرف عنه أنّه قد انحاز عن سُنّة الشيخين تقوم القائمةُ عليه ويُحارب بل ويُستحلّ دمُه؛ كما وقع لعثمان بن عفّان نفسه كما مرّ بيانه، والأمر نفسه يجري مجراه مع أمير المؤمنين الإمام عليّ (عليه السلام) في مَنْعه لصلاة التراويح التي ابتدعها ابنُ الخطّاب، أو لمساواته في العطاء بين المهاجرين والأنصار وأزواج النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)، ومطالبة طلحة والزبير العملَ بسُنّة عمر في تفضيلهم على الأنصار وغيرهم من المسلمين في العطاء، أو لعَزْلِهِ شُريحًا القاضي الذي نصّبه ابنُ الخطاب على قضاء الكوفة، أو لعزله معاويةَ عن ولاية الشام والذي نصّبه عليها ابنُ الخطّاب أيضًا.

إلّا أنّ عثمان بن عفّان لم يكن منهاجُه مخالفة جميع ما سَنّه أبو بكر وعمر، بل قد استفاد ممّا أسّساه في المجتمع الإسلاميّ من شريعةٍ وسُنّة جديدة لتكون

مغايرةً للقرآن والسُنّة؛ ولو في حدود الجهر بالبسملة في الصلاة الواجبة كما مرَّ وسيمرّ لاحقًا، فكيف بالأصول والفروع؟! ومن ثمّ فقد ركّز في منهاجه على التمسّك بما سَنّاه في مخالفة سُنّة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)، فعن محمود بن لبيد، قال:

«سمعتُ عثمان بن عفّان على المنبر، يقول: لا يحلّ لأحَدٍ يروي حديثًا لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا في عهد عمر، فإنّه لم يمنعني أنْ أُحدِّثَ عن رسول الله [صلّى الله عليه وآله] أن لا أكون من أوعى أصحابه، إلّا أنّي سمعتُه يقول:

«مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَقَدْ تَبَوّأَ مَقْعَدَهُ مِن النَّارِ»[1].

والحديث يكشف عن جملةِ أُمورٍ، منها:

١ - يستخدم الخليفة الثالث عبارة (لا يَحلّ لأَحَدٍ) في مَنْعه الناسَ - ولاسيّما الصحابة - من التحديث والرواية عن رسول الله(صلّى الله عليه وآله)؛ منطلِقًا في ذاك من صفة المشرِّع الذي يرى ما يحلّ وما لا يحلّ للناس؛ وبالأخصِّ حَمَلة الحديث النبويّ والسُنّة، وهذا المرتكز الفكريّ هو أخطر من المنع للرواية؛ وذلك أنّه يرتكِزُ في عقوبة المخالفة على ارتكاب الحرام، ومن ثَمّ لزم أنْ تُشرَّع له عقوبة، وبما أنّ القرآن والسُنّة النبويّة لم يَرِدْ فيها مثل هذه المحرّمات وما يُقابلها من الحُدود والتعزيرات، فقد لَزِمَ على عثمان أن يأتي بشريعةٍ جديدة وبحسب ما يرتئيه؛ فقد تصل إلى النفي أو الجلد أو القَتْل بجريمة الرواية عن رسول الله(صلّى الله عليه وآله) والتذكير بسنته!!

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد: ج٢، ص٣٣٧، التاريخ الكبير، البخاريّ: ج٦، ص٢٠٩؛ تاريخ دمشق، ابن عساكر: ج٣٩، ص١٨٠.

كما سيمرُّ بيانه لاحقًا.

٢ ـ إنّ تحريم الحديث النبويّ أو السُنّة النبويّة بعِلّة عدم سماعه في عهد أبي بكر وعمر يطرح تَساؤلًا، مَفادُه:

إذا كان أبو بكر قد حرق الأحاديثّ النبويّة ومنع التحديث بها، وكان عمر قد أمر بمَحْوها ومنع التحديثَ بها، فلمّا لم يُفلِحْ جمعها وقام بحرقها، ومنع قراءة القرآن عند بيان مقاصد آياته عبر الحديث النبويّ؛ وجَلَدَ مَنْ يسأل عن دينه ونفيه وتحقيره، وغير ذلك ممّا مرَّ سابقًا، فأيُّ وجودٍ للحديث النبويّ بقي في عهد أبي بكر وعمر كي يرويه الصحابة؟!

٣ – إنّ السبب الذي قدّمه عثمانُ بن عفان في تحريمه روايةَ الحديث الشريف بمخافته شخصيًّا من أن يتقوّل على النبيّ (صلّى الله عليه وآله) ما لم يقل وهو الخليفة على المسلمين!! يطرح سؤالًا آخر: لماذا لم يروِ عثمان عن النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) ما قاله فعلًا، أتراه لم يحفظ من أحاديثه شيئًا، أم اختلط حِفْظُه بين الصحيح والمكذوب منها، أم إنّه قد ينسى ما هو الصحيح والمكذوب فيلتبس عليه الأمر؟! فهذه العِلّةُ مشروطةٌ بكلِّ مسلم سمع من النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)؛ أي إنّه في الأصل لا يحلّ له روايةَ المكذوب منها، سواء كان ذلك في زمان النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) أو ما تلاه من الأزمنة إلى يوم القيامة.

٤ – الغريب في الأمر أنّ هذا التعريضَ عامٌّ في جميع الصحابة؛ ممّا يكشف عن أمورٍ، منها:

الأوّل: إمّا أنّ الخليفة لا يثِقُ بقسمٍ كبير منهم؛ فمنع من رواية الحديث النبويّ.

الثاني: وإمّا أنّ الأحاديث المكذوبة والموضوعة كانت طاغيةً في زمن عثمان بن عفّان فمنع روايةَ الأحاديث النبويّة الشريفة.

الثالث: خُلُوّ الزمان الذي كان فيه عثمان خليفةً على المسلمين والذي قيل بأنّه من خير القرون، من أُناسٍ ثقات يُرجع إليهم في معرفة الصادق من الكاذب؛ ومن ثَمّ: كيف يكون أهلُه من خير القرون، وكيف يكون التمسّك بسُنّة الخليفة وقد حرّمت الرواية إلّا في عهد عمر؟.

المسألة الثانية: تمكينه بني عمومته وأصهاره من سَهْم الله وسَهْم رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وسَهْم ذي القُربى فعارَضَ بها القرآن والسُنّة وسيرة الشيخين التي بايعه المسلمون عليها.

ينماز عثمان بن عفّان في معارضته لما سَنّهُ الشيخان بأمورٍ؛ منها:

١ ـ إنّه خالف القرآن والسُنّة وسيرة الشيخين التي اشترطها عبد الرحمن بن عوف، فرفضها أميرُ المؤمنين الإمام عليّ (عليه السلام) وقبلها عثمان؛ فبايعه أهلُ الشورى وتبعهم المسلمون، إلّا أنّه خالف كلَّ ذلك في تعامُله مع أزواج النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) ولاسيّما عائشة، كما مرَّ بيانه سابقًا.

ثمّ تابع منهاجه في مخالفة القرآن والسنة وسيرة الشيخين في التعامل مع أصحاب رسول الله(صلّى الله عليه وآله)؛ ولاسيّما مع رموزهم كضَرْبه لعبد الله بن مسعود حتّى مات عليلًا، وكذا ضَرْبه لعمّار بن ياسر حتّى كُسِر ضلعٌ من أضلاعه وأصابه الفتق، وإخراجه أبي ذرّ الغفاريّ من المدينة ونفيه إلى الأردن ومنعه الناس من تشييعه، فمات وحيدًا في (الربذة).

٢ـ إنّه عارض ما سَنّهُ القرآنُ والسُنّة وسيرة الشيخين في أموال رسول الله(صلّى الله عليه وآله)؛ ولاسيّما في أموال رسول الله (صلّى الله عليه وآله) التي

جعلها أبو بكر في الصدقات ومنعه فاطمة (عليها السلام) من إرثها ونِحلتها وسَهْم ذي القربى، أي الخُمس؛ مما شكّل تَحوُّلًا جذريًّا لما جهد من أجله أبو بكر وعمر، حتّى أصبح منهاجه وآراؤه في قبال سُنّة الشيخين، فشكّل بذلك مشروع بني أُميّة في خلق مصطلح (أهل السُنّة والجماعة)؛ والذي بذل من أجله معاويةُ الغالي والنفيس – كما سيمرّ بيانه لاحقًا – ولاسيّما بعد اجتماع أهل العراق والشام تحت إمرته وحكومته في عام الجماعة.

٣ـ إنّه خالف القرآن والسُنّة وسيرة الشيخين في الخُمس؛ وذلك أنّه خصَّص هذا المال لصَهَريه، وابن خالته، ولعمِّه، ولبني أُميّة عامّة، فقد كان شَغوفًا بحُبِّهم لا يُبالي بلوم اللّائمين ووَعْظ الواعظين.

وعليه:

أ ـ فقد حَظِيَ مروانُ بن الحكم – الصهر الأول لعثمان وزوج ابنته (أم أبان) وابن عمّه –بما لم يَحْظَ به أَحَدٌ في حُكم ابن عفّان.

ب ـ وحَظِي أخوه الحارثُ بن الحكم – وهو الصهر الثاني للخليفة على ابنته (عائشة)– بنصيبٍ كبير من هذا المال.

ج ـ أمّا الرجل الثالث الذي حَظِي بهذا المال، فهو ابن خالته، وأخوه من الرضاعة؛ وهو: عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامريّ.

د ـ وأمّا الرجل الرابع: فهو عمّه الحكم بن أبي العاص.

فهؤلاء الأمويّون قد استأثروا بهذه الأموال التي خصّصها الله في محكم التنزيل بعنوان: سَهْم الله ورسوله (صلّى الله عليه وآله) وقرابته وأهل بيته (عليهم السلام)، ومن ثَمَّ فَلْننظر كيف سجّل لنا التاريخُ سيرة الخليفة مع صهرَيه، وابن خالته، وعمّه الحكم بن أبي العاص؟

أوّلًا: مقدار الأموال التي منحها عثمانُ لعمِّه الحكم بن أبي العاص من الخمُس.

في البدء وقبل عرض ما منحه عثمان لعمِّه الحكم، لا بُدّ من التوقّف في بيان سيرته في السُنّة النبويّة والتاريخ؛ أي الحكم بن أبي العاص، فمنها:

١ـ روى البلاذريّ (ت ٢٧٩هـ)، قائلًا:

(إنّ الحكم بن أبي العاص بن أميّة عمّ عثمان بن عفّان بن أبي العاص بن أميّة، كان جارًا لرسول الله [صلَّى الله عليه وآله] في الجاهليّة، وكان أشدَّ جيرانه أذىً له في الإسلام، وكان قُدومه المدينة بعد فتح مكَّة، وكان مغموصًا عليه في دينه؛ فكان يمرّ خلف رسول الله [صلَّى الله عليه وآله] فيغمز به ويخلج بأنفه وفمه، وإذا صلَّى قام خلفه فأشار بأصابعه، فبقي على تخليجه وأصابته خبلة، واطَّلع على رسول الله [صلَّى الله عليه وآله] ذات يوم وهو في بعض حُجر نسائه فعرفه وخرج إليه بعنزة، وقال:

«**مَنْ عَذِيري مِن هَذَا الوَزْغَةِ اللَّعين**»، ثمّ قال: «**لا يُسَاكِنُني ولا وُلْدُه**».

فغرّبهم جميعًا إلى الطائف، فلمّا قُبِضَ رسول الله [صلَّى الله عليه واله] كلَّم عثمان أبا بكر فيهم وسأله ردّهم، فأبى ذلك، وقال:

ما كنتُ لآوي طُرَداء رسول الله [صلَّى الله عليه وآله]. ثمّ لما استُخلفِ عمر كلَّمه فيهم فقال مِثْلَ قولِ أبي بكر. فلمّا استُخلف عثمان أدخلهم المدينةَ، وقال:

قد كنتُ كلَّمتُ رسول الله [صلّى الله عليه وآله] فيهم وسألته ردّهم، فوعدني أن يأذن لهم فقُبِض قبل ذلك، فأنكر المسلمون عليه إدخاله إيّاهم المدينةَ)[1].

(١) أنساب الأشراف، البلاذريّ: ج٥ ص ٥١٤.

٢ ـ وروى الحاكم في المستدرك عن عبد الله بن الزبير، قال:

(إنّ رسولَ الله (صلّى الله عليه وآله) لَعَنَ الحَكَمَ ووُلْدَه)[١].

لكن هذا الحال والعِداء لله ورسوله (صلّى الله عليه وآله) الذي عليه الحكم بن العاص لم يكن بحاجزٍ خليفة المسلمين عن بَذْلِ أموال رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وصَدَقات المسلمينَ أي الزكاةَ ودَفْعها له.

٣ـ فقد روى اليعقوبيّ (ت ٢٨٤هـ) عن عبد الرحمن بن يسار، قال:

(رأيت عامل صدقات المسلمين على سُوق المدينة إذا أمسى آتاها عثمانَ، فقال له:

ادفعها إلى الحكم بن أبي العاص)[٢].

٤ ـ روى البلاذريّ عن ابن عباس، قال:

(كان ممّا انكروا على عثمان أنّه ولّى الحكمَ بن أبي العاص صدقاتِ قضاعة؛ فبلغت ثلاثمائة ألف درهم فوهبها له حين أتاه بها)[٣].

فلمّا مات الحكم في المدينة صلّى عليه خليفةُ المسلمين وضَرَبَ على قبره فسطاطًا[٤]؛ تعظيماً له، أو لعلّ الخليفة أراد من الصحابة والتابعين نسيان لعنة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) للحَكَم فضرب لقَبْره فسطاطًا، أو لعلّ الخليفة لم يكن يعتقد ببقاء هذه اللّعنة؟!

---

(١) المستدرك على الصحيحين: ج٤ ص ٤٨١؛ فتح الباري، ابن حجر العسقلاني: ج١٣ ص٩؛ عمدة القاري، العيني: ج٢٤ ص ١٨٠.

(٢) تاريخ اليعقوبيّ: ج٢ ص ١٦٨.

(٣) أنساب الأشراف، البلاذريّ: ج٥ ص ٥١٥.

(٤) أنساب الأشراف، البلاذريّ: ج٥ ص ٥١٥.

إنها استفهامات كثيرة لا نجد إجابة لها إلا عند خليفة المسلمين.

ثانيًا: مقدار الأموال التي منحها عثمان بن عفّان لصهره الأول مروان بن الحكم من الخُمس.

تحدّثت المصادر التاريخيّة التي دوّنت سيرةَ الخليفة الأمويّ عثمان بن عفّان عن مقدار الأموال التي منحها لابن عمّه وصهره مروان بن الحكم.

وتحدّثت أيضًا عن سيرة مروان في حياة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، ودوّنت كثيرًا من الأمور الأساسيّة التي تكشف حاله مع رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم)، فكان منها:

١- روى المرّوزيّ (ت ٢٨٨هـ)، والحاكم النيسابوريّ (ت ٤٠٥هـ)، والدميريّ (ت ٨٠٨هـ)، عن عبد الرحمن بن عوف، قال:

(كان لا يُولد لأحد مولود إلّا أتى به النبيَّ (صلّى الله عليه [وآله] وسلم) فدعا له، فأدخل عليه مروان بن الحكم، فقال:

«هو الوَزَغُ أبن الوَزَغ، الملعونُ ابنُ الملعون».

فأعقبه الحاكم بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه[1].

ولقد اشتهرت هذه الحادثةُ والحديث النبويّ في مروان بن الحكم بين الصحابة وأبنائهم والتابعين؛ فقد نادى بها التابعون في مسجد رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) لمّا اجتمعوا مع عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة على خَلْع بيعة يزيد بن معاوية وقتال أهل الشام، وقد انضمّ مروان

(١) الفتن، نعيم بن حماد المروزيّ: ص٧٣، المستدرك على الصحيحين: ج٤ ص ٤٧٩، حياة الحيوان الكبرى: ج١ ص٩٥، فيض القدير للمناويّ: ج٢ ص٧٦.

بن الحكم إلى ابن عمّه يزيد، فنادى التابعون في مسجد رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) وعند منبره وهم يَنالون من مروان وأبيه الحَكم:

«الوَزَغُ ابنُ الوَزَغ»(١).

ولم ينته الحال عند هذا الحدّ، فقد ذكر المؤرِّخون وغيرهم عن مروان وإخوته العشرة وأبيهم الحَكَم ما يُلاحقهم من لَعْنِ رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) منذ ولادتهم؛ كما حدث مع مروان وإلى ما بعد موتهم نزولًا في أبنائهم وذُرّيتهم، وهي كالآتي:

٢ـ روى ابن عبد البر، والزمخشريّ، والزيلعيّ، وغيرهم عن عائشة، أنّها قالت لمروان بن الحكم بعد أنْ رفض أخوها البيعةَ ليزيد بن معاوية؛ وذلك أنّ معاوية كتب إلى مروان أنْ يُبايع الناسَ ليزيد، فقال عبد الرحمن:

«لَقَدْ جِئتُمْ بها هِرَقْلِيَّةً أَتُبَايِعُونَ لأَبْنائِكُم؟ فقال مَرْوَانُ: أيّها النّاسُ هُوَ الّذي قالَ اللهُ فيه:

﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا﴾ [سورة الأحقاف،١٧].

فسمعتْ عائشةُ فغَضِبَتْ، وقالتْ:

والله ما هُوَ بهِ وَلَو شِئْتُ أنْ أُسَمِّيه لَسَمَّيتُه، ولكنّ اللهَ لَعَنَ أباكَ وأَنْتَ في صُلْبه، فَأَنْتَ فَضَضٌ مِن لَعْنة الله»(٢).

٣ـ روى أحمد بن حنبل، عن أبي سعيدٍ الخدريّ، وحذف كلمة (بنو

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد: ج٥ ص٦٧، تاريخ دمشق، ابن عساكر: ج ٢٧ ص٤٣٠.

(٢) الاستيعاب، ابن عبد البر: ج١ ص ٣٦٠، الفايق في غريب الحديث: ج٣ ص ٣٩٨، تخريج الأحاديث، الزيلعيّ: ج٣ ص ٢٨٢.

أبي العاص) واستبدلها بكلمة (بنو فلان)، والحاكم النيسابوريّ، عن أبي ذرّ الغفاريّ (عليه الرحمة والرضوان)، عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلم)، أنّه قال:

«إذا بَلَغَ بَنُو أبي العاصِ ثلاثينَ رَجُلًا، اتّخَذُوا مالَ اللهِ دُوَلًا، وعِبادَ اللهِ خَوَلًا، ودينَ اللهِ دَغَلًا»[1].

وقد ذكر القلقشنديّ: أن مروان كان له إخوةٌ عشرة، وأبناءٌ عشرة، وأعمامٌ عشرة[2].

أما مقدار الأموال التي منحها الخليفةُ لابن عمِّه مروان وصِهره من سَهْم الله، وسَهْم رسوله (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، وسَهْم ذي القربى، فكان كالآتي:

١ـ روى ابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، قائلًا:

«إنّ عثمان أعطى خُمسَ الغزوة الثانية التي افتتح فيها المسلمون جميعَ أفريقيا»[3].

٢ـ روى ابن جرير الطبريّ (ت٣١٠هـ)، قائلًا:

«إنّ عبد الله بن سعد صالَحَ ملوكَ أفريقيا ليفتَدُوا أنفسَهُم على (ثلاثمائة قنطار ذهبًا) فأمر به عثمانُ لآلِ الحَكَم أو لمروان»[4].

٣ـ روى القرشيّ المصريّ (ت ٢٥٧هـ)، قائلًا:

(١) مسند أحمد: ج٣ ص٨٠، المستدرك، الحاكم: ج٤ ص٤٨٠، مجمع الزوائد، الهيثميّ: ج٥ ص٢٤١.

(٢) مآثر الأنافة في معالم الخلافة: ج٣ ص ٣٥٥.

(٣) الكامل في التاريخ، ابن الأثير: ج٣ ص ١٩.

(٤) تاريخ الطبريّ: ج٣ ص ٣١٤.

«إنّ عثمان أعطى مروانَ خُمْسَ غزوةِ أفريقيا الأُولى»[1].

٤ـ روى البلاذريّ (ت ٢٧٩) عن عبد الله بن الزبير، قال:

«أغزانا عثمان سنة سبعٍ وعشرين أفريقيةَ، فأصاب عبد الله بن سعد بن أبي سرح غنائمَ جليلةً، فأعطى عثمانُ مروانَ بن الحكم خُمْسَ الغنائم»[2].

٥ ـ روى الذهبيّ (ت: ٧٤٨هـ)، قائلًا:

«وصالَحَ ابن سعدٍ أهلَ إفريقية على أَلْفَي ألف دينارٍ وخمسمائة دينار»[3].

وهذا الأمر يفتح البابَ للبحث في عدد غزوات أفريقية؛ هل هي اثنتان أم ثلاثة أم أربعة؟

لكن الثابت في هذه الروايات: أنّ عثمان منح مروانَ بن الحكم خُمْسَ أموالِ القارّةِ الأفريقيّة، أمّا كيف تصرّفَ مروانُ بن الحكم بخُمْس القارّة الأفريقيّة؟ فهذا سؤال يُجيبنا عليه البلاذريُّ، فيقول:

«لمّا بنى مروان دارَه بالمدينة دعا الناسَ إلى طعامه، وكان المسوّر فيمن دعا، فقال مروان وهو يُحدّثهم: واللهِ ما أنفقتُ في داري هذه من مال المسلمين درهمًا فما فوقه.

فقال المسور:

لو أكلتَ طعامَكَ وسكَّتَ لكانَ خيرًا لك، لقد غزوتَ معنا فأخذتَ أموالَ المسلمين، فشكاه مروانُ إلى عروةَ، وقال: يغلظ لي، وأنا له مُكْرِمٌ مُتَّقٍ»[4].

---

(١) فتوح مصر وأخبارها، القرشّي المصريّ: ٣٢٩.
(٢) أنساب الأشراف: ج٥ ص ٥١٥.
(٣) تاريخ الإسلام: ج٣ ص٣٢١.
(٤) أنساب الأشراف: ج٥ ص ٥١٥.

ولم يكن المِسْوَر بن مخرَمَة هو المعترض الوحيد على إعطاء خليفة المسلمين خُمْسَ القارّة الأفريقيّة لطَريد رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وفَضَضٌ من لَعنته، وإنما اعترض الكثيرُ من المسلمين، ومنهم:

أسلم بن أوس بن بحرة الساعديّ الخزرجيّ؛ وهو الذي منع الناسَ من أن يُدفَنَ عثمان بالبقيع، فقد أنشد في هذه الأموال، فقال:

أُقْسِمُ بِاللهِ رَبِّ العِبَادِ ... مَا تَرَكَ اللهُ خَلْقَاً سُدَىَ

دَعَوْتَ اللَّعِيْنَ فَأَدْنَيْتَهُ ... خِلَافًا لِسُنَّةِ مَنْ قَدْ مَضَى

وَأَعْطَيْتَ مَرْوَانَ خُمْسَ الْعِبَادِ ... ظُلْمًا لَهُمْ وَحَمَيْتَ الحِمَى[1]

ثالثًا: مقدار الأموال التي منحها عثمان لابن خالته عبد الله بن أبي سرح من الخُمْس.

قبل الشُّروع في بيان ما أعطاه عثمان بن عفّان لابن خالته وأخيه من الرضاعة؛ عبد الله بن سعد بن أبي سرح، نتوقّف مع القارئ في قراءة حاله مع رسول الله (صلّى الله عليه وآله) لنرى على أيِّ سُنّةٍ كان خليفةُ المسلمين؛ بل إلى أيِّ سُنّةٍ يدعو أهلَ الجماعة للتمسُّك بها؛ أهي سُنّة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) أم سُنّة أبي بكر، أم سُنّة عمر، أم سُنّة عثمان أم سُنّة معاوية، أم سُنّة يزيد أم سُنّة مروان بن الحكم؟ فكلُّ هؤلاء ومَن جاء بعدهم لهم سُنَنٌ و (اجتهادات)؛ بحسب ما يقول ابن تيمية وتلامذته عبر دعوى التمسّك بالسَّلَف الصّالح ؟!!!

(١) أنساب الأشراف، البلاذريّ: ج٥ ص ٥٢، المختصر في أخبار البشر، أبي الفدا: ج١ ص ١٦٩.

وعليه:

١ـ فقد روى الحاكمُ النيسابوريّ في المستدرك على صحيح البخاريّ ومسلم، قائلًا:

(فأمّا عبد الله بن سعد ابن أبي سرح فإنّ الأخبار الصحيحة ناطقة بأنّه كان كاتبًا لرسول الله (صلّى الله عليه [وآله] وسلّم)، فظهرت خياناتُه في الكتابة، فعزلَهُ رسولُ الله (صلّى الله عليه [وآله] وسلّم)، فارتدّ عن الإسلام ولَحِقَ بأهل مكّة، فكان رسولُ الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) أباحَ دمَهُ يوم الفَتْح فلم يُقتل حتّى جاء به عثمان وقد راجع الإسلام، فأَمّنَهُ رسول الله (صلّى الله عليه [وآله] وسلّم) وحقن دمه)[1].

٢ـ وروى الطبريّ، وابن عبد البر، والبغويّ، والقرطبيّ، وابن الأثير، وغيرهم:

أنّه (أسلَمَ قبل الفَتْح وهاجر، وكان يكتب الوحيَ لرسولِ الله (صلّى الله عليه [وآله] وسلّم) ثمّ ارتدَّ مُشرِكًا، وصار إلى قريش بمكّة، فقال لهم:

إنِّي كنتُ أصرِفُ محمّدًا حيثُ أردتُ، كان يُملي عليَّ: (عزيز حكيم) فأقول: (عليم حكيم)، فيقول:

«**نعم، كلٌّ صواب**».

فلمّا كان يوم الفَتْح أمر رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) بقَتْله، وقَتْلِ عبد الله بن خطل، ومقيس بن حبابة، ولو وُجدوا تحتَ أستار الكعبة، ففرَّ عبد الله بن سعد بن أبي السرح إلى عثمان وكان أخاه من الرضاعة، فغيّبه

(١) المستدرك: ج٣ ص ١٠٠.

عثمان حتّى أتى به رسول الله (صلّى الله عليه [وآله] وسلّم) بعد ما اطمأنّ أهلُ مكّة، فاستأمنه له، فصمتَ رسول الله (صلّى الله عليه [وآله] وسلم) طويلًا، ثمّ قال:

«**نعم**».

فلمّا انصرف عثمانُ، قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) لَمَنْ حولَهُ:

«**ما صَمْتُّ إلّا لِيَقُومَ إلَيْهِ بَعْضُكُمْ فَيضْرِبَ عُنُقَهُ**».

وقالَ رجلٌ من الأنصارِ: فَهَلَّا أَوْمَأْتَ إِلَيَّ يا رسولَ اللهِ؟ فقال:

«**إنَّ النبيَّ لا يَنْبغي أنْ يَكُونَ لَهُ خَائِنَةُ الْأَعْيُنِ**»[1].

٣ـ وروى أبو داود في سُنّنه، قائلًا:

(وأمّا ابنُ أبي السرح فإنّه اختبأ عند عثمان، فلمّا دعا رسولُ الله (صلّى الله عليه [وآله] وسلّم) الناسَ إلى البيعة جاء به حتّى أوقفه على رسول الله (صلّى الله عليه [وآله] وسلّم)، فقال:

يا نبيَّ الله، بايعْ عبدَ الله، فرفَعَ رَأْسَهُ فَنظَرَ إليهِ ثلاثًا، كلُّ ذلكَ يَأْبَى، فبايَعَهُ بعدَ ثَلَاثٍ، ثمّ أقبلَ على أَصْحَابِه، فقال:

«**أَمَا كَانَ فِيْكُمْ رَجُلٌ رَشِيْدٌ يَقُومُ إلى هَذَا حَيْثُ رَآني كَفَفْتُ يَدَيَّ عن بَيْعَتِه فَيَقْتُلُهُ**»؟

فقالوا: ما ندري يا رسولَ اللهِ ما في نفسِكَ، ألَا أَومَأْتَ إلينا بِعَينِكَ؟، قال:

---

(١) الاستيعاب، ابن عبد البر: ج٣ ص ٩١٨؛ تاريخ الطبري: ج٢ ص ٢٣٥؛ معالم التنزيل، البغوي: ج١ ص ٨٦؛ تفسير القرطبي: ج٧ ص ٤٠؛ اسد الغابة: ج٣ ص ١٧٣.

«إنّهُ لا يَنبَغِي لنَبيٍّ أنْ تكونَ لَهُ خَائِنَةُ الأَعْيُنِ»[1].

إلاّ أنّ خليفةَ المسلمين (الرّاشِد) لم يزل يحِنُّ على أخيه عبد الله بن أبي السرح، ولم يهتمّ لفِعْلِ رسولِ الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) فيه، أو في عمِّه الحكم ووُلْده؛ فقام يبذل سَهْمَ اللهِ وسَهْمَ رسولهِ (صلّى الله عليه وآله) له، فمِمّا رواه المؤرِّخون في ذلك:

١ ـ قال ابن الأثير:

«أعطى عثمانُ، عبدَ الله بن أبي السرح خُمْسَ الغزوة الأُولى لأفريقيا»[2].

٢ـ روى ابنُ أبي الحديد المعتزليّ، قائلًا:

إنّ عثمان «أعطى عبدَ الله بنَ أبي سرح جميعَ ما أَفَاء اللهُ عليه من فَتْحِ أفريقية بالمغرب؛ وهي من طرابلس الغرب إلى طنجة من غير أنْ يشركه فيه أحدٌ من المسلمين»[3].

أمّا مقدار الأموال التي أعطاها الخليفةُ لابن عمِّه وصِهره على ابنته عائشة، وهو الحارث بن الحكم بن أبي العاص، فهي كالآتي:

رابعًا: مقدار الأموال التي منحها عثمانُ لصِهره الثاني عثمان بن الحارث بن الحكم بن العاص من الخُمْس.

لقد مرَّ سابقًا أن رسولَ الله (صلّى الله عليه وآله وسلم) لَعَنَ الحكمَ بن

(١) سنن أبي داود: ج١ ص ٦٠٧؛ تاريخ الطبري: ج٢ ص ٢٣٥، معالم التنزيل: ج١ ص ٨٦؛ تفسير القرطبيّ: ج٧ ص ٤٠، أُسد الغابة: ج٣ ص ١٧٣.

(٢) تاريخ ابن الأثير: ج٣ ص ٩١.

(٣) شرح نهج البلاغة: ج١ ص ١٩٩.

أبي العاص ووُلْده؛ ومنهم الحارث الذي تزوج من عائشة بنت عثمان بن عفّان، فأعطاه من الخُمْس ما يلي:

١ ـ روى البلاذريّ (ت ٢٧٩هـ)، وابن أبي الحديد المعتزليّ (ت ٦٥٦هـ):

«أنّ عثمانَ أعطى الحارثَ بنَ الحكم ثلاثمائة ألف درهم»[١].

٢ـ روى ابن قتيبة الدينوريّ (ت ٢٧٦هـ) والبكريّ الأندلسيّ (ت ٤٨٧هـ) والشوكانيّ (ت ١٢٥٥هـ)، وغيرهم:

أنّ عثمان أعطى «مَهْزُوْر - بفتح الميم وسكون الهاء بعدها زاي مضمومة ثمّ واو ساكنة، ثم راء - وهو وادي بني قُريظة بالحجاز؛ قال البكريّ في المعجم: هو وادي من أودية المدينة، وقيل: موضع سُوق المدينة، وكان قد تصدّق به رسولُ الله [صلّى الله عليه وآله] على المسلمين، فَأَقْطَعَهُ عثمانُ الحارثَ بن الحكم أخا مروان»!![٢]

وعليه: فهذه سُنّة عثمان بن عفّان (ثالث الخلفاء الراشدين) في أموال الخُمْس؛ وهي ثلاثة أسهم لله ولرسوله الله (صلّى الله عليه وآله)، ولذي القربى، والتي عَارَضَ فيها سِيرة الشيخين أبي بكر وعمر وما سنّوه في هذه الأموال؛ ولاسيما أبا بكر التي جعلها في الصَّدَقات، وقد جاءته بضعةُ النبوّة وصفوة الرسالة فاطمةُ (صلوات الله وسلامه عليها وعلى أبيها وبعلها وبنيها) تطالبه بحقوقها التي صادرها بقوّة السلطة.

---

(١) أنساب الأشراف: ج٥ ص ٥٤١.

(٢) المعارف: ص ١٩٥، الروض المعطار، الحميديّ: ص ٥٦٠، معجم ما استعجم، البكريّ: ج٤ ص ١٢٧٥، نيل الأوطار، الشوكانيّ: ج٦ ص ٥١؛ شرح نهج البلاغة: ج١ ص ١٩٨.

والسؤال الذي يفرضه البحثُ:

أيـن أصبـح قولـه تعـالى: ﴿**وَاعْلَمُـوا أَنَّـمَا غَنِمْتُـمْ مِـنْ شَيْءٍ فَـأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَـهُ وَلِلرَّسُـولِ وَلِـذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَـاكِينِ وَابْـنِ السَّـبِيلِ إِنْ كُنْتُـمْ آَمَنْتُـمْ بِـاللَّهِ وَمَـا أَنْزَلْنَـا عَلَى عَبْدِنَـا يَـوْمَ الْفُرْقَـانِ يَـوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَـانِ وَاللَّهُ عَـلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [الأنفـال:٤١]؟

وأين حديث: «**نَحْنُ مَعَاشِرُ الأَنْبياءِ لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَة**»؟.

وحديـث: «**خَـيْرُ الْقُـرُونِ قَـرْنِيْ**»، وحديـث: «**عَلَيْكُـمْ بِسُـنَّتِي وسُـنَّةِ الْـخُلَفَاءِ الرَّاشِـدينَ المَهْدِيّـين**».

بـل أيـن السنّة النبويّـة، وأيـن الرُّشـد، وأيـن الهـدى، ولمـن يتبـع المسـلمُ وسُـنّن الخلفـاء تُخالـف القـرآن والسُـنّة وتعارضهـما، بـل وتُخالـف بعضهـا بعضًا؟!!

ألم يكـن عثـمانُ قـد سَـمِعَ مـن النبـيِّ (صـلّى الله عليـه وآلـه) هـذه الأحاديـث!! فلـماذا يُخالـف قـولَ رسـولِ الله (صـلّى الله عليـه وآلـه) ويتصـرّف في أموالـه وسَـهْم الله وسَـهْم رسـوله وسَـهْم ذي القربـى، فيُخصِّصهـا لعَمِّـه الحكـم بـن أبي العـاص ووُلْـدِه الذيـن لعنهـم رسـولُ الله (صـلّى الله عليـه وآلـه) ولأخيـه مـن الرضاعـة وصِهْرَيـه؟!!

أم إنّ النبـيَّ (صـلّى الله عليـه وآلـه) بـريء مـن هـذه الأحاديـث؟!! فمعـاذ الله وحاشـا لرسـوله أنْ يكـون سـيد المرسـلين أوّل المخالفـين لشريعـة ربّ العالمـين، فيعـارض القـرآن الكريـم.

﴿**قُـلْ هَـلْ مِـنْ شُرَكَائِكُـمْ مَـنْ يَهْـدِي إِلَى الْحَـقِّ قُـلِ اللَّهُ يَهْـدِي لِلْحَـقِّ أَفَمَـنْ يَهْـدِي إِلَى الْحَـقِّ أَحَـقُّ أَنْ يُتَّبَـعَ أَمَّـنْ لَا يَهِـدِّي إِلَّا أَنْ يُهْـدَى فَمَا لَكُـمْ كَيْـفَ تَحْكُمُـونَ**

* وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ * وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة يونس، ٣٥-٣٧].

المسألة الثالثة: معارضة عثمان للقرآن والسُنّة وسيرة الشيخين في أرض فدك.

إنّ أوّل مَن خالف وعارَض سُنّةُ أبي بكرٍ بنَحْوٍ عامٍّ وجَليٍّ وكُلّيّ في أموال رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وأرض (فدك) وجَعَلها في الصدقات هو عثمان بن عفّان.

وأمّا الخُمس فقد مرّ بيانُ جزءٍ منه، وأمّا أرض (فدك) - هبَةُ الله ورسوله (صلّى الله عليه وآله) لبَضْعته فاطمة (صلوات الله وسلامه عليها وعلى أبيها وبعلها وبنيها) - فقد منحها عثمان لصِهْره مروان بن الحكم.

فقد روى كلٌّ من ابن قتيبة الدنيوريّ (ت ٢٧٦هـ)، والبكريّ الأندلسيّ (ت ٤٨٧هـ)، وابن أبي الحديد المعتزليّ (ت ٦٥٦هـ)، والحميري (ت ٩٠٠هـ)، والشوكانيّ (ت ١٢٥٥هـ)، وغيرهم:

أنّ عثمان بن عفّان: (أقطع مروانَ فدكَ، وهي صدقة رسول الله [ﷺ])[1].

قال المعتزليّ بعد أنْ أوردَ الخبر:

«وقد كانت فاطمة [عليها السلام] طَلَبَتْها بعد وفاةِ أبيها [صلوات الله

(١) المعارف: ص١٩٥، معجم ما استعجم: ج٤ ص١٢٧٥، شرح نهج البلاغة: ج١ ص١٩٨، الروض المعطار في خبر الأقطار: ص٥٦٠؛ نيل الأوطار: ج٦ ص٥١، جواهر المطالب، الباعونيّ: ج٢ ص١٧٩.

عليه وآله] تارةً بالميراث، وتارةً بالنِّحلة، فدُفِعَتْ عنها»[1].

إنّ قولَ ابن أبي الحديد المعتزليّ يكشف عن جملةٍ من الأمور؛ منها:

١ـ إنّ الإقرار بمعارضة عثمان بن عفّان لسُنّة أبي بكر في نِحْلة بضعة النبوّة فاطمة (عليها السلام) لم يكن من الأمور التي تروق لأعلام أهل السُنّة والجماعة بكلِّ فرقهم ومشاربهم الفقهيّة والفكريّة، ومنها الفكر الاعتزالي، إلّا أنّها حقيقة مُرَّة لا يمكن إنكارها لثُبوتها في التاريخ.

٢ـ إنّ تبرَير فِعْلِ عثمان بهذه المعارضة لسُنّة أبي بكر، بقولهم: «وهِيَ صَدَقَةُ رَسُولِ الله [صلّى الله عليه وآله]» لم يكن له أيُّ أَثَرٍ في تغيير هذه الحقيقة، بل إنّه زاد الأمر سوءً؛ وذلك أنّه كشف عن مخالفة عثمان ومعارضته لشرع الله تعالى بتقديمه صدقة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) إلى صهره مروان بن الحكم، الملعون على لسان سيِّد الخَلْق (صلّى الله عليه وآله) والوَزَغُ ابنُ الوَزَغِ كما مرَّ بيانه مع مصادره، وحبسها - أي صدقة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) - عن المسلمين، فضلًا عن معارضته لسُنة أبي بكر وسنّة عمر بن الخطّاب في أرض (فدك)، فكان له الأثرُ البالغ في بيان ظُلامة بضعة النبوّة، وصفوة الرسالة فاطمة (صلوات الله وسلامه عليها وعلى أبيها وبعلها وبنيها).

٣ـ إنّ قولَ ابنِ أبي الحديد في ظلامة فاطمة (عليها السلام) ومطالبتها بنِحْلتها من أبي بكر:

«وقد كانتْ فاطمةُ (عليها السلام) طَلَبَتْهَا بعدَ وفاةِ أبيها [صلوات الله عليه وآله] تارةً بالميراث، وتارةً بالنِحْلة، فَدُفِعَتْ عنها»، هو من المغالطات،

(١) شرح نهج البلاغة: ج٢ ص١٥٤.

بل والتخليط في الدعوى، فكان شريكاً بهذه الظلامة؛ فقد نسب - والعياذ بالله - إلى بضعة النبوّة (عليها السلام) عدمَ المعرفة بالحُكم الشرعيّ وأنّها حاولت الحصول على (فدك) بشتى الطُّرق.

وذلك أنّ دعوى الإرث مغايرة في عنوانها وأحكامها لعنوان الهبة والنِّحلة، فكيف يصحّ - والعياذ بالله - أنْ تُطالبَ فاطمةُ (عليها السلام) بـ(فدك) عن طريق الإرث ولها في الإرث شركاء، وفي الهبة ليس لها شريك، أفتأكلُ - مَنْ طهرّها اللهُ من الرِّجس تطهيرًا - ما ليس لها مِن المال وحقوق الآخرين، أيكون التعصّبُ لسُنّة الشيخين مُطْبِقاً على العقول إلى هذا الحد؟!!

نعوذ بالله من غضب الله، وغضب رسوله (صلّى الله عليه وآله)، وغضب بضعته فاطمة (عليها السلام) وإيذائها ومن سوء المنقلب، قال تعالى:

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ [سورة الأحزاب،٧].

٤ ـ لقد مَنّ اللهُ علينا - فلَهُ الحَمْدُ على فضله وفضل رسوله (صلّى الله عليه وآله) - بإفراد دراسةٍ في هذه المتبنّيات التي أطلقها المعتزلة في آثار تقديم المطالبة بالإرث على النِّحل، والموسومة بـ:

(ردُّ ادّعاء الجبائيّ والمعتزليّ بتقديم فاطمة المطالبة بإرث النبيّ (صلّى الله عليه وآله)، قراءة في مقاصديّة ادّعاء أبي عليّ الجبائيّ وابن أبي الحديد المعتزليّ بتقديم فاطمة (عليها السلام) المطالبة بالإرث على أرض (فدك) وأثره في نَفْيِ حَقِّها)[1].

---

(١) إصدار مؤسّسة علوم نهج البلاغة، العتبة الحسينيّة المقدسة، ط١، دار الوارث، كربلاء لسنة ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

وأثبتنا عبر الدراسة أنّ أوّل ما طالبت به البضعة النبويّة (صلوات الله وسلامه عليها وعلى أبيها وبعلها وبنيها) من حقوقها هو النِحْل، فردّها أبو بكر؛ وذلك بضَمِّه أرض فدك إلى أموال النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) وأنّه (لا يُورّث).

ثمّ طالبت بعد ذلك بالإرث واحتجّتْ بكتاب الله تعالى في وراثة الأنبياء (عليهم السلام) وعموم القرآن في الإرث وإطلاقه، فمنعها بقوله: (لا نُورِّث).

ثمّ منعَ عنها طُعْمَتها من حصن الكتيبة، وسَهْمها من الخُمس في ذي القربى، بقوله: (لا نُورِّث).

لكنّ رسولَ الله (صلّى الله عليه وآله) أصبح عند خلفاء المسلمين من عمر بن الخطاب إلى آخر خليفة عرفَهُ المسلمونَ في حياتهم أنّه (يُورِّث)، وماله لم يكن صَدَقةً، بل هو مباح لهم يُنفقونه حيث ما يشتهون ولا عنه يُسألون، فعارَضُوا بذلك سُنّة أبي بكر في حقوق بضعة النبوّة وصفوة الرسالة (عليها السلام)، فيا لله ولظلامة فاطمة.

المبحث الرابع

ما كشفه التاريخ عن إجراءات الخليفة الأمويّ معاوية ومعارضتها لحديث «عَلَيْكُمْ بِسُنّةِ الخُلَفاءِ الرّاشِدِيْنَ المهْدِيّينَ» فاحتاج إلى الإصلاح

المسألة الأولى: تنكيلُه بالصحابة والتابعين في المدينة ومكّة والطائف قبل تَولّيه الخلافة.

لم يشهد الإسلامُ ولاسيّما الخلافة الإسلاميّة - بمفهومها الذي قرّره أهل السُنة والجماعة -من المتغيرّات والإجراءات المخالِفة والمعارِضة للقرآن والسُنّة وسيرة الخلفاء الذين وسمهم الحديث (بالراشدين المهديّين)، مثل ما شهدته خلافةُ معاوية بن أبي سفيان، ولاسيّما أن هذه المتغيرّات قد بدأت منذ أنْ وضعه عمرُ بن الخطّاب على ولاية الشام، وأثبته عثمانُ بن عفّان الأمويّ فيها حتّى بُويع للإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بالبيعة على الحكومة والخلافة الإسلامية فعزله عنها فامتنع، بل وجيّش الجيوش لمحاربته (عليه السلام) من الساعات الأولى لتولّيه الخلافة عبر تأنيب الناس عليه في الشام بذريعة المطالبة بدم عثمان، ثمّ تجهيز أهل الشام للزَّحْف إلى الكوفة، فالتقى الجيشان في (صفِّين) ووقعت المعركة التي انتهت بالتحكيم، وما حِيك فيها من المكر والخديعة بين أبي موسى الأشعريّ ممثّلًا للتفاوض عن أهل العراق، وبين عمرو بن العاص ممثّلًا عن أهل الشام، فانتهى الأمر بالخديعة؛ ولمّا أحسّ أهلُ العراق بأنّهم خُدِعوا طالبوا الإمام عليًّا (عليه السلام)بنقَضْ النتيجة والرُّجوع إلى القتال، فأبى أنْ يستجيبَ لهم بعد أنْ خالفوه في بَدْوِ أمرهم؛ ممّا أدّى إلى مُروقهم من البيعة وخرجوا عليه يُقاتلونه؛ فكانت وقعة (النهروان) التي قُتل فيها الخوارج .

إلّا أنّ معاوية لم يكفّ عن غايته بالوصول إلى الخلافة بعد هذا الوضع الذي وجد فيه فرصة كبيرة قد لا تُعوَّض فسارع؛ بإرسال بسر بن أبي أرطأة إلى المدينة ومكّة والطائف واليمن وما بينها من المدن؛ للتنكيل بأهلها وإذلالهم وقَتْلِ مَنْ كان على حُبِّ الإمام عليٍّ(عليه السلام).

فقد روى ابن أعثم الكوفيّ في أحداث سنة أربعين للهجرة، أنّ معاوية: «دعا بُسْرَ بن أبي أرطاة وكان قاسيَ القلب، سفّاكًا للدماء، لا رأفةَ عنده ولا رحمة، فوجّهه إلى اليمن وأمره أنْ يأخذ طريقَ الحجاز والمدينة ومكّة حتّى ينتهي إلى اليمن، وقال له:

لا تنزل على بلدٍ أهله على طاعة عليٍّ إلّا بَسطْتَ عليهم لسانَك؛ حتى يَروا أنّهم لا نجاةَ لهم منك، وأنّك محيطٌ بهم، ثمّ اكفُفْ عنهم وادْعُهُم إلى البيعةَ لي، فمَنْ أَبَى فاقْتُله، واْقتُلْ شيعةَ عليٍّ حيثُ كَانُوا»[1].

ثمّ جهّزه بجيشٍ من أهل الشام وقوامه ثلاثة آلاف وقال له: «سِرْ حتّى تَمرَّ بالمدينةِ فَاطْرُدِ النَّاسَ، وأَخِفْ مَنْ مَررْتَ به، وانهَبْ أموالَ كُلِّ مَنْ أصبتَ له مالًا ممَّنْ لم يكُنْ يدخُلُ في طَاعَتِنا، فإذا دخلتَ المدينةَ فَأَرِهِمْ أنَّك تُريدُ أنفُسَهم، وأَخْبِرْهُم أنّه لا بَراءةَ لَهُم عِندَك ولا عُذْرَ، حتّى إذا ظَنُّوا أنّكَ مُوقِعٌ بهم فاكْفُفْ عَنهُم، ثُمّ سِرْ حتّى تدخُلَ مكّةَ ولا تَعرَّضَ فيها لأَحَدٍ، وأَرْهِبِ النّاسَ مِنْكَ فيما بينَ المدينةِ ومكّةَ، واجْعَلْهُم شَرَدَاتٍ، حتّى تأتي صَنْعَاءَ والجُنْدَ فإنّ لنا بهما شيعةً، وقد جَاءَني كتابُهُمْ»[2].

(١) الغارات: ج٢ ص٥٨٩.

(٢) الغارات: ج٢ ص٦٠٠.

ولم يتأخّرْ بُسْرُ في خروجه، فقد سارع الخُطى ليصل إلى المدينة وذلك بوصفها الأقرب إلى الشام، فضلًا عن أنّها محلُّ الخلافة والمكان الذي قُتل فيه الخليفة الثالث عثمان بن عفّان، فما الذي فعله بأهلها وجُلُّهم من الأنصار والمهاجرين والتابعين؟

١ـ تنكليه بأهل المدينة ولاسيّما الصحابة، فشتمهم وأحْرَقَ دُورهم وشَبَّههم باليهود؟.

قال ابن أعثم الكوفيّ: «فخرج بُسْرُ بن أبي أرطاة في ذلك البعث حتّى أتى دير مران فعرضهم، فسقط منهم أربعمائة ومضى في ألفين وستمائة، ثمّ بمَنْ تخلّف معه من جيشه، وكانوا إذا وَردُوا ماءً أخذوا إبلَ أهلِ ذلك الماء فركبوها وقادوا خُيولَهم حتّى يَرِدُوا الماءَ الآخر، فيرِدُونَ تلك الإبل فيركبون إبل هؤلاء، فلم يزل يصنع ذلك حتّى قَرُب من المدينة .

وقد رُوِي أنّ قضاعةَ استقبلتهم يَنحرون لهم الجزر حتّى دخلوا المدينة، وعامِلُ عليٍّ (عليه السلام) على المدينة يومئذٍ أبو أيوّب الأنصاريّ فخرج عنها هاربًا، ودخل بُسْر المدينةَ، فخطب الناسَ وشَتَمَهُم وتَهدّدهم يومئذٍ وتَوعّدَهُم، وقال:

(شاهت الوجوه، إنّ اللهَ ضرب ﴿**مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا**﴾[1] وقد أوقع اللهُ ذلك المثَلَ بحَيِّكُم وجعلَكُم أَهْلَه، كان بلدُكم مهاجر النبيّ [صلّى الله عليه وآله وسلم] ومنزله وفيه قبره ومنازل الخلفاء

(١) سورة النحل من الآية: ١١٢، وتمامها: ﴿**وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ فَأَذَاقَهَا اللهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ**﴾.

من بعده، فلم تشكروا نعمةَ ربِّكم ولم تَرْعَوا حقَّ أئمّتِكُم، وقُتِل خليفةُ الله بين أظهُرِكُم فكنتُم بين قاتلٍ وخاذلٍ وشامتٍ ومتربِّص، إنْ كانت للمؤمنين قُلْتُم: ألم نكن معكم؟ وإنْ كان للكافرين نصيبٌ قُلْتُم: ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين)، ثمّ شَتَمَ الأنصارَ!!، فقال:

(يا معاشرَ اليهود، وأبناء العبيد، بني زُريق، وبني النجار، وبني سالم، وبني عبد الأشهل، أمَا والله لأُوقِعَنّ بكم وقعةً تُشفي غليلَ صدور المؤمنين وآلِ عثمان، أمَا والله لأدَعنّكَم أحاديثَ كالأُمم السالفة)، فتهدّدهم حتّى خاف النّاسُ أنْ يُوقعَ بهم؛ فَفزِعُوا إلى حُويطب بن عبد العزىّ، ويُقال: إنّه زوج أُمّه، فصعد إليه المنبرَ فناشده، وقال:

عشيرتُك وأنصارُ رسول الله [صلّى الله عليه وآله] وليسوا بقتلةِ عثمانَ، فلم يزلْ به حتّى سَكَن، فدعا الناسَ إلى بيعةِ معاويةَ فبايعوا، ونزل بُسْر فأحرق دُورًا؛ أحرق دار زُرارة بن جرول أَحَد بني عمرو بن عوف، ودار رفاعة بن رافع الزرقيّ، ودار أبي أيّوب الأنصاريّ، وفقد جابرَ بن عبد الله الأنصاريّ، فقال:

(ما ليَ لا أرى جابرًا يا بني سَلَمَة ؟ لا أمانَ لكُم عِندي أو تأتُوني بجابر بن عبد الله الأنصاريّ).

فعاذ جابرُ بأُمِّ سَلَمَة - رضي اللهُ عنها - فأرسلتْ إلى بُسْر بن أبي أرطاة، فقال: (لا أُؤمنه حتّى يُبايع)، فقالتْ له أُمّ سَلَمَة: اذهبْ فَبايِعْ، وقالت لابنها عمر: اذهبْ فَبايِعْ، فذهَبَا فَبَايَعَا، وفي لفظٍ أنّها قالت لجابر: (يا بُنَي انطلقْ فَبايِعْ، احْقِنْ دَمَك ودِمَاءَ قومِك، فإنّي قد أَمرْتُ ابنَ أخي أنْ يذهبَ فيبُايِع،

وإنّي لأعلَمُ أنّها بيعةُ ضلالةٍ) .

فأقامُ بُسْر أيّامًا، ثمّ قالَ لَهُم: (إنّي قَدْ عَفَوْتُ عنْكُم وإنْ لم تكونوا لذلك بأَهْلٍ، ما قومٌ قُتِل إمامُهم بين ظَهْرانيهم بأَهْلٍ أنْ يُكَفَّ عَنْهُم العذابُ، ولَئِنْ نالَكُم العَفْوُ مِنِّي في الدنيا فإنِّي لَأَرْجُو أنْ لا تنالَكُم رحمةُ اللهِ في الآخرة، وقد اسْتَخْلَفْتُ عليكُم أبا هريرةَ فإيّاكُم وخلافه»[1]

٢ـ تنكيلُه بأهل مكّةَ وشتْمُهم وتشريدُهم وذَبْحُه طِفْلينِ لعُبيد الله بن العبّاس عمّ النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)؟.

قال ابن أعثم الكوفيّ: « ثمّ خرجَ إلى مكّةَ، فقتل في طريقه رجالًا، وأخذ أموالًا وبَلَغَ أهلَ مكّةَ خَبرُه فتنحّى عنها عامّةُ أهلِها، وتراضَى الناس بشيبة بن عثمان أميرًا لمّا خرج قثم بن العباس عنها، فخرج إلى بُسْر قومٌ من قريشٍ فتلقّوه، فشتمهم!! ثمّ قال:

(أمَا واللهِ لو تُرِكْتُ ورأيي فيكُم لمّا خَلَّيْتُ فيكم رُوحًا تمشي على الأرضِ)، فقالوا: ننشدك الله في أهلك وعشيرتك؟ فَسَكَتْ، ثمّ دخل فطاف بالبيت وصلّى ركعتين، ثمّ خطبهم، فقال:

(الحمد لله الذي أَعَزَّ دَعوتَنا، وجَمَعَ أُلفتَنا، وأذلّ عَدُوَّنا بالقَتْل والتشريد، هذا ابن أبي طالب بناحية العراق في ضنكٍ وضيق، قد ابتلاه الله بخطيئته، وأسلمه بجريرته، فتفرّق عنه أصحابُه، نَاقِمينَ عليه، ووَلِيَ الأمرَ معاويةُ، الطالبُ بدَمِ عثمانَ، فبَايِعُوا ولا تَجعلوا على أنفسَكُم سبيلًا)، فبَايَعُوا، وفَقَدَ سعيدَ بن العاص فَطلَبَهُ فلم يَجده، وأقام أيّامًا ثمّ خطبهم فقال:

(١) الغارات: ج٢ ص٦٠١ – ٦٠٧.

يـا أهـلَ مكّـةَ إنّي قـد صَفَحْـتُ عنكُـمْ فإيّاكُـم والخِـلاف، فـوالله لَئِـنْ فَعلتُـم لَأَقْصِـدَنّ منكُـم إلى التـي تُبـيرُ الأصـلَ، وتُحْـرِبُ المـالَ، وتُخَـرِّبُ الديـارَ»[١].

قـال ابـن أعثـم: (إنّ أهـلَ مكّـةَ لمـاّ بلغَهُـم مـا صَنَـعَ بُـسْر خَافُـوا وهَربُـوا، وخـرجَ ابْنَـا عُبَيـد الله [بـن العبّـاس بـن عبـد المطّلـب] وأُمُّهـما جُوَيريَـةُ، وهُمـا غُلامـانِ مـعَ أهـلِ مكّـةَ فأَضَلُّوهُمَـا عنـد بئـر ميمـون[٢]، وهَجَـمَ عليهـما بُـسْرٌ فأخَذَهُمـا فَذَبَحَهُـما، فخـرجَ نُسـوةٌ مـن بنـي كنانـة، فقالـتْ امـرأةٌ منهـن: هـذه الرجـالُ تَقتلُهـا فعـلامَ تقتـلُ الوِلْـدَانِ ؟ والله مـا كَانـوا يَقتُلـونَ في الجاهليّـةِ ولا في الإسـلام، والله إنّ سُـلطانًا لا يَشـتَدُّ إلّا بقَتْـلِ الضرعِ الضَّعيـفِ، والمدرهـم الكَبـيرِ، ورَفْـعِ الرَّحمَـةِ، وقَطْـعِ الأَرْحَـام، لَسُـلطانُ سُـوءٍ، فقـال بُـسْرٌ: والله لَهَمَمْـتُ أَنْ أَضَعَ فيكُـنَّ السَّـيفَ، قالـتْ: والله إنّـه لَأَحَـبُّ إليّ إنْ فَعَلْتَـهُ، فقالـتْ أُمُّهـما جُويريـةُ:

هَـا مَـنْ أَحَـسَّ بُنَيَّـيَّ الَّذَيْـنِ هُمَـا ... كَالدُّرَّتَيـن تَشَظَّى عَنْهُمـا الصَّدفُ
هَـا مَـنْ أَحَـسَّ بُنَيَّـيَّ الَّذَيْـنِ هُمَـا ... سَمْعِـيْ وَقَلْبِـيْ فَقَلْبِـي الْيَوْمَ مُخْتَطَف
هَـا مَـنْ أَحَـسَّ بُنَيَّـيَّ الَّذَيْـنِ هُمَـا ... مُـخُّ العِظَـامِ فَمُخِّـي الْيَـوْمَ مُزْدَهَـفُ
نُبِّئْـتُ بُسْـرًا وَمَـا صَدَقْـتُ مَـا زَعَمُـوا ... مِنْ قَتْلِهِمْ وَمِنَ الْإِفْكِ الَّذِي اقْتَرَفُوا
أَنْحَـى عَلَـىَ وَدَجَـيْ إبْـنَيَّ مُرْهَفَـةً ... مَشْـحُوْذَةً وَكَـذَاكَ الْإِثْـمُ يُقْـتَرَفُ
مَـنْ دَلَّ وَالْهَـةً حَـرَّى مُسَـلَّبَةً ... عَلَى صَبِيَّيْنِ ضَلَّا إِذْ مَضَى السَّلَفُ[٣]

وكان عـددُ الذيـن قَتَلَهُـم بُـسْرُ بـن أبي أرطـأة في خروجـه (ذاهبًـا وراجعًـا

(١) الغارات: ج٢ ص٦٠٩.
(٢) تقـع في أسـف مكّـة وقـد حفرهـا ميمـون بـن الحضرمـيّ وكانـت آخـر بئـرٍ حُفـرت في زمـن الجاهليّـة، (ينظـر: أخبـار مكّـة، الأزرقـيّ: ج٢ ص٢٢٢، تاريـخ المديـن، النمـريّ: ج١ ص٨٠).
(٣) الغارات: ج٢ ص٦١٣ – ٦١١٥.

ثلاثين ألفًا، وحرق قومًا بالنّار، وقال ابن مفرغ:

إِلَى حَيْثُ سَارَ الْمَرْءُ بُسْرٌ بِجَيشِهِ فَقَتَّلَ بُسْرٌ مَا اسْتَطَاعَ وَحَرّقَا)[1]

ثانيًا: ما الأسباب التي دعت بُسْرُ بن أبي أرطأة أنْ يُنكِّلَ بالصَّحابِة في المدينة ومكّةَ ويقتل الناسَ ويحرقهم.

ممّا يكشف عن عظيم المحنة التي مرَّ بها أميرُ المؤمنين الإمام عليّ (عليه السلام) منذ أنْ تُوفِّي رسولُ الله (صلّى الله عليه وآله) وإلى سنة أربعين للهجرة – وهي السنة التي استشهد فيها – هو ما أقدم عليه معاويُة بن أبي سفيان، فضلًا عن تفرّق الناس عنه بعد أنْ بايعوه بيعتين؛ الأولى: في حُجّة الوداع وبأمر الله تعالى ورسوله(صلّى الله عليه وآله) وكانت على موالاته كما والَوا رسول الله(صلّى الله عليه وآله).

والثانية: على طاعته بوَصْفه حاكمًا شرعيًّا عليهم بعد قَتْلِ عثمانَ بن عفّان، إلا أنّهم عَصَوا اللهَ تعالى ورسولَه (صلّى الله عليه وآله) في البيَعتين، فأمّا أهلُ البصرة فقد خرجوا مع عائشةَ وطلحة والزبير ووقعت معركة (الجمل)، وأمّا أهلُ المدينة ومكّة واليمن والطائف وما بينها فغزاهم بُسْرُ بن أبي أرطأة فخلعوا بيعته وبايعوا معاويةَ، وقَتَلَ مَنْ أبى منهم وكان على موالاته لأمير المؤمنين (عليه السلام)، فضلًا عن ذلك فإنّ قِسْمًا منهم كانوا على بُغضه وعَدائه، وأمّا أهلُ الشام فحَالُها معروف، ومن ثمّ لم يبقَ معه من المدن إلّا الكوفة، ولذا حين وصل إليه ما فعله بُسْرٌ دعا عليه، فقال:

«اللّهُمَّ إِنَّ بُسْرًا بَاعَ دِينَهُ بدُنْيَاهُ، وانْتَهَكَ مَحارِمَكَ وكانتْ طَاعَةُ مخلُوقٍ

(١) الغارات: ج٢ ص٦٤٠.

فَاجِرٍ آثَرَ عِنْدَه مِمّاَ عِنْدَكَ، اللَّهُمَّ فَلَاْ تِمْتهُ حَتَّى تَسْلُبَهُ عَقْلَهُ»، وفي روايةٍ أنّه (عليه السلام) دعا بهذا الدُّعاء: «**اللَّهُمّ الْعَنْ مُعَاوِيَةَ، وَعَمْرًا، وَبُسْرًا، أَمَا يَخافُ هَؤُلاءِ المعَادَ؟**»

وفي حديثٍ آخَرَ:

أنّه ذُكِر عنده (عليه السلام) بُسْرٌ، فقال: «**اللَّهُمّ الْعَنْ بُسْرًا، وَعَمْرًا، وَمُعَاوِيَةَ، اللَّهُمّ لِيَحِلَّ عَليهِمْ غَضَبُكَ، وَلْتُنْزُلْ بِهِمْ نِقْمَتُكَ، وَلْيُصِبْهُم بَأْسُكَ ورِجْزُكَ الَّذي لا تَرَدُّه عَنِ القَوْمِ المجْرِمينَ**، قال: فلم يزلْ بُسْرٌ إلّا قليلًا حتّى وُسْوِسَ؛ وذلك بعد صُلحِ الحسنِ بن عليٍّ معاويةَ، فكانَ يَهذي فيقول: أَعْطُوني السَّيْفَ أَقْتُلْ به، حتى جُعِلَ له سيفٌ من عِيَدان، وكانُوا يَدنُونَ به إلى المرْفَقَةِ فلا يَزالُ يضْرِبُها حتّى يُغْشَى عَلَيه، فما زالَ كَذلِكَ حَتَّى مَاتَ، لا رَحِمَهُ اللهُ»[1].

والأعجبُ ممّا في سِيرة بُسْرٍ أنّ بعض أصحاب السُّنن كابن ماجة، والترمذيّ، والنسائيّ يروون له أحاديثَ عن النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)، أما الحاكم النيسابوريّ فيترضّى عليه ويُخفي سببَ موته بدعاء الإمام عليّ (عليه السلام)، فيقول: (مات بُسْرُ بن أبي أرطاة في خلافة معاوية وكان قد كبر سنهُ حتّى خَرِفَ، تُوفِّي بالمدينة)[2].

إلّا ثَمّة سؤال يفرضه البحثُ؛ وهو هل كان السبب في ارتكاب بُسْرِ بن أبي أرطاة هذا الإجرام هو امتثاله لأمر معاوية والتقرّب منه لنَيْل ما عنده بوصفه الحاكم على الشام، أم كان هناك سببٌ آخرُ ترك في نفسه الشعورَ

(١) الغارات، ابن أعثم الكوفّي: ج٢ ص٦٤٢.

(٢) المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص٥٩١ .

بالانتقام من أمير المؤمنين الإمام عليّ (عليه السلام)؟

تفيد الروايات التاريخية أنّ بُسْرَ بن أبي أرطأة كان ممّن حضر معركة (صفّين) يُقاتل تحت راية معاوية بن أبي سفيان، وأنّ له موقفًا مع أمير المؤمنين (عليه السلام) دفعه إليه معاوية، ولم يكن من عند نفسه بل قد تورّط فيه وأخزاه اللهُ تعالى وفضحه أمام الناس؛ ممّا ترك حِقدًا وبُغضًا في نفسه للإمام عليّ (عليه السلام) ومَنْ يُحبّه ويَتولّاه.

فقد روى نصر بن مزاحم(المتوفّى ٢١٢ هـ): أنّ أمير المؤمنين (عليه السلام) بعد أنْ قتل كلَّ مَنْ برز إليه من فرسان الشام وشجعانها جاء إلى التلِّ الذي كان يقف عليه معاوية ليرُاقب ساحة المعركة «فغدا (عليه السلام) منقطعًا من خيله ومعه الأشتر، وهو يُريد التلّ، وهو يقول:

إِنِّي عَلِيٌّ فَاسْأَلُوا لِتُخْبَرُوا ... ثُمّ ابْرُزُوا إِلَى الْوَغَى أَوْ أَدْبِرُوا

سَيْفِيْ حُسَامٌ وَسِنَانِيْ أَزْهَرُ ... مِنَّا النَّبِيُّ الطَّيِّبُ الْمُطَهَّرُ

وَحَمْزَةُ الْخَيْرُ وَمِنّا جَعْفَرُ ... لَهُ جَنَاحٌ فِي الْجِنَانِ أَخْضَرُ

ذَا أَسَدُ اللهِ وَفِيْهِ مَفْخَرُ ... هَذَا وَهَذَا وَابْنُ هِنْدٍ مُجْحَرُ

مُذَبْذَبٌ مُطَرَّدٌ مُؤَخَّرُ

فاستقبله بُسْرٌ قريبًا من التلِّ وهو مُقنَّعٌ في الحديد لا يُعرَف، فناداه:

ابْرُزْ إِلَيَّ أبا حَسَنٍ، فانحدر إليه عليٌّ تُؤَدَةٍ غير مكترِثٍ، حتى إذا قاربَه طعنه وهو دَارِع، فألقاه على الأرض، ومنع الدرعُ السنانَ أن يَصِلَ إليه، فاتّقاهُ بُسْرٌ بعَورته وقصد أنْ يكشفَها؛ يستدفع بأسَهُ، فانصرف عنه عليٌّ (عليه السلام) مستدبرًا له، فعرفه الأشترُ حين سقط فقال: يا أمير المؤمنين، هذا بُسْرُ بنْ أرطأة، عدوّ الله وعدوّك، فقال:

(دَعْهُ عَلَيْهِ لَعْنَةُ الله، أَبَعْدَ أَنْ فَعَلَهَا؟).

فحمل ابن عَمٍّ لبُسْرٍ شابٍّ على عليٍّ (عليه السلام)، وهو يقول:

أَرْدَيْتَ بُسْـرًا وَالْغُـلَامُ ثَائِـرُه أَرْدَيْتَ شَيْخًا غَابَ عَنْهُ نَاصِرُه

وَكُلُّنَا حَامٍ لِبُسْرٍ وَاتِرُه

فحمل عليه الأشتر، وهو يقول:

أَكُلُّ يَوْمٍ رِجْلُ شَيْخٍ شَاغِرَه وَعَوْرَةٌ وَسْطَ العَجَاجِ ظَاهِرَه

تُبْرِزُهَا طَعْنَةُ كَفٍّ وَاتِرَه عَمْرٌو وَبُسْرٌ رُمِيَا بِالْفَاقِرَه

فطعنه الأشتر فكسر صُلْبَه، وقام بُسْرٌ من طعنةِ عليٍّ (عليه السلام) مُوَلِّيًا ووَلَّتْ خَيْلُه، وناداه عليٌّ: **(يَا بُسْرُ، مُعَاوِيَةُ كَانَ أَحَقَّ بِهَذَا مِنْكَ)**.

فرجع بُسْرٌ إلى معاويةَ، فقال له معاويةُ: اِرفَعْ طَرْفَك قد أدالَ اللهُ عَمْرًا مِنْكَ . فقال في ذلك النضر بن الحارث:

أَفِيْ كُلِّ يَوْمٍ فَارِسٌ تَنْدُبُونَهُ لَهُ عَوْرَةٌ وَسْطَ الْعَجَاجَةِ بَادِيَة

يَكُفُّ بِهَا عَنْهُ عَلِيٌّ سِنَانَه وَيَضْحَكُ مِنْهَا فِي الْخَلَاءِ مُعَاوِيَة

بَدَتْ أَمْسِ مِنْ عَمْرٍو فَقَنَّعَ رَأْسَهُ وَعَوْرَةُ بُسْرٍ مِثْلُهَا حَذْوَ حَاذِيَة

فَقُوْلَا لِعَمْرٍو وَابْنِ أَرْطَاةَ أَبْصِرَا سَبِيْلَكُمَا لَا تَلْقَيَا اللَّيْثَ ثَانِيَة

وَلَا تَحْمَدَا إِلَّا الْحَيَا وَخُصَا كُمَا هُمَا كَانَتَا وَاللهِ لِلنَّفْسِ وَاقِيَة

فَلَوْلَا هُمَا لَمْ تَنْجَوَا مِنْ سِنَانِهِ وَتِلْكَ بِمَا فِيْهَا عَنِ الْعَوْدِ نَاهِيَة

فكان بُسْرٌ بعد ذلك إذا لقِيَ الخيلَ التي فيها عليٌّ تنحّى ناحيةً، وتحامىَ فرسانُ أهلِ الشامِ عَلِيًّا»[1] .

(١) وقعة صِفّين: ص٤٦٢، المناقب، الخوارزميّ الشافعيّ: ص٢٤١

ومن ثمَّ: فقد تركتْ هذه الحادثةُ أثرَهَا الكبير في نفس بُسْرِ بن أبي أرطأة؛ فصَبّ جُلَّ غضبه على العُزّل والنساء والأطفال ممَّنْ يُحبُّون الإمامَ عليًّا (عليه السلام)، فقد وجدها فُرصةً لا تعوَّض للتشفِّي من مرضه وبُغضه.

وممّا ساعد على وُقوع هذه المجازر والتنكيل بأهل المدينة ومكّة وغيرها من المدن، أنّ معاويةَ خبيرٌ بإصحابه عارف في استغلال الظروف التي تخدم مشروعه في محاربة الإسلام وهَدْمِ أركانه - كما سيمرّ - عبر المسائل القادمة التي يُحدِّثُنا عبرها تاريخ المسلمين وصِحاحهم عن تلك الإجراءات التي اتّخذها معاويةُ وأشياعُه ولاسيّما بُسْرًا؛ والتي لم يُراعِ فيها ذِمّةً ولا حرمة وضاربًا بها (حديثَ «**خَيْرُ القُرُونِ قَرْني**» وحديثَ «**عَلَيْكُمْ بِسُنّتِي وسُنّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِيْنَ المهديّين**» حتّى أهلكه اللهُ تعالى بدعاء الإمام عليّ (عليه السلام)، وليتجدّد مشهد الخزي والعار في (صِفّين) بكشف عَوْرته، ويتكرّر مرارًا في آخر عُمره وما بقي من أيام دُنياه بعد أنْ فقد عقله ﴿**لِنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لَا يُنْصَرُونَ**﴾ [فُصّلت، من الآية:١٦].

المسألة الثانية: إجراءاتُه مع السُنّة النبويّة بعد تولّيه الخِلافة.

أوّلًا: تغييرُه السُنّة النبويّة جهارًا.

لقد شهد التاريخ عبر نصوصه وروايةِ الحديث الشريف أنّ معاويةَ كانت له إجراءاته الخاصّة مع سُنّة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)؛ ممّا يكشف عن حقيقة ما كان يسعى إليه عبر ذريعة قَتْلِ عثمان، ومنها تغييرُه السُنّة النبويّة جهارًا، فممّا (رواه الشافعيّ بإسناده، أنّ معاوية قَدِمَ المدينةَ فصلّى بهم، ولم

يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم، ولم يُكَبِّر عند الخَفْضِ إلى الركوع والسُّجود، فلمّا سَلَّم ناداه المهاجرون والأنصار . يا معاويةُ، سرقتَ منّا الصلاةَ، أين بسم الرحمن الرحيم ؟ وأين التكبير عند الركوع والسُّجود ؟ ثمّ إنّه أعاد الصلاة مع التسمية والتكبير، قال الشافعيّ: إنّ معاويةَ كان سُلطانًا عظيم القوّة شديد الشوكة، فلولا أنّ الجهر بالتسمية كان كالأمر المتقرِّر عند كلِّ الصحابة من المهاجرين والأنصار، وإلّا لما قَدَرُوا على إظهار الإنكار عليه بسبب ترك التسمية)[١].

ولم يكن معاويةُ في هذا الفِعْل بأوّل مُحْدِثٍ، بل مُتَّبِع لَمَنْ أَحْدَثَ في تَرْكه البسملة في الصلاة؛ وممّا يدلّ عليه:

١ـ روى احمد بن حنبل[٢]، والترمذي[٣]، بإسناده عن أَنَس أنّه قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ رسولِ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وخلف أبي بكرٍ وعُمر وعثمان، وكانوا يستفتحون القراءةَ بـ(الحمد لله ربِّ العالمين).

وروى مسلم[٤] هذا الخبر في صحيحه، وفيه أنهّم لا يذكرون «بسم الله الرحمن الرحيم».

وفي رواية أخرى «ولم أسمعْ أحدًا منهم قال بسم الرحمن الرحيم»[٥] وفي

(١) تفسير الرازي: ج١ ص٢٠٥

(٢) مسند أحمد: ج٣ ص ١٥٥.

(٣) سنن الترمذي: ج١ ص١٥٥.

(٤) صحيح مسلم: ج٢ ص ١٢.

(٥) السنن الكبرى، ج٢ ص ٥١ وقال: أخرجه مسلم في الصحيح عن موسى وبندار عن محمد بن جعفر غندر عن شعبة، وقال: «فلم أسمع أحدًا منهم قال: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾».

رواية رابعة « فلم يجهر أحدٌ منهم ببسم الله الرحمن الرحيم»[1] .

٢ـ ما روى عبد الله بن المغفّل أنّه قال: سمعني أبي وأنا أقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فقال: يا بُنيَّ إيّاك والحَدَثَ في الإسلام، فقد صلَّيْتُ خلف رسول الله (صلّى الله عليه[وآله] وسلم)، وخلف أبي بكر، وخلف عمر، وعثمان، فابتدؤا القراءة بالحمد لله ربِّ العالمين، فإذا صلَّيْتَ فقُل: الحمدُ لله ربِّ العالمين»[2].

قال الفخر الرازيّ: (إن أنسًا وابن المغفّل خَصَّصَا عدم ذكر بسم الله الرحمن الرحيم بالخلفاء الثلاثة، ولم يذكرا عليًّا؛ وذلك يدلّ على إطباق الكُلِّ على أن عليًّا كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم)[3].

وقد جاء في الصحيح عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، أنّه قال:

«ستّة لَعَنْتُهم ولَعَنَهُم اللهُ وكلُّ نبيٍّ مُجاب؛ الزائدُ في كتابِ الله، والمكذِّب بقَدر الله تعالى، والمتسلِّطُ بالجَبَروتِ فيُعزَّ بذلك مَنْ أَذلَّ اللهُ ويُذلَّ مَنْ أَعزَ اللهُ، والمستَحِلُّ لحُرَمِ الله، والمستَحِلُّ منْ عِترتي ما حرَّمَ اللهُ، والتاركُ لسُنَّتي»[4].

ثانيًا: مَنْعُه الناسَ من التحديث بأحاديث رسول الله(صلّى الله عليه وآله).

فعلى هذا المنهج سار الحاكم الثاني من حُكّام بني أُميّة؛ وهو معاوية بن أبي سفيان، بعد سَلَفِه عثمان بن عفّان الأمويّ؛ فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عامر اليحصبيّ، قال:

(١) شرح السُنّة، البغوي: ص٣٣٢.
(٢) سنن الترمذي: ج١ ص ١٥٥.
(٣) تفسير الرازي: ج١ ص٢٠٥ - ٢٠٦.
(٤) المستدرك على الصحيحين، الحاكم: ج١ ص٣٦.

(سمعتُ معاويةَ يقول: إيّاكُم والأحاديثَ إلّا حديثًا كان في عهد عُمر؛ فإنّ عمر كان يُخيف الناسَ في الله)[1].

وفي لَفْظٍ أدقّ أخرجه ابن حبّان في صحيحه، عن اليحصبيّ، أنّه قال:

(سمعتُ معاويةَ يقول على منبر دمشق: إيّاكم وأحاديثَ رسول الله - صلّى الله عليه وآله وسلّم - إلّا حديثًا كان في عهد عمر؛ فإنّ عمرَ كان يُخيف النّاسَ في الله...)[2].

ومن ثَمَّ نشأ الصحابةُ ومن بعدهم التابعون على ثقافة مَنْعِ الحديث النبويّ روايةً وتدوينًا، وفي المقابل لا بُدّ من سَدِّ الفراغ في ما تحتاج إليه الناس في أُمور دينهم ودنياهم بعد هذا المنع.

فكانت الثقافَةُ البديلة، ثقافةَ التشريعات العُمريّة والأمويّة التي قابلها الإمام عليّ والأئمّةُ من بعده (عليهم السلام) وبعض الصحابة الذين لَزِمُوا منهج عليٍّ (عليه السلام) بثقافة القرآن والسُنّة المحمّديّة.

المسألة الثالثة: التغيير الفكريّ والعَقَديّ المنهَج في المدن الإسلاميّة ولاسيّما الكوفة.

ليس من الغرابة بمكان أنْ يعتمد معاوية في الأيّام الأُولى من تولِّيه (الخلافة الإسلاميّة) منهاجَ تغيير عقيدة الناس في التوحيد والنبوّة؛ وذلك عبر جُملةٍ من الروايات التي تحدّثتْ عن سير أحداث عام أربعين للهجرة، وهو ما يُعرف بعام الجماعة؛ أي اجتماع الكوفة والشام على حُكومةٍ واحدة، فقد اشتملت هذه المرحلة على انتهاج معاوية منهجَ إفراغ الكوفة من عقيدة

(١) صحيح مسلم، باب المسكين الذي لا يجد غنى: ج٣، ص٩٥؛
(٢) صحيح ابن حبّان: ج٨، ص١٩٤، تاريخ دمشق: ج٢٦، ص٣٨٢.

التوحيد وضَرْبها عبر توفير الحماية لمدّعي النبوّة والتهجير الفكريّ والعَقَديّ، فكانت من أصعب المِحَن والرزايا التي حَلّتْ بأهل الكوفة؛ والتي اشتملت على سِماتٍ عديدة يُمكن لنا استخلاصها عبر النصِّ التاريخيّ البالغ الأهميّة:

قال الطبريّ: «ولم تزلْ سَجَاحُ [التميميّةُ وهي التي ادّعت النبوّة] في بني تغلب حتّى نقلهم معاوية عام الجماعة في زمانه، وكان معاوية حين أجمع عليه أهلُ العراق بعد عليٍّ (عليه السلام) ويُخرج من الكوفة المستغرِبَ في أمر عليٍّ [عليه السلام]، ويُنْزِلُ داره المستغربَ في أمر نفسه من أهل الشام وأهل البصرة، وأهل الجزيرة؛ وهم الذين يُقال لهم (النواقل) في الأمصار.

فأخرج من الكوفة قعقاعَ بن عمرو بن مالك إلى إيليا بفلسطين، فطلب إليه أنْ ينزل منازل بني أبيه، بني عقفان وينقلهم إلى بني تميم؛ فنقلهم من الجزيرة إلى الكوفة وأنزلهم منازل القعقاع وبني أبيه، وجاءت معهم [أي سجاح] وحسن إسلامها»[1].

وفي لَفْظٍ آخر لابن الأثير: «وجاءتْ معهم وحَسُنَ إسلامهم لإسلامها، وانتقلت إلى البصرة وماتت بها، وصلّى عليها سَمُرَة بن جُنْدُب؛ وهو على البصرة لمعاوية قبل قُدوم عبيد الله بن زياد من خراسان وولايته البصرة. وقيل: إنّها لمّا قُتِل مُسيلمة سارتْ إلى أخوالها تغلب بالجزيرة فماتتْ عندهم ولم يُسمَع لها بذكر»[2].

والنصُّ يكشف عن جملةٍ من الدلائل في تَفشِّي الفساد الممنهَج في المدن الإسلاميّة؛ وهي على النحو الآتي:

(١) تاريخ الطبريّ: ج ٢، ص ٥٠٠.
(٢) الكامل في التاريخ: ج٢ ص٣٥٧

أوّلًا: ماهي غايةُ معاوية من نَقْل سَجَاح التي ادّعت النبوّة مع أتباعها إلى الكوفة؟

لم تكن غايةُ معاوية إفراغَ الكوفةِ من أتباع أهل البيت (عليهم السلام) عبر تهجير البُيوتات التي عُرِفت بولائها فقط، وإنّما إفراغها من العنصر الإسلاميّ بشكلٍ أساس وتحويلها إلى حاميةٍ عسكريّة تضمّ مجاميعَ من العشائر العربيّة والأعجميّة؛ لا تفقه في الحياة إلّا الخضوع والطاعة للمَمْلكة الأمويّة التي سُرعان ما تكشّفت أهدافُها عبر السنين التي أعقبت عام الجماعة.

فكانت هذه الغايةُ هي الهدف الأساس الذي سعى إليه معاويةُ؛ فابتدأ أوّلًا بنَقْل سَجَاح ورَهْطها إلى الكوفة؛ وهم بنو عقفان، وإنزالهم منازل القعقاع؛ وهم المؤيِّدون لها؛ وإنّها بعد هذا النقل ــ وبحسب عبارة الطبريّ ــ (أسلمتْ وحَسُن إسلامها).

ولم تكشف النصوصُ التاريخيّة عن كيفيّة اسلامها بعد انتقالها ورَهْطِها ومُؤيِّديها إلى الكوفة، ولا يُعلَم كم قَضَتْ سَجَاح وأتباعها من السنين ــ مع ادّعائها للنبوّة ــ حتّى أسلمتْ وحَسُن إسلامها؟!.

إلّا أنّ السؤال الأهمّ: كم أثّرتْ أفكارُ هذه «المدَّعِية للنبوَّة» في أبناء المجتمع الكوفيّ؛ ولاسيّما الذين يُظهرون الطاعةَ لمعاوية وقد وجدوا سجاحَ معهم؟ وكم من الوقت استمرّتْ هذه الأفكارُ السَّجَاحيّة في المجتمع الكوفيّ؟ ربّما عقدًا من الزمن أو عقدين لتُترجَم في عاشوراء كواقعٍ عمليّ؟!.

ومن ثَمّ فإنّ أوّل عَمَلٍ قام به (خليفة المسلمين)!! أنْ نَقَلَ سَجَاحَ المدَّعِيةَ للنبوَّة مع قومها إلى الكوفة، وأطلق لها الحريةَ لِنَشْر مُدّعاها في أوساط المجتمع الإسلاميّ؛ وأنّ هذا العمل قد تمّ عبر إنزالها وقومها في منازلَ

صادرتْها السلطةُ من القعقاع بن عمرو بن مالك وأتباعه؛ لموالاتهم عليًّا (عليه السلام)، ونَقْلهم إلى فلسطين.

ثانيًا: توسيع دائرة الإفراغ الفكريّ والعَقَدي في الكوفة.

إنّ عملية الإفراغ العقائديّ لم تقتصر على الأفراد الذين يُستغرَب حالهُم في أمر عليٍّ (عليه السلام)؛ بمعنى لم يكن النَّقْلُ لأفرادٍ معدودين أو رموز الولاء لأهل البيت (عليهم السلام)، وإنّما كانت عمليةُ الإفراغ العقائديّ لعشائرَ بكاملها ونَقْلها إلى أماكن بعيدةٍ ومتفرّقة.

والسبب في ذلك هو أنّ التنظيم القبائليّ عند العرب - ولاسيّما مدينة الكوفة بوَصْفها حاضنةً للجُند الذين تجمّعوا فيها لغرض التوسعة في اتجاه الشرق - كان يُحتِّم على أفرادها التمايزَ في الاعتقادات والمشايعات، فبعض القبائل عُرِفت بتشيعها لعليٍّ (عليه السلام)، وبعضها عُرِفَتْ بعداوتها له.

وحيث إنّ الحروب التي خاضها الإمامُ عليّ (عليه السلام) كانت متقاربةً زمنيًّاً، وفي رقعة جغرافيّة متباينة في الانتماء والتوزيع العشائريّ، فإنّ بعض هذه القبائل كانت تُقاتل بأجمعها مع عليٍّ (عليه السلام)؛ سواء كانت نجديّة، أو يمنيّة، أو حجازيّة، أو مدَنيّة، أو مكِّيّة.

ويمكن لنا تكوين صورةٍ عن هذه القبائل التي كانت تُقاتل مع عليٍّ (عليه السلام) في معركة (الجمل) و(صفِّين) عبر روايتين؛ الأُولى: رواها الشيخ المفيد ﵀ في كتاب (الجمل)؛ وهي تتضمّن أسماء العشائر المقاتِلة مع أمير المؤمنين (عليه السلام) في هذه المعركة، فكانت:

«قريش، كنانة، أسد، قيس، عيلان، تميم، بكر، عبد القيس، خزاعة،

قضاعة، بجيلة، كندة، همدان، مذحج»[1].

أمّا الرواية الثانية: فأخرجها نصرُ بن مزاحم في كتابه (صفِّين)، فكانت العشائر المقاتِلة في (صِفِّين) هي نفسها التي قاتلت في معركة (الجمل).

وأضاف إليها العشائرَ الآتية: «عمرو، حنضلة، سعد، الرباب وهم من تميم، ذهل، اللهازم، وهم من بكر»[2].

وهذا التداخل في الانتماءات العقائديّة بين تلك القبائل من الموالين لعليٍّ (عليه السلام) - وهم السوادُ الأعظم من أهل تلك القبائل - وبين المناوئين له، استلزم أنْ يكون الإفراغ العقائديّ من هذه العشائر بأعدادٍ بشريّة كبيرة ومجاميع عديدة بلغت الآلاف كما سيمرّ لاحقًا.

ثالثًا: نَقْلُ القبائل المخالِفة لأمير المؤمنين الإمام (عليه السلام) من بلاد الشام والبصرة والحجاز.

الميزة الثالثة التي امتازت بها هذه المرحلةُ من الإفراغ العقائديّ - أي في عام الجماعة - هي إدخال مجاميع بشريّة مُعادِية لعليٍّ (عليه السلام) وموالية لمعاوية في الكوفة، وإنزالها منازلَ المهجَّرين من أتباع أهل البيت (عليهم السلام).

وهذا الأمرُ واضحٌ في النصِّ التاريخيّ الذي انفرد به الطبريّ؛ فيقول: «وكان معاويةُ يُخرِجُ من الكوفة المستغربَ أمر عليٍّ ـ عليه السلام ـ ويُنزل دارَه المستغربَ في أمر نفسه من أهل الشام، وأهل البصرة، وأهل الجزيرة، وهم الذين يُقال لهم (النواقل) في الأمصار»[3].

---

(١) كتاب الجمل، الشيخ المفيد: ص ١٧٢.

(٢) وقعة صفّين، نصر بن مزاحم: ص ١١٧.

(٣) تاريخ الطبريّ: ج ٢، ص ٥٠٠.

وهذا يدلّ على ما يلي:

١ ــ إنّ عملية الإفراغ العقائديّ تمّتْ عَنْوةً وقهرًا وعلى أساس عقائديّ، وفكر تطرُّفيّ؛ تَمَثَّل بإخراجهم من منازلهم ونَقْلهم إلى بلادٍ أخرى.

٢ ــ مصادرةُ أموالهم غير المنقولة - أي منازلهم - وتمليكها لغيرهم، وهذا الحال يدفع إلى احتمال مصادرة أموالهم المنقولة أيضًا.

٣ ــ إنّ عملية التهجير وإفراغ الكوفة عقائديًّا كانت تتمُّ على الظِنَّةِ؛ فكلُّ شخصٍ كان يبدو منه أمرٌ مستغرَب يهُجَّر من داره ويُنقَلُ إلى أماكن أخرى.

٤ ــ إنّ هؤلاء الذين هُجِّروا قد تمَّ نَقْلُهم إلى خارج العراق؛ بدليل أنّ المدن التي ذكرها الطبريّ؛ وهي الشام، والبصرة، والجزيرة، كانت عثمانيّة أي تُوالي بني سفيان، وتتشيّع لعثمان بن عفّان.

٤ـ إنّ عملية نَقْل شيعة عليٍّ (عليه السلام) إلى هذه المدن التي عُرِفت بعَدائها لأهل البيت (عليهم السلام) - ولاسيّما عبر معركة (الجمل) و(صفّين) - تستلزم إمّا قتلهم من قِبَل أهل هذه البلدان، أو التنكيل بهم حتّى يرجعوا عن عقيدتهم ويكونوا على دين معاوية وأشياعه؛ وهذا ما يُريد معاويةُ تحقيقه.

بل كان الهدفُ تحويلَ الكوفةِ إلى أمويّة الثقافة وضمّها إلى قائمة تلك المدن الثلاثة؛ وهذا يستلزم إخراجهم خارج العراق والشام والحجاز، وهو ما تمَّ تحقيقُه في مرحلة التهجير الثانية والشاملة التي تولّاها زيادُ بن أبيه حين ولّاه معاويةُ على الكوفة، كما سيمرّ بيانه لاحقًا.

المسألة الرابعة: ضَرْبُ ثوابت الشريعة وهَدْمُ أصولها في المجتمع الإسلاميّ.

لقد كشفت النصوصُ التاريخيّة والحديثيّة أنّ معاويةَ لم يكتفِ بمُعارضة حديث «**خَيْرُ القُرُونِ قَرْني**» و «**عَليكُمْ بسُنَّتِي وسُنّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدينَ المهديّين**» وإنّما عمل جاهدًا على ضَرْب ثوابت الشريعة وهَدْم أُصولها؛ ولاسيّما في عقيدة التوحيد التي مرَّ بيانُها، ثمّ انبرى إلى السُنّة النبويّة يَعْلُوها بمِطرقته؛ فلم يبقَ منها عمودٌ قائم؛ وذلك لجملة من الأفعال، منها:

أوّلًا: وَضْعُ الأحاديثِ المكذوبة في آل البيت (عليهم السلام) وآثارها في هَدْم الشريعة.

إنّ أوّل أمرٍ اعتمده (خليفة المسلمين) معاويةُ بن أبي سفيان هو إصداره الأمرَ إلى الرواة بترويج الأحاديث المكذوبة ووَضْعها في الثقافة المسموعة والمكتوبة في معظم المدن الإسلاميّة؛ وذلك بغية تنفير الناس عن آل البيت (عليهم السلام) وإسقاط مكانتهم التقوائيّة والعلميّة في المجتمع؛ لتحقيق هَدَفه في إيجاد عقيدة جديدة للتوحيد المرتكز على طاعة الخليفة وحَصْرِ دخول الجنّة بهذا القيد العَقَديّ.

ومن ثمّ فإنّ هذه الحقيقة المفجِعَة التي اتّخذتها السلطةُ الأمويّة قد بيّنها الإمامُ محمّد بن عليّ الباقر (عليه وعلى آبائه وأبنائه الصلاة والسلام) – فضلًا عمّا بيّنته الأحداثُ – فقال:

«**ثمّ لَمْ نَزَلْ أَهلُ البَيْتِ نُسْتَذَلُّ ونُسْتَضَامُ، ونُقْصَى ونُمْتَهَنُ، ونُحْرَمُ ونُقتَلُ، ونُخَافُ ولا نَأمَنُ على دِمَائِنا ودِمَاءِ أَوْليائِنَا، ووَجَدَ الكَاذِبُونَ الجَاحِدُونَ لِكِذْبِهِمْ وجُحُودِهِمْ مَوْضِعًا يَتَقَرَّبُونَ بِهِ إلى أَوْليائِهِمْ، وَقُضَاةِ السُّوءِ وَعُمَّالِ السُّوءِ في كُلِّ بَلْدَةٍ؛ فَحَدَّثُوهُمْ بالأَحَادِيْثِ الموضُوعَةِ المكْذُوبَةِ، ورَوَوا عَنّا مَا لَمْ نَقُلْهُ ولَمْ نَفْعَلْهُ؛**

ليُبغِّضُونَا إلى النَّاسِ، وكَانَ عِظَمُ ذَلِكَ وكِبْرُهُ زَمَنَ مُعَاوِيَةَ، بَعْدَ مَوْتِ الحَسَنِ عليه السلام»[1].

والحديث الشريف يكشفُ عن أمورٍ:

١ـ إنّه يُحدِّد أهدافَ السلطة الأمويّة في هذه الفترة الزمنيّة، ويُظهِر تهيئة هذه الفئة في المجتمع ونضوجها؛ لتتولّى ما أسّسهُ العُمَريان وسَعوا لأجله في المغايرة في العقيدة، وتحويل الناس إلى سُنّة الشيخين التي تقتضي أيضًا بُغْضَ الناسِ لآل محمّدٍ (صلّى الله عليه وآله)؛ وهو الأمر الذي تناغم، بل وكان مُلاصِقًا للأيديولوجيّة التي جاء بها معاويةُ بن أبي سفيان وولاتُه وعمّالُه وأشياعُه.

ولذا: تسارع الكاذبون الجاحدون للتقرّب إلى السلطة الجديدة، وتقديم خدماتهم وإمكاناتهم في تفعيل هذا النَّسَق الثقافيّ في المجتمع الإسلاميّ.

٢- إنّ هؤلاء الذين عملوا على وَضْعِ الأحاديث المكذوبة لم يُصرِّح الإمام الباقر(عليه السلام) بأسمائهم، ولم يكشف عن هويتهم، وهذا يُظهِر قضيةً أخرى لا تقلّ أهميّةً عن الحقيقة السابقة؛ وهي:

أ- إنّ هؤلاء هم فئة نخبويّة في المجتمع الإسلاميّ في المجال العلميّ - ولاسيّما في رواية الحديث ونَشْره - ممّا مكّنهم من التقرّب إلى السلطة الأمويّة.

ب- لو كانت هذه الفئةُ من عامّة الناس لما اهتمتْ بهم السلطةُ؛ وذلك لفقدان تأثيرهم في العامّة بفِعْل جهالةِ الناس بهم، ومن ثَمَّ لا يتحقّق الغرض في تحقيق الهدف.

ج- إنّهم ليسُوا بالفئة القليلة التي يُمكن إدراج أسمائهم وتعدادهم؛ وهو

(١) شرح نهج البلاغة، لمعتزلي: ج ١١ ص ٤٣.

ما دّل عليه قوله (عليه السلام): «**فِي كُلِّ بَلْدَةٍ**».

بمعنى: إنّ الأمر لم يكن محصورًا بمجتمع المدينة أو مكّة؛ وهما الحاضنتان الأساسيّتان للإسلام فكرًا وعقيدة، وإنّما في جميع المدن والبلدات ومَنْ ظهر فيها بأنّه من حَمَلَة الحديث ورُوايته؛ ليتمّ ما يبتغيه الخليفةُ الأمويّ من تغييرٍ للثقافة القرآنيّة والنبويّة والانقضاض على عقيدة التوحيد.

د- إنّ الحديث كشف عن ظاهرةٍ ثقافيّة واجتماعية عامّة في المجتمع الإسلاميّ؛ وهي فسادُ كثيرٍ من حَمَلَة العلم فكيف بعامّة الناس؟!

من هنا: ليس مستغرَبًا أن يخرجَ العامّةُ من المسلمين ومن الكوفة - وهي حاضنةُ التشيّع والموالاة لآل البيت (عليهم السلام) - لقتال الإمامِ الحسين (عليه السلام) بعد مرور عشرين عامًا على عقيدة الخِلافة، والمرتكِزة على عُنصرين أساسيّين - ولاسيّما قد صرّح بهما جيشُ السلطة الأمويّة في يوم عاشوراء - وهما:

١- «نُقَاتِلُكَ بُغْضًا مِنّا لأَبِيْكَ»[1].

٢- (طاعة للأمير عبيد الله بن زياد).

فكانت النتيجة هي النجاح الساحق للإيديولوجيّة العُمَريّة والأمويّة في أنساقها الثقافيّة؛ في خَلْقِ عقيدةٍ جديدةٍ للتوحيد تَحفظُ الخلافةَ، وتُقدِّس الخليفةَ، وتُدخِل الجنّةَ، وأنّ هذه العقيدة تُمكِّنُ من:

١- قتل ابن النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) والتمثيل به وحمل رأسه ليُطاف به في البلاد الإسلاميّة في مراسيمَ من الفَرَحِ والسُّرور.

٢- تهديم بيت الله الحرام وحرقه واستباحته وقتل الناس فيه.

(١) شرح إحقاق الحقّ، السيّد المرعشّي: ج ١١ ص ٦٤٧.

٣- استباحة المدينة المنوّرة لثلاثة أيام؛ فيُقتلُ فيها أبناءُ المهاجرين والأنصار من الرجال والنساء، وتُسْلَبُ الأموال وتُغتصَبُ النساء من دون أن يهتز جفنٌ لعامّة المسلمين؛ وذلك أنّهم مُوحِدُّون لكن توحيدهم يرتكِزُ على تلك العقيدة.

ثانيًا: تشريع التجرّي على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) عبر خطباء المساجد بلَعْنِهم الإمامَ عليًّا(عليه السلام).

لا شكّ أنّ نجاح هذه الأيديولوجيّة للسلطة الأمويّة لم تقتصر على نَسَقٍ ثقافيّ واحد أو نمط ثقافيّ واحد، بل مجموعة من الأنساق والأنماط المجتمعيّة في حين، والمتفرّقة في حينٍ آخر، بل قد أشارت النصوصُ التاريخيّة وقراءتها ودراستها إلى أنّ معاوية بن أبي سفيان -وكما أسلفنا- قد اتّبعَ منهاج أبي بكر وعمر في تقديم الأنساق الثقافيّة ومراحل العمل بها في المجتمع، وتهيئة جرُعات فكريّة ثقافيّة تُبيَّن عبرها العقيدةُ الجديدة.

ولذلك: بعد أنْ تلقّى المجتمعُ الإسلاميّ الجرعة الفكرية الثقافية الأولى في وضَعْ الأحاديث المكذوبة في آل البيت (عليهم السلام) وتنفير الناس عنهم، انتقل إلى نَسَقٍ ثقافيّ جديد في فَرْض اللَّعْن والبراءة من أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، إلّا أنّه وجد أنّ تحقيق هذا الأمر ممتنعٌ إيجاده في المجتمع الإسلاميّ؛ ولاسيّما أنه قد شهد جُلّ الصحابة من البدريّين والشَّجَريّين يُقاتلون تحت راية عليٍّ بن أبي طالب (عليه السلام) في (صفِّين) ومن قبلها معركة (الجمل).

وعليه: كان التمهيدُ في البدء يرتكز على وَضْع الأحاديث المكذوبة -

حسب ما بيَّن الإمام الباقر (عليه السلام) - ليليها في الجُرعة الثانية نَسَقُ اللَّعْن على لسان الخطباء في المساجد الإسلاميّة، والتي لازمها قانونُ براءة الذمّة ممَّن يروي حديثًا في فضائل عليٍّ وأهل بيته (عليهم السلام)؛ وهو ما رواه لنا المدائنيُّ قائلًا:

«كتب معاوية إلى عُمّاله بعد عام الجماعة أن بَرِئت الذمّةُ ممّن روى شيئًا من فَضْل أبي تُرابٍ وأهلِ بيته»[١]، «فقامت الخطباءُ في كلِّ كورةٍ، وعلى كُلِّ منبرٍ يلعنون عليًّا -والعياذ بالله- ويبرؤون منه ويقَعُون فيه وفي أهل بيته، وكان أشدّ الناس بلاءً حينئذٍ أهل الكوفة؛ لكثرة مَنْ بها من شيعة عليٍّ عليه السلام»[٢].

والروايةُ تكشفُ عن جملةٍ من الحقائق في تغيُّر عقيدةِ التوحيد؛ فمنها:

١- إنّ الأمر السُّلطَويّ الذي صدر من عاصمة الخلافة الإسلاميّة في الشام كان عامًّا إلى جميع الوُلاة والمدن الإسلاميّة التي وَصلَتْها ذراعُ السلطة وحدودها الجغرافيّة آنذاك، ثم يظهر أنّ هذا النسق الثقافّي تمّ تفعيلُه في المجتمع الإسلاميّ كافّة ولعُقود عِدّة من الزمن؛ أي شبَّ عليه الصغيرُ وهَرمَ عليه الكبيرُ، إلى أن أُوقِف العملُ به في حكومة عمر بن عبد العزيز الأموي[٣]، وفيه قال كثير عزّة الخزاعي.

وليت فلم تشتم علياً ولم تخف ... بريا ولم تقنع سجية مجرم[٤]

---

(١) شرح نهج البلاغة، المعتزلي: ج١١ ص ٤٤؛ مختصر البصائر، الحسن بن سليمان الحلي: ص ١٣، بحار الأنوار: ج٣٣ ص ١٩١ ص ٧٥.

(٢) مناقب أهل البيت (عليهم السلام)، الشيرواني: ص ٢٧؛ الغدير: ج ١١ ص ٢٨.

(٣) الطبقات الكبرى، ابن سعد: ج٥ ص ٣٩٤.

(٤) تاريخ دمشق، ابن عساكر: ج٥٠ ص ٩٦.

٢ـ إنّ اللفظ يظهر أيضا نسقية ثقافية جديدة وهي تجريد المسلم من عقيدة أنهم آل رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ فقد جاء القانون الأمويّ بلفظ:

«أنْ بَرِئتِ الذمّةُ ممّن رَوَى شيئًا مَن فَضْلِ أبي تُرابٍ وأهلِ بيته»، فعليٌّ من آل البيت النبويّ، وأهلُ بيتِ عليٍّ هُمْ أهلُ البيت النبويّ (عليهم السلام)، إلّا أنّ السلطة الأمويّة تعمل على النَّسَق الثقافيّ المقتضي بفَصْل النبي (صلّى الله عليه وآله) عن عليٍّ وفاطمة وأبنائهما.

بمعنى: لا يُنظر إلى الحسن والحسين بكونهما أبناء رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وأنّ دمَهُم ولَحْمَهُم دَمُه ولَحْمُه (صلّى الله عليه وآله)، ولا يُنظر إلى فاطمةَ بأنّها بنتُ نبيِّهم وبضعته وإنّما هي حليلةُ عليٍّ وأمُّ عياله.

ومن ثَمَّ يُصبِحُ حَرْقُ باب فاطمة، وكَسْرُ ضلعها، وإسقاطُ جنينها، وقَتْلُ وَلَديها الحسن والحسين (عليهم السلام) وفقًا للأنساق الثقافيّة التي أسّستها سُنّةُ الشيخين ونَمَتْ عليها أنساقُ بني أُميّة، أمرًا مُستسَاغًا، بل ويرتكِز على عَقَديّةٍ جديدة تقتضي محاربتهم وقَتْلهم ومَنْ يتولّاهُم ويتشيّع لهم.

وعليه: لا غرابةَ لدى كثيرٍ من المسلمين في القرن الأول للهجرة النبويّة وما تلاه من قرونٍ وإلى يومنا هذا في ما جرى على عترة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) من القَتْل والتهجير والسَّلْب والسَّبْي من بلدٍ إلى بلدٍ.

المسألة الخامسة: وَضْعُ الأحاديثِ في مناقبيّة الخلفاء ولاسيمّا عثمان ومعاوية وأثرُهَا في ثوابت السُنّة النبويّة.

إنّ الإجراءات الفكريّة والعَقَديّة الجديدة التي اعتمدتها السلطةُ الأمويّة في خلافة معاوية، هي: حَثُّ أرباب العِلم ورواة الحديث النبويّ الشريف

على وَضْعِ الأحاديث في حقل المناقبيّة في الخلفاء الثلاثة وغيرهم من الصحابة بنَحْوٍ عَامٍّ، وفي عثمانَ ومعاويةَ بنَحْوٍ خاصٍّ، ومن ثَمَّ فقد شكّلتْ هذه الإجراءات ثقافةً فكريّة وعَقَديّة جديدة مُناهِضة للسُنّة النبويّة، بل وعَمِلَتْ على ضَرْبِ ثوابت الإسلام؛ ليكون هذا النسق الثقافيّ من بين أهمّ الأنساق الثقافيّة المؤثِّرة في البنية الفكريّة والعقديّة للمسلم وذلك لجملةٍ من الأمور التي اختزنها النصُّ التاريخيّ الآتي والذي سنقف عنده بعد إيراده، ولاسيّما قد رواه ابنُ أبي الحديد المعتزليّ عن المدائنيّ، ورواه الطبرسيّ عن سليم بن قيس، فقالَا:

«كتب معاويةُ إلى جميع عماله في جميع الأمصار: أن لا تُجيزوا لأحَدٍ من شيعة عليٍّ وأهل بيته شهادةً، وانظُروا قبلَكُم من شيعة عثمانَ ومُحبِّيه ومحبِّي أهلِ بيته وأهل ولايته، والذين يروون فَضْلَهُ ومناقبه، فَادْنُوا مجالسَهم، وقَرِّبوهم، واكتُبُوا بمَن يَروي من مناقبه واسمِ أبيه وقبيلته، فَفَعَلُوا؛ حتّى كَثُرَتِ الروايةُ عن عثمان، وافتعلُوها لما كان يبعث إليهم من الصِّلات والخُلَع والقطائع، من العرب والموالي، وكَثُرَ ذلك في كلِّ مصر، وتنافسوا في الأموال والدنيا؛ فليس أحَدٌ يجيء من مصر من الأمصار فيروي في عثمان منقبةً أو فضيلةً إلّا كُتِب اسمه، وأُجيز، فلبثوا بذلك ما شاء الله.

ثمّ كتب إلى عُمّاله أن الحديثَ في عثمان قد كَثُر وفَشَا في كلِّ مصر، فَادْعُوا الناسَ إلى الرواية في معاويةَ وفَضْله وسوابقه؛ فإنّ ذلك أحبُّ إلينا، وأقرُّ لأعيُننا، وأدحَضُ لحُجّة أهل هذا البيت، وأشدُّ عليهم».

وفي لفظ المدائنيّ الذي رواه ابنُ أبي الحديد المعتزلي:

«فإذا جاءكم كتابي هذا فَادْعُوا الناسَ إلى الرواية في فضائلِ الصحابة والخلفاء الأوّلين، ولا تتركوا خبرًا يَرويه أحَدٌ من المسلمين في أبي تراب إلّا وتأتوني بمُناقِضٍ له في الصحابة؛ فإنّ هذا أحبُّ عليَّ، وأقرُّ لعيني، وأَدْحَضُ لحُجّة أبي ترابٍ وشيعته، وأشدُّ عليهم من مناقب عثمان وفَضْله»[1].

فقرأ كلُّ أميرٍ وقاضٍ كتابَهُ على الناس؛ فأخذ الرواةُ في فضائل معاويةَ على المنبر في كلّ كُورَةٍ وكلِّ مسجد زُوْرًا، وألْقَوا ذلك إلى مُعلِّمي الكتاتيب؛ فعلَّمُوا ذلك صبيانَهم كما يُعلِّمُونهم القرآنَ، حتّى علَّمُوه بناتِهم ونساءهم وحَشَمَهُم، فلَبِثُوا بذلك ما شاء الله»[2].

فهذا النصُّ التاريخيّ قد أظهر جملةً من الآثار التي حقّقها النسَقُ الثقافيّ في نَشْر الأحاديثِ المكذوبة والموضوعة في الخلفاء الثلاثة. فكانت هذه الآثار الثقافية والعَقَديّة والاجتماعيّة، كالآتي:

أوّلًا: المرحلةُ الأُولى من وَضْعِ الأحاديث النبويّة في مناقبيّة الخُلفاء.

إنّ النسقَ الثقافيّ في وَضْع الأحاديث المكذوبة في الخُلفاء الثلاثة كانت على مرحلتين؛ الأولى: في مناقبيّة عثمان بن عفان؛ فقد قدمه معاويةُ على (أبي بكر وعمر)؛ والسبب في ذلك يعود إلى:

١ ـ إنّ الناس قد ثقفوا مناقبية الشيخين عبر الإجراءات التي عمل بها أبو بكر وعمر، وبالأخصّ عمر بن الخطّاب؛ فقد بذل جهدًا كبيرًا في تغيير السُنّة النبويّة

(١) شرح نهج البلاغة: ج١١ ص٤٥.

(٢) كتاب سليم بن قيس الهلاليّ: ص٣١٨، الاحتجاج: ج٢ ص ١٨، شرح نهج البلاغة، المعتزليّ: ج١١ ص ٤٤، الدرر الخطيّة، المحقِّق البحرانيّ: ج٣ ص٣٨٩.

فتناقلها الناسُ لتكون أساسًا في معارضة الإمام عليّ (عليه السلام) في كثيرٍ من إجراءاته وأفعاله؛ كصلاة التراويح، وعَزْلِ شُريحٍ القاضي، وغيرها ممّا مرّ بيانُه.

٢ ـ إنّ اعتماد معاوية لهذا التقديم يقود إلى إثبات دعواه في المطالبة بدم عثمان، وأنّه فضلًا عن كونه خليفة المسلمين فهو صاحب مناقبيّة كبيرة ومنزلة مرموقة؛ ممّا يُعزِّز صورة بني أُميّة بشكل عامٍ وصورة معاوية بشكل خاصٍ؛ فهو ابن عمِّه في هذا البيت الذي أنجب هذا الخليفة.

٣ـ تغيير ما عَلِقَ في أذهان الناس من أفعال عثمان التي كانت سببًا في قيام الصحابة وعائشة والمسلمين في مصر والمدينة والكوفة عليه وقتله في داره؛ أي: خَلْق صورةٍ بديلة ومُغايرة لتلك الصورة التي رسمها عثمانُ بن عفان بنفسه.

٤ ـ تعزيز الاعتقاد بمظلوميّته ومن ثَمَّ تحريك الوجدان الجماهيريّ حَوله وحول بني أُميّة وزعيمهم الجديد معاوية.

وعليه: حينما وجد معاوية أنّ هذه الأسباب قد جاءت بثمارها أَمَرَ الولاةَ والقضُاةَ والخطباء والرُّواةَ بالكَفِّ عن الرواية في عثمان؛ فقد تحقّق الهدفُ وتمكّن من تغيير ثقافة الناس وعقيدتهم في عثمان وابن عمه الجالس على كرسيِّ الخلافة في الشام، وهو كما يلي:

ثانيًا: المرحلة الثانية من وَضْعِ الأحاديث النبويّة في المناقبيّة وقد اختصّتْ بمعاوية.

يُظهِرُ النصّ أيضًا أنّ المرحلة الثانية من نَسَقِ وَضْعِ الحديث النبويّ كانت مختصّةً في وَضْعِ بعض المناقب في معاوية بن أبي سفيان، وقد صرّح الخليفةُ الأمويّ بذلك صريحًا، فقال:

«إنّ الحديث في عثمان قد كَثُر وفَشَا في كلِّ مِصْر، فَادْعُوا الناسَ إلى الرواية في معاوية وفَضْله وسوابقه؛ فإنّ ذلك أحبُّ إلينا وأقرُّ لأعيننا، وأدحضُ لحُجَّة أهل هذا البيت وأشدُّهُ عليهم».

ولا شكّ أنّ الناس قد تسارعوا في تلبية هذا الطلب السُّلطَويّ، وحرصوا على القيام به وتنفيذه بشكلٍ كبير، وبأعظم ممّا كانوا يضعونه في عثمانَ أو في الشيخين، وذلك:

١ ـ إن معاويةَ قد صرّح بذلك فقال: «فإنَّ ذلكَ أَحَبُّ إلينا وأَقَرُّ لأَعْيُننا».

٢ـ بُغضًا منه لأهل البيت (عليهم السلام)؛ وهو أمر عمل على ترسيخ الحرب ضِدّهم؛ ومن ثَمَّ فإنّ ذلك سيدفع بالرواة إلى مَنْحِه مناقبَ وفضائلَ ترتقي إلى مناقب الأنبياء(عليهم السلام)، ومنها:

أ ـ عن واثلة بن الأسقع، يرفعَهُ إلى النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)، أنّه قال: «**كَادَ مُعَاوِيَةُ أَنْ يُبْعَثَ نَبيًّا مَن حِلْمِه وائْتِمانِه عَلى كَلامِ رَبِّي**»[1].

ب ـ عن عثمان بن عفان، يرفعه إلى رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، أنّه قال: «**هَنِيْئًا لَكَ يا مُعَاوِيَةُ، لَقَدْ أَصْبَحْتَ أَمِيْنًا عَلى خَبَرِ السَّمَاءِ**»[2].

ج ـ عن أنس بن مالك، يرفعه إلى النبيِّ (صلّى الله عليه وآله): «**هبطَ جبرائيلُ بقلمٍ من ذَهَبٍ فقال: يا محمّدُ إنّ العليَّ الأَعْلَى يقولُ: قَدْ أَهْدَيْتُ القَلَمَ من فَوقِ عَرْشِي إلى مُعَاوِيَةَ، فَمُرْهُ أَنْ يَكتُبَ آيةَ الكُرْسِيِّ بهِ، ويُشَكِّلَهُ ويُعْجِمَهُ....**»[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ج٣ ص ١٢٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تاريخ مدينة دمشق،: ج ٥٩ ص ٧١.

د ـ عـن أبي هريـرة، يرفعـه إلى النبـيِّ (صـلّى الله عليـه وآلـه): «الأُمَنَـاءُ ثَلاثُـة: أَنَـا وجبرائيـلُ ومُعَاويَـةُ»[١].

هـ ـ عـن بعضهـم، يرفُعـه إلى النبـيِّ (صـلّى الله عليـه وآلـه): «**جـاءَ جبرائيـلُ بوَرقَـةِ آسٍ عَليهـا: لا إلـه إلّا اللهُ حُـبُّ مُعاوِيَـة فَـرْضٌ عَـلى عِبَـادِي**»[٢].

وغيرهـا مـن الأحاديـث التـي أقـرّ علـماءُ السُـنّة والحديـث بوَضْعِهـا وكذبهـا عـلى الله ورسـوله (صـلّى الله عليـه وآلـه).

وأغـربُ مـا ارتبـط بهـذا النَّسَـق الثقـافيّ هـو تبريـرُ كثيرٍ مـن علـماء المسـلمين، والدفـاع عـن هـؤلاء الوضّاعـين والكذّابـين بقولهـم: إنّ ذلـك كان سـببُه الحـبَّ المفـرط الـذي كان يحملـه بعـضُ النـاس لمعاويـة، فـرَووا فيـه هـذه الأحاديـث؛ كقَـوْلِ الذهبّـي: «وخَلَـفَ مُعاوِيَـةَ خَلْـقٌ كثيرٌ يُحبّونـه ويَتَغَالُـونَ فيـه، ويُفضِّلونـه؛ إمّـا قـد ملَكَهُـم بالكَـرَم والحِلـم والعَطـاء، وإمّـا قـد وُلِـدُوا في الشـام عـلى حُبِّـه، وتربّـى أولادُهـم عـلى ذلـك»[٣].

ونقول:

سـواء كان سـبب هـذه الأحاديـث الموضوعـة والمكذوبـة عـلى الله ورسـوله (صـلّى الله عليـه وآلـه) حُـبّ معاويـة أو كَرَمـه أو عطائـه، أو كان سـببها المغـالاة أو غيرهـا كـما مرّ بيانـه؛ فالأمـر واحـد في المقيـاس الشرعـيّ؛ وهـو تعمّـد الافـتراء والكـذب عـلى الله ورسـول الله (صـلّى الله عليـه وآلـه) .

(١) الكامل في الضعفاء: ج ٢ ص ٣٤٥.
(٢) تاريخ دمشق: ج ٥٩ ص ٩٠
(٣) سير أعلام النبلاء: ج٥٩ ص ١٢٨.

وقد جاء في الصحاح - ولاسيما صحيح البخاريّ - عنه (صلّى الله عليه وآله)، أنّه قال:

«إنّ كَذِبًا عَليَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ؛ مَنْ كَذَب عَلَيَّ مُتعمِّدًا فَلْيَتَبوَّأْ مَقْعَدَهُ في النار»[1].

وقد ذهب الجوينيّ وابنُ تيمية إلى تكفير مَنْ تعمّد الكذبَ على رسول الله (صلّى الله عليه وآله)[2].

وعليه: فقد حشر الذهبيُّ نفسه معهم يوم القيامة ومع مَنْ تولّى، ومن ثَمَّ فإنّ هذه الإجراءات في رواية الحديث الموضوع والمكذوب على الله ورسوله (صلّى الله عليه وآله) والذي انتشر في جميع المدن الإسلاميّة قد عمل على تغيير ثقافة القرآن والسُنّة وكان أداةً قويّةً في خَلْقِ عقيدةٍ جديدة في المجتمع الإسلاميّ ترى في معاويةَ أنّه كاد أن يكون نبيًّا؛ فكيف إذا اقترن هذا النسَقُ الثقافيّ والنَمَطُ الفكريّ بمجموعةٍ من الإجراءات القمعيّة في قَمْعِ أتباع أهل البيت وشيعتهم، وبنفس المستوى من الزخم السُّلطَويّ الذي منحته السُّلطة الأمويّة للإجراءات الفكريّة والثقافيّة والعَقَديّة والقُمْعيّة التي مرّ ذكرها؛ كي تسير جنبًا إلى جنبٍ في تكوين عقيدةٍ جديدة ترتكِزُ على الامتثال المطبق لما يقولُه الخليفةُ ويأمر به؛ وهو ما شهدناه كحقيقةٍ تفصيليّة عن هذه العقيدة والفِكْر والثقافة في يوم عاشوراء وعلى أرض كربلاء عام ٦١للهجرة. فأين حديثُ «**خَيْرُ القُرُونِ قَرْني**» وحديث «**عَلَيْكُمْ بسُنَّتي وسُنّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدينَ**

(١) صحيح البخاري، كتاب العيدين، باب الجنائز: ج ٢ ص ٨١.

(٢) فتح الباري لابن حجر: ج١ ص٢٤٤؛ الصارم المسلول على شاتم الرسول(صلى الله عليه وآله)، ابن تيمية: ج٢ ص ٣٢٨ ـ ٣٣٩.

المهديّين» وسنّتهم قد كشفها التاريخُ والسُّننُ والصِّحاحُ؟! وأيّ فسادٍ أعظم من هذا الفساد الذي فَرَضَ على الإمام الحسين (عليه السلام) الخروج لَطَلَبِ الإصلاح في أُمتّه بعد أنْ تغيرت معالمُ شريعة الأُمّة وهُتِكَتْ حُرمتها وغُيِّرتْ ثوَابتُها؟!

المسألة السادسة: التنكيلُ بمَوالي أهل البيت(عليهم السلام) وشيعَتِهم وقَتْلُهم وسَلْبُهم وتهجيرهم في البلاد.

لم تكتفِ السلطُة الأمويّة في الشام بإجراءاتها المتتابعة في إرساء الثقافة الجديدة المرتكِزة على جُملةٍ من الأنساق الثقافيّة التي مرَّ بيانُها آنفًا، وإنّما أتبعَتْها بجُملةٍ من الإجراءات القمعيّة لشيعةِ أهل البيت (عليهم السلام) وأتباعهم في جميع البلدان الإسلامية؛ ولاسيّما مدينة الكوفة التي كانت تحتضن النسبةَ الأكبر من شيعة عليٍّ (عليه السلام) ومواليه.

والملاحظ في إجراءات السلطة أنّها لم تجعل مرحلةً زمنيّةً فاصلة بين إرساء ثقافة تعظيم سُنّة الشيخين وإرسائها في جميع المفاصل الحياتيّة، فضلًا عن رواية الأحاديث المكذوبة في تعظيم الصحابة بنَحْوٍ عامٍّ، وفي عثمان ومعاوية ومَن سَبَقَهُ في الخلفاء؛ أي: في أبي بكر وعمر بنَحْوٍ خَاصٍ؛ وذلك ابتغاء تحقيق عدم ظهور منزلة أهل البيت (عليهم السلام) في المجتمع الإسلاميّ وإماتتها في نفوس المسلمين؛ وبين أنساقها القمعيّة في القضاء على شيعة أهل البيت وأتباعهم؛ ممّا حقّق تسارُعًا كبيرًا في إيجاد عقيدةٍ جديدة في المجتمع الإسلاميّ؛ فبين الترغيب وبَذْل جميع الإمكانات الماديّة من بَذْلِ الأموال والأراضي والمناصب، والإمكانات المعنويّة في الحفاوة والوجاهة،

وبين الإمكانات الثقافيّة والفكريّة؛ كانت الأنساق القمعيّة متلازمةً في هذه الإجراءات والأنساق الفكريّة والثقافيّة؛ لنصل في النهاية إلى تمايز المجتمع الإسلاميّ وتكوين الأنساق الاجتماعيّة التي ترابطت فيما بينها بجُملةٍ من الوظائف والأدوار البنائيّة من جهة وبينها والسلطة الحاكمة من جهة ثانية.

وعليه: فإن الإجراءات القمعيّة التي اتبعتها السلطةُ كانت على النَّحْوِ الآتي:

أوّلًا: قَتلُ مَن يروي حديثًا في فَضْل عليٍّ (عليه السلام).

روى سليم بن قيس الهلاليّ وعنه الطبرسيّ في المدرسة الإماميّة، وروى محمّد بن أبي سيف المدائنيّ، وعنه ابن أبي الحديد المعتزليّ؛ قولَهم: (كتب معاويةُ نسخةً واحدةً إلى عُمّاله بعد عام الجماعة؛ أنْ بَرِئت الذمّةُ ممّن روى شيئًا من فَضْلِ أبي تُرابٍ وأَهْلِ بيته)[1].

والروايةُ أعلاه قد مرَّ بيانُ بعضِ آثارها في الإجراءات السُّلطَويّة للخليفة سابقًا، لكنّها هنا تكشف عن أحد الأساليب القمعيّة التي اعتمدتها السلطةُ الأمويّة في الشام وبعد تولّي معاوية خلافة المسلمين بعد عام الجماعة؛ فكان من أوّل أساليبه وقراراته إصدار قانون الإعدام بحقّ مَنْ يروي شيئًا في فَضْلِ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، ويكشف النصُّ هنا عن جُملةٍ من الأمور- فضلًا عمّا مرَّ ذكْرُه وبيانُه في الفقرة السابقة-فكان منها:

١- إنّ معاويةَ لا يُطيق سَمَاعَ اسم عليّ بن أبي طالب (عليه الصلاة والسلام) ولا حتّى تَلَفُّظَه؛ ولذا لم يَرِدِ القانونَ بلَفْظِ: (أنْ بَرِئت الذمّةُ ممّن روى شيئًا

(١) الاحتجاج: ج٢ ص ١٨؛ شرح نهج البلاغة: ج١١ ص ٤٥.

في فَضْلِ عليّ بن أبي طالب وأهل بيته)، وإنّما جاء القرارُ القمعيّ بلّفظِ (أبي تراب وأهل بيته)؛ وهذا يكشف عن مستوى البغض والنَّصْب والعَداء الذي كان في نفس معاوية لعليٍّ بن أبي طالب (عليه الصلاة والسلام).

٢ـ إنّ معاويةَ يسعى في ذلك إلى مَحْوِ ذِكْرِ الإمام عليّ (عليه الصلاة والسلام) من تداوله على ألسنة الناس؛ جاهلهم أو عالمهم، شاميّهم أو حجازيّهم أو عراقيّهم، فلا يُقال حينها (عليّ)، وإنّما يشار له بالكُنية.

٣- إنّ كثيرًا من الناس - ولاسيّما الذين يعيشون في مُدنٍ أخرى - لا يعلمون لَمَنْ هذه الكنية؛ فيقومون بالبَراء واللَّعْن - والعياذ بالله - من صاحبها وأهل بيته.

٤ـ يكشف النصُّ عن جَوْر السلطة وطاغوتيّتها في قَتْل المسلم بجَريرة روايته أو ذكره لشيءٍ من فَضْل عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، فكيف بمن تشيّع له، أو قاتل بين يدَيه وشهر سيفَهُ بوجه معاوية وشيعته وأنصاره في صِفّين؟!

ثانيًا: التنكيلُ النفسيّ والاجتماعيّ لأتباع أهل البيت (عليهم السلام).

إنّ من الأساليب القمعيّة التي اتخذتها السلطة الأمويّة إسقاطَ شهادة شيعة عليٍّ (عليه الصلاة والسلام) ومَواليه في إجراءٍ جديد ونَسَقٍ قمعيّ آخر؛ يُراد منه التنكيل النفسيّ والاجتماعيّ بهم؛ فقد أصدر معاويةُ كتابًا إلى جميع الولاة على المدن الإسلاميّة جاء فيه:

«لا تُجيزُوا لأَحَدٍ من شِيْعَةِ عَليٍّ وأَهْلِ بَيْتِه الشَّهَادَةَ»[1].

(١) كتاب سليم بن قيس: ص٣١٧ بتحقيق محمد باقر الأنصاري؛ الاحتجاج: ج٢ ص١٧.

ولأنّ الكتابَ مُوجَّهٌ للولاة فقد جاء بلَفْظ (شيعة عليّ وأهل بيته) (عليهم السلام)؛ فهو لم يكن مُوجَّهًا لعامّة الناس، وإلّا لَمَا ورد فيه لَفْظُ اسم (عليّ) (عليه السلام).

وهو يكشف عن أحد الأنساق القمعيّة التي اتّخذتها الخلافةُ الأمويّة في محاولة مَحْوِ وإماتة ذِكْرِ أهل البيت (عليهم السلام)، وإذكاء عقيدة التوحيد الجديدة المرتكِزة على طاعة الخليفة.

ثالثًا: تقطيعُ الأيدي والأرجُل والقَتْلُ على الظِّنّة في الموالاة لأهل البيت (عليهم السلام).

حينما ننظر إلى تاريخ هذه المرحلة الزمنيّة نجد أنّ الإجراءات القمعيّة التي اتّخذتها (الخلافةُ الإسلاميّة) في الشام تكشف عن جُملةٍ من الأمور:

١- إنّها كانت تَتزايد في حِدتّها وقَسْوتها وجَوْرها على أتباع أهل البيت (عليهم السلام) في جميع المدن الإسلاميّة - ولاسيّما أهل الكوفة - فكان مَن يُتّهم منهم في حُبِّ آل البيت (عليهم السلام) تُهدَمُ داره ويُسجن.

وقد أصدر معاويةُ أَمْرَهُ إلى جميع الولاة، فقال لهم:

«مَنِ اتّهمْتُموهُ بموالاةِ القَوْمِ فَنكِّلُوا بهِ، واهْدِمُوا دَارَهُ»[1]، فَهُدِمت دُورُ شيعة الإمام عليّ (عليه السلام) في الكوفة وغيرها.

٢- لا شَكّ أنّ السبب في هذا التصعيد في الإجراءات القمعيّة هو وجودُ مقاومةٍ لها من أتباع أهل البيت (عليهم السلام)؛ ممّا جعل السلطة تبحثُ عن أنساقٍ أكثر قسوة وجورًا ضِدّ أُولئك الذين كانوا متشبِّثين بعقيدتهم في

(١) بحار الأنوار: ج ٣٣ ص ١٩١.

عليٍّ وأهل بيته (عليهم السلام)، وهي حقيقة واقعيّة شهدها التاريخُ الإنسانيّ بشكلٍ عامٍ والتاريخ الإسلاميّ بشكلٍ خاصٍ؛ وذلك لتولي الطواغيت مَنْصِبَ الخلافة الإسلاميّة.

رابعًا: قَتْلُ المسلمِ على الظِّنّةِ في حُبِّ عليٍّ (عليه السلام) وأهل بيته (عليهم السلام).

وقد دلّ على هذه الحقيقة شاهدان:

الأوّل: النصُّ الشريف المروي عن الإمام الباقر (عليه السلام) الذي أوردنا جزءًا منه في الفقرة السابقة، ونُورد هنا ما تعلّق بهذا النَّسَق القمعيّ؛ فقال (عليه الصلاة والسلام):

«ثُمَّ لَمْ نَزَلْ أَهْلُ البَيْتِ نُسْتَذَلُّ، ونُستضَامُ، ونُقْصى ونُمْتَهَنُ، ونُحْرَمُ ونُقْتَلُ ونَخَافُ، ولا نَأْمَنُ على دِمَائِنَا ودِمَاءِ أَوْلِيائنا».

إلى أن يقول (عليه السلام):

«وكان عِظَمُ ذَلِكَ وكُبْرُه زَمن مُعَاوِيَةَ، بَعْدَ مَوْتِ الحَسَنِ (عليه السلام)، فَقُتِلَتْ شِيْعَتُنا بِكُلِّ بَلْدةٍ، وقُطِعَتِ الأَيْدِي والأَرْجُلُ عَلى الظِّنَّةِ، وكَانَ مَنْ ذَكَّرَ بِحُبِّنا والانْقِطَاعِ إِلَيْنَا سُجِنَ أَوْ نُهِبَ مَالُهَ، أَوْ هُدِمَتْ دَارُهُ»[1].

أمّا الشاهدُ الثاني:

فقد ذكره ابن أبي الحديد نقلًا عن المدائنيّ، فقال:

«ثمّ قامَ معاويةُ فَولَّى الكوفةَ زيادَ بن سُميّة، وضمّ إليه البصرةَ، وقد كان يتتبعّ الشيعةَ وهو بهم عارف؛ ولذا: فقد قتلهم تحت كلِّ حَجَرٍ ومَدَرٍ،

(١) شرح نهج البلاغة: ج١١ ص ٤٥.

وأخافهم وقَطَعَ الأيدي والأرجُلَ، وسَمَل العيونَ، وصَلَبَهُم على جُذوع النخلِ، وطرَدَهُم، وشَرَّدهم عن العراق؛ فلم يبقَ بها معروفٌ منهم».

وقد بذل زيادُ بن أبيه جهدًا كبيرًا في إخراج شيعة الإمام عليّ (عليه السلام) من الكوفة وتهجيرهم؛ كي يتمّ إفراغُها من أهل عقيدة التوحيد القرآنيّ والنبويّ وهو آخر الأنساق القمعيّة التي قام به والي معاوية بن أبي سُفيان على الكوفة؛ وهو ما سنتناوله في الفقرة الآتية.

خامسًا: التهجيرُ القَسْريّ والتغييرُ الديموغرافيّ(١) للكوفة في ولاية زياد بن أبيه.

بعد أنْ يأس زيادُ بن أبيه من إسكات أصوات شيعة عليٍّ (عليه الصلاة والسلام) وعجز عن تغيير عقيدتهم، وجد أن لا سبيلَ من التهجير القسريّ لهم، وإخراجهم من الكوفة، وتضييعهم في المدن الأخرى، ونَقْلِ مَن عُرِفُوا بطاعتهم وولايتهم لبني أميّة إلى الكوفة؛ كي يتمّ تغيير سكّان أهل الكوفة ومجتمعها الموحِّد الموالي لآل محمّدٍ (صلّى الله عليه وآله)، فكانت هذه الحملةُ على الشكل الآتي:

١- بدأ زياد بنَقْل المقاتِلة الأعاجم من الكوفة ونَقْلهم إلى الشام والبصرة؛ أي لم ينقلهم إلى بلادهم الأمّ إيران أو بلاد فارس كما كانت تُعرف؛ ممّا يدلّ على رفع مستوى معاناتهم، بعد أن كانت لهم منازلُ في الكوفة وأُلفةٌ مع أهلها.

(١) الديموغرافيا: المعرفة بعلم السكّان: هي عبارة عن دراسةٍ لمجموعة من خصائص السكّان، وهي الخصائص الكمّية، ومنها الكثافة السكانيّة والتوزيع والنمو، وهيكليّة السكّان، بالإضافة إلى الخصائص النوعيّة ومنها العوائل الاجتماعيّة؛ مثل التنمية والتعليم والتغذية والثروة. mawdoo3o com

قال البلاذريّ: «إنّ زيادًا سيَّرِ بعضَهُم إلى الشام بأَمْرِ معاوية، فهم يُدَعون بها: (الفرس)، وسيَّرَ قومًا منهم إلى البصرة فدخلوا في الأساورة الذين بها»[1].

أمّا السبب الذي جعل ابن زياد يبدأ بهم؛ فلأنّ الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) قد سَاوَى بينهم وبين المقاتِلة العرب في العطاء فاستمالوا إليه.

وأمّا سببُ توجيههم إلى الشام والبصرة؛ فلِكَوْنِهما عُثمانيَتي المعتقَد؛ فلا يُمكنهما التحرّك فيهما، بخلاف نَقْلهم إلى بلاد فارس؛ فإنّهم سَيَدعُون إلى عليٍّ (عليه السلام).

٢- توسيع رُقعة الإفراغ العَقَديّ لتشمل مدينتَي الكوفة والبصرة.

أي إفراغ المدينتين من الموالين لأهل البيت (عليهم السلام)؛ قال البلاذريّ: «إنّ زيادًا نقل (خمسين ألفًا) من مُقاتلة أهل البصرة والكوفة مع عيالاتهم إلى خراسان»[2]، ولم تُحَدِّد الرواية كم كان عدد الكوفيّين من الخمسين ألفًا.

إلّا أنّ المدائنيّ أشار إلى: «أنّ نِصْفَهُم كانَ من أهلِ الكُوفَةِ»، وأيًّا كانت نسبتهم فإنّ إخراجهم من الكوفة والبصرة مع عيالاتهم وتهجيرهم إلى تلك البلاد البعيدة خارج العراق هو غاية الاضطهاد العَقَديّ والتطرّف الفكْريّ.

فكانت آثارُ هذا التهجير القَسْريّ والتغيير الديموغرافيّ كبيرةٌ على ثقافة مجتمع الكوفة؛ ولاسيما المقاتلة منهم - وهم السوادُ الأعظم من أهل الكوفة الذين خرجوا لقتال الحسين عليه السلام- تَرجمتْها أرضُ كربلاء في يوم عاشوراء.

---

(١) فتوح البلدان: ص ٢٨٠.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٠٩.

المسألة السابعة: تَجاهُرُ الخليفة بارتكاب الموبقات.

ممّا لا ريب فيه أنْ يكون الخليفةُ بعد هذه الإجراءات التي شهدتها البلادُ الإسلاميّة ونشأ عليها أبناءُ الصحابة والتابعين، وسكوتهم عنها أو تسليمهم لها قد جَرَّ إلى ارتكاب الخليفة للعديد من الموبقات، وسنكتفي بروايةٍ واحدة؛ فقد أوردنا ما فيه الكفاية من بيان معارضة حديث «خَيْرُ القُرُونِ قَرْني» وحديث «عَلَيْكُم بسُنَّتي وسُنّة الخُلَفاءِ الرَّاشِدينَ المهديّين» ورأينا أنّ الخليفةَ قد تمسّك بسُنّة أبي بكر وعمر وعثمان، فَهُم المؤسِّسون لهذه الإجراءات التي سار عليها معاويةُ بن أبي سفيان؛ ولاسيّما فيما يرتبط بالسُنّة النبويّة وتحديث الصحابة بها، وما واجَهوه من إجراءات أبي بكر وعمر وعثمان في ذلك، إلّا أنّ معاوية وبعد أنْ جُمِعَتْ له الأمور والحُكم في عام الجماعة، قد أكمل ما أسّسهُ السابقون وشيّده وعظّم بناءه؛ فأصبح إسلامًا جديدًا له ثوابتُه وأُسُسه ورؤيتُه ومنهاجُه، ونظامُه الذي يتّسق مع أُسِس معاوية ومَن خَلّفه من الأمويّين والعباسيّين، ومَن عايشهم من أعلام أهل السُنّة والجماعة وإلى أن يأذن اللهُ تعالى في إعادة الإسلام إلى أُصوله التي جاء بها النبيُّ(صلّى الله عليه وآله)، على يد وَلَده الإمام المهدي (عجّل الله تعالى فرجه الشريف) الذي يملأ الأرضَ قسطًا وعدلاً بعد أنْ مُلِئت ظُلمًا وجورًا.

وأمّا الروايةُ التي نكتفي بها في بيان ما شهده التاريخ فهي التي رواها الطبريّ وابن الجوزيّ وابن الأثير، عن الحسن البصريّ، قال: أربعُ خِصَالٍ فِي معاويةَ لو لَمْ تكنْ فيه إلّا وَاحِدةٌ منها لكانَتْ مُوبِقَةً: انْتِزَاؤُه على هذه الأُمّة بالسيف حتَّى أخَذَ الأمرَ من غير مَشُورَةٍ، وفيهم بَقَايا الصَّحابَةِ وذَوُو الفضيلَةِ، واسْتِخْلافُه من بعدِه سِكِّيرًا خِمِّيرًا يَلْبَسُ الحَرِيرَ ويَضْرِبُ بالطَّنابيرِ،

وادِّعَاؤُهُ زِيَادًا؛ وقد قَالَ: رسولُ الله [صلّى الله عليه وآله]:

(**الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ**)، وقَتْلُهُ حُجْرًا وَأَصْحَابَ حُجْرٍ، ويَا وَيْلًا له من حُجْرٍ وأَصْحَابِ حُجْرٍ!»[1] وغيرها من الشواهد التي ملأت بطونَ المصادر الإسلاميّة؛ والتي تتعارضُ مع حَدِيْثَي «خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي» و« عَلَيْكُم بسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِي»، وأنّها لا أَصْلَ لها ما لم يُحمَلْ على التخصيص بأهل البيت (عليهم السلام) ومَن تمسّك بهم وسار على نَهْجِهم، فوجودُهم امتدادٌ لوجود رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، وهم خلفاؤه الراشدون المهديّون، وسُنّتهم سُنّته التي يُعَضُّ عليها بالنواجذ.

(١) تاريخ الطبريّ: ج٤ ص٢٠٩، المنتظم، ابن الجوزيّ: ج٥ ص٢٤٣، الكامل في التاريخ: ابن الأثير: ج٣ ص٤٨٧.

الفصل الخامس

الملازَمُة بين منهج الإمام الحسين ومنهج أمير المؤمنين (عليهما السلام) واَثارُه في تَنْمية قِيمَةِ طَلَبِ الإصلاح وبناء الذات الإنسانيّة

توطئة

إنّ الأدلّة والنصوص والشواهد والقرائن التي مرّت عبر الفصول السابقة من الدراسة لَتأخذ بعُنق المسلم إلى القَطْع وليس الظنّ بأنّ خروج الإمام الحسين(عليه السلام) كان لطَلَبِ الإصلاح في أُمّة جدِّه (صلّى الله عليه وآله)؛ وذلك لما ينماز به منهجُ أهل البيت (عليهم السلام) بأنّهم على نَسَقٍ واحد لم يشذُّوا عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) ولا عن أمير المؤمنين (عليه السلام) .

المبحث الأول

طَلَبِ الإصلاح وتحديد مرتكَزاته بين عاشوراء ونهج البلاغة

المسألة الأولى: منهجُ طَلَبِ الإصلاح في نهج البلاغة وبيانُ أصولهِ والعلّة في نشوئه.

يكفي بالمسلم أنْ يَعِي قول الإمام عليّ (عليه السلام) الذي رواه الشريف الرضيّ (رحمه الله) في نهج البلاغة، في بيان منهج أمير المؤمنين(عليه السلام) في وَضْعِ أصول الإصلاح والعِلّة من السَّعْي فيه، فممّا جاء فيه:

أوّلًا: إنّ الهدف من قبوله الخلافة هو طَلَبِ الإصلاح فيما بدّله الخلفاءُ من قبله.

قال (عليه السلام) لمـاّ بايعه الصحابةُ من المهاجرين والأنصار بعد مقتل عثمان بن عفّان: «**اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ، أَنَّه لَمْ يَكُنِ الَّذِي كَانَ مِنَّا مُنَافَسَةً فِي سُلْطَانٍ، ولَا الْتِمَاسَ شَيْءٍ مِنْ فُضُولِ الْحُطَامِ، ولَكِنْ لِنَرِدَ الْمَعَالِمَ مِنْ دِينِكَ، ونُظْهِرَ الإِصْلَاحَ فِي بِلَادِكَ، فَيَأْمَنَ الْمَظْلُومُونَ مِنْ عِبَادِكَ، وتُقَامَ الْمُعَطَّلَةُ مِنْ حُدُودِكَ**».

فقد حدّد الأسبابَ التي دعتْهُ لمواجهة الفساد؛ فكانت:

١ـ تغييرُ معالم الدِّين وحرفها عن جادّتها التي وَضَعَها اللهُ تعالى، فقال: «**ولَكِنْ لِنَرِدَ الْمَعَالِمَ مِنْ دِينِكَ**».

٢ـ تفشّي الفساد في الأُمّة؛ ممّا احتاج إلى أن «**نُظْهِرَ الإِصْلَاحَ فِي بِلَادِكَ**»، وقد مرّ عبر فصول الدراسة ما يُثبت ذلك.

٣ـ تحقيقُ الأَمْن للمظلومين من عباد الله تعالى بعد أنْ تعرَّضُوا للترهيب والتنكيل والتشريد والقَتْل وغيرها من مظاهر الظلم الكثيرة؛ عبر تحكُّم

الظالمين وتفشّي الظلم؛ لقوله (عليه السلام): «**فَيَأْمَنَ الْمُظْلُومُونَ مِنْ عِبَادِكَ**».

٤ ـ إقامّة الحدود التي عطّلها الحكّامُ ووعّاظُ السلاطين؛ لقوله (عليه السلام): «**وتُقَامَ الْمُعَطَّلَةُ مِنْ حُدُودِكَ**».

وهذا عينُه الذي نادى به الإمامُ الحسين(عليه السلام) وقاتل من أجله واستشهد في سبيله، ولهذا الإصلاح قدّمَ دمَهُ وأبناءه وإخوانه وأصحابه وأهل بيته(عليهم السلام) قرابين لإعلاء كلمة الله وطَمْسِ كلمة الجِبْت والطاغوت، ونجاة الأُمّة من الضلال، فقدّم لله تعالى أغلى ما يملك؛ فنال من الله ما لم يناله شهيدٌ من الشهداء في سبيله.

وقد قال (عليه السلام) في خروجه لحرب (صفّين) والفئة الباغية، فيما رواه ابن جرير الطبريّ في تاريخه، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه – وكان ممّن خرج لقتال الحجّاج مع ابن الأشعث – أنّه قال فيما كان يحضّ به الناس على القتال:

«إنّي سمعتُ عليًّا رَفَعَ اللهُ روحَهُ في الصالحين، وأَثَابَهُ ثوابَ الشُّهداء والصدِّيقين، يقول – لمّا لقينا أهل الشام –: **أيّها المؤمنون، إنّه مَنْ رَأى عُدوانًا يُعْمَلُ به، ومُنْكَرًا يُدْعَى إليه فَأَنْكَرَهُ بقَلْبِه، فقد سَلِمَ وبَرِئ، ومَنْ أنكَرَهُ بلسَانِه فقد أُجِر، وهُوَ أَفْضَلُ مِن صَاحِبه، ومَنْ أنكَرَهُ بالسيفِ لتكونَ كَلِمَةُ الله العُلْيَا وكَلِمَةُ الظَّالمينَ السُّفْلَى، فَذَلِكَ الّذي أَصَابَ سَبِيَل الهُدَى،، ونوَّرَ في قَلْبِه اليَقِينَ**»[1].

(١) تاريخ الطبري: ج٥ ص ١٦٣.

ثانيًا: منهجُه (عليه السلام) في معارضة عثمان بن عفّان يرتكِزُ على طَلَبِ الإصلاح.

وممّا كثر البحث فيه موقفُه (عليه السلام) من عثمان ونهجه وسيرته في التعامل مع سُنّة النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)، وبذَلُه - أي عثمان بن عفّان - مال الله تعالى، ومال رسوله(صلّى الله عليه وآله)، ومال ذي القربى لصُهْرَيه وعَمِّه الحكم بن أبي العاص، وغيرها من المسائل التي أجّجت الناسَ عليه في المدينة ومكّة ومصر والكوفة، فزحفت الحشود إلى المدينة، وطالبته بخَلْعِ نفسه من الخلافة فأبى ذلك، فحُوصر بيتُه، ثمّ اقتحموا عليهم الدار، وقُتِل فيه، فكان ممّا غالط في أمره معاوية بن أبي سفيان؛ فقد وّظف الأحداثَ لخَلْقِ الفتنة في الأُمّة؛ وذلك بغية الوصول إلى الرئاسة والحكم، فكان يُلقي بما حدث على أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام)، فكتب إليه يُحمِّلُه تبعات ما وقع، فردّ أميرُ المؤمنين على الكتاب، فممّا جاء فيه بما تعلّق بأمر عثمان وبيانه منهاجه (عليه السلام) في التعامل معه؛ حيث قال(عليه السلام):

«ثُمَّ ذَكَرْتَ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِي وأَمْرِ عُثْمَانَ، فَلَكَ أَنْ تُجَابَ عَنْ هَذِه لِرَحِمِكَ مِنْه، فَأَيُّنَا كَانَ أَعْدَى لَه وأَهْدَى إِلَى مَقَاتِلِه؛ أَمَنْ بَذَلَ لَه نُصْرَتَه فَاسْتَقْعَدَه واسْتَكَفَّه، أَمْ مَنِ اسْتَنْصَرَه فَتَرَاخَى عَنْه وبَثَّ الْمَنُونَ إِلَيْه، حَتَّى أَتَى قَدَرُه عَلَيْه؟ كَلَّا واللهِ لَاَّه[1] ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ والْقَائِلِينَ لِإِخْوانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنا ولا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٨]، ومَا كُنْتُ لأَعْتَذِرَ مِنْ أَنِّي كُنْتُ أَنْقِمُ عَلَيْه أَحْدَاثًا، فَإِنْ كَانَ الذَّنْبُ إِلَيْه إِرْشَادِي وهِدَايَتِي لَه، فَرُبَّ مَلُومٍ لَا ذَنْبَ لَه، وقَدْ يَسْتَفِيدُ

(١) هكذا وردت في نسخة الدكتور صبحي صالح؛ وفي نسخة الدكتور صلاح الفرطوسي،«﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ ...﴾» ج٢ ص ٣٥١، الكتاب رقم ٢٨ [ومن كتاب له إلى معاوية].

الظَّنَّةَ المُتَنَصِّحُ، ومَا أَرَدْتُ ﴿إِلَّا الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وما تَوْفِيقِي إِلَّا بِالله عَلَيْه تَوَكَّلْتُ وإِلَيْه أُنِيبُ﴾[هود، من الآية: ٨٨]»[1].

وقد تلازم هذا المنهج مع منهج الإمام الحسين منذ أن تولّى الإمامةَ بعد أخيه الحسن(عليهما السلام) عام خمسين من الهجرة؛ أي أنّه كان يَرشد الناسَ ويَهديهم لما يُنجيهم من عذاب يومٍ عظيم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، حتى إذا بلغ موضعًا لا ينفع معه النصُّ ولا يُجدي الرُّشدُ على إصلاحهم ورُشدهم خرج بنفسه المقدّسة من المدينة؛ وقد أمر طاغية زمانه وفرعون عصره واليه على المدية بأخذ البيعة منه أو أنْ يُقتل، **﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾**[2] فتوجّه إلى مكّة ولم يمكث طويلاً؛ فقد لاحقه الطاغوتُ وأنّه ليُقتل وإن كان مُعلَّقًا بأستار الكعبة، فخرج إلى الكوفة بعد أنْ جاءته كتبُ القوم يُطالبونه بالإمامة وحقهم عليه في السير بهم إلى ما يُصلحهم وينُجيهم في الآخرة.

المسألة الثانية: الأَمْرُ بالمعروف والنَهْيُ عن المنكر بين عاشوراء ونهج البلاغة

في الأصل الثاني من منهاج طلب الإصلاح الذي حدّده الإمامُ الحسين (عليه السلام) في وصيّته لأخيه محمّد بن الحنفيّة؛ أي فيما يتعلّق بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد قابله في نهج البلاغة الكثيرُ من النصوص الشريفة الكاشفة عن التلازم فيما بين المنهجين؛ فممّا جاء في نهج البلاغة:

١ـ قال (عليه السلام): « **وإِنَّ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، لَخُلُقَانِ**

(١) نهج البلاغة، الكتاب رقم: ٢٨، بتحقيق صبحي الصالح.

(٢) سورة القصص، الآية: ٢١

مِنْ خُلُقِ اللهِ سُبْحَانَه، وإِنَّهُمَا لَا يُقَرِّبَانِ مِنْ أَجَلٍ، ولَا يَنْقُصَانِ مِنْ رِزْقٍ»[1].

٢ ـ وقال (عليه السلام): «وإِنَّ عِنْدَكُمُ الأَمْثَالَ مِنْ بَأْسِ اللهِ وقَوَارِعِه، وأَيَّامِه ووَقَائِعِه، فَلَا تَسْتَبْطِئُوا وَعِيدَه جَهْلًا بِأَخْذِه، وتَهَاوُنًا بِبَطْشِه، ويَأْسًا مِنْ بَأْسِه، فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَه لَمْ يَلْعَنِ الْقَرْنَ الْمَاضِيَ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، إِلَّا لِتَرْكِهِمُ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَلَعَنَ اللهُ السُّفَهَاءَ لِرُكُوبِ الْمَعَاصِي، والْحُلَمَاءَ لِتَرْكِ التَّنَاهِي، أَلَا وقَدْ قَطَعْتُمْ قَيْدَ الإِسْلَامِ، وعَطَّلْتُمْ حُدُودَه، وأَمَتُّمْ أَحْكَامَه، أَلَا وقَدْ أَمَرَنِيَ اللهُ بِقِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ والنَّكْثِ والْفَسَادِ فِي الأَرْضِ؛ فَأَمَّا النَّاكِثُونَ فَقَدْ قَاتَلْتُ، وأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَقَدْ جَاهَدْتُ، وأَمَّا الْمَارِقَةُ فَقَدْ دَوَّخْتُ، وأَمَّا شَيْطَانُ الرَّدْهَةِ فَقَدْ كُفِيتُه، بِصَعْقَةٍ سُمِعَتْ لَهَا وَجْبَةُ قَلْبِه ورَجَّةُ صَدْرِه، وبَقِيَتْ بَقِيَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْبَغْيِ، ولَئِنْ أَذِنَ اللهُ فِي الْكَرَّةِ عَلَيْهِمْ، لَأُدِيلَنَّ مِنْهُمْ إِلَّا مَا يَتَشَذَّرُ فِي أَطْرَافِ الْبِلَادِ تَشَذُّرًا»[2].

٣ـ قال(عليه السلام): «واللهَ اللهَ فِي الْجِهَادِ بِأَمْوَالِكُمْ وأَنْفُسِكُمْ، وأَلْسِنَتِكُمْ فِي سَبِيلِ اللهِ، وعَلَيْكُمْ بِالتَّوَاصُلِ والتَّبَاذُلِ، وإِيَّاكُمْ والتَّدَابُرَ والتَّقَاطُعَ، لَا تَتْرُكُوا الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَيُوَلَّى عَلَيْكُمْ شِرَارُكُمْ ثُمَّ تَدْعُونَ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ»[3].

٤ـ قال(عليه السلام): «والْجِهَادُ مِنْهَا عَلَى أَرْبَعِ شُعَبٍ؛ عَلَى الأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، والنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، والصِّدْقِ فِي الْمَوَاطِنِ، وشَنَآنِ الْفَاسِقِينَ، فَمَنْ

(١) نهج البلاغة، الخطبة: ١٥٦، بتحقيق صبحي الصالح.
(٢) نهج البلاغة، الخطبة: ١٩٢، بتحقيق صبحي الصالح.
(٣) نهج البلاغة، من وصيّةٍ له للحسن والحسين (عليهما السلام)، ص٤٢٢، بتحقيق صبحي الصالح.

أَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ شَدَّ ظُهُورَ الْمُؤْمِنِينَ، ومَنْ نَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ أَرْغَمَ أُنُوفَ الْكَافِرِينَ، ومَنْ صَدَقَ فِي الْمَوَاطِنِ قَضَى مَا عَلَيْه، ومَنْ شَنِئَ الْفَاسِقِينَ وغَضِبَ للهِ غَضِبَ اللهُ لَه، وأَرْضَاه يَوْمَ الْقِيَامَةِ»(١).

١ـ قال (عليه السلام): «**فَمِنْهُمُ الْمُنْكِرُ لِلْمُنْكَرِ بِيَدِه ولِسَانِه وقَلْبِه، فَذَلِكَ الْمُسْتَكْمِلُ لِخِصَالِ الْخَيْرِ، ومِنْهُمُ الْمُنْكِرُ بِلِسَانِه وقَلْبِه والتَّارِكُ بِيَدِه، فَذَلِكَ مُتَمَسِّكٌ بِخَصْلَتَيْنِ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ، ومُضَيِّعٌ خَصْلَةً، ومِنْهُمُ الْمُنْكِرُ بِقَلْبِه والتَّارِكُ بِيَدِه ولِسَانِه، فَذَلِكَ الَّذِي ضَيَّعَ أَشْرَفَ الْخَصْلَتَيْنِ مِنَ الثَّلَاثِ، وتَمَسَّكَ بِوَاحِدَةٍ، ومِنْهُمْ تَارِكٌ لِإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ بِلِسَانِه وقَلْبِه ويَدِه، فَذَلِكَ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ، ومَا أَعْمَالُ الْبِرِّ كُلُّهَا والْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، عِنْدَ الأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ، إِلَّا كَنَفْثَةٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ، وإِنَّ الأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ والنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ، لَا يُقَرِّبَانِ مِنْ أَجَلٍ ولَا يَنْقُصَانِ مِنْ رِزْقٍ، وأَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّه كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ إِمَامٍ جَائِرٍ**»(٢).

وترشد النصوصُ إلى بيان منهاجه (عليه السلام) في فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفضله وأهميّته وآثاره الإصلاحيّة للنفس والأُسرة والمجتمع، فضلًا عن ذلك فقد قدّمت النصوصُ الشريفة كاشفيّةً بيِّنةً وواضحة لا تقبل اللَّبْس أو التشكيك في حال المجتمع الإسلاميّ بعد وفاة رسول الله(صلّى الله عليه وآله) وأنّ حديث «خَيْرُ القُرُونِ قَرْني» لا يُمكن حَمْلُه إلّا على المعنى الخاصّ الذي مرّ بيانُه عبر الدراسة؛ أي إنهم أهلُ بيته

(١) نهج البلاغة، ص٧٩، بتحقيق صبحي الصالح.

(٢) نهج البلاغة، ص٥٢٠، بتحقيق صبحي الصالح.

(عليهم السلام)، وهم خلفاؤه الراشدون المهديّون، فقد تبيّن للقارئ المنصِف الذي يخشى اللهَ ورسولهَ (صلّى الله عليه وآله) والمساءلة يوم القيامة ما فعلَهُ الخلفاءُ الذين جلسوا في مجلس رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسُمّوا فيه خليفتة، والسؤال المطروح بأيِّ شيءٍ خَلَفُوه؛ بتغيير سُنتّه، أم بتضليل أُمّته، أم بقَتْل أهل بيته (عليه السلام)؟!!

ومن ثمّ فقد حاول البعض في خير أهل القرون العملَ بهذه الفريضة؛ فادّعى ذلك إلّا أنّه أراد أن يختبر نفسه في القدرة مع ما يراه في المجتمع الإسلاميّ؛ فقد روى البيهقيّ، عن ابن عبّاس، قال: «جاء رجلٌ، فقال: يا بن عبّاس، إنّي أُريد أنْ آمر بالمعروف وأنهى عن المنكر؟ قال: أو بَلَغْتَ ؟! قال: أرجُو، قال: فإنْ لم تخشَ أنْ تُفتَضح بثلاثة أحرف في كتاب الله عَزَّ وجَلّ فافعل؟ قال: وما هن؟ قال:

قوله عزّ وجل: ﴿**أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ**﴾ أحكَمْتَ هذه الآية؟ قال: لا، قال: فالحرف الثاني؟ قال: قولُه عَزَّ وجَلَّ: ﴿**لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ**﴾ أحكَمْتَ هذه الآية؟ قال: لا، قال: فالحرف الثالث؟ قال: قولُ العبد الصالح شُعيب (عليه السلام): ﴿**وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ**﴾، أحكَمْتَ هذه الآية؟ قال: لا، قال: فابدأ بنفسك)[1].

(١) شُعب الإيمان: ج٦ ص٨٨

المسألة الثالثة: السَّير بسيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله) بين عاشوراء ونهج البلاغة.

إنّ ممّا لا ريبَ فيه أنّ الملازمةَ بين سيرة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وبين سيرة أمير المؤمنين(عليه السلام) أمرٌ قطعيّ؛ إلّا لمن أراد أنْ يُخالف الحقَّ والتاريخ، بل ويخالف نفسه، أو به مرض نفسيّ بفعل فساد قلبه وما أصابه من رَين بُغض أمير المؤمنين (عليه السلام)؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿**بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾.

ومن ثَمَّ فقد زخر التاريخُ والسُنّة وكتاب نهج البلاغة بالنصوص الكاشفة عن هذه الملازمة التي قصدها الإمام الحسين(عليه السلام) في منهاجه الإصلاحي لأُمة جدِّه (صلّى الله عليه وآله)؛ عبر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والسَّيْر بسيرة جدِّه وأبيه (صلوات الله وسلامه عليهما)؛ أي إنّهما لا ينفكّان عن بعضهما، وأنّ الذين جاؤوا للخلافة هم أبعدُ الناس عن هذه السيرة؛ ولاسيّما عبر تلك الأدلّة والشواهد التي عرضتها الدراسةُ وهي غيض من فيض ممّا دوّن المصنِّفون ورواه الرواةُ كابرًا عن كابرٍ، على الرغم من تلك الرقابة والقيود والمنع والحرق والإمحاء للسُنّة والسيرة النبويّة.

أمّا ما زخر به نهجُ البلاغة من النصوص الشريفة الكاشفة عن هذه الملازمة، بل والتواشج الروحيّ والفِكْريّ والعَقَديّ بين السيرتين فكثيرةٌ؛ فممّا جاء في النهج:

«**وقَدْ عَلِمْتُمْ مَوْضِعِي مِنْ رَسُولِ الله (صلّى الله عليه وآله)، بِالْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ والْمَنْزِلَةِ الْخَصِيصَةِ، وَضَعَنِي فِي حِجْرِه وأَنَا وَلَدٌ يَضُمُّنِي إِلَى صَدْرِه، ويَكْنُفُنِي فِي فِرَاشِه ويُمِسُّنِي جَسَدَه، ويُشِمُّنِي عَرْفَه، وكَانَ يَمْضَغُ الشَّيْءَ ثُمَّ يُلْقِمُنِيه، ومَا**

وَجَدَ لِي كَذْبَةً فِي قَوْلٍ ولَا خَطْلَةً فِي فِعْلٍ.

ولَقَدْ قَرَنَ اللهُ بِه (صلّى الله عليه وآله) مِنْ لَدُنْ أَنْ كَانَ فَطِيمًا، أَعْظَمَ مَلَكٍ مِنْ مَلَائِكَتِه، يَسْلُكُ بِه طَرِيقَ الْمَكَارِمِ، ومَحَاسِنَ أَخْلَاقِ الْعَالَمِ لَيْلَه ونَهَارَه.

ولَقَدْ كُنْتُ أَتَّبِعُه اتِّبَاعَ الْفَصِيلِ أَثَرَ أُمِّه، يَرْفَعُ لِي فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَخْلَاقِه عَلَمًا، ويَأْمُرُنِي بِالِاقْتِدَاءِ بِه، ولَقَدْ كَانَ يُجَاوِرُ فِي كُلِّ سَنَةٍ بِحِرَاءَ، فَأَرَاه ولَا يَرَاه غَيْرِي، ولَمْ يَجْمَعْ بَيْتٌ وَاحِدٌ يَوْمَئِذٍ فِي الإِسْلَامِ، غَيْرَ رَسُولِ الله (صلّى الله عليه وآله) وخَدِيجَةَ وأَنَا ثَالِثُهُمَا، أَرَى نُورَ الْوَحْيِ والرِّسَالَةِ وأَشُمُّ رِيحَ النُّبُوَّةِ.

ولَقَدْ سَمِعْتُ رَنَّةَ الشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْه (صلّى الله عليه وآله)، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِّ مَا هَذِه الرَّنَّةُ؟ فَقَالَ: هَذَا الشَّيْطَانُ قَدْ أَيِسَ مِنْ عِبَادَتِه، إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ وتَرَى مَا أَرَى، إِلَّا أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيٍّ ولَكِنَّكَ لَوَزِيرٌ، وإِنَّكَ لَعَلَى خَيْرٍ.

ولَقَدْ كُنْتُ مَعَه (صلّى الله عليه وآله) لَمَّا أَتَاه الْمَلأُ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالُوا لَه: يَا مُحَمَّدُ إِنَّكَ قَدِ ادَّعَيْتَ عَظِيمًا، لَمْ يَدَّعِه آبَاؤُكَ ولَا أَحَدٌ مِنْ بَيْتِكَ، ونَحْنُ نَسْأَلُكَ أَمْرًا إِنْ أَنْتَ أَجَبْتَنَا إِلَيْه وأَرَيْتَنَاه، عَلِمْنَا أَنَّكَ نَبِيٌّ ورَسُولٌ، وإِنْ لَمْ تَفْعَلْ عَلِمْنَا أَنَّكَ سَاحِرٌ كَذَّابٌ؟ فَقَالَ (صلّى الله عليه وآله): ومَا تَسْأَلُونَ؟ قَالُوا: تَدْعُو لَنَا هَذِه الشَّجَرَةَ حَتَّى تَنْقَلِعَ بِعُرُوقِهَا، وتَقِفَ بَيْنَ يَدَيْكَ.

فَقَالَ (صلّى الله عليه وآله): ﴿إِنَّ الله عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فَإِنْ فَعَلَ اللهُ لَكُمْ ذَلِكَ أَتُؤْمِنُونَ وتَشْهَدُونَ بِالْحَقِّ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنِّي سَأُرِيكُمْ مَا تَطْلُبُونَ، وإِنِّي لأَعْلَمُ أَنَّكُمْ لَا تَفِيئُونَ إِلَى خَيْرٍ، وإِنَّ فِيكُمْ مَنْ يُطْرَحُ فِي الْقَلِيبِ ومَنْ يُحَزِّبُ الأَحْزَابَ.

ثُمَّ قَالَ (صلّى الله عليه وآله): يَا أَيَّتُهَا الشَّجَرَةُ، إِنْ كُنْتِ تُؤْمِنِينَ بِالله والْيَوْمِ الآخِرِ، وتَعْلَمِينَ أَنِّي رَسُولُ الله فَانْقَلِعِي بِعُرُوقِكِ، حَتَّى تَقِفِي بَيْنَ يَدَيَّ بِإِذْنِ الله، فَوَالَّذِي بَعَثَه بِالْحَقِّ لَانْقَلَعَتْ بِعُرُوقِهَا، وجَاءَتْ ولَهَا دَوِيٌّ شَدِيدٌ، وقَصْفٌ كَقَصْفِ أَجْنِحَةِ الطَّيْرِ، حَتَّى وَقَفَتْ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ الله (صلّى الله عليه وآله) مُرَفْرِفَةً، وأَلْقَتْ بِغُصْنِهَا الأَعْلَى عَلَى رَسُولِ الله (صلّى الله عليه وآله)، وبِبَعْضِ أَغْصَانِهَا عَلَى مَنْكِبِي، وكُنْتُ عَنْ يَمِينِه (صلّى الله عليه وآله)، فَلَمَّا نَظَرَ الْقَوْمُ إِلَى ذَلِكَ، قَالُوا عُلُوًّا واسْتِكْبَارًا: فَمُرْهَا فَلْيَأْتِكَ نِصْفُهَا ويَبْقَى نِصْفُهَا؟ فَأَمَرَهَا بِذَلِكَ فَأَقْبَلَ إِلَيْه نِصْفُهَا، كَأَعْجَبِ إِقْبَالٍ وأَشَدِّه دَوِيًّا، فَكَادَتْ تَلْتَفُّ بِرَسُولِ الله (صلّى الله عليه وآله)، فَقَالُوا: كُفْرًا وعُتُوًّا: فَمُرْ هَذَا النِّصْفَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى نِصْفِه كَمَا كَانَ؟، فَأَمَرَه (صلّى الله عليه وآله) فَرَجَعَ.

فَقُلْتُ أَنَا: لَا إِلَه إِلَّا الله، إِنِّي أَوَّلُ مُؤْمِنٍ بِكَ يَا رَسُولَ الله، وأَوَّلُ مَنْ أَقَرَّ بِأَنَّ الشَّجَرَةَ فَعَلَتْ مَا فَعَلَتْ بِأَمْرِ الله تَعَالَى، تَصْدِيقًا بِنُبُوَّتِكَ، وإِجْلَالًا لِكَلِمَتِكَ، فَقَالَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ: بَلْ ﴿ساحِرٌ كَذَّابٌ﴾، عَجِيبُ السِّحْرِ، خَفِيفٌ فِيه، وهَلْ يُصَدِّقُكَ فِي أَمْرِكَ إِلَّا مِثْلُ هَذَا، يَعْنُونَنِي، وإِنِّي لَمِنْ قَوْمٍ لَا تَأْخُذُهُمْ فِي اللهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ، سِيمَاهُمْ سِيمَا الصِّدِّيقِينَ وكَلَامُهُمْ كَلَامُ الأَبْرَارِ، عُمَّارُ اللَّيْلِ ومَنَارُ النَّهَارِ، مُتَمَسِّكُونَ بِحَبْلِ الْقُرْآنِ، يُحْيُونَ سُنَنَ الله وسُنَنَ رَسُولِه، لَا يَسْتَكْبِرُونَ، ولَا يَعْلُونَ، ولَا يَغُلُّونَ، ولَا يُفْسِدُونَ، قُلُوبُهُمْ فِي الْجِنَانِ، وأَجْسَادُهُمْ فِي الْعَمَلِ»[1].

والنصُّ الشريف فيه الكفاية في تلك الملازمة بين السيرتين منذ أنْ وَضَعَهُ رسولُ الله (صلى الله عليه وآله) في حجره وهو ولد يضمّه إلى صدره ويُلقِمه

(١) نهج البلاغة، ص٣٠٠ – ٣٠٣، بتحقيق صبحي الصالح.

الطعام بعد أن يمضغه ويمزجه بريق النبوّة، يسمع ما يسمع رسولُ الله (صلّى الله عليه وآله) ويرى ما يرى إلّا أنّه ليس بنبيّ، وهو مع كلّ ما يسمع ويرى على خيرٍ ممّا خصّه اللهُ تعالى من فضله وأوكل إليه من شئون شَرْعه واتّباع سيّد أنبيائه ورسله (صلّى الله عليه وآله)، ﴿**إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ**﴾ [سورة ق، الآية:٣٧].

المبحث الثاني

تحديد الإمام الحسين (عليه السلام) لمظاهر الفساد في أُمّة جَدِّه(صلى الله عليه وآله وسلم) ونتائجه وآثاره على الناس وما يفرضه تكليفُه الشرعيّ في مواجهتها

المسألة الأولى: تحديدُه لمظاهرَ للفساد قبل يوم عاشوراء وما يفرضه تكليفُه عليه.

تكشف النصوصُ الشريفة المرويّة عن الإمام الحسين (عليه السلام) قبل وقوع مأساة عاشوراء - أي قبل خروجه لطَلَبِ الإصلاح - عن أمرين أساسيّين، وكلاهما كاشف عن حال الأُمّة وما وصلتْ إليه بفعل «**سُنّة الخُلَفاءِ الرَّاشِدينَ المَهْدِيّينَ**».

أوّلًا. بيانُه لمظاهر الفساد في الأُمّة.

قام الإمام الحسين (عليه السلام) بذي حْسُم، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: «**إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ مِنَ الأَمْرِ ما قَدْ تَرَوْنَ، وَإِنَّ الدُّنْيا قَدْ تَغَيَّرَتْ وَتَنكَّرَتْ وَأَدْبَرَ مَعْرُوفُها، وَاسْتَمَرَّتْ جِدًّا، وَلَمْ يَبْقَ مِنْها إِلاّ صُبابَةٌ كَصُبابَةِ الإِناءِ، وَخَسيسِ عَيْشٍ كَالْمَرْعَى الْوَبيلِ، أَلا تَرَوْنَ أَنَّ الْحَقَّ لا يُعْمَلُ بِهِ، وَأَنَّ الْباطِلَ لا يُتَناهى عَنْهُ، لِيَرْغَبَ الْمُؤْمِنُ في لِقاءِ اللهِ مُحِقًّا، فَإِنّي لا أَرى الْمَوْتَ إِلّا سَعادَةً، وَلاَ الْحَياةَ مَعَ الظّالِمينَ إِلّا بَرَمًا**»[1]، «**إِنَّ النّاسَ عَبيدُ الدُّنْيا، وَالدّينُ لَعْقٌ عَلى أَلْسِنَتِهِمْ يَحُوطُونَهُ ما دَرَّتْ مَعائِشُهُمْ، فَإِذا مُحِّصُوا بِالْبَلاءِ قَلَّ الدَّيّانُونَ**»[2].

والنصُّ الشريف واضح الدلالة في تشخيص حال أَهْلِ «**خَيْرِ القُرُونِ**»

---

(١) تاريخ الطبريّ: ج٤ ص٣٠٥، المعجم الكبير، الطبرانّي: ج٣ ص١١٥

(٢) تحف العقول، ابن شعبة الحراني: ٤٣٢

ضمن أمرين؛ الأول: الحالة العامّة التي عليها أهل القرن الأوّل؛ وهم صنفان: الصنف الأوّل: أهل البيت(عليهم السلام) ومَن وَالَاهُم وتشيّع لهم، فهؤلاء: يُراد بهم القَتْلُ في بيت الله الحرام ممّا اضطرهم- أي الإمام الحسين وأهله وأصحابه وشيعته - للخروج منها، ولذا قال: «**إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ مِنَ الْأَمْرِ ما قَدْ تَرَوْنَ**».

والصنف الآخر وهم عامّة الناس وقد وسَمَهُم بـ(الدنيا)؛ وذلك بوصفهم يُمثِّلون السلطانَ وشيعته وأتباعه ومَن على دينه ومذهبه، والحالة التي عليها هؤلاء: «**قَدْ تَغَيَّرَتْ وَتَنَكَّرَتْ وَأَدْبَرَ مَعْرُوفُها، وَاسْتَمَرَّتْ جِدًّا وَلَمْ يَبْقَ مِنْها إِلّا صُبابَةٌ كَصُبابَةِ الْإِناءِ، وَخَسيسِ عَيْشٍ كَالْمَرْعَى الْوَبيلِ**»، وأنَّ هؤلاء هُم «**عَبيدُ الدُّنْيا، وَالدِّينُ لَعْقٌ عَلى أَلْسِنَتِهِمْ يَحُوطُونَهُ ما دَرَّتْ مَعائِشُهُمْ، فَإِذا مُحِّصُوا بِالْبَلاءِ قَلَّ الدَّيّانُونَ**».

وأما الأمر الثاني: تحديدُ مظاهر الفساد وتفشّيه في القرن الأول؛ وذلك بقوله(عليه السلام): « **أَلا تَرَوْنَ أَنَّ الْحَقَّ لا يُعْمَلُ بِهِ، وَأَنَّ الْباطِلَ لا يُتَناهى عَنْهُ**».

ومن ثَمَّ ما تكليفه، وما تكليف المؤمن في خِضَمّ هذا الفساد ؟

ثانيًا. تكليفُه الشرعيّ في مواجهة الفساد وتعدّد مظاهره في «خَيْر القُرُونِ».

إنّ تكليف الإمام الحسين (عليه السلام) ومن سار على نَهْجه يختلف عن غيرهم من الناس وإن اختلفتْ شأنيّاتهم الدينيّة والاجتماعيّة والقياديّة؛ فالتكليفُ الشرعيّ في تلك الذوات المقدسة - منذ أن اختار اللهُ آدم (عليه السلام) ليكون خليفته في أرضه إلى النبيِّ الخاتم(صلّى الله عليه وآله) إلى

أوصيائهم وخُلفائهم المجعولين من الله تعالى في أُممهم - له شروطُه وحيثيّاته الخاصّة من طبيعة المجتمع والناس وغيرها، والأمر لا يحتاج إلى تدليل أو استشهادات .

ومن ثَمَّ فقد بيَّن الإمام الحسين (عليه السلام) تكليفَهُ بإزاء ما يراه من مظاهر للفساد المستشري في الأُمّة؛ فاقتضى أن يجري فيه الإصلاح فكان على جهتين؛ الأُولى: ما تعلّق بأهل بيته وأصحابه ومَن شايعه؛ وهؤلاء لا بُدّ لهم من الرُّجوع إليه بوصفه إمام زمانهم وحُجّة الله عليهم، وهذا قد كشف عنه في خطابه مع أصحابه، والذي مرّ آنفًا، فقال: «**لِيَرْغَبَ الْمُؤْمِنُ فِي لِقاءِ الله مُحِقًّا**».

والجهة الثانية: ما تعلّق به ذاتًا، وقد كشف عنها مرّتين؛ الأُولى: في خطابه الذي قاله عند خروجه من مكّة متوجِّهًا إلى العراق، فقام خطيبًا فقال: «**الْحَمْدُ للهِ وما شاءَ الله، وَلا قُوَّةَ إِلّا بِالله، [وَصَلَّى اللهُ عَلى رَسُولِهِ]، خُطَّ الْمَوْتُ عَلى وُلْدِ آدَمَ مَخَطَّ الْقِلادَةِ عَلى جيدِ الْفَتاةِ، وَما أَوْلَهَني إِلى أَسْلافي اشْتِياقَ يَعْقُوبَ إِلى يُوسُفَ، وَخُيِّرَ لي مَصْرَعٌ أَنَا لاقيهِ، كَأَنّي بِأَوْصالي تُقَطِّعُها عُسْلانُ الْفَلَواتِ بَيْنَ النَّواويسِ وَكَرْبَلاءَ، فَيَمْلأَنَّ مِنّي أَكْراشًا جَوفًا وَأَجْرِبَةً سُغْبًا، لا مَحيصَ عَنْ يَوْمٍ خُطَّ بِالْقَلَمِ، رِضَا الله رِضانا أَهْلَ الْبَيْتِ، نَصْبِرُ عَلى بَلائِهِ وَيُوَفّينا أُجُورَ الصّابِرينَ، لَنْ تَشُذَّ عَنْ رَسُولِ الله (صلى الله عليه وآله) لُحْمَتُهُ، وَهِيَ مَجْمُوعَةٌ لَهُ في حَظيرَةِ الْقُدْسِ، تَقَرُّ بِهِمْ عَيْنُهُ، وَيُنْجِزُ بِهِمْ وَعْدُهُ، مَنْ كانَ باذِلًا فينا مُهْجَتَهُ، وَمُوَطِّنًا عَلى لِقاءِ الله نَفْسَهُ فَلْيَرْحَلْ مَعَنا، فَإِنّي راحِلٌ مُصْبِحًا إِنْ شاءَ اللهُ**»[1]

(١) مثير الأحزان، ابن نما الحلّي: ص٢٩، بحار الأنوار، المجلسّي: ج٤٤ ص٣٦٧

والثانية: في خروجه إلى كربلاء، فلمّا وصل إلى موقع يُسمىّ بـ(ذي حُسُم)، قال(عليه السلام): «**فَإِنِّي لا أَرىَ الْمَوْتَ إِلاّ سَعَادَةً، وَلاَ الْحَياةَ مَعَ الظّالِمِينَ إِلّا بَرَمًا**».

والنصُّ الشريف الذي قاله عند خروجه من مكّة يُحدِّد تكليفه –فضلًا عمّا مرّ ذِكْرُه – عبر الأمور الآتية:

١. التسليم لأمر الله في سُنّة الموت التي أجراها على الخَلْق.

وهذه العقيدة ترتكِز على قوّة الإيمان بالله تعالى وباليوم الآخر وما أعدّه اللهُ تعالى لعباده الصالحين، ومن ثَمَّ فالإمام ينطلق في ذلك من قوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾، قد جاء عبر قوله (عليه السلام): «**خُطَّ الْمَوْتُ عَلى وُلْدِ آدَمَ مَخَطَّ الْقِلادَةِ عَلى جيدِ الْفَتاةِ**».

٢. اشتياقُه إلى جدِّه رسول الله(صلّى الله عليه وآله) وأبيه وأُمّه وأخيه بعد رحيلهم من الدنيا فهي مُظلِمةٌ بعدهم.

وقد جاء عبر قوله (عليه السلام): «**وَما أَوْلَهَني إِلى أَسْلافي اشْتِياقَ يَعْقُوبَ إِلى يُوسُفَ**».

وهو يريد بذاك جدّه (صلّى الله عليه وآله) وأُمّه وأبيه وأخيه الحسن (عليهم السلام) على الحدّ شَابَهَ فيه اشتياقَهُ باشتياقِ يعقُوبَ ليُوسُف (عليه السلام)؛ والذي وصفه القرآن بقوله: ﴿**وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ**﴾[يوسف من الآية:٨٤].

٣. تسليمُه لأَمْرِ الله تعالى بما سيجري عليه في يوم عاشوراء.

وقد جاء عبر قوله (عليه السلام): «**وَخُيِّرَ لي مَصْرَعٌ أَنَا لاقيهِ، كَأَنّي**

بِأَوْصَالِي تُقَطِّعُهَا عُسْلانُ الْفَلَوَاتِ بَيْنَ النَّوَاوِيسِ وَكَرْبَلاءَ، فَيَمْلأَنَّ مِنِّي أَكْرَاشًا جَوفًا وَأَجْرِبَةً سُغْبًا، لا مَحِيصَ عَنْ يَوْمٍ خُطَّ بِالْقَلَمِ».

وهذا الأمر يكشف عن جملةٍ من الأمور فضلا عن بيانه لتكليفه الشرعيّ؛ فمنها:

أ ـ إنّه (عليه السلام) على علمٍ بما يجري عليه في كربلاء وما سينزل به من هؤلاء الذين تشيّعوا لسُنّة الخلافة.

ب ـ إنّ عِلْمَهُ لم يكن رَجْمًا بالغيب؛ فقد أثبتت النصوص التاريخيّة بدقّة ما بيَّنه من تفاصيل بحيث يعجز العقل البشريّ عن الإتيان بها، فهي بحدِّ ذاتها من كرامته ومَعاجزه التي خصّه بها جدُّه (صلّى الله عليه وآله)، ولاسيّما أنّ النصوص الشريفة المرويّة عنه قد كشفت عن تفاصيل كثيرةٍ ممّا يجري عليه وعلى أهل بيته (عليهم السلام).

ج ـ إنّ جميع ما جرى عليه كان قد عُرِضَ عليه من قَبْلُ، وخُيِّر (عليه السلام) بين القبول بما أعدّه اللهُ تعالى له وبين أن يختار البقاء؛ وقد شابه بذلك ما بيَّنه جدُّه رسول الله (صلّى الله عليه وآله) مع أبي مهوبية لمّا طَلَبَ من النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) أن يختار البقاء على لقاء الله تعالى، كما مرّ بيانه.

٤. الملازمة بين رضا الله ورضا أهل البيت(عليهم السلام).

ويظهر أثرُه في مواجهة سُنّة الخلفاء القائمة على قَرْنِ رضا الله برضا الخليفة؛ فقد جهد أبو بكر وعمر على إرساء رضا الله مقرونًا برضا الخليفة؛ في وعي الأمّة مما شكّل عقيدةً جديدةً مُعارِضةً ومخالِفةً للقرآن والسُنّة النبويّة المرتكِزة على الملازمة بين رضا الله تعالى ورضا أهل البيت(عليهم السلام)،

وقد جاء عبر قوله (عليه السلام): «**رِضا اللهِ رِضانا أَهْلَ الْبَيْتِ، نَصْبِرُ عَلى بَلائِهِ وَيُوَفّينا أُجُورَ الصّابِرينَ**»

٥. إنّه لَنْ يشذَّ عن سُنّة رسول الله(صلّى الله عليه وآله) وسيرته .

وقد جاء عبر قوله(عليه السلام): «**لَنْ تَشُذَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ (صلّى الله عليه وآله) لُحْمَتُهُ**».

والنصُّ الشريف يكشف عن أمرين مهمين؛ الأوّل: إنّ جميعَ أهلِ البيت(عليهم السلام) على سُنتّه ولم يأتوا بسُنّةٍ مخالفة كما فعل العُمَريّان والأَمَويّان؛ فخالفَاَ بذلك سُنّة رسول (صلّى الله عليه وآله) كما قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في بيان ما سَنُّوا، بأنهم «مُتَعَمِّدِيْنَ مُخالَفَتِه» (صلّى الله عليه وآله).

والأمر الثاني: إنّهم (عليهم السلام) «لُحْمَتُه» وهم الأئمّة المعصومون وبضعته فاطمة(سلام الله عليهم أجمعين)؛ فهؤلاء هم لُحمته وعِترته وليس كلُّ ذرّيةِ رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، وذلك إنّ عدمَ الشذوذ عن السُنّة النبويّة خاصٌّ بهم؛ وذلك لما أكرمهم الله بالعصمة وخصَّهم بها على غيرهم.

٦. إنّ الله يجمع رسولَهُ (صلّى الله عليه وآله) وأهلَ بيته في مكانٍ واحد في الجنّة وآثاره في نَقْضِ عقيدة رضا الخليفة.

وقد جاء عبر قوله (عليه السلام): «**وَهِيَ مَجْمُوعَةٌ لَهُ في حَظيرَةِ الْقُدْسِ، تَقَرُّ بِهِمْ عَيْنُهُ، وَيُنْجَزُ بِهِمْ وَعْدُهُ**». وممّا لاريب فيه أنّ هذا التلازم بين النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) وبين عترته أهل بيته (عليهم السلام) الذين اختارهم الله على العالمين، وخصهم بحِفْظ شريعته وبيانها إلى الناس، يكونون بذلك

معه في حضيرة القدس في الجنّة وأنّهم قرة عين؛ وهو ما اتّسق مع قولِه تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا * أُولَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا * خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا** ﴾[الفرقان: ٧٤ – ٧٦].

٧. إعلانه للجهاد

لا يختلف تكليف المعصوم (عليه السلام) في الخروج بنفسه المقدّسة للإصلاح والجهاد، عن تكليفه في بيان حال من آمن به ليعلم تكليفه هو أيضًا، ولذا أقرنه ببيانه لحال المؤمنين وتكليفهم الشرعي، ومن ثمّ ختم خطابه بقوله: «**مَنْ كانَ باذِلًا فينا مُهْجَتَهُ، وَمُوَطِّنًا عَلى لِقاءِ اللهِ نَفْسَهُ فَلْيَرْحَلْ مَعَنا فَإِنّي راحِلٌ مُصْبِحًا إِنْ شاءَ اللهُ**»، أي أنه بيّنَ (عليه السلام) مظاهر الفساد في «**أَهْل خَيْرِ القُرُونِ**»، وَبيّنَ أيضًا تكليفَه الشرعيّ اتجاهها قبل يوم عاشوراء، بل قبل خروجه من مكّة وفي طريقه إلى كربلاء وفي يوم عاشوراء، وقد أحاط به أشياعُ الخلافة وأنصارُها، وهو ما سنتناوله في المسألة القادمة.

المسألة الثانية: تحديدُه لنتائج الأعمال التي سَنّها الخلفاءُ في أُمّة جدِّه (صلى الله عليه وآله وسلم) عبر خطابه يوم عاشوراء.

أوّلًا. تعرُّضُ المجتمِع الإسلاميّ لسُنّتين وسيرتين مختلفتين وآثارُهما على العامّة من الناس.

تُظْهِرُ النصوصُ التاريخيّة المرتبطة بفاجعة عاشوراء سَنةِ إحدى وستّين للهجرة النبويّة، جُملةً من الحقائق الكاشفة عن آثار ما سَنّهُ الخلفاء الأربعة؛ أي (أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية)، والتي تضمّنت سُنَّتين وسِيرتين خاصّتين

بكلٍّ اثنين منهما؛ الأولى: سُنّة العُمَريّان؛ وقد غلب عليها ما سَنّهُ عمرُ من سُننٍ عُرِفَتْ فيما بعد بسُنّة الشيخين، ولاسيّما أنّ العِلّة في هذا التغليب- أي (العُمَريّان) - تعود إلى أمرين؛ الأوّل: الفترة الزمنيّة التي حكم فيها ابن الخطّاب والبالغة قرابة ثلاث عشرة سنة، والثاني: إنّ تسيير الأمور وإقرارها وإمضاءها كان بيده وليس بيد أبي بكر؛ فمن الشواهد على هذه الحقيقة ما أخرجه شيخ البخاري في مصنّفه من إقرار أبي بكر بأنّ الخليفةَ عُمَر؛ وذلك حين سأله طلحة بين عبيد الله.

قال ابن أبي شيبة: «أَقْطَعَ أبو بكرٍ طَلْحَةَ أَرْضًا وكَتَبَ لَهُ بها كِتابًا، وأَشْهَدَ به شُهودًا، منهم عمر، فأتى طلحةُ عمرَ بالكتاب فقال: اختم على هذا، قال: لا أختم عليه، هذا لك دون الناس؟ فانطلق طلحةُ وهو مُغضِبٌ، فأتى أبو بكر، فقال: والله ما أدري أنتَ الخليفةُ أو عمرُ؟ قال: لا بل عمر!! لكنّه أبى»[1]، أي أبى أن يكون هو الخليفة الظاهر أمام الناس.

فضلًا عمّا وقع بينه وبين بضعة النبوّة فاطمة (عليها السلام) من مُصَادرةِ أموالها في إرث النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)، ونِحْلتِه لها في فَدَك، وطُعمتها من حصن الكتيبة، وسَهْمِها من الأنفال والمعْنوَن بـ(سهم ذي القربى).

وأمّا المنهج الثاني: فمنهج الأمويّين، أي عثمان ومعاوية، والسبب في تغليب التسمية أنّهما أبناء عمّ، فكلاهما من بني أُميّة، إلّا أنّ الحقيقة الثابتة أنّ هاتين السُّنتين والسيرتين قد شهدَتَا تبايُنًا واضحًا فيما بينهما في كثيرٍ من المسائل، وتوافقًا وإنْ قَلّ - في مسائل أخرى، إلّا أنّ الحقيقة الجامعة هي مخالفة

(١) المصنّف: ج٧ ص٦٤١

السُّنّتين والسيرتين للقرآن والسُنّة النبويّة المطهّرة - كما مرّ بيانه عبر فصول الدراسة -.

فاستوجبت خروج الإمام الحسين (عليه السلام) للإصلاح؛ بوصفها أهمّ القِيم التي بُعث من أجلها الأنبياءُ (عليهم السلام).

ومن ثَمَّ فقد شهد منتصف القرن الأول - وهو «**خَيْرُ القُرُون**» ولاسيّما هذه الفترة الزمنيّة الموسومة بـ(الخلافة الراشدة) - سُنّتين وسِيرتين؛ سُنّة العُمَريّين وسِيرتهما، وسُنّة الأَمويّين وسِيرتهما؛ ممّا شكّل تركيبةً اجتماعيّة خاصّة ولعلّها فريدة في التاريخ البشريّ؛ فقد عصفت بها الآراء والأهواء والمحدَثات ممّا لا حصر له، بل يكفي القارئ أنْ يستدلّ على هذه الحقيقة بما نطق به سيّد الخلق (صلّى الله عليه وآله) قبل وفاته بأيام.

فقد أخرج أحمد بن حنبل[١]، والدارميّ[٢]، والحاكم النيسابوريّ[٣]، وغيرهم[٤]، واللفظ لابن حنبل، عن عبد الله بن عمر، وعن أبي مُوَيهِبَةَ، مولى رسول الله [صلّى الله عليه وآله]، قال بعثني رسول الله [صلّى الله عليه وآله] من جوف الليل، فقال:

(يا أبا مُوَيهِبةَ إنّيَ قَدْ أُمِرْتُ أَنْ أَسْتَغْفِرَ لأَهْلَ البَقِيْعِ فَانْطَلِقْ مَعِي)؟

(١) ينظر المسند: ج٣ ص٤٨٩

(٢) ينظر سنن الدرامي: ج١ ص٣٧

(٣) ينظر المستدرك على الصحيحين: ج٣ ص٥٦

(٤) ينظر السيرة النبويّة، ابن هشام: ج٤ ص٢٤٧، الطبقات، ابن سعد: ج٢ ص٢٠٤، نهاية الأرب، النويريّ: ج٨ ص٣٦٢، السيرة النبويّة، ابن كثير: ج٤ ص٤٤٣-٤٤٤، دلائل النبوّة، البيهقي: ج٢ ص٧١٦-٧١٧، تاريخ الطبريّ: ج٣ ص١٨٨، أنساب الأشراف، البلاذريّ: ج١ ص٥٤٤، تاريخ الإسلام، الذهبيّ: المغازي، ص٥٤٥.

فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ فلمّا وقَفَ بينَ أَظْهُرِهِم، قالَ:

(السَّلامُ عليكُمْ يا أَهْلَ المقابرِ لِيَهْنِ لَكُمْ مَا أَصْبَحْتُم فيهِ ممّا أَصْبحَ فيه النّاسُ، لَوْ تَعلمُونَ ما نَجّاكُم اللهُ مِنْهُ، أَقْبلَتِ الفِتَنُ كَقِطَعِ اللَّيْلِ المظْلِم يتبَعُ أوّلها آخِرهَا، الآخِرُة شَرٌّ مِن الأُولَى) قال: ثُمّ أَقبلَ عَلَيَّ، فقال: **(يا أبا مُوَيْهِبَةَ إنِّي قَدْ أُوتِيْتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الدُّنيا والخُلْدَ فِيها ثُمّ الجنَّةَ، وخُيرِّتُ بَيْنَ ذَلِكَ، وبينَ لِقَاءِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ والجنّة)**، قال، قُلْتُ: بأَبي وَأُمِّي فَخُذْ مَفَاتِيحَ الدُّنيا والخُلْدَ فِيها ثُمَّ الجنَّةَ؟ قال: **(لا واللهِ يا أبا مُوَيْهِبَةَ لَقَدِ اخْتَرْتُ لِقَاءَ رَبِّي والجنّةَ)** ثُمّ اسْتَغْفرَ لأَهْلِ البَقِيْعِ، ثُمّ انْصَرفَ، فبدأ رسولُ الله [صلّى الله عليه وآله] في وَجَعِه الَّذِي قَبضَهُ اللهُ عَزَّ وجَلَّ فيه حِيْن أَصْبَحَ.

من هنا: فقد اشتمل خطابُ الإمام الحسين (عليه السلام) في يوم عاشوراء – حينما زحف إليه جيشُ الخلافة الإسلاميّة وأحاطُوا به وأهل بيته وأصحابه (عليهم السلام) من كلِّ مكانٍ – على بيان ملامح صورةٍ جديدةٍ من العقيدة الدينيّة ومرتكزاتها الفكريّة التي أسّس لها (الخلفاءُ الرّاشدون)؛ فنشأ أبناؤهم وآباؤهم وأُسَرُهم عليها، فكانوا خير مُعَبِّرٍ عن «**أَهْلِ خَيْرِ الْقُرُونِ**» بقَتْلِهم سيّدَ شبابِ أهل الجنّة، وابن بنت نبيِّهم (صلّى الله عليه وآله)، فضلًا عن التغيير القِيميّ للمجتمع العربيّ. ومن ثَمَّ كان خطابُه (عليه السلام) جامعًا للمقدِّمات التي سنّها الأَوّلون ونتائجها؛ وهي على النحو الآتي:

قال (عليه السلام) في صبيحة يوم عاشوراء في الخطبة الثانية في الناس الذين أجمعوا على قتله: «**تبًّا لَكُمْ أيّتها الجماعةُ وتَرحًا، وبُؤسًا لَكُمْ وتَعسًا! حين اسْتَصرختُمونا ولهِيْنَ، فأَصْرَخْنَاكُم مُوجِفِينَ، فَشَحَذْتُم عَلَينا سَيْفًا كَانَ في**

أَيْدِينا، وحَشَشْتُم عَلَيْنا نَارًا أَضْرَمناهَا على عَدوِّكُم وعُدوِّنا، فَأَصْبحتُم إلبًا[1] على أَوْليائِكُم، ويَدًا لأَعْدائِكُم، من غَيْرِ عَدْلٍ أَفْشَوْهُ فِيْكُم، ولا أَمَلَ أَصْبحَ لَكُم فِيهم، ولا ذَنْبَ كان مِنَّا إليكُم، فَهَلَّا لَكُمُ الوَيلَاتُ إذْ كَرِهتُمُونَا والسَّيفُ مَشِيْمٌ، والجَأْشُ طَامِنٌ، والرَّأْيُ لم يَستَحْصِفْ، ولكِنّكُم أَسْرَعْتُم إلى بَيْعتِنا كَطَيْرة الدَّبَا[2]، وتَهَافَتُّمْ إليها كَتَهَافُتِ الفَرَاشِ، ثُمّ نَقَضْتُمُوهَا سَفَهًا وضَلّةً.

فبُعدًا وسُحْقًا لطَواغِيْتِ هذه الأُمّة! وبَقِيَّةِ الأَحْزَابِ، ونَبَذَةِ الِكتاب، ومُطْفِئي السُّنَنِ، ومُؤاخِي المسْتَهزِئينَ، ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[3]، وعُصَاةِ الإمَامِ ومُلْحِقِي العهرةِ[4] بالنَّسَبِ، و﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾[5].

أَفَهؤلَاءِ تَعْضُدُونَ وعَنَّا تَتَخَاذَلُونَ؟ أَجَلْ والله، خَذَلٌ فِيْكُم مَعْرُوفٌ، نَبَتَتْ عَلَيهِ أُصُولكُم، وتَآزرَتْ[6] عَلَيه عُرُوقُكُم، فَكُنْتُمْ أَخْبَثَ ثَمَرٍ شَجَرٍ لِلنّاظِرِ، وأَكْلَةً لِلْغَاصِبِ، أَلا فَلَعْنَةُ الله عَلى النَّاكِثِينَ الَّذِيْنَ يَنْقُضُونَ الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وقَدْ جَعَلُوا اللهَ عَلَيهِم كَفِيْلًا[7] »[8].

---

(١) الإلب - بالفتح والكسر -: القوم يجتمعون على عداوة إنسان. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير: ج١ ص ٥٩ (ألب).

(٢) الدَّبَا -مقصورًا-: الجراد قبل أن يطير، (ينظر لسان العرب لابن منظور: ج٤، ص٢٤٨).

(٣) سورة الحجر، الآية: ٩١.

(٤) العهرة: الزاني.

(٥) سورة المائدة، من الآية: ١٠٦ .

(٦) الأزر: القوة والشِّدّة.

(٧) مقتبس من الآية (٩١) في سورة النحل، قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلاَ تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾.

(٨) تحف العقول، الحرّاني: ص٢٤٢، الاحتجاج للطوسّي: ج٢، ص٢٤.

والنصُّ الشريف يُقدِّم تَوصيفًا دقيقًا لحالة المجتمع الإسلاميّ منذ وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وإلى يوم عاشوراء، والأسبابَ التي أدّت إلى تكوين هذا الواقع.

ثانيًا: تحديدُ حالةِ المجتمع الإسلاميّ الذي لم يَهْتَدِ السبيلَ بفِعْلِ المتغيِّرات التي أجراها الخلفاءُ في «خَيْر أَهْلِ القُرُونِ».

يبتدئ (عليه السلام) ببيان حال الأُمّة بعد مرور نصف قَرْنٍ، وهو -كما أسلفنا - وبحسب ما صنّفه الحديثُ - يُعدُّ «**خَيْرِ القُرُونِ**»؛ ممّا دعاهم إلى استصراخ الإمام (عليه السلام) ليُنقذهم ممّا هُمْ فيه من القَتْل والمهَانة والتشريد، إلّا أنّهم وبفِعْل تلك المتغيِّرات لم يبقَ لهم من الثوابت الإسلاميّة والقِيم الإنسانيّة ما يرجعون إليه؛ فقد شهدوا سُنّة العُمريّين والأمويّين فيهم وكلٌّ منها قد أخذ مآخذه من تفكيرهم وعقيدتهم ومعائشهم؛ فكانت النتيجة أنّهم: انقلبوا على أهل بيت نبيِّهم(صلّى الله عليه وآله) على الرغم من سُرعة إجابتهم (عليهم السلام) لإنقاذهم وإغاثتهم، فيقول (عليه السلام) في بيان ذلك:

«تَبًا لَكُمْ أيّتُهَا الجَمَاعَةُ، وتَرْحًا، وبُؤْسًا لَكُمْ! حِيْنَ اسْتَصْرَخْتُمُونَا وَلِهِينَ، فَأَصْرَخْنَاكُمْ مُوجِفِينَ، فَشَحَذْتُم عَلَيْنَا سَيْفًا كَانَ فِي أَيْدِينَا، وحَمَشْتُم عَلَينَا نَارًا أَضْرَمْنَاهَا عَلى عَدُوِّكُم وعَدُوِّنَا، فَأَصْبَحْتُم إلْبًا عَلى أَوْلِيَائِكُمْ، ويَدًا عَلى أَعْدَائِكُمْ»

فالنصُّ هنا يُحدِّد بلفظ (الجماعة) عَيّنةَ المجتمع الإسلاميّ في «خَيْرِ القُرُونِ» وسُرعة انقلابه على ذاته وتَحوّله إلى قتال أوليائه ونصرة أعدائه، وهي حالة لم يشهد تاريخ الأنبياء والأُمم التي بُعِثوا فيها سوى هذه الأُمّة.

ثمّ يحُدِّد (عليه السلام) ما افرزته سنّة العُمَريّين والأمويّين من انسلاخ الإنسان من قِيَمِهِ الإنسانيّة التي نشأ عليها ولاسيّما المجتمع العربيّ، فيُحدِّد أربع قِيَمٍ إنسانيّة؛ وهي:

١ـ العدل.

٢ـ الأمل بالتغيير وتحسين الحياة.

٣ـ مقابلة الإحسان.

٤ـ الحُبّ والكُرْهُ.

وهو ما جاء في قوله (عليه السلام): «**مِنْ غَيْرِ عَدْلٍ أَفْشَوْهُ فِيْكُم، ولا أَمَلَ أَصْبَحَ لَكُم فِيهِمْ، ولا ذَنْبَ كَانَ مِنَّا إِلَيْكُم، فَهَلّا لَكُمُ الْوَيْلَاتُ إِذْ كَرِهْتُمُونَا والسَّيْفُ مَشِيمُ، والجَأْشُ طامِنٌ، والرَّأْيُ لَمْ يَسْتَحصِفْ**»

وممّا لاريبَ فيه أنّ لهذه القِيم الأربعة آثارها في بناء الحياة الكريمة فضلًا عن وصفها سببًا للخروج والمطالبة بالإصلاح، أمّا أنْ ينقلب الإنسان على ذاته وينسلخ من إنسانيّته فهذه حالة خاصّة تكشف عن حجم الآثار التي خلّفتها سُنّة العُمريّين والأمويّين وتعارضهما فيما بينهما ومخالفتهما للقرآن والسنة؛ وذلك بذريعة أنّ لكلٍ منهم حرّية الاجتهاد؛ فكانت هذه النتائج حاضرةً في قَتْل الأُمّة ابنَ بنتِ نبيّها (صلّى الله عله وآله).

وأما القِيم الإنسانيّة التي حدَّدها خطابُ الإمام الحسين (عليه السلام) في يوم عاشوراء فهي:

١ـ قيمة العدل.

فأمّا العدل؛ فالإنسان وبِغَضِّ النظر عن عقيدته الدينيّة هو يبحث عن

العدل وإنْ كان من حاكمٍ يُغايره بعقيدته؛ كما فعل الصحابة الأوائل بالهجرة إلى مَلِك الحبشة على الرغم من عقيدته ودينه المخالف للإسلام، ويُحقِّق التفاف الناس حول الحاكم.

٢ . قيمة الأمل بالتغيير وتحسين الحياة.

وأمّا الأمل بالتغيير وتحسين حياتهم فهم يبحثون عن سُبُلِ تحقيقه، ويتوسّمون في الخلافة أنْ تُحقِّق لهم ذلك، إلّا أنّ الإجراءات كانت ترى التمييز بين المهاجرين والأنصار وبين زوجات النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) فكيف بالعامّة؟ فضلًا عن بَذْلِ الأموال الطائلة التي أعتمدها الأمويّان في تعامُلهم مع بَني عُمومتهم؛ ولاسيّما ما سَنّهُ عثمانُ مع عمه وصُهرَيه وابن خَالته، كما مرّ بيانه سابقًا.

٣. مقابلة الإحسان.

وأمّا مقابلة الإحسان؛ فهو فضلًا عن وصفه مبدأ إسلاميًّا فهو قِيمةٌ إنسانيّة، إلّا أنّ الحالة التي كان عليها أهلُ القَرِن الأوّل هي مُغيِّرةٌ للمبادئ الإسلاميّة والقِيم الإنسانيّة في آنٍ واحد ولاسيّما أنّ العسكرَ الذين خرجوا لقتال الإمام الحسين (عليه السلام) هم مُكَوَّن مجتمعيّ لجُملةٍ من القبائل العربيّة التي استوطنت الكوفة بوصفها حاضنةً للجُند منذ تأسيسها وإلى يوم انتقال الإمام عليّ (عليه السلام) إليها واتّخاذها عاصمةً للخلافة الإسلاميّة، وكذا فعل الإمام الحسن (عليه السلام) بعد بَيعتهم له بالخلافة، إلّا أنّ الواقع الحياتيّ والمجتمعيّ يعكس نتائج ما أسّسه الأوّلون في تغيير سمة المبادئ والقِيم.

٤. الحُبُّ والكُرْهُ.

وأمّا قيمةُ الحُبِّ والبُغْضِ؛ فهي أيضًا تحمل مبدأ إسلاميًّا وقيمةً إنسانيّة كبيرة، لكن الحال الذي عليه (خَيْرُ أَهْلِ القُرُوْنِ) يكشفُ عن تغييرٍ جذريّ في المبادئ والقِيم؛ وذلك أنّ الثابت الشرعيّ أنْ يَهِبَّ المسلمون لنُصرة أهل بيت نبيِّهم (صلّى الله عليه وآله)، ويُقاتلون أعداءهم الذين هم في الوقت نفسه أعداء المسلمين، لكن الحال مختلف هنا؛ فقد انعطفت الأُمّة عن أوليائها ونَصَرتْ إعداءها في أبشع صورة إنسانيّة في الانقلاب على الذات والقِيم، على الرغم ممّا تعلّق في أعناقهم من ميثاق البيعة لهم، ولم يَبدرْ منهم أذىً لأَحَدٍ من الناس؛ ولذا قال (عليه السلام)، لهم:

«فَهَلًّا لَكُمُ الوَيْلَاتُ؛ إذْ كرِهْتُمُونَا والسَّيفُ مشيمٌ، والجَأْشُ طَامِنٌ، والرَّأْيُ لَمْ يَسْتَحصِفْ، ولَكِنّكُم أَسْرَعْتُم إلى بَيعتِنا كَطَيْرةِ الدِّبَا[1]، وتَهافَتُّمْ إليهَا كَتَهافُتِ الفَرَاشِ، ثُمّ نَقَضْتُمُوهَا سَفَهًا وضَلَّةً».

ثالثًا: آثار الانقلاب على ميثاق بيعة الغدير وبيعة الخلافة في أهل خير القرون.

لم يترك الإمامُ الحسينُ (عليه السلام) المتابعَ والمتلقِّي للنصِّ الشريف على مَرِّ القرون دون أنْ يُبيِّن العِلّةَ الأساس التي جعلت «**خَيْرُ أَهْلِ القُرُونِ**» يموجون في الفتن؛ وذلك عبر نَقْضِهم البيعتين: بيعةَ الغدير التي أخذها منهم النبيُّ (صلّى الله عليه وآله) للإمام (عليه السلام)، وبيعةَ الخلافةِ بعد مَقْتل عثمان، ويظهر من النصِّ الشريف أنّ لكلٍّ منهما آثاره الإلهيّة على خير أهل القرون؛ وذلك أنّ كليهما بيعة شرعيّة لم تَشُبْهُما أيُّ شائبةٍ أو خللٍ أو حُجّةٍ تُمكِّن

(١) الدّبا -مقصورًا-: الجراد قبل أن يطير، ينظر لسان العرب، ابن منظور: ج٤، ص٢٤٨.

المعترِضَ أو المحتَجَّ أن تكون له البيِّنةُ أو الحُجّةُ على الله تعالى يوم القيامة.

فأمّا بيعةُ الغدير فهي فوق الشُّبُهات؛ وذلك لنزولها من الله تعالى إلى النبيِّ (صلّى الله عليه وآله)كما هو مفصّل في مَضَانِّه، وأمّا الثانية فللإجماع الحاصل من المهاجرين والأنصار عليها. ومن ثَمَّ فهي على خِلاف البيعات الثلاثة التي وقعت؛ فأمّا بيعةُ أبي بكر فجرت في السقيفة بغياب عددٍ من الصحابة وأهل البيت (عليهم اسلام)، وأُخِذَتْ من المخالف بالإكراه؛ كما وقع من الهجوم على بيت فاطمة (عليها السلام) فهي لم تُحقِّق إجماع المهاجرين والأنصار. وأمّا بيعةُ عمر فكانت بالنصِّ عليه من أبي بكر ولم تكن باختيار الصحابة وأهل البيت(عليهم السلام)؛ ومن ثَمَّ فهي لم تُحقِّق الإجماع، وأما بيعةُ عثمان فقد وقعت عبر ستٍّ من الصحابة؛ وضَعَهُم عمر وقد اشترط فيها أن تكون على التمسّك بالكتاب والسُنّة وسيرة الشيخين، فرفضها أميرُ المؤمنين (عليه السلام) - كما مرَّ بيانهُ - وهي أيضًا لم تُحقِّق شرط الإجماع. وأمّا معاويةُ فقد بايعه الناسُ بين حَدِّ السيف؛ كما وقع عبر معركة (صِفِّين) وبُسْر بن أبي أرطأة فضلًا عن محاربته الخليفة الشرعيّ الذين بايعه المهاجرون والأنصارُ ولم يتخلّف منهم أحدٌ؛ ومن ثَمَّ فهي البيعة الوحيدة التي حقَّقت الإجماع.

ومن هنا فقد ألزم الإمامُ أمير المؤمنين (عليه السلام) معاويةَ بما ألزم به نفسه؛ فهو يعتقد بأنّ أبا بكر وعمرَ وعثمانَ كانت بيعتُهم شرعيّة؛ لأنّ المهاجرين والأنصار بايعوهم ولذا لم يخرج عليهم يُقاتلهم، في حين أنّه خرج يُقاتِلُ أميرَ المؤمنين (عليه السلام) وقد أجمع المهاجرون والأنصار على بيعته لمنصب الخلافة؛ ومن ثَمَّ فقد خاطبه الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله:

«إِنَّه بَايَعَنِي الْقَوْمُ الَّذِينَ بَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ - عَلَى مَا بَايَعُوهُمْ عَلَيْه - فَلَمْ يَكُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ، ولَا لِلْغَائِبِ أَنْ يَرُدَّ،وإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ والأَنْصَارِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وسَمَّوْه إِمَامًا كَانَ ذَلِكَ لله رِضًا، فَإِنْ خَرَجَ عَنْ أَمْرِهِمْ خَارِجٌ، بِطَعْنٍ أَوْ بِدْعَةٍ رَدُّوه إِلَى مَا خَرَجَ مِنْه، فَإِنْ أَبَى قَاتَلُوه عَلَى اتِّبَاعِه غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، ووَلَّاه اللهُ مَا تَوَلَّى، ولَعَمْرِي يَا مُعَاوِيَةُ لَئِنْ نَظَرْتَ بِعَقْلِكَ دُونَ هَوَاكَ، لَتَجِدَنِّي أَبْرَأَ النَّاسِ مِنْ دَمِ عُثْمَانَ، ولَتَعْلَمَنَّ أَنِّي كُنْتُ فِي عُزْلَةٍ عَنْه، إِلَّا أَنْ تَتَجَنَّى فَتَجَنَّ مَا بَدَا لَكَ والسَّلَامُ»[1].

من هنا: كان لغدر أهل القرون بالبيعتين ونَقْضهما آثارُه الإلهيّة على المجتمع الإسلاميّ من وُقوعها وإلى يوم الوقوف بين يدي الله تعالى ما لم يبرأ المسلم ممّا وقع من الظُّلم على النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) وأهل بيته(عليهم السلام)؛ وهي كالآتي:

ألف. تحديدُه (عليه السلام) لأسباب نَقْضِهم بيعةَ أمير المؤمنين(عليه السلام) لتولِّي الخلافة وآثارها على أهل خير القرون.

يبتدئ الإمامُ الحسين (عليه السلام) ببيان الأسباب والآثار الإلهيّة على الأُمّة، الناتجة عن نَقْضِ بيعة خلافة أمير المؤمنين (عليه السلام) وذلك بوصَفْها الأقرب حَدَثًا فضلًا عن أنّ هذه الجماعة التي زحفت لقَتْله هم ممّن شَهِدَ بيعةَ الخلافة وبايع عليها، فهي متعلِّقة بذمّته؛ ولذا يتوجّه إليهم ويبتدئ ببيان أسباب نَقْضِهم لها والآثار المترتّبة على ذلك، فيقول (عليه السلام) في خطابه لهم:

(١) نهج البلاغة، الكتاب رقم: (٦)، ص٣٧٦ بتحقيق صبحي الصالح.

«ثُمّ نَقَضْتُمُوهَا سَفَهًا وضَلَّةً، فبُعْدًا وسُحْقًا لطواغيت هذه الأمة!، وبَقيّةِ الأحْزابِ، ونَبَذَةِ الكِتَابِ، ومُطْفِئي السُّنَنِ، ومُؤاخِي المسْتَهزِئينَ، ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾[1]، وَعُصَاةِ الإمَامِ، ومُلْحِقِي الْعَهْرَةِ[2] بالنَّسَبِ، و﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾»[3].

ويكشف النصُّ الشريفُ عن مرحلة التأسيس لنَقْضِ بيعة أمير المؤمنين (عليه السلام) والنتيجة المترتّبة عليها؛ وهي:

١. مرحلة التأسيس لنقض بيعة أمير المؤمنين(عليه السلام) في أهل خير القرون.

ممّا لا ريبَ فيه أنْ يُقدِّم الإمامُ الحسين(عليه السلام) النتيجةَ على مرحلة التأسيس لنَقْض بيعة أمير المؤمنين(عليه السلام)؛ وذلك لما تُشكّله من عاملٍ أساس في تشتُّت الأُمّة وانقلابها على الثوابت التي جاء بها النبيُّ (صلّى الله عليه وآله)، فحدّدها بسبعة أسباب؛ وهي:

أ. طواغيت الأُمّة.

ب. بقيّة الأحزاب.

ج. نَبَذَةُ الكتاب.

د. مُطفئي السُنن.

هـ. مُؤاخِي المستهزئين.

---

(١) سورة الحجر، الآية:٩١

(٢) العهرة: الزاني.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ١٠٦

و ـ عُصاة الإمام.

ي ـ ملحقي العهرة بالنسب.

وهذه الأسباب السبعة تُقدِّم وصفًا دقيقًا لما شَهِده منتصفُ القرَن الأول للهجرة النبويّة؛ عبر الإجراءات التي اتّخذها الخلفاءُ والتي مرّ بيانّها عبر فصول الدراسة، فكانت مرحلًة تأسيسيّةً لانقلاب الناس على بَيْعة أمير المؤمنين(عليه السلام) ونَقْضِها.

٢. نتائج المرحلة التأسيسية لنَقْضِ بيعة الخلافة.

إنّ الاختلاف والتعارض بين سُنّة العُمَريين وسنة الأمويّين نتج عنه حالةٌ عامّة في المجتمع الإسلاميّ؛ ولاسيّما في المدن التي لم تشهد حضورًا مُستدامًا للسُنّة النبويّة؛ وذلك لما مرّ بيانّه من حَبْسِ عُمر بن الخطّاب للمهاجرين والأنصار ومَنْعهم من الخروج إلى أنْ مات، فضلًا عن أنّ الذين تمكّنوا من الخُروج والذهاب إلى المدن الأخرى - ولاسيّما الكوفة - مَنَعَهم عمرُ من التحديث بأحاديث رسول الله (صلّى الله عليه وآله)؛ ومن ثَمَّ نشأ أهلُ المدن على الفراغ الفِكْريّ والعَقَديّ الذي زخرت به السُنَّةُ النبويّة؛ وذلك بفِعْل تلك الإجراءات ولاسيّما التي ترتبط بحُقوق أهل البيت (عليهم السلام) على الأُمّة وفَضْلهم ومنزلتهم.

ولذا: فإنّ النتيجة الطبيعيّة لمرحلة التأسيس في نَقْض بيعةِ أمير المؤمنين(عليه السلام) هي أنْ يُصبح الناقض إمّا سفيهًا أو ضَالًّا.

«والسفيه من خَفَّ عقلُه وسخف رأيُه؛ من قولهم: ثوبٌ سفيهٌ إذا كان باليًا رقيقًا، وإليه يؤول ما قِيل: إنّه الضعيف الرأي الجاهل القليل المعرفة

بمواقع المنافع والمضارّ، بل إنّه العجول الظَّلُوم القائل خلاف الحقِّ، فإنّ هذا كلَّه من آثار الخفّة والسخافة»[1].

فكيف إذا أُقرن إليه الضلال عن الحقّ وأهِله، ومن ثَمَّ فقد حدّد النصُّ الشريف حالَ الناسِ وما وصَلُوا إليه بفِعْل تلك الإجراءات التي اتّخذها الخلفاءُ، وأمّا الآثارُ فقد حدّدها الإمامُ الحسين (عليه السلام) عبر البيان القرآنيّ والذي استوحاه من قوله تعالى:

﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾[2].

باء. تحديده (عليه السلام) لأسباب نقَضْهِم بيعةَ الغدير وآثارها على أهل خير القرون.

ينتقل الإمام الحسين (عليه السلام) بعد بيانه لأسباب نَقْضِ بيع الخلافة وآثارها على المسلمين في القرن الأول للهجرة النبويّة إلى بيان أسباب نَقْضِ بيعة الغدير وآثارها على خير أهل القرون؛ فيجعلها الأساسَ لما لَحِقَ بالأُمّة من الفساد وآثاره على المسلمين، فيقول متسائلًا ومُحرِّكًا لعُقولهم وضمائرهم: «**أَفهؤلَاءِ تَعْضُدُونَ، وعَنَّا تَتَخَاذَلُونَ**»؟

ثمّ يُجيب على هذا التساؤل والتعجُّب من حالهم، مُبيِّنًا العِلّة الأساسَ التي أوصلتهم إلى هذا المستوى من التجريِّ على الله ورسوله (صلّى الله عليه وآله)، وقد زحفوا بالعدة والعدد ليقاتلوا ابن بنت نبيهم (صلّى الله عليه وآله) وبقيّته؛ فيهم على الرغم ممّا خصّهم اللهُ تعالى به من الذكر الحكيم، إلّا أنّ المشكلة الأساس - وكما مرّت عبر فصول الدراسة - أنّهم نشأوا على سُنّة

(١) تفسير الصراط المستقيم، حسين البروجردي: ج٤ ص٣٠٥.
(٢) سورة المائدة، من الآية: ١٠٦.

العُمَريّين وسيرتهما وسُنّة الأمويّين وسيرتهما؛ فهم الذين أسّسُوا لهذا اليوم وما سبقه منذ الهجوم على دار النبيِّ (صلّى الله عليه وآله) وبقيّته في أُمتّه وبَضعته فاطمة وبعلها وولَدَيها (عليهم السلام)، فما أشبه اليوم بالأمس فقد تشابه الزَّحْفان والهجُومَان، ومن ثَمَّ يُجيب (عليه السلام) قائلًا:

«**أَجَلْ والله، خَذَلٌ فِيْكُمْ مَعرُوفٌ، نَبَتَتْ عَليه أَصُولُكُمْ، وتَآزرَتْ**[1] **عَليه عُرُوقُكُمْ، فَكُنْتُم أَخْبَثَ ثَمَرٍ شَجَرٍ للنَّاظِرِ، وَأَكَلَةٍ للْغَاصِبِ، أَلَا فَلَعْنَةُ الله عَلى النَّاكِثِينَ الَّذِيْنَ يَنْقُضُونَ الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلُوا اللهَ عَلَيهم كَفِيْلًا**»[2].

والنتيجةُ التي تُلاحق «**أهل خَيْرِ القُرُونِ**» ومن رَضِيَ بِفِعَالهم وتَبع سُنّتهم ونهجهم، ثابتةٌ في مُحكم التنزيل؛ فقد جعلها اللهُ عَزَّ وجَلَّ سُنّةً كونيّةً تُلاحِقُ الأُممَ السابقة واللّاحقة فيمن ينقض إيمانه بعد توكيدها؛ وعليه كانت النتيجة «**أَلَا فَلَعْنَةُ الله على الناكثينَ الذين يَنقُضُونَ الأَيْمانَ بَعْدَ تَوكِيدِهَا وقَدْ جَعَلُوا اللهَ عليهم كَفِيْلًا**»[3].

(١) الأزر: القوّة والشّدة.

(٢) مقتبس من الآية (٩١) في سورة النحل، قال تعالى: ﴿ **وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلاَ تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ** ﴾.

(٣) مقتبس من الآية (٩١) في سورة النحل، قال تعالى: ﴿ **وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلاَ تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ** ﴾.

مصادر الدراسة

١. الاحتجاج، الشيخ أبو منصور أحمد بن عليّ الطبرسيّ (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادريّ، طبع: دار الأسروة للطباعة والنشر، سنة ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، الطبعة السادسة، قم المقدّسة ـ إيران.

٢. الإحكام في أصول الأحكام، عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسيّ أبو محمّد، نشر، دار الآفاق الجديدة.

٣. استفتاءات، آية الله علي الحسينيّ السيستانيّ، الناشر– مشهد.

٤. الاستيعاب، ابن عبد البر: دار الجيل، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، لسنة ١٤١٢هـ.

٥. أُسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزريّ، عزّ الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، طبع: مؤسّسة إسماعيليان، طهران ـ إيران، سنة ١٣٨٠هـ، ١٩٦٠م.

٦. الإصابة في معرفة الصحابة، ابن حجر العسقلانيّ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة الطبع: ١٤١٥هـ.

٧. الأصول الستة عشر، عدّة محدِّثين، تحقيق المحموديّ، طبع: دار الشبستريّ للمطبوعات، ط٢، قم المقدسة ـ إيران، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٨. الإلزامات والتتبّع، أبو الحسن عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينر البغداديّ الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٩. أمالي المحامليّ، الحسين بن إسماعيل الضبيّ المحامليّ أبو عبد الله (ت ٣٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم القيسيّ، المكتبة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، عمان.

١٠. إمتاع الأسماع بما للنبيِّ من الأحوال والأموال والحفَدَة والمتاع، أحمد بن عليّ بن عبد القادر، أبو العباس الحسينيّ العبيديّ، تقيّ الدين المقريزيّ (ت ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد الحميد النميسيّ، منشورات محمّد عليّ بيضون، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

١١. أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى البلاذريّ (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: محمود الفردوس العظم، صبحي المارديني، دار اليقظة العربيّة، دمشق ـ سوريا، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٢. الأنوار الإلهيّة في المسائل العقائدية: الميرزا جواد التبريزيّ، دار الصدَّيقة الشهيدة، تاريخ النشر، ٢٠٠٤م.

١٣. الإيضاح، الفضل بن شاذان الأزديّ، الوفاة:(ت ٢٦٠ هـ)، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني الأرموي المحدث، سنة الطبع، مؤسّسة انتشارات دانشكاه تهران، ١٣٦٣ش.

١٤. بحار الأنوار، العلّامة الشيخ محمّد باقر المجلسيّ، ط٢ المصحّحة، مؤسّسة الوفاء بيروت – لبنان – ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

١٥. البداية والنهاية، ابن كثير، (ت ٧٧٤ هـ)، الطبعة: الأولى ، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م.

١٦. بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، الشيخ محمّد بن الحسن بن فرّوخ الصفّار، ترجمة السيّد محمّد السيّد حسين المعلم، المكتبة الحيّدرية، ط١، قم المقدّسة ـ إيران، سنة ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م.

١٧. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

١٨. تاريخ الإسلام، الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الطبعة: الأولى، دار الكتاب العربيّ، سنة: ١٤٠٧ – ١٩٨٧م.

١٩. تاريخ الطبريّ، أبو جعفر محمّد بن جرير الطبريّ، تحقيق ومراجعة وتصحيح وضبط: نخبة من العلماء الأجلّاء، الطبعة الرابعة، مؤسّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٢٠. تاريخ المدينة المنّورة (أخبار المدينة المنّورة)، ابن شَبَّة أبو زيد عمر بن شبّة النميري البصريّ (ت ٢٦٢هـ)، مطبعة قدس، الطبعة الثانية، قم المقدسة ـ إيران، سنة ١٤١٠هـ، ١٩٨٠م.

٢١. تاريخ اليعقوبيّ، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب ابن واضح الكتاب العباسي المعروف باليعقوبيّ (ت ٢٩٢هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٢٢. تاريخ اليعقوبيّ، اليعقوبيّ، (ت: ٢٨٤هـ)، دار صادر، بيروت – لبنان.

٢٣. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر، تحقيق: عليّ شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ.

٢٤. تُحف العقول، ابن شعبة الحرّاني، ق ٤ هـ، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاريّ، الطبعة: الثانية، سنة الطبع، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، ١٤٠٤ – ١٣٦٣ ش.

٢٥. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذيّ، تأليف: محمّد بن عبد الرحمان المباركفوريّ

(ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت ـ لبنان.

٢٦. تخريج الأحاديث والآثار، الزيلعي، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، الطبعة الأولى، دار ابن خزيمة، سنة الطبع، الرياض، ١٤١٤هـ.

٢٧. تذكرة الحفّاظ، شمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ، الطبعة الثانية، دار الكتب العلميّة، سنة الطبع، بيروت، ١٤٢٨هـ.

٢٨. تذكرة الحفّاظ: شمس الدين أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبيّ (ت ٧٤٨ هـ) دار الكتب العلمّية، بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ م.

٢٩. ترتيب إصلاح المنطق، ابن السكّيت الأهوازيّ، ترتيب وتقديم وتعليق: الشيخ محمّد حسن بكائي، مجمع البحوث الإسلامية إيران - مشهد - الطبعة الأولى: ١٤١٢ هـ .

٣٠. تغليق التعليق على صحيح البخاريّ، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ أبو الفضل شهاب الدين (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد القزفيّ، المكتب الإسلاميّ، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٣١. تفسير الرازيّ، ابو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيميّ الرازيّ الملقّب بفخر الدين الرازي، دار البهية، القاهرة ـ مصر.

٣٢. تفسير السمرقنديّ، نصر بن محمّد بن إبراهيم السمرقنديّ الحنفيّ، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الكتب العلميّة سنة، ط١، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٧م.

٣٣. تفسير الصراط المستقيم، السيّد حسين البروجرديّ (ت ١٣٤٠هـ)، تصحيح وتعليق: الشيخ غلام رضا بن عليّ أكبر مولانا البروجردي، مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر، قم المقدسة ـ إيران، سنة ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

٣٤. تفسير القرطبيّ، (ت:٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد عبد العليم البردونّي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

٣٥. تقييد العلم، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، أبو بكر، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السُنّة النبويّة، القاهرة ـ مصر، سنة ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

٣٦. تهذيب اللغة، أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمّد عوض مرعب، عمر سلاميّ، عبد الكريم حامد، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، ط١.

٣٧. تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، ط١، مؤسّسة زيد بن عليّ الثقافية – صنعاء –.

٣٨. جامع أحاديث الشيعة، السيّد البروجرديّ، (ت ١٣٨٣هـ)، المطبعة العلمية، قم، سنة: ١٣٩٩.

٣٩. جامع بيان العلم وفَضْله، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبيّ، تحقيق: أبو عبد الرحمن فوّاز أحمد زمري، الطبعة الأولى، مؤسّسة ريان، بيروت، ١٤٢٤هـ.

٤٠. جامع بيان العلم وفَضْله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البر بن عاصم النمريّ القرطبيّ (ت ٤٦٣هـ)، دار ابن الجوزيّ، ط١، المملكة العربية السعوديّة، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٤١. جمهرة أشعار العرب؛ أبو زيد محمّد بن أبي الخطاب القرشيّ ، (ت ١٨٠هـ)، دار صادر، بيروت ـ لبنان، (د. ت).

٤٢. جواهر المطالب في مناقب الإمام عليّ (عليه السلام)، محمّد بن أحمد الدمشقيّ الباعونيّ الشافعيّ (ت ٨٧١هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلاميّة، الطبعة الأولى، قم المقدسة ـ إيران، سنة ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

٤٣. حركة التاريخ وسُننه عند عليّ وفاطمة (عليهما السلام)، نبيل الحسنيّ، إصدار قسم الشؤون الفكرية العتبة الحسينيّة، ط١ مؤسّسة الأعلميّ ـ بيروت.

٤٤. حياة الحيوان الكبرى، الدميريّ، ت(٨٠٨هـ)، الطبعة: الأولى، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، (سنة: ١٤٢٦هـ).

٤٥. الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي، الوفاة: ٥٧٣ هـ، تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي، الطبعة: الأولى، مؤسّسة الإمام المهدي – قم المقدّسة، (سنة: ١٤٠٩).

٤٦. خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق: محمّد نبيل طريفيّ، الطبعة الأولى، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، (سنة: ١٩٩٨م).

٤٧. خلاصة عبقات الأنوار، السيّد حامد النقويّ (ت ١٣٠٦هـ)، طبع: قسم الدراسات الإسلاميّة في مؤسّسة البعثة، طهران ـ إيران، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٤٨. الدرّ المنثور في التأويل بالمأثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، (سنة: ١٤٢٣هـ).

٤٩. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)، تصحيح وتعليق: السيّد عبد الله هاشم اليمانيّ المدنيّ، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.

٥٠. الدُّرر النجفيّة من الملتقطات اليُوسفيّة، المحقق البحراني (ت ١١٨٦هـ)، تحقيق: شركة دار المصطفى (صلى الله عليه وآله) لإحياء التراث، طبع: شركة دار المصطفى (صلى الله عليه وآله) وسلم لإحياء التراث، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، سنة(١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م).

٥١. دلائل النبوّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقيّ (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية،

الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، سنة (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).

٥٢. ذمّ الكلام وأَهْله، أبو إسماعيل عبد الله بن محمّد بن عليّ بن محمّد بن أحمد بن عليّ بن جعفر بن منصور الهرويّ الأنصاريّ المعروف بـ أبي إسماعيل الهرويّ (ت٣٩٦ هـ - ٤٨١ هـ).ط١، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنوّرة.

٥٣. رحمة الأُمّة في اختلاف الأئمة، أبو عبد الله محمّد بن عبد الرحمن الدمشقيّ العثماني الشافعي، ط١، شركة القدس للنشر والتوزيع.

٥٤. الروض المعطار في خبر الأقطار، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميريّ (ت: ٩٠٠هـ) تحقيق: إحسان عباس، مؤسّسة ناصر للثقافة - بيروت -، طبع على مطابع دار السراج، ط٢، ١٩٨٠ م.

٥٥. الرياض النضرة في مناقب العشرة، الإمام شيخ المشايخ الفقيه الحديث أبو جعفر أحمد الشهير بالمحب الطبريّ (ت ٦٩٤هـ)، دار الكتب العلمّية، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٥٦. الرياض النضرة في مناقب العشرة، الطبري(ت٦٩٤هـ)، دار المغرب الإسلاميّ ـ بيروت.

٥٧. سُنن أبي داود، ابن الأشعث السجستانيّ، الوفاة:(ت ٢٧٥)، تحقيق: سعيد محمّد اللحّام، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الفكر، سنة ١٤١٠ - ١٩٩٠ م.

٥٨. سُنن الترمذيُ، الترمذي، الوفاة: (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق وتصحيح: عبد الوهّاب عبد اللطيف، الطبعة: الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، سنة: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.

٥٩. سُنن الترمذيّ، محمّد بن عيسى أبو عيسى الترمذيّ أسلمي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق:

أحمد محمد شاكر، طبع: دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان.

٦٠. سُنن الدارميّ، أبو محمّد عبد الله بن عبد الرحمن بن المفضّل بن بهرام الدارميّ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، دار القلم، الطبعة الثالثة، دمشق ـ سوريا، سنة ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٦١. السنن لابن أبي عاصم، المكتبة الإسلاميّة،

٦٢. سير أعلام النبلاء (سير الخلفاء الراشدين)، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٦٣. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبيّ، (ت٧٤٨هـ) إشراف وتخريج: شعيب الأرنؤوط، الطبعة التاسعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة الطبع: ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٦٤. السيرة النبويّة لابن هشام: طبعة مكتبة محمّد علي صبيح وأولاده، القاهرة ـ مصر سنة ١٣٨٣ هـ.

٦٥. شرح إحقاق الحق، السيّد شهاب الدين ابن السيّد شمس الدين المرعشيّ النجفيّ (ت ١٤١١هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم المقدّسة ـ إيران.

٦٦. شرح المواهب اللدنية للقسطلاني، (ت٩٢٧هـ) أبو عبد الله محمّد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المالكي (ت ١٣٦٧هـ)، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان سنة ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

٦٧. شرح صحيح مسلم للنوويّ، محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النوويّ الشافعيّ

(ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت ـ لبنان.

٦٨. شرح صحيح مسلم، الامام محي الدين أبو زكريا بن يحيى بن شرف النوويّ، الطبعة الأولى، دار بن حزم، بيروت، سنة ١٤٢٣هـ.

٦٩. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار إحياء الكتب العربية، بغداد، سنة ١٣٧٨هـ، ١٩٥٩م.

٧٠. الشعائر الحسينيّة، سماحة المرجع الدينيّ الشيخ الميرزا جواد التبريزيّ (قدس) – قم.

٧١. شُعَبُ الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمّد سعيد بسيوني، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان.

٧٢. الشيعة والسيرة النبويّة بين التدوين والاضطهاد، نبيل الحسنيّ، إصدار قسم الشؤون الفكرية – العتبة الحسينية، ط١ مؤسّسة الاعلمي، بيروت.

٧٣. الصارم المسلول على شاتم الرسول (صلى الله عليه وآله)، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمّد ابن تيمية الحرّانيّ الحنبليّ الدمشقيّ (ت ٧٢٨ هـ)،تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢ هـ)، الناشر: الحرس الوطنيّ السعوديّ، المملكة العربيّة السعودية.

٧٤. صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، علاء الدين عليّ بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، مؤسّسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٧٥. صحيح البخاريّ، محمد بن إسماعيل البخاريّ الجعفيّ (ت ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان.

٧٦. الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم، المتكلم الشيخ زين الدين أبو محمّد عليّ بن يونس العامليّ النباطيّ البياضيّ، تصحيح وتعليق: محمّد الباقر البهبوديّ، المكتبة

المرتضويّة لإحياء الآثار الجعفرية، الطبعة الأولى، قم المقدسة ـ إيران، سنة ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

٧٧. الطبقات الكبرى، محمّد بن سعد، الطبعة الأولى، دار صادر ـ دار بيروت، بيروت، سنة: ١٣٧٦هـ.

٧٨. الطبقات الكبرى لمحمّد بن سعد: طبعة دار صادر، بيروت ـ لبنان.

٧٩. عمدة القاري في شرح صحيح البخاري، بدر الدين العينيّ، الطبعة الأولى، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة الطبع: ١٤٢٤هـ.

٨٠. الغارات أو الاستغفار والغارات، أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سعيد بن هلال الثقفيّ، تحقيق: السيّد عبد الزهراء الحسيني، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٨١. الغدير، الشيخ الأمينيّ، الوفاة:(ت ١٣٩٢هـ)، الطبعة: الرابعة، دار الكتاب العربيّ – بيروت – لبنان، سنة: ١٣٩٧ – ١٩٧٧ م.

٨٢. فاجعة الطفّ (أبعادها، ثمراتها، توقيتها)، السيّد محمّد سعيد الحكيم، إصدار مؤسّسة الحكمة الثقافية الإسلاميّة، النجف الأشرف– العراق – .

٨٣. الفايق في غريب الحديث، جار الله الزمخشريّ، الوفاة:(ت ٥٣٨هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت، سنة: ١٤١٧ – ١٩٩٦ م.

٨٤. فتح الباري في شرح صحيح البخاريّ، أحمد بن علي، ابن حجر العسقلانيّ الشافعيّ (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محبّ الدين الخطيب، دار المعرفة ، بيروت ـ لبنان سنة ١٣٧٩هـ، ١٩٥٩م.

٨٥. فتح العزيز شرح الوجيز، الشرح الكبير (وهو شرح لكتاب الوجيز في الفقه

الشافعي)، أبو حامد الغزاليّ، (ت: ٥٠٥ هـ)، عبد الكريم بن محمّد الرافعيّ القزوينيّ (ت: ٦٢٣ هـ)، الناشر: دار الفكر.

٨٦. الفتن، نعيم بن حماد المروزي (ت ٢٨٨هـ)، تحقيق وتقديم: الدكتور سهيل زكّار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

٨٧. فُتوح مصر وأخبارها، دار الفكر بيروت، ط١ تحقيق: محمد الحجيري، سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٨٨. الفتوح، أحمد بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ)، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، طبع: دار الفكر سنة ١٤١٢هـ)، ١٩٩٢، ط١، بيروت ـ لبنان.

٨٩. الفروق اللُّغويّة أبو هلال العسكري، (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ط١، شوّال المكرم (١٤١٢)، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة.

٩٠. قادتنا كيف نعرفهم؟، السيّد محمّد هادي الميلانيّ (ت ١٣٩٥هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد محمّد عليّ الميلانيّ، مراجعة وإشراف: السيّد عليّ الحسينيّ الميلانيّ، مطبعة شريعت، ط١ المنقّحة، قم المقدسة ـ إيران، سنة (١٤٢٦هـ ٢٠٠٦م).

٩١. قاعدة لا ضرر ولا ضرار السيّد آية الله عليّ الحسينيّ السيستانيّ، ط١، رجب إيران – قم، الناشر مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني، سنة (١٤١٤هـ).

٩٢. الكافي، الشيخ محمّد بن يعقوب الكلينيّ (ت ٣٢٩هـ)، نشر وطبع: دار الأسوة للطباعة والنشر، ط٥، قم المقدسة ـ إيران، (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م).

٩٣. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار الصادر للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

٩٤. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م.

٩٥. الكامل في التاريخ، أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشيبانيّ الجزريّ، عِزّ الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٩٦. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عَدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمّد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ١٩٩٧م

٩٧. كتاب الجمل (النُّصرة في حرب البَصْرة)، الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان بن عبد السلام بن جابر بن النعمان ابن سعيد بن جبير المعروف بـ(الشيخ المفيد) (ت ٤١٣هـ)، المطبعة الحيدرية، الطبعة الأولى، النجف الأشرف ـ العراق، سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٩٨. كتاب العين - للفراهيدي، ط٢، مؤسّسة دار الهجرة، سنة (١٤٠٩ هـ).

٩٩. كتاب سليم بن قيس، تحقيق محمّد باقر الأنصاريّ، الوفاة: ق ١، تحقيق: محمد باقر الأنصاري الزنجاني.

١٠٠. كتاب سليم بن قيس الهلالي، سليم بن قيس الهلالي، تحقيق: الشيخ محمد باقر الأنصاريّ الزنجاني، دار دليل ما، الطبعة الثالثة، قم المقدسة ـ إيران، سنة ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

١٠١. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين عليّ بن حسام الدين المتقي الهنديّ (ت ٩٧٥هـ)، منشورات مكتبة التراث الإسلاميّ، حلب ـ سوريا.

١٠٢. لسان العرب، ابن منظور: مطبعة نشر أدب الحوزة، قم ـ إيران، محرم الحرام سنه ١٤٠٥ هـ.

١٠٣. مآثر الإنافة في معالم الخلافة، أحمد بن عليّ بن أحمد الفزاريّ القلقشنديّ ثم القاهريّ (ت ٨٢١هـ) تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت – الكويت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م.

١٠٤. مثير الأحزان، نجم الدين جعفر بن محمّد بن نما الحليّ (ت ٦٤٥هـ)، نشر وطبع: دار العلوم، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، سنة (١٤٢٣هـ).

١٠٥. المجالس الوعظيّة في شرح أحاديث خير البريّة، شمس الدين محمّد بن عمر بن أحمد السفيريّ الشافعيّ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، سنة ٢٠٠٤م، ١٤٢٥هـ.

١٠٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين عليّ بن أبي بكر بن سليمان الهيثميّ (ت ٨٠٧هـ)، طبع: دار الفكر، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٠٧. المحاسن، أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، (ت ٢٧٤هـ)، تصحيح وتعليق: السيّد جلال الدين الحسينيّ (المحدث، دار الكتب الإسلامية – طهران)، سنة ١٣٧٠ – ١٣٣٠ ش.

١٠٨. مختصر البصائر، الشيخ عز الدين: الحسن بن سليمان الحلي وفاته (من أعلام القرن الثامن الهجري)، تحقيق: مشتاق المظفّر، الطبعة الأولى، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفّة، سنة ١٤٢١هـ.

١٠٩. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، محمّد بن مكرّم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعيّ الإفريقيّ (ت: ٧١١ هـ)، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع

والنشر، دمشق – سوريا.

١١٠. مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، محمّد بن مكرّم بن عليّ، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاريّ الرويفعيّ الأفريقي (ت ٧١١هـ)، تحقيق: أحمد حموش، محمد العمر، دار الفكر، دمشق ـ سوريا، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١١١. المستدرك، الحاكم النيسابوري،(ت ٤٠٥ هـ)، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشليّ.

١١٢. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة: ١٤٢٢هـ.

١١٣. مسند ابن راهويه، إسحاق بن راهويه الحنظليّ المروزيّ (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور عبد الحسن البلوشيّ، طبع: مكتبة الإيمان، المدينة المنّورة ـ المملكة العربية السعودية، سنة ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

١١٤. مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيبانيّ (ت ٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، القاهرة ـ مصر، سنة ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

١١٥. مسند الإمام الرضا (عليه السلام)، الشيخ عزيز الله العطارديّ، الطبعة الثانية، دار الصفوة، بيروت، سنة (١٤١٣هـ).

١١٦. المصنّف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانيّ (ت ٢١١هـ)، تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظميّ، المكتب الإسلاميّ للنشر والتوزيع، ط١، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١١٧. المعارف لابن قتيبة: مطبعة دار المعارف، القاهرة ـ مصر.

١١٨. معالم التنزيل في تفسير القرآن، أبو محمّد الحسين بن مسعود الفرّاء البغويّ

الشافعيّ (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

١١٩. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، سنة (١٤٢٨هـ).

١٢٠. المعجم الكبير، الطبرانيّ، (٣٦٠هـ) تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفيّ، الطبعة: الثانية، مزيدة ومنقحة، دار إحياء التراث العربي.

١٢١. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكريّ الأندلسيّ، تحقيق: د. جمال طلبة، الطبعة الأولى،دار الكتب العلميّة، بيروت، سنة (١٤١٨هـ).

١٢٢. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، سنة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٢٣. مفاتيح الغيب (المسمّى التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن التيميّ الرازيّ الملقّب فخر الدين بن حياء الدين الرازيّ المشتهر بخطيب الريّ (ت ٦٠٦هـ)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

١٢٤. مقتل الإمام الحسين بن علي (عليهما السلام)، أبو مخنف لوط بن يحيى بن سعيد العامريّ الأزدي الكوفيّ، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، ط١، دار المحجّة البيضاء، بيروت، سنة (١٤٠٢هـ).

١٢٥. من وحي الطفّ (دلالات وتوجّهات)، السيّد محمّد سعيد الحكيم، إصدار مؤسسة الحكمة الثقافيّة الإسلاميّة – النجف الأشرف، العراق – .

١٢٦. مناقب آل أبي طالب ابن شهر آشوب: مطبعة المكتبة الحيدريّة، النجف الأشرف

ـ العراق، سنة ١٣٧٦ هـ.

١٢٧. مناقب أهل البيت (عليهم السلام)، المولى حيدر الشيروانيّ، (ق ١٢هـ)، تحقيق: الشيخ محمد الحسون، مطبعة منشورات الإسلاميّة، سنة: ١٤١٤هـ.

١٢٨. المناقب، الموفّق بن محمّد المكيّ الخوارزميّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، الطبعة الخامسة، قم المقدسة ـ إيران، سنة ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١٢٩. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد السبط ابن الجوزيّ (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

١٣٠. منتهى الطلب من أشعار العرب، محمّد بن المبارك بن محمّد بن ميمون البغداديّ (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمّد نبيل طريفيّ، دار صادر، لبنان، ١٩٩٩.

١٣١. منتهى المطلب (ط.ج)، العّلامة الحليّ، الوفاة:(ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلاميّة، ط١،: مجمع البحوث الإسلاميّة، إيران – مشهد، سنة: ١٤١٢.

١٣٢. منهاج السنة، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمّد ابن تيمية الحرّانيّ الحنبليّ الدمشقيّ (ت ٧٢٨ هـ)، تحقيق: محمّد رشاد سالم، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ط١، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.

١٣٣. منهاج الصالحين مع فتاوى الشيخ حسين الوحيد الخراسانيّ، السيّد أبو القاسم الخوئيّ ـ الشيخ حسين الوحيد الخراسانيّ، مدرسة الإمام باقر العلوم (عليه السلام، الطبعة السادسة، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

١٣٤. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي جمال الدين أبو المحاسن، وزارة الثقافة – مصر،سنة ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣.

١٣٥. نزهة الأبصار ومحاسن الآثار، إصدار المجمع العلميّ للتقريب بين المذاهب، تحقيق: محمود محمّد باقر متوفاي.

١٣٦. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعيّ في تخريج الزيلعيّ، جمال الدين أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن محمّد الزيلعيّ (ت ٧٦٢هـ)، تصحيح: عبد العزيز الديوبنديّ الفنجانيّ ـ محمّد يوسف الكاملفوريّ، تحقيق: محمّد عوامة، مؤسّسة الريالة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت ـ لبنان، سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

١٣٧. نهاية الأرب في فنون الادب، النويريّ، (ت: ٧٣٣ هـ)، مطابع گوستاتسوماس وشركاه، وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ المؤسّسة المصريّة العامّة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.

١٣٨. نهج البلاغة، تحقيق أ . د صلاح الفرطوسيّ، اصدار مؤسّسة علوم نهج البلاغة التابعة للعتبة الحسينيّة، ط١، ١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢م، دار الوارث للطباعة، كربلاء المقدّسة.

١٣٩. نهج البلاغة، تحقيق صبحي الصالح، ط١ ، بيروت، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م.

١٤٠. نهج الحق وكشف الصدق، الحسن بن يوسف المطهّر الحليّ، علّق عليه: الشيخ عين الله الحسنيّ الارموي، دار الهجرة، إيران – قم.

١٤١. نيل الأوطار من أحاديث سيّد الأخيار شرح منتقى الأخبار، محمّد بن علي بن محمّد الشوكاني، (١١٧٣هـ– ١٢٥٥)، دار الجيل، بيروت،١٩٧٣.

١٤٢. وفاة النبيّ (صلّى الله عليه وآله) وموضع روضته بين اختلاف أصحابه واستملاك أزواجه، نبيل الحسنيّ، اصدار قسم الشؤون الفكريّة – العتبة الحسينية المقدّسة، ط١ مؤسسة الأعلمي، بيروت

١٤٣. وقعة صفِّين، نصر بن مزاحم المنقريّ (ت ٢١٢هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة: المدنيّ، ط٢، القاهرة ـ مصر: المؤسّسة العربيّة الحديثة ومكتبة الخانجي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفيّ – قم – إيران سنة ١٤٠٣هـ.

*** صدر للمؤلف:**

لقد منَّ الله على المؤلف بفضله وفضل رسوله (صلى الله عليه وآله) فوفق لمجموعة من الأبحاث والدراسات فصدر له تسعٌ وأربعون عنوانا في العديد من الحقول المعرفية، والتي تقع في قرابة الثمانين كتاباً، وقد - شملت: - جوانب من حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسيرته، حياة أهل بيته (عليهم السلام) وسيرتهم، لاسيما حياة سيدة نساء العالمين فاطمة (عليها السلام)، فقد صدر له سبع عشرة دراسة تقع في اثنين وثلاثين كتابًا.

ومما وفق له المؤلف هو البحث في حقول معرفية أخرى: كالأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية، الأنثروبولوجيا العقدية، التاريخ، فلسفة التاريخ، الميثولوجيا، التفسير، العقائد، الحديث النبوي، فلسفة اللغة وفقهها (التداولية)، الفقه المقارن، فقه الائتلاف والاختلاف، فقه الأخلاق، أصول الفقه، دراسات في نهج البلاغة، تحقيق المخطوطات، وغيرها، وهي على النحو الآتي:

١. **الجمال في عاشوراء**، (دراسة وصفية في ضوء القرآن والسُّنّة وعلم المعرفة الحسيّة «الإستطيقا») عدد الصفحات: (٢١١)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، طبع طبعتين، الأولى عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م - النجف الأشرف، والثانية عام ١٤٣١هـ/ ٢٠١٢م - بيروت.

ترجم إلى الإنكليزية: إصدار العتبة الحسينية المقدسة - مهرجان ربيع الشهادة، قياس (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، الطبعة الأولى عام ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢٣م، دار الوارث - كربلاء.

٢. **ثقافة العيدية**، عدد الصفحات: (٧٩)، قياس: (رقعي)، (١١ × ١٥سم)،

إصدار قسم الشؤون الفكرية – العتبة الحسينية المقدسة، طبع ثلاث طبعات، الأولى النجف الأشرف عام ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م، والثانية – ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٩م – النجف الأشرف، والثالثة ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م– بيروت.

٣. **اليحموم، فرس جبرائيل (عليه السلام) في عاشوراء في القرآن والسُنّة والتاريخ والأدب**، (دراسة وتحليل وتحقيق)، عدد الصفحات: (١٥٦)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية – العتبة الحسينية المقدسة، طبع طبعتين، الأولى النجف الأشرف عام ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، والثانية – ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م –بيروت.

٤. **أبو طالب (عليه السلام) ثالث من أسلم**، (بحث استدلالي) عدد الصفحات: (٢٠٧)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية – العتبة الحسينية المقدسة، طبع طبعتين، الأولى النجف الأشرف عام ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م، والثانية ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م – بيروت.

٥. **حقيقة الأثر الغيبي في التربة الحسينية**، (دراسة وتحليل)، عدد الصفحات: (١٦٠)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، طبع طبعتين إصدار قسم الشؤون الفكرية – العتبة الحسينية المقدسة، الأولى عام ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م – بيروت، والثانية عام ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م – بيروت.

٦. **موجز علم السيرة النبوية**، (منهج دراسي)، عدد الصفحات: (٣١٧)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية – العتبة الحسينية المقدسة، طبع طبعتين، الأولى عام ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، والثانية عام ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م – بيروت.

ترجم إلى الإنكليزية: إصدار قسم الشؤون الفكرية – العتبة الحسينية المقدسة، قياس (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، الطبعة الأولى عام الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م/ بيروت .

٧. **الأنثروبولوجيا الاجتماعية الثقافية لمجتمع الكوفة عند الإمام الحسين (عليه السلام)**، (دراسة وتحليل في ضوء القرآن والسُّنّة وعلم الإناسة)، عدد الصفحات: (٢٠٨)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، الطبعة الأولى عام ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م - بيروت.

٨. **الشيعة والسيرة النبوية بين التدوين والاضطهاد شيخ كتّاب السيرة النبوية محمد بن إسحاق أنموذجاً**، (دراسة وتحليل)، عدد الصفحات: (٤٠٠)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى عام ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م - بيروت.

٩. **حركة التاريخ وسننه عند علي وفاطمة (عليهما السلام)**، (دراسة إسلامية معاصرة في فلسفة التاريخ)، عدد الصفحات (١٦٠)، قياس: (وزيري)، (١٧×٢٤ سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى عام ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م - بيروت.

١٠. **دعاء الإمام الحسين (عليه السلام) في يوم عاشوراء بين النظرية العلمية والأثر الغيبي**، (١-٢ كتاب) (دراسة تحليلية) عدد الصفحات (٦٥٢)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م - بيروت.

١١. **خديجة بنت خويلد (عليها السلام) أمة جمعت في امرأة** - (دراسة وتحقيق)، (١ -٤ كتاب)، عدد الصفحات: (١٠٩٤)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ -٢٠١١م - بيروت / الأعلمي.

١٢. **المولود في بيت الله الحرام: علي بن أبي طالب (عليه السلام) أَمْ حكيم بن حزام؟** (دراسة وتحقيق)، عدد الصفحات: (١٤٤)، قياس: (وزيري)، (١٧ ×

٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م / بيروت.

١٣. **تكسير الأصنام بين تصريح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وتعتيم البخاري**، (دراسة وتحقيق في ضوء القرآن والسُّنّة وعلم الميثولوجيا)، عدد الصفحات: (٢٩٦)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م / بيروت.

١٤. **ما أخفاه الرواة من ليلة المبيت على فراش النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)**، (دراسة وتحقيق)، عدد الصفحات (١٧٦)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م/ بيروت.

١٥. **سبايا آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)**، دراسة في تاريخ سبي النساء وعلة إخراج الإمام الحسين (عليه السلام) عياله إلى كربلاء، (دراسة وتحقيق)، عدد الصفحات: (٢٤٧)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م / بيروت.

١٦. **باب فاطمة (عليها السلام) بين سلطة الشريعة وشريعة السلطة**، (دراسة وتحقيق)، عدد الصفحات: (٢١٥)، قياس: (وزيري)، (١٧×٢٤سم)، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م/ بيروت.

١٧. **الاستراتيجية الحربية في عاشوراء بين تفكير الجند وتجنيد الفكر**، (دراسة وتحليل في ضوء القرآن والسُّنّة وعلم النفس العسكري)، عدد الصفحات: (٣٠٤)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م/ بيروت.

١٨. **هذه فاطمة (عليها السلام)**، (١ - ٨ كتاب)، (دراسة وتحليل)، عدد الصفحات: (٢٧١٤)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة

الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م / بيروت - الأعلمي.

١٩. ظاهرة الاستقلاب في عرض النص النبوي والتاريخي، (دراسة وتحقيق) عدد الصفحات: (١٤٤)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م / بيروت.

٢٠. وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وموضع قبره وروضته بين اختلاف أصحابه واستملاك أزواجه، (دراسة تحليلية وتحقيق)، عدد الصفحات: (٣٥٠)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م/ بيروت.

٢١. استنطاق آية الغار وإشكالية التنصيص الحديثي بين التثنية والتثليث، (دراسة تحليلية وتحقيق)، عدد الصفحات: (١٥٢)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م / بيروت.

٢٢. دور الخطاب الديني في تغيير البنية الفكرية، خطاب العقيلة زينب (عليها السلام) في الكوفة أنموذجاً، (دراسة في ضوء القرآن والسُّنّة وعلم النفس الاجتماعي)، عدد الصفحات: (٢٣٨)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار قسم الشؤون الفكرية - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م / بيروت.

٢٣. الأمن الفكري في نهج البلاغة، (دراسة في ضوء القرآن والسُّنّة وعلم الانثروبولوجيا الثقافية لبيان مشروع الإمام علي (عليه السلام) في مواجهة الإرهاب والتطرف)، عدد الصفحات: (٣١٠)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م / كربلاء المقدسة - دار الكفيل.

٢٤. الأمن الإنساني في خلافة الإمام الحسن (عليه السلام)، (دراسة مقارنة بين

مفاهيم القرآن والعترة عليهم السلام ومفاهيم الأمم المتحدة، رؤى نظرية أَمْ وسائل تطبيقية). عدد الصفحات: (١٨٤)، قياس: (وزيري) - (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م / كربلاء المقدسة - دار الكفيل.

٢٥. **معارج العلا في مناقب المرتضى (عليه السلام)**، تصنيف: الشيخ محمد صدر العالم العمري الدهلوي الصوفي من أعلام القرن الثاني عشر للهجرة - (تحقيق وتعليق وتوثيق)، (١-٢ كتاب) عدد الصفحات (٦٤٨) قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م / كربلاء المقدسة - دار الكفيل.

٢٦. **فاطمة (عليها السلام) في نهج البلاغة**، (مقاربة تداولية في قصديةِ النصِّ ومقبوليتهِ واستكناهِ دلالتهِ وتحليلهِ)، (١-٥ كتاب)، عدد الصفحات: (١٢٢١صفحة)، قياس: (وزيري)، - (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ / ٢٠١٨م، دار الكفيل - كربلاء.

٢٧. **اغتيال التوحيد في ضوء الانثروبولوجيا العقدية والبنائية الوظيفية لخطاب الإمام الحسين (عليه السلام) في يوم عاشوراء**، (دراسة بينية)، عدد الصفحات: (٢٧٢)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م، دار الوارث - كربلاء.

٢٨. **أثر رأس الإمام الحسين (عليه السلام) في إحياء فكر التوحيد وتوحيد الفكر، في ضوء النظرية الوظيفية والضمير الجمعي**، (دراسة بينية)، عدد الصفحات: (٢١٦)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ / ٢٠١٩م، دار الوارث - كربلاء.

٢٩. **خصومة فاطمة (عليها السلام) عند ابن عثيمين**، (قراءة في المرتكزات الفكرية

والمفاهيمية في ضوء القرآن والسُّنّة)، (دراسة بينية)، (١-٢ كتاب)، عدد الصفحات: (٤٣٠)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م، دار الوارث - كربلاء.

٣٠. إفراغ السجال في حديث النبي (صلى الله عليه وآله): «هي لك يا علي لستَ بدجّال»، عدد الصفحات: (١٥١)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م، دار الوارث - كربلاء.

٣١. معارضة حديث (لا نورث) للقرآن والسُّنّة واللغة، (دراسة بينية)، عدد الصفحات: (٢٥٩)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م، دار الوارث - كربلاء.

٣٢. إرث النبي (صلى الله عليه وآله) بين منع النبوة ودفع فاطمة (عليها السلام) على المذاهب الخمسة، (دراسة فقهية مقارنة)، عدد الصفحات: (٢٦٤)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م، دار الوارث - كربلاء.

٣٣. ما أنكره أعلام أهل السُنّة والجماعة فيما شجر بين أبي بكر وفاطمة (عليها السلام) (طعمة حصن الكتيبة أنموذجًا)، عدد الصفحات: (١٨٣)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م، دار الوارث - كربلاء.

٣٤. ما كتمه البخاري في ظلامة فاطمة (عليها السلام) وأظهره مسلم، عددالصفحات: (٢٠٧)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م، دار

الـوارث – كربـلاء.

٣٥. مغالطات المحدّثين والمفسّرين في نِحلة سيدة نساء العالمين (عليها السلام)، عـدد الصفحـات: (٢٨٧)، قيـاس: (وزيـري)، (١٧ × ٢٤سـم)، إصـدار مؤسسـة علـوم نهـج البلاغـة – العتبـة الحسـينية المقدسـة، الطبعـة الأولى ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م، دار الـوارث – كربـلاء.

٣٦. ردّ ادعـاء الجبائي وابـن أبي الحديـد المعتـزلي بتأخـير فاطمـة (عليهـا السـلام) دعـوى النحـل عـلى إرث النبـي (صلى الله عليه وآلـه)، عدد الصفحـات: (١٩٢)، قياس: (وزيـري)، (١٧ × ٢٤سـم)، إصـدار مؤسسـة علـوم نهـج البلاغـة – العتبـة الحسـينية المقدسـة، الطبعـة الأولى ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م، دار الـوارث – كربـلاء.

٣٧. حـرب الكلمـة في إقـرار الخليفـة بحقـوق فاطمـة (عليهـا السـلام) بـين قولـه (لا نـورث) و(يرثـه أهلـه)، عدد الصفحـات: (١٣٢)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سـم)، إصـدار مؤسسـة علـوم نهـج البلاغة – العتبة الحسـينية المقدسـة، الطبعـة الأولى ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م، دار الـوارث – كربـلاء.

٣٨. مـا شـجر بـين أزواج النبـي (صـلى الله عليه وآله) وعائشـة وأثـره في إظهار إرث فاطمـة (عليهـا السـلام)، عـدد الصفحـات: (١٤٤)، قيـاس: (١٧ × ٢٤سـم)، إصـدار مؤسسـة علـوم نهـج البلاغـة – العتبـة الحسـينية المقدسـة، الطبعـة الأولى ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م، دار الـوارث – كربـلاء.

٣٩. معارضـة خلفـاء المسـلمين لسُـنّة أبي بكر في أموال بضعة سـيدة المرسـلين (صلى الله عليـه وآلـه)، عـدد الصفحـات: (٢٠٠)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سـم)، إصدار مؤسسـة علـوم نهـج البلاغـة – العتبـة الحسـينية المقدسـة، الطبعـة الأولى ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م، دار الـوارث – كربـلاء.

٤٠. تأويـلات أعـلام أهـل السُـنّة والجماعـة في تـرك أبي بكـر سـلاح النبـي (صـلى

الله عليه وآله) ومتاعه لفاطمة (عليها السلام)، عدد الصفحات: (١٧٥)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م، دار الوارث - كربلاء.

٤١. مبنى حكم لزوم نفقة أزواج النبي (صلى الله عليه وآله) وسكناهنّ في بيوته، (دراسة فقهية مقارنة على المذاهب السبعة)، عدد الصفحات: (٢٨٧)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م، دار الوارث - كربلاء.

٤٢. فقه نهج البلاغة على المذاهب السبعة، (دراسة فقهية مقارنة)، (١-١٢كتاب)، عدد الصفحات: (٣٢١٠ صفحة)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م، دار الوارث - كربلاء.

٤٣. الحقوق المدنية والسياسية بين العهد الدولي للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦م وعهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر رحمه الله، (دراسة مقارنة)، عدد الصفحات: (١٠٤)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة - العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م، دار الوارث - كربلاء.

ترجم إلى الفارسية: وقد تبنت مؤسسة نهج البلاغة في طهران ترجمة الكتاب إلى اللغة الفارسية وطبعه، قام بترجمته الأستاذ حسن رحماني، طبع ونشر مؤسسة نهج البلاغة وفرهنكسراي نهج البلاغة طهران، قياس: (رقعي)، (١١ × ١٥سم)، الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م.

٤٤. أثر الميثولوجيا العالمية في تكوين عقائد العرب قبل الإسلام في ضوء التاريخ ونهج البلاغة، (دراسة بينية)، عدد الصفحات: (٢٠٧)، قياس: (وزيري)، (١٧ ×

٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة – العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م، دار الوارث – كربلاء.

٤٥. كاشفية خطاب الإمام علي (عليه السلام) عن أصول الرسوم المسيئة للنبي صلى الله عليه وآله، صحيح البخاري وصحيفة يولاندس بوستن مثالا، عدد الصفحات: (١٨٤)، قياس: (وزيري)، (١٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة – العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢م، دار الوارث – كربلاء.

٤٦. فقه صناعة الإنسان، الأوامر والنواهي في عهد مالك الأشتر مثالاً، دراسة في ضوء أصول الفقه والأخلاق، عدد الصفحات: (٢٩٦)، قياس: (وزيري)، (٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة – العتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى ١٤٤٣هـ / ٢٠٢٣م، دار الوارث – كربلاء.

٤٧. فقه مهارات التنظيم في نهج البلاغة، عهد مالك الأشتر اختياراً، دراسة بينية في ضوء فقه الأخلاق، تشمل: تنظيم الوقت، تنظيم العمل، تنظيم الأمور، تنظيم العلاقات، تنظيم العبادة، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة – العتبة الحسينية المقدسة، عدد الصفحات (١٤٤)؛ قياس: (وزيري)، (٧ × ٢٤سم)، الطبعة الأولى لسنة ١٤٤٤هـ – ٢٠٢٣م، دار الوارث – كربلاء المقدسة.

٤٨. فقه منع النفس من التسرّع إلى هواها في نهج البلاغة، عهد مالك الأشتر أختيارا، دراسة بينية في ضوء فقه الأخلاق، عدد الصفحات: ١٤٩ صفحة، القياس: (وزيري)، (٧ × ٢٤سم)، إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة التابعة للعتبة الحسينية المقدسة، الطبعة الأولى لسنة ١٤٤٤هـ – ٢٠٢٣م، دار الوارث – كربلاء المقدسة.

٤٩. فقه إدارة الغضب في نهج البلاغة عهد مالك الأشتر اختيارا، دراسة بينية في ضوء فقه الأخلاق، عدد الصفحات ١٣٦، القياس (وزيري ٧ × ٢٤) إصدار مؤسسة علوم نهج البلاغة ـ العتبة الحسينية المقدسة، طبع دار

الـوارث - ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م / كربـلاء المقدسـة .

٥٠ **قيمـة وقـت الفـراغ وآثـارة في الدُّنيـا والآخـرة بـين الصحيفـة السـجادية ونهـج البلاغـة** ، دراسـة تنمويـة مقارنـة، عـدد الصفحـات (١٠٤)، قيـاس: (وزيـري)، (١٧ × ٢٤سـم)، إصـدار مؤسسـة علوم نهج البلاغـة - العتبة الحسـينية المقدسـة، الطبعة الأولى لسـنه ١٤٤٥هـ / ٢٠٢٤م، دار الـوارث - كربـلاء المقدسـة.

المحتويات

استهلال ٥
الإهداء ٧
المقدمة: ٩
التمهيد..... ١٧
تأصيل الدراسة ١٧
أوّلًا: معنى مفردات عنوان الدراسة ومناهله المعرفيّة. ١٧
١ ـ معنى مصطلح (القِيم العاشورائيّة) ١٧
١ ـ ١: المعنى اللُّغويّ للمصطلح: ١٧
٢ ـ ١: مفهوم مصطلح (القِيم العاشورائيّة): ١٨
٣ ـ ١: الفرق بين الثمن والقِيمة وأثره في معنى مصطلح (القِيم العاشورائيّة).....١٩
١ـ٤: المعنى التركيبي لمفهوم مصطلح (القِيم العاشورائيّة) ومعناه. ٢٠
٢ ـ معنى مصطلح (طَلَبُ الإصلاح)..... ٢٠
١ ـ ٢: معنى الطلب وتعريفه:..... ٢٠
٢ـ ٢ ـ معنى الإصلاح ومفهومه:..... ٢١
أ ـ تعريف الإصلاح في اللُّغة:..... ٢١
ب ـ معنى الإصلاح في الاصطلاح..... ٢١
ج ـ مفهوم مصطلح (طلب الإصلاح) وحقيقته الشرعيّة:..... ٢٢

الفصل الأول

معنى الفساد والصلاح ومفهومهما وحقيقتهما الشرعيّة في الفكر الإسلامي

المبحث الأول: معنى الفساد في القرآن ومفهومه وحقيقته الشرعيّة ٢٩

المسألة الأولى: معنى الفساد في اللُّغة: ٢٩
المسألة الثانية: الحقيقة الشرعيّة للفساد عبْر القرآن الكريم: ٢٩
أوّلًا: الملازمة بين الفساد والظالمين والطواغيت والمنحرفين عن الحقِّ. ٣٠
ثانيًا: جَعْلُ القرآن سِمْة الصلاح نقيضًا للفساد ودالًّا عليه وعلى أهله. ٣١
ثالثًا: تقنين القرآن لضابطة النجاة من الفساد والمفسِدين. ٣٢
١ـ التمسُّك بالشريعة. ٣٢
٢ـ النهي عن الفساد ومظاهره. ٣٢
٣ ـ مخالفة الهوى فإنّه أصل الفساد. ٣٣
رابعًا: من أهمِّ مظاهرِ الفساد السَّعْيُ من أجل السُّلطةِ والصراعِ عليها وتَجَلِّيه في المنافقين. ٣٤
خامسًا: بيانُ القرآنِ لجزاءِ المفْسِدين وما ينالون في الدنيا والآخرة. ٣٤
المبحث الثاني: معنى الصلاح في القرآن ومفهومه وحقيقته الشرعيّة ٣٧
المسألة الأولى: معنى الصلاح في اللغة: ٣٧
المسألة الثانية: الحقيقة الشرعيّة للصَّلاح عَبْر القرآن الكريم. ٣٨
أوّلًا: اتّساع دائرة الإصلاح في القرآن لتشمل مختلف جوانب الحياة. ٣٨
ثانيًا: دلالة الخلط بين لفظ العمل السيِّئ والعمل الصالح وأتساع معنى طَلَب الإصلاح. ٣٨
ثالثًا: الانتقال بمعنى الإصلاح إلى ما هُو أعمُّ من السيِّئ وجَعْله بموازاة الكفر. ٣٩
رابعًا: أعظم ما يتمنّاه أهلُ النّار وأشدّ حسرة عليهم هو العمل الصالح. ٣٩

الفصل الثاني

مرتكزات التشكيك في وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) المتضمِّنة طَلَب الإصلاح في أُمّة جدِّه (صلى الله عليه وآله وسلم)

توطئة ٤٣

المبحث الأول: مُدّعى أنّ الوصيّة لم تكن معروفةً في القرنين الأوّل والثاني للهجرة النبويّة..... ٤٥
المسألة الأولى: تاريخ بدء التدوين يَردُّ مُدَّعى عدم معرفة وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) ويبُطله. ٤٥
المسألة الثانية: مصادرُ الوصيّة وسَعَةُ شُهرتها يجعلها في رُتبة الخبر الموثوق به..... ٤٩
المبحث الثاني: مُدَّعى أنّ وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) مُرسَلة..... ٥٥
المسألة الأولى: مقايسة وصيّة الإمام الحسين (عليه السلام) بطَلَب الإصلاح بشواهد الكتاب والسُنّة وانحسار التشكيك فيها. ٥٥
المسألة الثانية: إنّ ترك العمل بالروايات الصحيحة المتواترة يُناقِض دعوى التمسّك بحُجِّيتها بإزاء تَرْك المرسَلة الموافِقة للقرآن والسُنّة النبويّة..... ٦٢
المبحث الثالث: مُدَّعى الاختلاف بألفاظ الوصيّة ٦٧
المسألة الأولى: إنّ سيرةَ رسوله(صلى الله عليه وآله وسلم) مغايرةٌ لسيرة الخلفاء الثلاثة وسنّته غيرُ... ٦٧
المسألة الثانية: تحريضُ عائشة على قَتْلِ عثمان لمغايرة سيرته مع سيرة الشيخين و...٦٨
المرحلة الأولى: إسقاط حصانة الخليفة بفتوى عائشة. ٧٣
المرحلة الثانية ـ تكفير الخليفة وتشبيهه برجُلٍ من اليهود، المسمّى(نعثل) ٧٤
المرحلة الثالثة ـ إمضاء عملية قتل الخليفة عثمان والإجهاز عليه ٧٥

الفصل الثالث

مُدّعى التعارض في الجَمْع بين طَلَبِ الإصلاح المقتضي تفشّي الفساد وبين الحديث النبويّ: «خَيْرُ القُرُونِ قَرْني»

تَوطِئة ٨١
المبحث الأول : تحديد السُنّة النبويّة لمظاهر الفساد في القَرْن الأوّل ومعارضتها تعميم صفة الخيريّة في الحديث النبويّ..... ٨٣
المسألة الأولى: قصديّة الحديث النبويّ في حال أهل القَرْن الأوّل ومصداق أنّهم أهلُ

خَيْرِ القُرون. ٨٣
المسألة الثانية: معارضة حديث «خَيْرُ القُرُونِ» مع حديث ورود الصحابة الحوض فلا «يَخْلُصُ مِنْهُمْ إلّا مِثْلُ هَمَلِ النَّعَمِ». ٨٥
المسألة الثالثة: معارضةُ حديثِ «خَيْرُ القُرُونِ قَرْني» مع حديث «لَفِتْنَةُ بَعْضِكُمْ أَخْوَفُ عِنْدِي من فِتْنةِ الدَّجَّالِ». ٨٧
المسألة الرابعة: معارضة حديث «خَيْرُ القُرُونِ» مع حديث «تَفْتَرِقُ أُمّتي على ثَلَاثٍ وسَبْعينَ مِلَّةً كُلُّهُم في النَّارِ، إلّا مِلَّةً وَاحِدةً». ٨٨
المسألة الخامسة: معارضةُ حديثِ «خَيْرُ القُرُونِ قُرْني» مع حديثِ «لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُم رِقَابَ بَعْضٍ». ٩٢
المبحث الثاني: تحديد الإمام عليّ (عليه السلام) لمظاهر الفساد من وفاة النبيّ(صلى الله عليه وآله وسلم)إلى تَولِّيه الخلافة ٩٩
المسألة الأولى: تحذيره من الفتن التي نشأتْ في خلافة مَن كان قبله فأعادت الأُمّة إلى هيئتها يَومَ بُعِثَ النبيُّ (صلّى الله عليه وآله)..... ١٠٠
المسألة الثانية: تشخيصُه (عليه السلام) لمظاهر الفساد والخَلَل بعد وفاة النبيِّ (صلى الله عليه وآله وسلم)..... ١٠٥

الفصل الرابع

تحديد التاريخ والحديث النبويّ لمخالفة الخلفاء القرآن والسُنّة ومعارضتها لحديث «عَليكُم بسُنَّةِ الخُلَفاءِ الرَّاشِدينَ المهديّين» في الفترة الموسومة بالخلافة الراشدة

توطئة: ١١٥
المبحث الأول: ما كشفه التاريخ عن إجراءات الخليفة الأول المخالِفة للقرآن والسُنّة والمعارِضة لحديث «عليكُمْ بسُنّة الخلَفَاءِ الرّاشِدينَ المهديّين» فاحتاج إلى ١١٧
المسألة الأولى: إيقاف العمل بسنّة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في اليوم الأول من الخلافة...١١٧
المسألة الثانية: حَرْقُه الأحاديث النبويّة بعد مَنْعِه العملَ بسُنّةِ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)..١٢١

المسألة الثالثة: مَنْعُه المسلمينَ من التحديث بأحاديث رسول الله (ﷺ) كي لا يحفظها الناس ويُحدِّثون بها. ١٢٥
المسألة الرابعة: انتهاك حُرمة بيت النبوّة وحَرْقه بالنار في (الخلافة الراشدة) و(خَير القُرون)!!..... ١٢٧
المسألة الخامسة: التأسيس لعقيدة تكفير المسلم واستباحة دمه وماله وعرضه.... ١٢٩
أوّلًا: تكفير المسلم لممانعته الخليفة. ١٣٠
ثانيًا: سَبْيُ المرأة المسلمة بجَريرة زوجها وبيعها لممانعته الخليفة ١٣١
المبحث الثاني: ما كشفه التاريخ عن إجراءات الخليفة الثاني المخالفة للقرآن والسُنّة ومعارضتها لحديث «عليكُم بسُنّةِ الخُلَفاءِ الرَّاشدينَ المهديينَ» فاحتاج إلى ١٣٧
المسألة الأولى: مَنْعُ تدوينِ سُنّة النبيِّ الأعظم (ﷺ). ١٣٧
المسألة الثانية: مَنْعُه الصحابةِ من رواية أحاديث رسول الله (ﷺ). ١٤٠
المسألة الثالثة: أمره بمحو السُنّة النبويّة في جميع المدن الإسلامية ١٤٤
المسألة الرابعة: حَبْسُه للصحابة بجُرِم إفشائهم الروايةَ عن رسول الله (ﷺ). .. ١٤٦
المسألة الخامسة: حَرْقُه الكُتب التي عند صحابة رسول الله (ﷺ). ١٤٨
المسألة السادسة: مَنْعُه الصحابةَ من قراءة القرآن حينما يترافق مع بيان أحكامه؟! ١٥١
المسألة السابعة: معاقَبتُه مَن يسأل عن أمور دينه أشدّ العقوبة ونَفْيه من بلده!!... ١٥٢
المبحث الثالث: ما كشفه التاريخُ عن إجراءات الخليفة الثالث المخالفة للقرآن والسُنّة ومعارضتها لحديث «عليكُم بسنة الخلفاءِ الرَّاشدينَ المهديّين» فاحتاج إلى ١٥٥
المسألة الأولى: تحريم الرواية عن رسول الله (ﷺ) إلّا ما كان في زمان عمر..... ١٥٦
المسألة الثانية: تمكينه بني عمومته وأصهاره من سَهْم الله وسَهْم رسوله(ﷺ) وسَهْم ذي القُربى فعارَضَ بها القرآن والسُنّة وسيرة الشيخين التي بايعه المسلمون عليها.. ١٥٩

أوّلًا: مقدار الأموال التي منحها عثمانُ لعمِّه الحكم بن أبي العاص من الخمُس...١٦١
ثانيًا: مقدار الأموال التي منحها عثمان بن عفّان لصهره الأول مروان بن الحكم من الخُمس..... ١٦٣
ثالثًا: مقدار الأموال التي منحها عثمان لابن خالته عبد الله بن أبي سرح من ١٦٧
رابعًا: مقدار الأموال التي منحها عثمانُ لِصهره الثاني عثمان بن الحارث بن الحكم بن العاص من الخُمْس. ١٧٠
المسألة الثالثة: معارضة عثمان للقرآن والسُنّة وسيرة الشيخين في أرض فدك..... ١٧٣
المبحث الرابع: ما كشفه التاريخ عن إجراءات الخليفة الأمويّ معاوية ومعارضتها لحديث «عَلَيْكُمْ بِسُنّةِ الخُلَفاءِ الرّاشِدِيْنَ المهْدِيّينَ» فاحتاج إلى الإصلاح ١٧٧
المسألة الأولى: تنكيلُه بالصحابة والتابعين في المدينة ومكّة والطائف قبل تَوَلِّيه... ١٧٧
المسألة الثانية: إجراءاتُه مع السُنّة النبويّة بعد تولِّيه الخِلافة..... ١٨٧
أوّلًا: تغييرُه السُنّة النبويّة جهارًا..... ١٨٧
المسألة الثالثة: التغيير الفكريّ والعَقَديّ الممنهَج في المدن الإسلاميّة ولاسيّما ١٩٠
أوّلًا: ماهي غايةُ معاوية من نَقْل سَجَاح التي ادْعت النبوّةَ مع أتباعها إلى ١٩٢
ثانيًا: توسيع دائرة الإفراغ الفكريّ والعَقَدي في الكوفة. ١٩٣
ثالثًا: نَقْلُ القبائل المخالِفة لأمير المؤمنين الإمام (عليه السلام) من بلاد الشام والبصرة ...١٩٤
المسألة الرابعة: ضَرْبُ ثوابت الشريعة وهَدْمُ أصولها في المجتمع الإسلاميّ. ١٩٦
أوّلًا: وَضْعُ الأحاديثِ المكذوبة في آل البيت (عليهم السلام) وآثارها في هَدْم الشريعة.. ١٩٦
ثانيًا: تشريع التجرّي على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) عبر خطباء المساجد بلَعْنِهم الإمامَ عليًّا(عليه السلام). ١٩٩
المسألة الخامسة: وَضْعُ الأحاديثِ في مناقبيّة الخلفاء ولاسيّما عثمان ومعاوية وأثرُهَا في ثوابت السُنّة النبويّة..... ٢٠١

أوّلًا: المرحلةُ الأُولى من وَضْعِ الأحاديث النبويّة في مناقبيّة الخُلفاء..... ٢٠٣
ثانيًا: المرحلة الثانية من وَضْعِ الأحاديث النبويّة في المناقبيّة وقد اختصّتْ ٢٠٤
المسألة السادسة: التنكيلُ بمَوالي أهل البيت(عليهم السلام) وشيعَتِهم وقَتْلُهم وسَلْبُهم وتهجيرهم في البلاد..... ٢٠٨
أوّلًا: قَتلُ مَن يروي حديثًا في فَضْل عليٍّ (عليه السلام)..... ٢٠٩
ثانيًا: التنكيلُ النفسيّ والاجتماعيّ لأتباع أهل البيت (عليهم السلام)..... ٢١٠
ثالثًا: تقطيعُ الأيدي والأرجُل والقَتْلُ على الظِّنّة في الموالاة لأهل البيت ٢١١
رابعًا: قَتْلُ المسلمِ على الظِّنّةِ في حُبِّ عليٍّ (عليه السلام) وأهل بيته (عليهم السلام). ٢١٢
خامسًا: التهجيرُ القَسْريّ والتغييرُ الديموغرافيّ للكوفة في ولاية زياد بن أبيه.... ٢١٣
المسألة السابعة: تَجاهُرُ الخليفة بارتكاب الموبقات. ٢١٥

الفصل الخامس

الملازَمة بين منهج الإمام الحسين ومنهج أمير المؤمنين (عليهما السلام) واَثارُه في تَنْمية قِيمَةِ طَلَبِ الإصلاح وبناء الذات الإنسانية

توطئة ٢١٩
المبحث الأول: طَلَبِ الإصلاح وتحديد مرتكَزاته بين عاشوراء ونهج البلاغة..... ٢٢١
المسألة الأولى: منهجُ طَلَبِ الإصلاح في نهج البلاغة وبيانُ أصولهِ والعِلّة في ٢٢١
أوّلًا: إنّ الهدف من قبوله الخلافة هو طَلَبِ الإصلاح فيما بذّله الخلفاءُ من قبله. . ٢٢١
ثانيًا: منهجُه (عليه السلام) في معارضة عثمان بن عفّان يرتكِزُ على طَلَبِ الإصلاح..... ٢٢٣
المسألة الثانية: الأَمْرُ بالمعروف والنَهْيُ عن المنكر بين عاشوراء ونهج البلاغة ٢٢٤
المسألة الثالثة: السَّير بسيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بين عاشوراء ونهج البلاغة. ٢٢٨
المبحث الثاني: تحديد الإمام الحسين (عليه السلام) لمظاهر الفساد في أُمّة جَدِّه(صلى الله عليه وآله وسلم) ونتائجه وآثاره على الناس وما يفرضه تكليفُه الشرعيّ في مواجهتها ٢٣٣

المسألة الأولى: تحديدُه لمظاهرَ للفساد قبل يوم عاشوراء وما يفرضه تكليفُه ٢٣٣
أوّلًا ـ بيانُه لمظاهر الفساد في الأُمّة. ٢٣٣
ثانيًا ـ تكليفُه الشرعيّ في مواجهة الفساد وتعدّد مظاهره في «خَيْرِ القُرُونِ». ٢٣٤
١ـ التسليم لأمر الله في سُنّة الموت التي أجراها على الخَلْق..... ٢٣٦
٢ـ اشتياقُه إلى جدِّه رسول الله(صلّى الله عليه وآله) وأبيه وأُمّه وأخيه بعد رحيلهم من الدنيا فهي مُظلِمةٌ بعدهم. ٢٣٦
٣ـ تسليمُه لأَمْرِ الله تعالى بما سيجري عليه في يوم عاشوراء. ٢٣٦
٤ـ الملازمة بين رضا الله ورضا أهل البيت(عليهم السلام). ٢٣٧
٥ـ إنّه لَنْ يشذَّ عن سُنّة رسول الله(صلّى الله عليه وآله) وسيرته ٢٣٨
٦ـ إنّ الله يجمع رسولَهُ (صلّى الله عليه وآله) وأهلَ بيته في مكانٍ واحد في الجنّة وآثاره في نَقْضِ عقيدة رضا الخليفة. ٢٣٨
٧ـ إعلانه للجهاد ٢٣٩
المسألة الثانية: تحديدُه لنتائج الأعمال التي سَنّها الخلفاءُ في أُمّة جدِّه (صلى الله عليه وآله وسلم) عبر خطابه يوم عاشوراء. ٢٣٩
أوّلًا ـ تعرُّضُ المجتمعِ الإسلاميّ لسُنّتين وسيرتين مختلفتين وآثارُهما على العامّة من الناس. ٢٣٩
ثانيًا: تحديدُ حالةِ المجتمع الإسلاميّ الذي لم يَهْتَدِ السبيلَ بفِعْلِ المتغيِّرات التي أجراها الخلفاءُ في «خَيْرِ أَهْلِ القُرُونِ». ٢٤٤
١ـ قيمة العدل. ٢٤٥
٢ ـ قيمة الأمل بالتغيير وتحسين الحياة. ٢٤٦
٣ـ مقابلة الإحسان. ٢٤٦
٤ـ الحُبُّ والكُرْهُ. ٢٤٧
ثالثًا: آثار الانقلاب على ميثاق بيعة الغدير وبيعة الخلافة في أهل خير القرون. .. ٢٤٧

ألف ـ تحديدُه (عليه السلام) لأسباب نَقْضِهم بيعةَ أمير المؤمنين(عليه السلام) لتولِّي الخلافة وآثارها على أهل خير القرون..... ٢٤٩
١ـ مرحلة التأسيس لنقض بيعة أمير المؤمنين(عليه السلام) في أهل خير القرون. ٢٥٠
٢ـ نتائج المرحلة التأسيسية لنَقْضِ بيعة الخلافة..... ٢٥١
باء ـ تحديده (ﷺ) لأسباب نقَضْهِم بيعةَ الغدير وآثارها على أهل خير القرون. .. ٢٥٢
مصادر الدراسة ٢٥٥
صدر للمؤلف..... ٢٧٣

تم بحمد الله